

الإسلاميون والعرفانيون

١٩٨٧ - ١٩٩٣

١١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١١٥)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ١١٥

حول الوساطة والحوار والجبهة

٢٥ يوليو ١٩٩٣ - ١٢ يناير ١٩٩٤

اعداد

المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العنوان: ٤ ش ٩ ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

- *مبارك يفتتح معرض الكتاب ويحاور المثقفين
يوسف القعيد
المصور
١ #٩٣/٠١/٢٩
- *"الطائفة الثالثة" : لعلماء المسلمين تعلن عن بدء نشاطها لمقاومة الا
السياسي
٥ #٩٣/٠٣/٠٧
- *مصالحة بين الجماعات الا سلامية والا من على يد الشيخ الشعراوي
محمد احمد اسماعيل
السياسي
٦ #٩٣/٠٣/٢٨
- *الشيخ الشعراوي : فلنكن طائفة ثالثة نصلح ذات البين
محمد احمد اسماعيل
السياسي
٨ #٩٣/٠٤/٠٤
- *الجبهة الوطنية تتسع لكل الرافضين للارهاب
سلامة ابو زيد
الا هرام
١٠ #٩٣/٠٤/٠٤
- *انهم يغسلون ايديهم ..
سلامة احمد سلامة
الشعب
١٢ #٩٣/٠٤/٠٦
- *وساطة للضعراوي وجماعة الا صلاح لوقف اعمال العنف
محمود صادق
المسلمون
١٣ #٩٣/٠٤/٠٩
- *هل تؤيدون قيام حوار بين الحكومة والجماعات المتطرفة ؟
عادل الجوجري
الوسط
١٤ #٩٣/٠٤/١٢
- *الشعراوي والغزالي ووفد من المفكرين
احمد السيوفي
الشعب
١٩ #٩٣/٠٤/١٣
- *لجنة للحكماء لا نشاء قنوات حوار مع الجماعات الا سلامية
تهامي منتصر
اخرساعة
٢١ #٩٣/٠٤/١٤
- *رسالة من مجموعة الوساطة الى قادة المتطرفين في السجون
الشرق الا وسط
٢٢ #٩٣/٠٤/١٥
- *تعثّر "لجنة المصالحة" مع الجماعات الا سلامية وتكوين "لجنة حكماء"
شعبان عبد الرحمن
الشعب
٢٣ #٩٣/٠٤/١٦
- *حقيقة الوساطة الحالية بين اجهزة الا من والجماعات الا سلامية
الوفد
٢٤ #٩٣/٠٤/١٧
- *مصر : الزمر يوافق على وقف العنف
الحياة
٢٥ #٩٣/٠٤/١٧
- *استمرار الا اتصالات بين رجال الدين وممثلي الجماعات المتطرفة
السياسي
٢٧ #٩٣/٠٤/١٨
- *لجنة "حكماء" جديدة تسعى للوساطة في مصر
الشرق الا وسط
٢٨ #٩٣/٠٤/١٨
- *رفض "الجماعة" حوار يشق المتطرفين في مصر
الحياة
٣٠ #٩٣/٠٤/١٨
- *اتفاق الحوار الدائر اليوم بين الحكومة والجماعات الا سلامية
على عبد الباقي
الحياة
٣٢ #٩٣/٠٤/١٨

- *شروط المتطرفين لا يقف العنف
ابراهيم خليل
٣٤ #٩٣/٠٤/١٩ الاخبار
- *د. عاطف صدقي يؤكد : لا حوار مع الاربابيين
فؤاد الشاذلى
٣٨ #٩٣/٠٤/١٩ الجمهورية
- *رئيس الوزراء ينفى وجود اتصالات للوساطة بين الحكومة والمتطرفين
٣٩ #٩٣/٠٤/١٩ الوفد
- *عزل وزير الداخلية المصرى يجمد الوساطة مع المتشددين
٤٠ #٩٣/٠٤/١٩ الشرق الاوسط
- *صدقي ينفى اى اتصال او تهاون مع المتطرفين
٤١ #٩٣/٠٤/١٩ الشرق الاوسط
- *اعضاء لجنة " حكماء " المصرية يطلبون لقاء وزير الداخلية الجديد
٤٤ #٩٣/٠٤/٢٠ الشرق الاوسط
- *لجنة الوساطة تواصل مساعيها للمصالحة
احمد السيوفى
٤٦ #٩٣/٠٤/٢٠ الشعب
- *اجهزة الا من ترفض مبدا المفاوضات مع الجماعات المتطرفة
محمد زكى
٤٨ #٩٣/٠٤/٢٠ الوفد
- *لغة القانون
محمود عطالة
٤٩ #٩٣/٠٤/٢٠ الشرق الاوسط
- *مصر : لجنة الوساطة تنتظر و" الجماعة " تهدد بقتل موسى
الحياة
٥٠ #٩٣/٠٤/٢٠
- *جهود الوساطة مستمرة فى مصر
العالم اليوم
٥٢ #٩٣/٠٤/٢٠
- *مصر : قادة الا من يرفضون الحوار مع المتطرفين ويفضلون التشدد
وليد صلاح
٥٥ #٩٣/٠٤/٢٠ الحياة
- *شيوخ المصالحة مع الاربابيين
اخرساعة
٥٧ #٩٣/٠٤/٢١
- *جهود جماعة الاصلاح لوقف العنف من الطرفين
محمد حلمى
٥٨ #٩٣/٠٤/٢١ النور
- *الجماعات المتطرفة دخلت فى خصومة مع الجميع
طلعت المغربى
٦٠ #٩٣/٠٤/٢١ الشرق الاوسط
- *تفاصيل الوساطة بين الجماعات الاسلامية واجهزة الدولة
سيد عبد العاطى
٦٣ #٩٣/٠٤/٢٢ الوفد
- *ما حقيقة الوساطة مع الاربابيين ؟
مكرم محمد احمد
٦٨ #٩٣/٠٤/٢٣ المصور
- *ما حقيقة الوساطة مع الاربابيين ؟
سليمان عبد العظيم
٧٥ #٩٣/٠٤/٢٣ المصور

- * لا مهادنة ولا حوار مع الجماعات المتطرفة
الشرق الأوسط #٩٣/٠٤/٢٤ ٧٨
- * من يملئ شروط المصالحة ؟
روزاليوسف #٩٣/٠٤/٢٦ ٧٩
- * الحكومة لم تبلغ المتطرفين حتى الآن برفض الوساطة
روزاليوسف #٩٣/٠٤/٢٦ ٨٢
- * هل تستمر جهود الوساطة بين الحكومة والمتطرفين ؟
العالم اليوم #٩٣/٠٤/٢٧ ٨٧
- * لماذا فشلت الوساطة بين الداخلية والمتطرفين ؟
اخرساعة #٩٣/٠٤/٢٨ ٨٩
- * المعركة ضد الا رهاب تنتقل من المواجهة الى الحوار
اسامة عجاج #٩٣/٠٤/٣٠ ٩٣
- * الثقافة المرفوضة ...
محمد يحيى المختار الا سلامى #٩٣/٠٤/٣٠ ٩٧
- * مستشار رئيس الوزراء متورط في اجتماعات الوساطة مع الا رهابيين
اسامة شرشر #٩٣/٠٥/٠٣ ١٠٢
- * القاهرة : الجماعة الا سلامية مستعدة للحوار مع الحكومة على رغم احكام الا عدام
الوسط #٩٣/٠٥/٠٣ ١٠٣
- * لا تشريعات جديدة ولا حوار مع الا رهابيين
نهال شكرى الا هرام المسائى #٩٣/٠٥/٠٤ ١٠٤
- * الشرط الرئيسي للحوار
خليل عبد الكريم الا هرام #٩٣/٠٥/٠٥ ١٠٥
- * الا لفي: لا حوار مع الا رهابيين .. ولا توسع للاشتباه
الجمهورية #٩٣/٠٥/٠٥ ١٠٦
- * وزير داخلية مصر ينفي احتمال الحوار مع الا رهابيين
الشرق الأوسط #٩٣/٠٥/٠٦ ١٠٧
- * لجنة الوساطة تجمد جهودها
شريف قنديل الشرق الأوسط #٩٣/٠٥/٠٨ ١٠٩
- * الا حزاب المصرية تدين القتل وترفض تشويه الا سلام
خالد اسماعيل الا ذاعة والتليفزيون #٩٣/٠٥/٠٨ ١١١
- * وزير الا وقاف المصرى : لا حوار مع الا رهاب
الحياة #٩٣/٠٥/١٠ ١١٣
- * محافظة الدقهلية: الحوار مع جماعات الا رهاب مرفوض
الا هالى #٩٣/٠٥/١٢ ١١٤
- * عبد الغنى : العنف لن يتوقف ولا مصالحة قبل تطبيق الشريعة
الحياة #٩٣/٠٥/١٣ ١١٥

- *الحوار المطلوب والوساطة المطلوبة
بهي الدين شعيب
الا هرام الا قتصادى #٩٣/٠٥/١٧ ١١٦
- *ضمير المثقف ..
الشعب #٩٣/٠٥/١٨ ١١٨
- *لا مساومة ولا حلول وسط فى الصراع الفكرى مع الجماعات السياسية
الا هالى #٩٣/٠٥/١٩ ١١٩
- *عمرو موسى : لا حوار مع الا رهابيين
ماضى الخميس الوسط #٩٣/٠٥/٢٤ ١٢١
- *علماء الوساطة يردون على "ابراهيم نافع"
محمد احمد اسماعيل السياسى #٩٣/٠٥/٣٠ ١٢٣
- *العلماء يتقدرون اهمية الحوار
محمد احمد اسماعيل السياسى #٩٣/٠٦/٠٦ ١٢٥
- *القاهرة : الجماعة الا سلامية تطالب الحكومة بحوار
الحياة #٩٣/٠٦/١١ ١٢٧
- *حوار نعم .. ولكن مع ابنائها ولصالح بلدنا
محمد احمد اسماعيل السياسى #٩٣/٠٦/١٣ ١٢٨
- *"الى الحكماء"
نجيب محفوظ
الا هرام #٩٣/٠٦/١٧ ١٣٠
- *بعد نقله "كش ملك" طار الوزير "الواء عبد الحليم
اليسار
مدحت الزاهد #٩٣/٠٦/٣٠ ١٣١
- *الحوار مع المتطرفين بين الا سلام والسياسة
محمد احمد اسماعيل السياسى #٩٣/٠٦/٠٥ ١٤١
- *وزير الداخلية لرجال الشرطة : "لا حوار مع الجماعات المتطرفة"
صالح رجب العربى #٩٣/١١/٢٧ ١٤٣
- *الحوار بالكلمات .. بدلا من الحوار بالرصاص
محمد ابو الفتوح الشعب #٩٣/١١/٣٠ ١٤٥
- *نرحب بالحوار مع الحكومة على اساس الجدية والصدق
مجاهد مليجى الحقيقة #٩٣/١٢/١١ ١٤٧
- *لا حوار .. مع عناصر الا رهاب
جمال الدين محمود الاخبار #٩٣/١٢/٢٢ ١٥٠
- *الحوار المشروط لكسر حلقة العنف الدامى
زياد بهاء الدين الحياة #٩٣/١٢/٢٣ ١٥١



المصدر : **المصـور**

لـلنـشـر والـخـذ مـات الـصـحـفـيـة والـمـعـلـو مـات : التاريخ : ٢٩ سـبـت ١٩٩٢

مبارك يفتح معرض الكتاب

ويحاور المثقفين

لن أسمح بقيام

حزب ديني

ولن أتحاور مع

الارهابيين



۹۲۰۲۹

کتاب :

الصرف وبعد الصرف منها
وان كلمة إسراف او تبذير لا
وجود لها اصلا .

هذا العام كان هناك جديد في
طريقة الحوار ، طلب من الذين
يريدون الكلام قديون اسئلتهم
في اوراق تقدم للدكتور سمير
سرحان ، الذي رفعها بدوره إلى
الرئيس .

السؤال الأول كان للدكتور نور فرحان وكان من شقين ، الأول : عن إمكان قيام هيئة استشارية غير حكومية لحقوق الإنسان . والثاني : عن غياب المعارك الفكرية في جامعات مصر الآن .

و فی ردہ علیہ آورد رئیس
ما قالہ رئیس وزراء الصین

عندما اجتمع مجلس الأمن

بمناقشة حقوق الإنسان في الصين من أن هذه المناقشة تعد تدخلا في شئون الصين الداخلية. قال الرئيس: إن مصر حريصة على حقوق الإنسان، ومن يشكو نقول له: اذهب إلى القضاء، ومع هذا لا مانع لدينا من دراسة الأمر، وأضاف الرئيس: إننا نريد من المنظمات الدولية حينما تحدث عن حقوق الإنسان في العالم العربي أو دول العالم الثالث أن تبحث أيضا عن حقوق الإنسان على أراضيها حتى تكون هناك عدالة في تناول حقوق الإنسان سواء كانت حقوق المبعدين أو من يتعرضون للاغتصاب في أراضيهم.

صباح أمس افتتح
الرئيس حسنى مبارك
معرض القاهرة الدولى للكتاب
الخامس والعشرون ، تجول
الرئيس فى اقسام المعرض التى
شارك فيها الفنان ١٥٠ ناشرا من
٧١ دولة ، والمعرض يضم ٤٥
مليون كتاب لـ ٧٥٠ مبدعا
ومفكرا ومتخصصا .

بعد الافتتاح اتجه الرئيس إلى اللقاء الفكرى ، الذى تغير هذا العام عن الأعوام السابقة ، أصبح فى سراى الاستثمار بدلا من سراى الإسكان ، وحضره هذا العام العديد من الوجوه الجديدة ، من أساتذة الجامعات ، ومن اتجاهات سياسية ، تلخص المشهد السياسى المصرى كله الآن .

قبل بداية اللقاء الفكرى كانت
لدى الرئيس مبارك ملاحظتان :
الاولى : أن جميع المكرمين
والذين صافحهم من الرجال
ولا توجد امرأة واحدة .

الثانية : انه قرأ في الصفحة الاولى لجريدة الاهرام موضوعا عن ضريبة جديدة وكاتب المقال يكتب ان ترشيد الانفاق الحكومي اجدى من فرض ضريبة .

وقبل ان يستطرد الرئيس دعا
د . محمد الرزاز وزير المالية ،
لأن يتحدث عن ميزانية مصر ،
وان يقدم الأرقام بكل صراحة ،
وجلس الرئيس في مكانه تاركا
الميكروفون لوزير المالية ، لكي
يبدأ اللقاء بعد انتهاء بيان د .
الرزاز الذي تحدث باستفاضة
عن بنود الميزانية وأكد ان هناك
رقابة على ميزانية الدولة قبل



المصري

المصدر :

٩ ٢ سار ١٩٩٢

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور حسن حنفي خايط
الرئيس قنلا : انت تجلس على

مقعد احسن وصلاحي الدين
وقطر وعبد الناصر ، لماذا
لا تحاور المتطرفين ؟ ارد عليه
الرئيس بسؤال : اي حوار
تقصد ، انهم يتحاورون
بالسلاح ، فكيف ارد عليهم ؟
انا لا احب الدماء ابدا ، انهم هم
الذين بدأوا باستخدام السلاح ،
انهم عائدون من افغانستان
ومعهم اموال .

هل اتحاور مع مجرمين
تسللوا منذ يومين إلى محطة
السكة الحديد وقتلوا جنديين
من جنود الحراسة ، وحاولوا
الهروب بعد ذلك ، ولكن
المباحث تمكنت من إلقاء القبض

عليهم ، العنف موجود في كل
بلاد العالم ، ولكن عندما يكتبون
عن العنف في بلادنا يبدو
الموقف مضحكا أكثر من
حقيقته .

سئل الرئيس عما تردد من
وجود نية وحدة بين قبائل أولاد
على في مصر وليبيا فنفي هذا
تماما ، وأبدى استغرابه من تلك
الأخبار التي لا أسس لها من
الصحة ، وقال : إن هذه الوحدة
التي تفرض من أعلى ، لابد من
أن تنبع من الشعب ، لن تكون
هناك وحدة مصرية ليبية إلا إذا
تحمس لها الشعب .

المصالحات

وعندما اجاب الرئيس عن

سؤال حول إمكان قيامه
بمصالحة بين السعودية
والكويت والعراق . قال
الرئيس : إنه ليس متفهما
للمصالحات ، وما يقوم به يكون
بناء على طلب الأطراف التي
يسعى بينها ، كذلك فإن مصر في
زمن السادات استبعدت عشر
سنوات ، بسبب كلمة ديبقيد ولم
تكن قد احتلت أرض أحد ، الأمر
بين العراق والكويت
والسعودية يتطلب بعض
الوقت .

واكد ان مصر ضد تقسيم
العراق لأن هذا اخطر مايمكن
وانه حزين على الشعب
العراقي ، وعموما فإن حكومة
العراق هي المسؤولة .
تحدث جمال الغيطاني عن

رحلته إلى الصعيد وطالب
بضرورة عقد مؤتمر قومي
لمواجهة التطرف ، قال الرئيس :
إن رئيس مجلس الشعب يجري
حوارا هذه الايام مع رؤساء
الأحزاب حول هذه القضية ،
وإن الرئيس لا يمكنه ان يصدر
أوامر للقوى السياسية فتتخذ
على الفور ، وقال الرئيس : إن
هناك بعض الكتاب يدعمون
الإرهاب في مقالاتهم .

محمد سيد احمد تساعل :
لماذا لانفكر من الآن في مسألة
الموافقة على إنشاء حزب ديني
كفكرة ؟ !! مع أنني شخصيا
ضد هذا ، وطرحي للأمر لا يعني
الموافقة عليه .

قال الرئيس : إن حولنا
تجارب في هذا المجال ، في

الجزائر دستورها ضد الأحزاب
الدينية وداسوا على الدستور ،
وما نحن نرى النتيجة ، وفي
تونس القانون ضد الحزب
الديني ، في مصر لا يمكن
الموافقة على ذلك .

الدكتور عبدالعظيم رمضان
تساعل عن علاقتنا بالسودان
وإيران ، تحدث الرئيس مبارك
عن علاقات مصر والسودان منذ
مجيء ثورة الإنقاذ ووصل إلى
حلايب وأكد أننا استخدمنا حقنا
الطبيعي في أرض مصرية
وشغلنا منجم المنجنيز وقمنا
بمد الإرسال التلفزيوني إلى
حلايب .

وروى الرئيس مشروع اللقاء
مع البشير في ابوجا ، وعدم
حضور البشير ، وأن البشير قال

للغدافي إنه لم يذهب لأنه
«مخاصم» الرئيس مبارك فكيف
يدخل عليه ، وقال مبارك : هل
من المعقول ان يتخاصم رئيس
جمهورية مع رئيس
جمهورية ؟ ، ومع ذلك أبدى
البشير رغبته في الحضور إلى
مصر !!

وعن العلاقات مع إيران قال
مبارك : إن الأسد قال له إنه يثق
في حكام إيران ، فأبلغه الرئيس
مبارك ان هذه وجهة نظره وأكد
الرئيس وجود معسكرات تدريب
في السودان ولكنها على هيئة
مزارع فيها شباب عائد من
افغانستان من مصر وتونس
والجزائر ودول عربية وأفريقية
أخرى ، ثم يتدربون على
العمليات الإرهابية في هذه



- المتطرفون قتلوا جنديين من حراسة السكة الحديد
- معسكرات تدريب الارهاب في السودان على شكل مزارع
- هناك بعض الكتاب يدعمون الارهاب في مقالاتهم
- لن تباع قلاعنا الصناعية الكبرى الوطنية ابدا
- لا مانع من إنشاء مجلس استشاري لحقوق الانسان

المزارع وبعد التدريب يعدون

إلى بلادهم .

وقال الرئيس في معرض

حديثه عن اقتصاد مصر ، إن

مصر تحصل من صندوق النقد

الدولي على احسن الشروط

والعروض ، وقال : إن قلاع

الصناعة الوطنية لن تباع ،

المحلة الكبرى ، والعامرية ،

وستيا ، والحديد والصلب ،

وكفر الدوار ، لا يمكن ان تباع لأن

هذه هي قلاع الصناعة الوطنية

في مصر .

يكاد لقاء هذا العام يكون

نموذجاً للحوار بين الرئيس

وجماعة المثقفين ، فقد خلت

الأسئلة من الطلبات

الشخصية ، والامور الخاصة ،

وارتفع إلى مستوى علق عموم

الوطن ، فعلا وقولا .



« الطائفة الثالثة » : لعلماء المسلمين تعلن عن بدء نشاطها لمقاومة الارهاب

فوضت مجموعة علماء المسلمين التي اطلقت على نفسها « الطائفة الثالثة » .. أحد اعضائها للالتقاء ومحمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، وذلك لعرض خطتها في مواجهة الارهاب والتطرف .
تم اللقاء . خلال الاسبوع الماضي - حيث وافق الوزير على ورقة العمل التي اعدتها العلماء ، والتي تتضمن أسلوب تحركهم داخل سجون مصر ، وتبصير الشباب المتطرف بأمور دينهم ، وطلب الافراج عن يؤكد ندمه ..
ومن المنتظر أن تعلن مجموعة « الطائفة الثالثة » عن بدء نشاطها ببيان يذاع من الأزهر الشريف .. ومجموعة العلماء تضم عددا من علماء الدين المشهورين الذين رفضوا الحصول على أى عون من الحكومة ، وأن يتحملوا كل انفاق في سبيل الله والوطن .



الدين والحياء

مصالحة بين الجماعات الإسلامية والأمن على يد الشيخ الشعراوي وعلماء الطائفة الثالثة

محمد أحمد اسماعيل

ونعود لقصة علماء الطائفة الثالثة التي يقودها فضيلة الشيخ الشعراوي .. ولماذا التسميه .. يقول فضيلة الشيخ الشعراوي .. إن الحق تبارك وتعالى أمرنا في حالة وقوع خلاف أو قتال بين فريقين من أهل الإيمان . وجب على فريق ثالث أن يصلح بينهما لقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا فاصلحوا بينهما » فالذى يقوم بالصلح هنا : الطائفة الثالثة .. والطائفة الثالثة لها شروط : أهمها أن تكون مجردة عن الأمواء .. فلا تمثيل إلى إحدى الطائفتين المتصارعتين ثم تحكم بينهما بالعدل .. والقسط .. لأن الله يحب المقسطين .. وطالما كانت الطائفة الثالثة مخلصه لله .. في نية الصلح فإن الحق تبارك وتعالى يوفق هذه الطائفة لما أرادته ويشرح صدور المتخاصمين « الحمل على الله » .

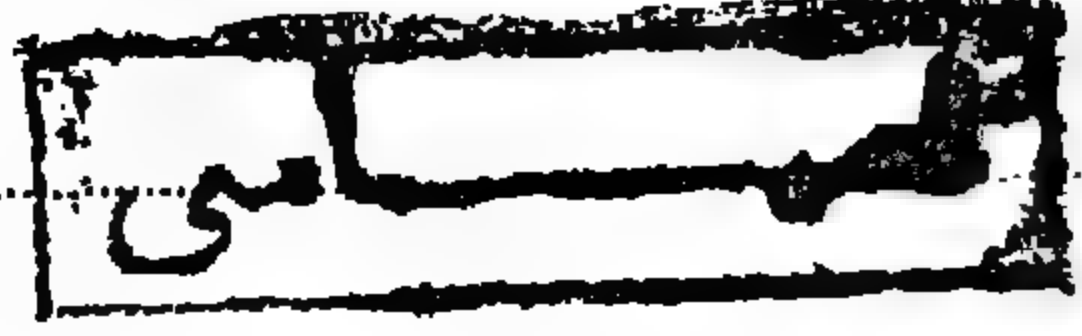
وفي لقائى مع الشيخ الشعراوي عقب لقاء سيادته مع الرئيس مبارك .. لأسمع منه ما يطمئن الناس حول جهود هذا الصلح .. كان فضيلته مقلا في الحديث حول مدار وقد قدرت رغبته في هذا الامر .. فالسريه مطلوبه ولكن قلت له : يامولانا ان الجميع ينتظرون من فضيلتكم هذا الدور .. ويضعون هذا الامر على عاتقكم ..

أحداً بغير ذلك .. نقول له ما قاله الرسول : هلا شققت عن قلبه ؟

فإذا كان الانسان قد شهد ان لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فقد أخذ كلمه الايمان ، وليس لاحد أن يتهمه .. فإذا ما أخذ هذا الحكم استقبل من الله ما يريد من عباده . فإذا أنكر

قبل أن يغادر الرئيس محمد حسنى مبارك أرض مصر متوجها إلى أطيب بقاع الأرض وأطهرها لإداء مناسك عمره .. التقى به الشيخان الجليلان محمد متولى الشعراوي .. ومحمد الغزالي .. ودار حوار . وإن كان قصيرا .. ولكنه كثيرا في معانيه .. وما يحتويه .. ويحمل أخبار ساره إن شاء الله .. للدعوة الاسلاميه ، ولشبابها .. ولوضع حد للفتنة والبلاء الذى أصاب المجتمع .. وأصبح الأخ يقتل أخيه ، والاب ينفر من ابنه .. وسادت الكراهيه مجتمعنا الاسلامى . ولعلنا نذيع سرا لأول مرة .. وإن كان لم يعد سرا .. أن فضيلة الشيخ الشعراوي يقود حاليا مجموعة علماء الطائفة الثالثة للصلح بين الجماعات الاسلاميه واجهزة الأمن لاختتام نار الفتنة التى تتعرض لها البلاد وخلال ايام سوف يلتقى فضيلته مع مجموعة العلماء ووزير الداخلية وكبار رجال الأمن لتبادل وجهات النظر بين الطرفين خاصة ان هذه الطائفة من العلماء .. تضم كبار رجال الدعوة الاسلاميه غير الرسميه .. ومن الثقة الذين يثق فيهم الشباب والمعروف عنهم إخلاص الكلمه .. والبعد عن حب الدنيا .. وتضم الطائفة حوالى ٤٠ عالما ومفكرا اسلاميا من بينهم الشيخ حافظ سلامه والشيخ عبد الحميد كشك ، والشيخ محمد الغزالي .. واساتذة جامعيين من الدعاه .. وكوكبة من كبار علماء الدعوه المشهورين بالجمعيه الشرعيه .

وفي إحتفالات ليلة القدر دار حديث بين الرئيس محمد حسنى مبارك والشيخان الشعراوي .. والغزالي تطرقوا لهذا الموضوع .. وخرج الشيخان وهما متفائلان .. ولن ننشر المزيد حول هذا التناول الآن .. ولكن فقط نشير إلى أننا سوف ننشر المزيد من التفاصيل قريبا إن شاء الله ..



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ من شهر ١٣٩٢

للسؤال .. والرأى .. وكان دائما يوجههم فمنهم من يلتزم بعد المقابلة .. ومنهم من تأخذه العزة بالنفس فيأبى الانصياع لرأى فضيلته واذكر أن بعضهم جاء يقول للشيخ : إننى أذهب للجهاد في سبيل الله أيما وإسابيع للدعوة في القرى والمحافظات ، وخارج مصر أحيانا فقال لهم فضيلة الشيخ : ومن أمركم بذلك ؟ .. من أمركم بأن تتركوا زوجاتكم .. وأبنائكم ولاعائل لهم سواكم بالإسابيع .. لقد اشتكت نساؤكم من هذه الأفعال ثم كيف تصبح عائلة على غيرك ، وعلى المجتمع .. ورفض فضيلته إن يأذن له بأن يخرج للجهاد كما يقول في سبيل الله تاركاً عمله وأسرته .. بدون مأوى . وللشيخ أيضاً رأى في مسألة الايمان والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .. منها إنها اتخذت الآن مطية للوصول الى أغراض دانية لا ترتفع إلى السماء أبداً ، لكنها تظل في حضيض الأرض .

ويوضح الشيخ قضية الايمان ، فيقول هي : أن يؤمن بإله أى موجود . وبإله واحد أى لا تعدله .. أى لا فى أفراد ولا فى ذاته .. فمن قال الكلمة التى تؤذيها فهو مؤمن .. ندع لله سرائره .. ونحكم على نيته حين يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله .. وحين يتهم أحد أنفسنا ذلك هو الفارق إذن فالكفر ليس له إلا معنيان : المعنى الاول : الانؤمن بوجود إله واحد - وأن نرد الحكم الثابت بالنص الصريح على ذلك الإله الواحد .

والحمد لله ليس فى مصر من ينكر هذه القضية .. من الذى لايقول لاإله إلا الله محمد رسول الله .

حكما من أحكام الله المنصوص عليها نصا فقد كفر ، لأنه لا فائدة للايمان باله واحد ، إلا بأن نتلقى عن ذلك الإله الواحد - فمن أنكر شيئاً ثبت عن الله بالنص فهو كافر بوجود ذلك الإله . قد يكون مؤمناً باله واحد .. ولكنه يرد حكما من أحكام الله عليه .. فيكون كافراً ، لأن ذلك نقض لقضية الايمان الاولى ، ابليس يعلم أن لاإله إلا الله ويقول .. بعزتك لاغونهم أجمعين ويقول « انظرنى الى يوم يبعثون » ويقول الله له « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » ويستثنى من الاغواء « الا عبادى منهم المخلصين » إذ فهو مؤمن بالإله الواحد الفاعل القادر ولكنه حينما رد الحكم على الله نقض ذلك الايمان فأبعده الله عن خطيرته ولعنه وذلك هو الفارق بين رد الحكم على الله الذى يعتبر صاحبه كافراً - واستقبال الحكم بالإيمان بالله ولكنه لم يقدر على نفسه فعصى ، وشرع الله تجريماً ، وشرع قصاصاً ، وشرع حدا وتشريع الله عقوبة لجريمة مع المسلمين يمكن أن تقع : آدم وعصى وابليس عصى فما الفرق بين معصية ابليس ومعصية آدم؟! معصية ابليس أنه رد الحكم على الله ، فكفر ولكن آدم اتهم نفسه ، قال : كلامك يارب صحيح ولكنى لم أقدر على نفسى ربنا ظلمنا فكان رده : وأنا بدورى حملتها لخالقنا ومولانا .. (الله تبارك وتعالى) .. فقلت : الحمد لله .. نعم المولى .. ونعم النصير . وإذا كان الشئ بالشئ يذكر ، فإن الشيخ الشعراوى قد التقى بالعديد من شباب الجماعات الاسلاميه ، الذين يذهبون اليه

المصدر : (المسيح) (المسيح)



التاريخ : ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ الشعراوي : فلنكن طائفة ثالثة نصلح ذات البين فإن لم ينصلح واحد فلنكن جميعا يدا عليه



بقلم : محمد احمد اسماعيل

بداية اعتذر للقراء ولحبي فضيلة
الشعراوي عن الخطبة التي وقعت في
العدد الماضي حيث سقطت سطور من
المطبوعة فجاء الموضوع في منتصفه غير
مترايط غفر الله لنا ولهم - من هنا نستكمل
قضية الايمان مع فضيلة الشيخ محمد
متولى الشعراوي وقبل ان نستكملها نود ان
نشير الى خطأ اخر قد وقع وهو نشر عن
مجموعة علماء الطائفة الثالثة - فقد قيل ان
فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي ضمن
مجموعة العلماء وفي الحقيقة فان سيادته لم
يخطر بهذا الامر .. ولم يعلم به وبالتالي
نسبنا لفضيلته الانتساب لمجموعة علماء
« الطائفة الثالثة » دون ان يكون للمجموعة
شرف انتساب سيادته لذلك نعتذر عن هذا
الخطأ غير المقصود لاسيما ان الخبر يقول
بان مجموعة العلماء تضم .. الدعاة غير
الرسميين « !!!

واذا كان الايمان هو القضية الاولى التي
تشغل امر المؤمن وعلاقته بربه .. وان
الاحداث التي تنسب للاسلاميين تشكك في
امور الدين .. من هنا يقول الشيخ
الشعراوي : ان مصر ليس فيها من ينكر لا
اله الا الله محمد رسول الله - وماذنها تعج
بلا اله الا الله محمد رسول الله .. وكل واحد
منا يقولها - اذن فمن يجروا على ان يسمى من
يقولها كافرا - ومن منا رد الحكم على الله .
لم يرد احد الحكم على الله فيما فيه نص
صريح واضح .. وان اختلف العلماء في
الفرعيات - فمجيء النص محتملا للفهم
والاجتهاد اذن من الله بان تختلف فيه - لكن
الخطر ان يذهب مجتهد الى رأى فيكفر من
دونه ولذلك كان ادب المجتهد يقول :
ماوصلت اليه صحيح يحتمل الخطأ وما



المصدر : السياسية (المصري)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢

وصل اليه غيرى خطأ يحتمل الصواب .
ذلك هو الادق اما مسألة الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر .. فقد حدد الرسول صلى
الله عليه وسلم مراحلها مستوعبة لحالات
النفس الامارة ، والنفس الناهية والنفس
المامورة والنفس المنهية وقدر كل ظروفها
بيده بغير ، ان لم يستطع بقلبه بغير ،
وليس معنى بقلبه بغير كما نقول : اللهم ان
هذا منكرا لا يرضيك ، فلا تخضع حركتنا تبعاً
له ، فلا نكلم من يسرق ولا نكلم من يأتى ..
منكرا لا نكلمه ولا نصاحبه ، ولا نجامله ..
ذلك هو التغيير بالقلب .

تلك هي المراحل .. فارونى في مصر ..
مصر الكنانة .. مصر التي قال عنها الرسول
صلى الله عليه وسلم : « املها في رباط الى
يوم القيامة » ، مصر هي التي صدرت علم
الاسلام الى الدنيا كلها صدرته حتى الى البلد
الذي نزل فيه الاسلام .. وهي التي صدرت
الى علماء الدنيا كلها علم الاسلام ذلك هو
تحقيق العلم في ازهرها الشريف .. ابعد كل
ذلك وما قدمه الازهر نجد من يتناول على
الازهر الشريف ويتهم علماءه بالباطل ..!!
واذا كنا نتحدث عن مصر .. فانظروا الى
التاريخ .. من الذي رد همجية التتار
عنا ؟ .. انها مصر من الذي رد هجوم
الصليبيين على الاسلام وعلى المسلمين ؟ ..
انها مصر وستظل مصر دائماً رغم انف كل
حاقد او حاسد او مستغل او مدقوع من
خصوم هنا او خارج هنا .. انها مصر
وستظل كذلك دائماً ولكننا نعلم جيداً ان
علم الاسلام حينما انتقل هنا وكانت مصر
محكومة حكماً طبيعياً كان الاسلام مطبقاً
ولكنها بليت بالاستعمار .. وللإستعمار
جنود استوردوا لنا كثير من التقنيات

فقلوبنا ولكنه حينما زال الاستعمار - ظن
الناس ان الاستعمار بكل الوانه زال - لا -
ليس الاستعمار وجود محتل في الارض من
ولكنه قد بنى عن الارض ويترك له اعوانا
يذيعون ما يحب ، واعوانا يشجعون
ما يحب ، وقد يحتلنا بشيء اخر غير وجود
احتلال عسكري في البلد ولذلك كان يجب
علينا ان نتريث - هذا التريث حفاظاً على
الشمعة الشمعة قد تنير مكاناً واسعاً ولكننا
نحافظ عليها وان من الممكن ان نكثرها فتتير
اكثر او نأخذ ضماناً تشبهاً حريقاً على
اعدائنا .

فليس من السهل ان نترك من في يده
الشمعة ليطفئها نهائياً استبقوا هذه
الشمعة استبقوها لتأخذوا منها النور
لتكون نورا للمحب ونسارا للفيض -
استبقوها واعلموا جيداً اننا لانستطيع ان
تكون كلمتنا من رأسنا الا اذا كان قوتنا من
قاسنا ؟! لاحظوا جيداً كيف ناكل ؟! من اين
نطعم ؟! لاتعدوا قبل ان تعدوا - فان العداء
قبل الاعداد هو عين الفساد وحده والفساد
والفساد !!

وياقوم لا تستمعوا الى احد .. لان دينكم
واضح .. دينكم فطرى .. واعلموا ان
خصوم الاسلام لم يقدروا على الاسلام من
نواتهم فدخلوا عليه من ابناؤه .. وجعلوا
لكل واحد املاً في ان يكون اميراً او حاكماً ..
اننى اريد من الجميع ان يكونوا طائفة
تقف وقفة الحق والانصاف بين دعاة الى
الايمان كما يقولون ودعائهم امال كما
يقولون : اريد منكم ان تقفوا وقفة منصفة
وقفة لله ولتكونوا انتم ، الطائفة الثالثة
التي تحاول ان تصلح فان لم يصلح واحد
فلنكن جميعاً يداً عليه ...!!



المصدر : السياسية المصيري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ابريل ١٩٩٢

(١) الجبهة الوطنية تتسع لكل الرافضين للارهاب

في ساحة الحوار حول أسلوب المواجهة القومية للارهاب دعونا ودعا الزميل مكرم محمد احمد والزميل صلاح الدين حافظ وعدد من المفكرين والباحثين الى جبهة وطنية واحدة تضم كل الاحزاب والمنظمات الشعبية وسائر القوى السياسية والوطنية الراضية للارهاب .

وقد تبلورت هذه الدعوة عمليا في الدراسة الهامة التي قدمها مجلس الشورى في تقريره عن مواجهة الارهاب .

كما صدر بيان قومي هام بالتضامن في مواجهة الارهاب وقع عليه ممثلو الاحزاب والقبائل واساتذة الجامعات وكبار الكتاب والمفكرين . وخلال المناقشات الهامة التي دارت في مجلس الشورى حول قضية التطرف والارهاب طالب السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية الإخوان المسلمين بتحديد موقفهم من الارهاب علنيا ودون اي لبس او غموض .

وفي ساحة الحوار الدائر حول الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب طالب البعض باستبعاد الإخوان المسلمين من الجبهة الوطنية لموقفهم المهادن للارهاب وباعتبار ان الجماعات الارهابية التي تتستر برداء الاسلام قد ولدت فكريا وعمليا من رحم جماعة الإخوان المسلمين التي تم حلها وايقاف نشاطها ومصادرة جريدتها في عهد عبد الناصر وظل وضعها هكذا بلا سند شرعي حتى الآن وان كانت قد وجدت مخرجا للممارسة السياسية والحزبية من خلال حزب العمل ، دون ان يكون لها كيان مستقل .

وقد صدر بيان من الإخوان المسلمين ردا على ما نادى به البعض من استبعادهم من الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب وتعقيبا على ما دار في مجلس الشورى اعلنوا فيه ادانتهم للارهاب واستنكارهم لحوادث العنف والارهاب وتقرير عدم مشروعيتهما دينيا وخلقا وانسانية . واكد بيان الإخوان المسلمين استنكار حوادث العنف والارهاب ضد السائحين الاجانب واعلنوا ان الاجنبي سائحا ام غير سائح مستامن لايجوز لفرقه او جماعة المسلمين بحرمته نفسه وماله واظمنائه . وتضمن البيان ان العنف والارهاب خروج عن الشرعية وعن الفهم الاسلامي الصحيح .

كما تضمن البيان إدانة حوادث إلقاء القنابل والمتفجرات والعدوان على ضباط وجنود الشرطة ورجال الامن والاشخاص العامة ، وما يتصل بذلك من اصابة جمهور قد يتصالح وجوده وان كل ذلك اجرام في اجرام وبغى وعدوان من اشد واظلم انواع العدوان وان هذه الامور لا تقرها شريعتنا الغراء .

ورايانا ان هذا البيان على مسئولية اصحابه ، يحدد موقف الإخوان المسلمين المعلن من الارهاب وانه يمثل الحد الأدنى المطلوب كخطوة اولى على طريق المواجهة المستمرة للارهاب .

ورايانا ايضا ان الجبهة الوطنية تتسع لكل الرافضين للارهاب . مهما كانت اتجاهاتهم الفكرية . وتياراتهم السياسية ، بمفهوم ان الكل في واحد في مواجهة خطر الارهاب الذي يهدد مسيرة التنمية والديمقراطية والاستقرار كما يهدد مصلحة الأمة ومصالح الشعب .



المصدر : السياسية المحررة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شهر ١٩٩٢

وبهذا المغزى فاننا نرى انه لا مصلحة لاحد في استبعاد القوى
الاسلامية المعتدلة من الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب ، وينطبق ذلك
على الاخوان المسلمين اذا ارادوا ان يقفوا موقف الاعتدال .
ومع ذلك فاننا نرى ان موقف المواجهة للارهاب في اطار الجبهة
الوطنية الواحدة ، لا يقتصر على مجرد ادانة الارهاب بالقول ، بل تتسع
دائرة المواجهة لتشمل التحرك العمل لكشف مخططات الارهاب ، ودعم
الاجهزة الامنية في مواجهته والتضامن الفعل في برنامج عمل لمحاربته ،
بهدف محاصرته ، والقضاء عليه ، ثم اقتلاعه من جذوره ، بعد ازالة
اسبابه .

سلامه ابو زيد



المصدر : **الشعب**

التاريخ : ٢ - أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المبادرات أو الآراء والوسائل التي تساعد على التصدي للإرهاب وعزل عناصره عن الشعب، وكشفها ودحض مبادئها.

والحقيقة هي أن الناس قد سمعت هذه الأساليب الاحتفالية في معالجة المشاكل التي تواجهها وسمعت الدوران في حلقات مفرغة من المناقشات التي تتكرر في مجلس الشورى ومجلس الشعب وفي الندوات العامة والصحف والتلفزيون.. والتي يخرج منها المواطن وهو يسأل نفسه: ما هو المطلوب متى على وجه التحديد؟

وفي هذا الصدد، فقد أعجبتني مبادرة فضيلة المفتي الذي أعلن أنه سيدعو إلى عقد مؤتمر إسلامي موسع لتحديد معالم شعار الإسلام هو الحل، وكيف يكون الإسلام واقعاً وسلوكاً عملياً هو الحل؟

ثانياً: إن فكرة استبعاد أحزاب أو جماعات من توجيه البيان الذي تم إعلانه باسم الأحزاب والنقابات هو نوع من السياسة الرديئة، التي يجب أن ترفع عنها في مواجهة كارثة قومية بهذا الحجم. بل إن العمل السياسي الذكي كان يقتضي أن توجه الدعوة لكل القوى، حتى تلك التي تتهم بالتعاطف. أننا لانستطيع أن نطبق العقلية الأمنية في العمل السياسي. وعزل العناصر الإرهابية عن بقية فئات الشعب عملية بالغة الدقة تحتاج إلى حس سياسي عال يخلو من نبرة العنف والحدة غير المبررة.

سلامة أحمد سلامة

وعن الجبهة التي تجاهلت الإسلاميين كتب الأستاذ سلامة أحمد سلامة عموده اليومي في اهرام اول أمس الأحد

من قريب

إنهم يفلون أيديهم..

حسنا ما فعلته القيادات والقوى السياسية والحزبية والجامعية وغيرها من رؤساء النقابات والبنوك والشخصيات العامة، حين أصدرت بيانها الذي تدعو فيه للإرهاب، وتدعو الشعب إلى الوقوف صفاً واحداً لحماية الوطن من الهجمات الإرهابية الأثمة التي تنتشر بستر الدين.

ومن المتوقع أن تتحرك فئات أخرى من المثقفين والمفكرين والهيئات المختلفة لإصدار بيانات مماثلة، اظهاراً لتضامنها في موقف موحد ضد هذه الأحداث التي تهدد البلاد والعباد والاقتصاد والاستقرار.

ولابأس في ذلك كله. ولكن البأس كل البأس في أن يظن الكثيرون من بين هذه القيادات أن مهمتهم قد انتهت بإصدار هذا البيان أو ذاك، وأنهم قد أدوا مساعيهم من واجب.. أبرأوا ذمتهم وغسلوا أيديهم من مشكلة الإرهاب، وحددوا مواقفهم أمام الدولة أو أمام النظام «وكان الله يحب المحسنين».

وأود أن يتسع صدر هذه القيادات لملاحظتين هامتين:

أولاً: إنه كان من المتوقع في بيان تصدره قوى حزبية وسياسية على هذا القدر من الأهمية والمسؤولية، ألا يقف الأمر عند حد التأييد والتأييد والنداء والتنويه، فكل القوى التي تريد صالح هذا الوطن تقف ضد العنف والتطرف الذي يحمل عباءة الإسلام.. وكان المتوقع أو المفروض أن يتضمن البيان عدداً



المصدر: المسلمون

التاريخ: ٩ - أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بوابر انفراج للأحداث في مصر

وساطة للشعراوي وجماعة الإصلاح لوقف أعمال العنف

والمفكرين الإسلاميين غير المرتبطين بمؤسسات رسمية في مصر ليكونوا «طائفة ثالثة» تصبح قادرة على التوسط ومحاولة وقف تيار العنف. تضم الطائفة الثالثة ٣٠ عالماً من أبرزهم الشيخ محمد متولي الشعراوي، والشيخ عبد اللطيف مشتهري الرئيس العام للجمعية الشرعية، وأحمد فراج المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، والكاتب الإسلامي فهمي فويدي، والدكتور محمد عمارة، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور أحمد شلبي، والدكتور سيد رزق الطويل، والدكتور عبد الحى القرملاوي.

هذا الأسبوع مع وزير الداخلية المصري عبد الحليم موسى حيث تم استعراض موجة العنف وأسبابها في جلسة استمرت ثلاث ساعات. وعلمت «المسلمون» أنه من المقرر أن تستمر جماعة الإصلاح الإسلامية في إجراء سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين للتعرف على نظام الاتفاق، كذلك من المنتظر أن يلتقوا أيضاً مع بعض رموز الجماعة الإسلامية في محاولة لبناء جسور الثقة بين الطرفين. جدير بالذكر أن جماعة الإصلاح الإسلامية تكونت من عدد من العلماء

وقد جاءت موافقة الجماعة الإسلامية الدينية على هذه الأفكار ضمن رسالة للجماعة من داخل السجن نقلها الدكتور محمد سليم العوا أحد رموز الحركة الإسلامية والذي يتولى الدفاع حالياً عن بعض الشباب في قضايا العنف الأخيرة. وصرح مصدر مسؤول بأن وزارة الداخلية ترحب بأي جهود لوقف عمليات العنف، وأنه لن يتم الإفراج عن أي فرد تثبت إدانته في قضايا القتل والتخريب. وكانت جماعة الإصلاح الإسلامية، التي تحمل اسم الطائفة الثالثة أيضاً، قد اجتمعت

كتب - محمود صادق: بدأت جماعة الإصلاح الإسلامية برئاسة الشيخ محمد متولي الشعراوي بذل مساع جديدة للمصالحة بين الجماعة الإسلامية والمؤسسات الدينية في مصر. علمت «المسلمون» أن النية تتجه إلى الاتفاق فوراً على وقف عمليات العنف من قبل الجماعة الإسلامية ضد المؤسسات الدينية في مقابل الإفراج المبني عن عدد كبير من شباب الجماعة الذين لم يقدموا للمحاكمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ أبريل ٢٠٢٢

المصدر: **الوسط**

هل تؤيدون قيام حوار بين الحكومة والجماعات المتطرفة؟ «الوسط» تسأل ٢٠ شخصية مصرية بارزة:

هل يجب قيام حوار بين الحكومة المصرية والجماعات الدينية المتطرفة؟ وما هي القضايا التي يمكن طرحها في مثل هذا الحوار؟ ومن هي الأطراف التي ستشارك فيه؟ هل يشارك في الحوار الذين استخدموا العنف وقاموا بعمليات إرهابية ضد رموز الدولة وشخصيات ومنشآت والذين يسعون إلى إضعاف الاقتصاد المصري عن طريق ضرب القطاع السياحي؟ وهل يساهم مثل هذا الحوار في إنهاء المواجهات اندامية بين الحكومة والجماعات المتطرفة؟

هذه التساؤلات طرحتها «الوسط» على ٢٠ شخصية مصرية بارزة بعدما وجه الشيخ محمد سيد طنطاوي مفتي الديار المصرية دعوة إلى الجماعات الإسلامية لفتح حوار مع الحكومة. وقال المفتي، في حديث إلى «وكالة الصحافة الفرنسية»، موجهًا كلامه إلى الجماعات الإسلامية، «إذا كان بينكم وبين الدولة خلاف ناقشوا وقولوا رأيكم. الدولة لا تمنع من ذلك». وأكد أن «أعضاء الجماعات الإسلامية هم أخواننا ما داموا ملتزمين بالعبادات وباحكام الشرع». ودعاهم إلى طرح بدائل للنظم التي يجترسون عليها من خلال القنوات الشرعية وهي مجلس الشعب ومجلس الشورى. وبدأ على سؤال عن

تحقيق من القاهرة

بقلم عادل الجوجري

التطرف أكد المفتي أن فرض الرأي بالقوة من جانب الجماعات الإسلامية ليس تطرفاً بل هو «جهد مركب».

وفي ما يأتي ردود الشخصيات المصرية على أسئلة «الوسط».

مامون الهضيبي

قال المستشار مامون الهضيبي الناطق الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، «الحوار بين الحكومة والجماعات الدينية مطلوب الآن، وفوراً وهو أكثر أهمية من أي وقت مضى، لأنني اعتقد أن الجماعات (التطرفة) تبحث في الأخرى عن حل للآزمة. فلا أحد يستطيع أن يحارب إلى ما لا نهاية. حتى جيوش الدول العظمى لا بد أن تقف في فترة وتبحث عن حل أو تفاوض. في اعتقادي أن أطراف الحوار الرسميين كثيرة، ففي مصر علماء كبار لهم مكانتهم مثل شيخ الأزهر، والمفتي، وهناك الوزراء أيضاً، أما رموز الجماعات الدينية (المتشددة) فهم

أيضاً معروفون، ويمكن الاتصال بهم سواء كانوا أحراراً أو في السجون. والشروط الوحيد للحوار هو أن يكون مفتوحاً للجميع، دون استبعاد أي جماعة، وأن يتحلى الحاور بالصبر والوعظ الحسن، وأن تتوافر إجراءات منطقية للحوار، إذ ليس منطقياً أن يجري الحوار بينما القاعة محاصرة بالضباط والجند، أو أن يجري الحوار في السجن، هناك فرق بين الحوار وبين التحقيق البوليسي، فقد ثبت أن العنف لا يجدي، فيما حقق الحوار من قبل نتائج طيبة، وكان للشيخ حسن الهضيبي (المُرشد الثاني للإخوان) دور كبير في الحوار مع الجماعات الدينية المتشددة في السجون خلال الستينات إلى حد أنه أصدر كتابه «دعاة لا قضاة» للرد على الداعين إلى تكفير الحكومات والبشر».

أحمد حسن البنا

وقال أحمد سيف الإسلام حسن البنا (عضو مجلس نقابة المحامين ومن الشخصيات البارزة في التيار الإسلامي)، «أرحب بدعوة فضيلة المفتي الجماعات الدينية للحوار مع مسؤولين في الحكومة، وأرى أن هذا الحوار واجب على كل



المصدر: **الشرق الأوسط**

التاريخ: **١٠/١٠/٢٠٠١**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصطفى كامل مراد

وقال مصطفى كامل مراد (رئيس حزب الاحرار)، «الحوار مفيد في كل الاحوال. ومواجهة الارهاب لا تقتصر على الحكومة فحسب لأننا نعتقد ان التطرف لم يظهر فجأة وإنما هو وليد مشكلات اقتصادية كالبطالة، واجتماعية كالزيادة السكانية الرهيبة، فضلاً عن وجود تضيق سياسي. ويجب ان تشارك في الحوار العناصر التي لم ترتكب مجازر او عمليات عنف. وارى ضرورة اشتراك احزاب المعارضة في مثل هذا الحوار. واهم شروط انجاح هذا الحوار هو ان يتم بروح باحثة عن حل للامنة، ويكون ذلك بتوافر نية صادقة، ورغبة في الخروج من المازق الذي وصل الى درجة من الخطورة تهدد كيان المجتمع كله».

ثروت اباطة

وقال ثروت اباطة (وكيل مجلس الشورى ورئيس اتحاد كتاب مصر)، «لا حوار مع المتطرفين والارهابيين والاشباح الذين لا يظهرون الا في الظلام، ولا يستهدفون الا السلطة، والحوار الوحيد مع هؤلاء يكون بسلاهم. انني ارى ضرورة ان يكون هناك حوار بين المسؤولين في الحكومة، ورجال الدين من جهة وبين انصار الجماعات الدينية المعتدلة من جهة اخرى، اما الحوار مع الارهابيين باسم الدين، وهو منهم براء، فلا طائل منه. اما الجماعات الدينية المعروفة، كالاخوان المسلمين والتي اعلنت ادانتها للعنف والارهاب، فهي التي يمكن ان يتحاور معها علماء الدين ورجال الحكم».

أحمد شلبي

وقال الكاتب الاسلامي الدكتور احمد شلبي (استاذ التاريخ الاسلامي في جامعة القاهرة)، «لي خبرة سابقة وحالية في الحوار مع المتطرفين. لكنها تظهر تدريجياً. وكفي ان نحمي الشباب الجديد من الانخراط مع من تطرفوا فعلياً. اما الحوار السياسي بين الحكومة والمتطرفين فهو ايضاً مطلوب لوقف عمليات العنف، واعتقد انه من الضروري البدء في تنفيذ مثل هذا الحوار، ولنبدأ بأسويط مثلاً، والجهة المرشحة هي القيادات المحلية في المدينة لأنها الأقدر على التأثير في

مسلم، وأرجو ان يتم تنفيذه بأسرع وقت ممكن، وتحت اشراف فضيلة المفتي، ونحن على استعداد للمساهمة في ذلك. وبالنسبة الى اطراف الحوار اعتقد ان كل جماعة يمكن ان ترشح ممثليها في الحوار. اما الذين يمثلون الحكومة فيمكن لفضيلة المفتي ومعاونيه اختيارهم وتحديد موعد ومكان الحوار. وفي ما يتعلق بشروط الحوار اعتقد انه من المفيد ان تقدم الحكومة مبادرات لكسب ثقة الجماعات الموصومة بـ «التطرف» وتقدم الجماعات الدينية ايضاً مبادرات مماثلة مثل التوقف عن مهاجمة السياح والدينين. وهذا يوفر مناخاً افضل لاجراء الحوار، الذي اثق في جدواه اذا بدا بقناعات مشتركة في ضرورة انهاء الازمة القائمة حالياً بكل جوانبها».

مختار نوح

وقال مختار نوح (عضو مجلس نقابة المحامين ومن المحسوبين على التيار الاسلامي)، «اسرع طريقة لانهاء الصراع الدامي حالياً بين الحكومة والجماعات الدينية التي توصف بـ «التطرف» هو الحوار، ففيه حل لمشكلات بالجملة، فهذه الجماعات لا تحتاج الى اكثر من مجرد الحوار، خصوصاً الذين حملوا السلاح وانتهجوا العنف، واحتمالات نجاح الحوار هي ١٠٠ في المئة والمهم ان تتوافر النية لدى جميع الاطراف. وفي ما يخص الرموز التي يمكن ان تشارك في الحوار فهي مسألة اجرائية او تنظيمية تترك للجهة المنظمة للحوار، سواء كان فضيلة المفتي ودار الافتاء او اية جهة اخرى، على ان تجري اتصالات برموز كل طرف لتحديد موعد ومكان اللقاء».

خالد محيي الدين

وقال خالد محيي الدين (رئيس حزب التجمع المعارض)، «لا اوافق على الحوار مع المتطرفين، لسبب اساسي هو ان من استخدم القنابل لا يستخدم العقل، ومن لجأ الى العنف فقد الحجة والمنطق، ولست اجد اي مبرر لحوار بين الحكومة وبين المتطرفين، وهو حوار يفتقد الى الجدوى، والاهم من ذلك هو حوار وطني عام تشترك فيه الاتجاهات المعتدلة في التيار الديني، كالاخوان المسلمين مثلاً، لانهم اعلنوا بوضوح رفضهم للارهاب والعنف. ان احد شروط اي حوار هو اعلان طرفي الحوار ادانة الارهاب والعنف، والمتطرفون رفضوا اكثر من مرة ادانة الارهاب وبالتالي لا حوار معهم».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

احمد عمر هاشم

وقال احمد عمر هاشم (نائب رئيس جامعة الازهر)، «الحوار وسيلة لتصحيح الافكار المتطرفة، وتصويب الخط الذي انتهجه المتطرفون بتكفير الحكام والمجتمع، وأهم مزاياه هو منع المد عن هذه الجماعات بحماية الشباب من افكارهم. واعتقد ان التخصصين في علوم الدين والدنيا هم الاجدر على الدخول في الحوار اذا تم تنظيمه بشكل جيد. هناك فرق بين الحوار والتفاوض، انني من مؤيدي حوار فكري وسياسي وديني، اما التفاوض مع

المتطرفين فمرفوض، اذ ينبغي ان لا يسمح لحاملي القنابل باملاء ارادتهم على المجتمع، وكل من شارك في القاء قنبلة أو إطلاق رصاص لا يشارك في الحوار تحت اي مبرر كان».

محمد التهامي

وقال محمد التهامي (رئيس جمعية الادب الاسلامي)، «الحوار مقبول من حيث المبدأ، لانه الجسر الذي يمكن ان تلتقي عليه او تبتعد افكار الناس. لكن نحن لا نعرف بالضبط من يحاور من، فاذا كانت الحكومة معروفة الاسماء والهوية، وكذلك علماء الدين، الا اننا لا نعرف الطرف الآخر. من هي هذه الجماعات، اننا نسمع انها ٢٨ جماعة، فهل ستحاور الحكومة ٢٨ جماعة؟ وهل يجلس علماء الاسلام مع ممثلي ٢٨ جماعة؟ ومن هم الذين يمولون ويخططون لهذه الجماعات؟ ان الحوار مع قوى غير ظاهرة امر غير مقبول، فليظهروا أولاً، ويحددوا انفسهم، ثم يكون الحوار معهم مجدداً».

الدمرداش العقالي

وقال الدمرداش العقالي (كاتب اسلامي مستقل ومستشار قضائي سابق)، «الحوار في هذه المرحلة يكتسب اهمية خاصة. ولا بد ان يكون الحوار محرراً من الوصاية الحكومية، لانه حوار امة تبحث عن مستقبلها. اطراف الحوار هم علماء المسلمين من جهة، وقيادات الجماعات الدينية من جهة أخرى. ويمنع من المشاركة كل من ارتكب جريمة ومثبته ادانته فيها. ويمكن ان يذاع الحوار تلفزيونياً وينشر في الصحف».

شباب الجماعات الذين - قطعاً - ينتمون لعائلات واسر معروفة لمسؤولي البلدة، كما أشرح الرموز الدينية في مصر للدخول في حوار «طويل النفس» مع هذه الجماعات بشكل منظم وليس عشوائياً للحصول على نتائج ايجابية. ومن خلال خبرتي اقول، ان اغلبية المتطرفين جاهلة، والحوار معها مفيد وليس ضاراً حسبما يعتقد البعض».

محمد عمارة

وقال الدكتور محمد عمارة (مفكر وكاتب اسلامي)، «انا مع الحوار مع كل صاحب فكر بغض النظر عن موقفه من هذا الفكر او ذلك. فضيلة مفتي الديار المصرية دعا الجماعات الدينية التي توصف بـ «التطرف» الى حوار مع المسؤولين، فانني اؤيد هذه الدعوة على ان تكون

بلا شروط مسبقة، وان يتوافر للحوار مقوماته وأمنه وبرنامج، ومستهدفاته ورموزه. وفي اعتقادي ان الحوار ينبغي ان يشمل جميع المنتمين للحركة الاسلامية، المعتدلين منهم، والمتشددين من دون استبعاد لأي طرف ما دام يملك البرهان».

مصطفى الشكعة

وقال الدكتور مصطفى الشكعة (استاذ الادب الاسلامي في جامعة عين شمس)، «لي ملاحظات اساسية على دعوة المفتي المتطرفين الى الحوار. أولاً، هذه الجماعات الاسلامية المتطرفة لا تنتمي الى الاسلام بصلة، لان الاسلام لا يعرف التطرف، بل هو دين وسطي بنص القرآن الكريم «وجعلناكم امة وسطاً».

ثانياً، الاسلام لم يكن في يوم من الايام حركة سرية، ولا «تحت الارض» فهو دين ظاهر للجميع، وبالتالي فان التنظيمات المتطرفة التي تظهر بين حين وآخر وتمارس العنف والارهاب ليست «اسلامية» بل هي تنفذ مؤامرة لتشويه الاسلام خطط لها اعداء الاسلام في الغرب.

ثالثاً، ان الاسلام لا يسمح بالفتنة الطائفية. اما بالنسبة الى الدعوة للحوار فارى انها صحيحة، وواجبة وأهم شروطها ان تتم بين مسؤولين في الحكومة وأي جماعة تطلب الحوار بشأن قضايا الوطن. ولست اخبذ ان يجري حوار بين رموز الاسلام والجماعات المتطرفة الا على قاعدة واحدة هي الاجابة على سؤال: هل هذه الجماعات المتطرفة اسلامية ام غير اسلامية؟».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

مجدي احمد حسين

وقال مجدي احمد حسين (امين الاعلام في حزب العمل): «نرحب بالحوار بلا شروط مسبقة. اطراف الحوار هم علماء الدين ورجال من اهل الحكم في ظرف وقيادات من الجماعات الدينية خصوصاً المتشددة من طرف آخر، وينبغي عدم استبعاد الجماعات التي انتهجت العنف بدعوى

انها «ارهابية» بل هناك ضرورة قصوى للحوار معها، علماً بانها كانت هي التي ترفض - في السابق - الحوار مع الحكومة او مع رجال الدين».

محمد عصفور

وقال محمد عصفور (عضو الهيئة العليا لحزب الوفد): «من الضروري التمازج مع بعضنا البعض بشأن الوطن. احد شروط هذا الحوار هو تخلي اطرافه عن حمل السلاح. فوزير الداخلية وجهات الامن بعيدة عن هذا الحوار واي طرف او رمز اسلامي حمل السلاح لا يحق له الحوار. نؤيد الحوار مع اي جماعة لديها افكار تريد التعبير عنها. ولكي يثمر الحوار لا بد من توفير ضماناته، واهمها الغاء القوانين العرفية واسقاط جميع الاحكام الاستثنائية وحالة الطوارئ، ونبدأ على قاعدة الثقة والطمأنينة».

الشيخ ابراهيم الدسوقي

وقال الشيخ ابراهيم الدسوقي (وزير الاوقاف المصري السابق): «الحوار مطلوب لأننا - بصراحة - لا نعرف بالضبط ماذا تريد هذه الجماعات التي تطلق على نفسها صفة «الاسلامية» بينما هي تمارس اساليب ابعدها ما تكون عن الاسلام. والعدوان على الابرياء امر يرفضه الدين. الحوار مطلوب شرط ان تعلن الجماعات الدينية بوضوح توقفها عن اعمال العنف فور الموافقة على الحوار، واعلان اسماء المتمازجين، ومن جهة اخرى فان ضمانات الامن لا بد ان توفر من قبل الحكومة للمشاركين في الحوار حتى تتم العملية في هدوء».

ابراهيم شكري

وقال ابراهيم شكري (رئيس حزب العمل المعارض): «نؤيد الحوار بين مفكرين اسلاميين مستقلين ورموز وقادة ما يسمى الجماعة الدينية المتطرفة، ولا نعتقد ان هناك فرصة لاجراء حوار بين الحكومة والمتطرفين حالياً لأن المناخ العام الذي

دفعنا اليه دفعا لا يسمح بذلك... من هنا اقترح نوعين من الحوارات:

• أولاً، حوار بين الحكومة وحزب المعارضة حول تشخيص الازمة وسبل الخروج منها، وتوفير اسس الديمقراطية والسعي الى الغاء القوانين الاستثنائية.

• ثانياً، حوار بين علماء دين مستقلين، كالشيخ محمد الغزالي والدكتور محمد عمارة وآخرين، وبين رموز الجماعات المتطرفة.

حزب العمل دعا الى حوار تشارك فيه كل الاحزاب، وهو حوار مائدة مستديرة غير منشور ولا مذاع يتسم بالمصارحة الكاملة سيعقد في منتصف ايار (مايو) المقبل. وربما يصل الى نتائج تمهد لحوار آخر مع قادة الجماعات الدينية

المتطرفة».

حمدي السيد

وقال الدكتور حمدي السيد (نقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب): «لا نؤيد الحوار مع المتطرفين والارهابيين لسببين: الأول ان هذه الجماعات تعمل بشكل سري ولا نعرف بالضبط من هو زعيمهم او اسماء اعضاء مجلس الشورى. السبب الثاني ان الحوار مع الارهاب لا يكون الا بتطبيق القانون تطبيقاً كاملاً. اما الجماعات الدينية المعتدلة فالحوار معها قائم حالياً على صفحات الجلات والصحف».

محمد ابراهيم كامل

وقال محمد ابراهيم كامل (رئيس المنظمة المصرية لحقوق الانسان): «الحوار مفيد لتبصير المتطرفين باحكام الدين الاسلامي الحنيف، لأن المتطرفين اغلبهم من الشباب صغير في السن والتجربة، وهم لا يميزون بين الاسلام كدين سماوي حض على التعاون والتسامح، وبين افكار اطلقها بعض المسلمين في اوقات معينة، وفي ظروف محددة. اطالب بتوسيع دائرة الحوار لتشمل الجميع، الذين حملوا السلاح والذين عارضوه. واهم شروط الحوار الموضوعي هي ان يكف الطرفان (الحكومة والمتطرفون) عن اعمال العنف».



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ - ٢ - ٢٠٠٠

الشيخ منصور عبيد

وقال الشيخ منصور رفاعي عبيد (وكيل وزارة الاوقاف)، «الحوار فريضة اسلامية. وعلى رغم انني من المقتنعين بان الجماعات التي تطلق الرصاص انحرفت عن الدين، الا انه من الواجب سؤال افرادها عن افكارهم، والتحاور معهم مهما كانت متطرفة. فلا يفل التطرف الا الاقناع بالحجة. اما اطراف الحوار فهي دار الافتاء ووزارة الاوقاف، بمن تظم من علماء ثقافة من جهة وقيادات الجماعات المتطرفة من جهة اخرى، شرط ان تعلن هذه الجماعات اسماء رموزها».

حسام عيسى

وقال حسام عيسى (عضو المكتب السياسي للحزب الناصري)، «المطلوب هو حوار قومي بين كل الاتجاهات والاحزاب الوطنية لبحث سبل الخروج من هذه الازمة، التي تقتضي تغيير سياسات ومناهج ووجوه ولا اعتقد ان الحكومة تمتلك امكانات حل الازمة. فقد اقتصرنا على المعالجة الامنية. وانا كان الحوار مفيداً في كل الاوقات، فان الاكثر افادة هو حوار يضم التيار الديني (المعتدل والمتطرف) ضمن حوار وطني عام يشارك فيه الجميع، بما في ذلك الحكومة لوضع برنامج للخلاص الوطني» ■



المصدر : الشريعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٣

الشعراوى والغزالي ووفد من المفكرين الإسلاميين يجرون اتصالات لوقف أحداث العنف

لقاء مع وزير الداخلية واجولة القادمة مع قيادات السجون.. معلومات عن لقاءات بين المسؤولين وعبود الزمر

كتب احمد السيوفى:

علمت «الشعب» ان هناك جهوداً كبيرة بذلت لوقف تيار العنف السياسى والعنف المضاد، بدأت هذه المحاولات الاسبوع الماضى بعد تشكيل وفد من علماء ومفكرى الاسلام المستقلين، ضم حوالى ٢٥ عالماً ومفكراً، ممن اطلق عليهم وفد الوساطة أو جماعه الاصلاح أو الفئة الثالثة باعتبارها تتدخل لحسم الخلاف بين فئتين.

كان من أبرز أهداف هذا الوفد حقن دماء المسلمين بمنع العنف والعنف المضاد وكافة أسباب التوتر، التى اجتاحت المجتمع مؤخراً. زار الوفد الاسبوع الماضى وزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى فى مكتبه فى بداية تحركاته لانتهاء الأزمة، وطرح الوفد رؤيته لانتهاء الأزمة فى حوار استمر أكثر من أربع ساعات ناقش فيها الجميع القضية بمنتهى الوضوح، ومن ذلك المناخ السياسى العام وقضية الحريات وقضية التضييق على العمل الشرعى والاعتقالات والتعذيب وضرورة الاصلاح. ومن المفترض ان تكون الخطوة التالية للوفد هى زيارة قادة الجماعة الاسلامية فى السجون والوصول إلى صيغة مع كل الاطراف بحيث لا يبدو أى طرف وقد أذعن للآخر، المهم هو الوصول إلى صيغة من شأنها وقف تيار العنف وحقن الدماء.. ومازال الجهود متصلة حتى مثول الجريدة للطبع ولدى اللجنة امل كبير فى الوصول إلى الصيغة التى تحفظ مصر من دوامة العنف.

كان من أبرز رجال الوفد فضيلة الشيخ متولى الشعراوى وفضيلة الشيخ محمد الغزالي الذى لم يستطع المشاركة فى هذه المرة، ولكنه سوف يشارك فى الجهود المقبلة باذن الله وايضا فضيلة الدكتور محمد عماره والدكتور سليم العوا والدكتور عبد الصبور شاهين والشيخ عبد اللطيف مشتهرى والاستاذ قهيمى هويدى والاستاذ احمد فراج والدكتور احمد شلبى والدكتور عبد الحى القرماعى والدكتور سيد رزق الطويل، ود. وجيه السعداوى وآخرون.. على الجانب الآخر

البقية ص٩



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٢

لجنة الحكماء تلتزم بشروط حوار مع الجماعات الإسلامية

● كتب : تهاوي منقهر

تم الاتفاق على تشكيل لجنة من العلماء والمفكرين الإسلاميين تحت اسم : « لجنة الحكماء والمصلحين » بهدف الإصلاح وتقوية خطوط الوفاق بين الحكومة وجهاز الشرطة والجماعات الإسلامية لوقف نزيف عمليات الإرهاب والقتل والتخريب التي تمت في العاصمة القاهرة وبعض عواصم والمراكز في المحافظات .. وأيضا وقف عمليات استقزاز الشبيل المسلم لأخمد نثر المواجهة مع أجهزة الدولة .

وقد التقى أعضاء لجنة الحكماء بالقاهرة محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ودار حوار استمر عدة ساعات ثم فيه وضع الشريط لخرقة لتفجئة المكوتة من الذكورة والمشيخ والأسلحة : محمد متولى الشعراوي ، محمد الغزالي ، أحمد كمال أبو الجعد ، أحمد شلبي ، محمد عمارة ، عبد الحميد كشك ، عبد الرشيد صفر ، محمد سليم العوا ، أحمد فراج ، سيد رزق الطويل ، عبد الصبور شاهين ، محمد اسماعيل وفهوى هويدى ..

وفي اجتماع وزير الداخلية مع أعضاء لجنة

الحكماء تمت مناقشة العديد من الموضوعات الهامة التي يمكن أن تكون أساسا لانطلاق عمل اللجنة التي تهدف المصالح العام للمجتمع دون مجملات . لقد اتفق الجميع على أن بقاء الوضع يشكله الحالي يمكن أن يوصل إلى نتائج ضارة وأنه لا بد من بدء حوارات مريحة مع بعض رموز الجماعات الذين لم يتم تحديد هويتهم حتى الآن . وكانت هناك بعض محاذير لابد من إبرازها هي : وقف الهجوم على الشبيل المصري المنتسب للجماعات وأعادة النظر في البرامج الدينية وغيرها حتى فصل إلى برامج تخدم جميع فئات المجتمع ، والاتفاق على وضع خطط لتعليم الدين في جميع مراحل الدراسة

في الابتدائي والاعدادي والثانوي والجامعة . ولقد تم الاتفاق على عقد عدة جلسات لوضع خطة عمل يتم عرضها على اللواء محمد عبد الحليم موسى في اجتماع آخر حتى يكون عمل وحركة اللجنة واضحا تحت الضوء بدون أى جهلليات . وقد رفض أعضاء اللجنة أى معلومة من الدولة وأن جميع تحركاتهم ستكون على حسبيهم الخاص .. وقد يترك هذا الاجتماع وزير الداخلية بقوله : أنا معكم قلبا وقلبا ، ولابد من عقد لقاءات مع وزراء الإعلام والتعليم والحكم المحل والمسئول عن الشبيل غزير من انتظام الذي سيكون الرصيد الحقيقي لحركة ونجاح اللجنة ..



المصدر: الشرق الأوسط

١ أبريل ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الإخوان» في مصر يؤكدون استمرار الاتصالات مع أمريكا

رسالة من مجموعة الوساطة إلى قادة المتطرفين في السجون

القاهرة: «الشرق الأوسط» - ر

تعهدت مجموعة من 25 عالماً ومثقاً من الشخصيات الإسلامية المستقلة في مصر بمواصلة جهود الوساطة بين أجهزة الأمن والجماعات المتطرفة على الرغم من اغتيال مساعد مدير أمن اسبوط.

وقال أحد أعضاء هذه المجموعة التي يتزعمها الشيخ متولي الشعراوي أنهم بعثوا برسالة إلى قادة هذه الجماعات في السجون وما زالوا ينتظرون رداً عليها. والرسالة التي سلمت بواسطة محام تقترح أن تفرج الحكومة عن مئات من المتطرفين المعتقلين لقاء تعهدهم بوقف اعتداءاتهم على الشرطة والمسيحيين والسياح الأجانب.

ومن جهة ثانية، وفي ما بدا وكأنه محاولة لنفي ما أعلنته الخارجية الأمريكية، قال نائب المرشد العام لجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في مصر،

مصطفى مشهور، إن اتصالات جرت بين جماعته وبين الإدارة الأمريكية.. إلا أنه عاد لينسب إلى الجانب الأمريكي سعيه لتمام هذه اللقاءات بقوله: «إننا لا نسعى إليهم ولكنهم يتصلون بنا ويسألوننا عن آرائنا في بعض الأمور».

وكان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية قد قال منذ يومين أن الولايات المتحدة لم تجر اتصالات مع الجماعات المتطرفة في مصر كما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز».

وأضاف المتحدث الأمريكي «ولكننا كنا نتصل بأعضاء من مجلس الشعب المصري على علاقة بالإخوان».

ألا إن مشهور قال: «إنهم (أي الأمريكيين) يستفسرون منا عن بعض المسائل ونحن لا نقول لهم لا مثل أي صحافي يسألنا عن رأينا، وهناك فرق في أن نطلبهم لغرض أو هوى لدينا أو أن يكون العكس».

ولم يكن تعليق مشهور وكشفه عن هذه الاتصالات الأولى في هذا الشأن، إذ كان مسؤول في الجماعة قد قال: نحن نلتقي بأجانب كثيرين من كل لون وجنسبة وكنا في البداية نبلغ الدوائر الأمنية المختصة بذلك ولكنهم لم يهتموا ولهذا فنحن نفعل ذلك في العلن مع الأجانب الذين يدعي بعضهم أنه صحافي وآخر يقول أنه باحث وثالث يكشف عن هويته.

وحدد عضو بمكتب الإرشاد القضائي التي تثار في مثل هذه الاتصالات في:

أولاً: موقف الإخوان من الإرهاب وجماعات التطرف الديني عموماً.

ثانياً: موقف الإخوان من الإقباط ويقول في ذلك الإخوان: إن لهم ما لنا وعليهم ما علينا. إضافة إلى ذلك نقاط أخرى عديدة خاصة ببرنامج الإخوان للحكم إذا ما وصلوا للسلطة وطبيعة التنظيم الذي يضمهم وموقفهم من الغرب. ويعتقد في مصر أن الإخوان

فتحوا منذ أكثر من عام حواراً مع الإقباط في مصر في أعقاب مذبحه صنيو التي حصدت أكثر من 25 مواطناً أغلبهم من الإقباط لبيتوا للغرب أنهم ليسوا ضد الأقلية المسيحية ولا يقفون منها موقف الاضطهاد.. وكان الإخوان قد أعلنوا أن الهدف من الحوار واد الفتنة الطائفية.

وقال مصطفى مشهور: إننا نعرف أن اليهود يسيطرون على وسائل الإعلام في الغرب والولايات المتحدة، ولهذا فإننا نوضح لهم موقفنا بشكل مباشر لكيلا يخلطوا بين الإسلام وتصرفات بعض الأشخاص.

يذكر أن هذه لم تكن المرة الأولى التي تعلن فيها الولايات المتحدة عن إجراء اتصالات مع جماعة الإخوان المسلمين، إذ تسربت منذ سنوات وثيقة صادرة من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية بواشنطن بتاريخ 23 يناير (كانون الثاني) 1979 عن الإخوان في مصر.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٢

المقرر «الجنة المصالحة» مع الجماهير الإسلامية والكنهين «الجنة حكماة»

كتب شعبان عبد الرحمن:

تشكلت لجنة جديدة من كيان العلماء والفكرين - أطلق عليها اسم «الجنة الحكماة» - للسعي لتهدئة الأوضاع الأمنية، والعمل على وقف عمليات العنف المسلح بين الجبهة الامن وبعض افراد الجماعات الإسلامية.

والجنة الجديدة فيما يبدو منبقة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومعظم اعضائها من اعضاء ومن الشخصيات البارزة، ومن بينهم د. صوفي أبو طالب - رئيس مجلس الشعب الأسبق - و د. أحمد كمال أبو الجيد وزير الإعلام الأسبق ود. عبد الصبور مرزوق الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وآخرين.

وعلمت «الشعب» أن اللجنة الجديدة عقدت اجتماعين، وسوف تعقد اجتماعها الثالث خلال أيام مع د. محمد علي محجوب - وزير

الأوقاف - الذي يقوم على رعايتها ومناقشة كل الأمور معها لتبادلها مع كبار المسؤولين بالدولة.

تم تشكيل اللجنة الجديدة بعد أن وصلت لجنة المصالحة فيما يبدو لطريق مسدود في حل المشكلة.

أكدت مصادر عليمة لـ «الشعب» أن تشكيل لجنة الحكماة لا يعد إلغاء للجنة المصالحة وإنما هو تطوير لها.

وقد أعدت لجنة الحكماة دراسة عن رؤيتها لتطورات الأوضاع، وتقدمت باقتراحات للطلول يتم مناقشتها حالياً وسوف يتم دمج اللجنتين في لجنة واحدة عندما تأخذ

هذه الاقتراحات طوور التنفيذ حتى تتوحد الجهود لتهدئة الأوضاع.

وقد تبلورت اقتراحات لجنة الحكماة لتهدئة الأوضاع في التأكيد على أن مفتاح حل المشكلة يتركز في يد الحكومة بصفتها المهيمنة على تقاليد الأمور المألوفة لكل مصادر القوة والسيطرة على المجتمع، ولذلك فقد اقترحت اللجنة على الحكومة أن تبادر بخطوات لتهدئة من خلال الإفراج عن كل المعتقلين بالتحفظ، والذين لم تثبت ضدهم تهم وإنما تسم القبض عليهم في حملات عشوائية.

كما اقترحت اللجنة وقف عمليات التعذيب للمعتقلين وذويهم، وأن تبادر الدولة بالعديد من الإصلاحات العامة لإعادة الثقة التامة بين «الشعب» والمعروف أن لجنة المصالحة وصلت لطريق مسدود بسبب إصرار وزير الداخلية على استخدام القوة بما وصفه أحد المصادر بأنه كان لقاء شرح وتحليل من جانب اللجنة واستعراض عضلات من جانب الوزير، ولم يسفر اللقاء عن شيء لأن الوزير لم يعد بأي خطوات محددة لتهدئة.



المصدر : **الوفد**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - أبريل ١٩٩٣

حقيقة الوساطة الحالية بين أجهزة الأمن والجماعات الإسلامية

الاتصالات لم تتناول شروطا معينة أو اقتراحات محددة. اللجنة الثلاثية تبحث مع جميع الأطراف « خطة عامة للإصلاح »

جهودا مكثفة لانصاح الأوساط الحالية ووقف نزيف الدماء وأعمال العنف والإرهاب التي تسود البلاد. ولأقت أعمال اللجنة الثلاثية قبولا من قيادات الجماعات الإسلامية للوجود داخل المعتقلات وخارجها. كما لاقت قبولا من أجهزة الدولة المختلفة. وعلمت «الوفد» أن جميع الأطراف الذين التقت بهم اللجنة الثلاثين سواء الجهات المسئولة أو غيرهم، حرصوا على إنجاز هذه المساعي الحميدة. كما أبدى جميع الأطراف قدرا كبيرا من حسن النية، والتفهم الكاملين لحقيقة الأمر. وعلمت «الوفد» أيضا أن الاتصالات الحالية لم تتناول حتى الآن مناقشات تفصيلية في أي شروط من أي جانب. وليس هناك اقتراحات محددة تفصيلية في أي مسألة جزئية وهناك خطة عامة للإصلاح. وكانت بعض الصحف العربية قد زعمت أن قيادات الجماعات الذين التقت بهم اللجنة في المعتقلات ومنهم عبود الزمر وصفوت عبدالغني وكرم زهدي، قد عرضوا ثلاثة شروط لقبول الوساطة ووقف أعمال العنف، والإرهاب وهي: الإفراج عن المعتقلين غير المتهمين في قضايا، ووقف عمليات التعذيب داخل السجون والمعتقلات، ووقف مأسموه بأعمال التصفية الجسدية لأعضاء الجماعات. وما زالت الوساطة مستمرة، والتي وصفها مصدر مسئول بأنها ليست جديدة، والأمل كبير في نجاحها. ولم يتحدد موعد لانتهاه عمل اللجنة الثلاثية وإعلان نتائج اتصالاتها مع مختلف الأطراف الذين التقت بهم.

حصلت «الوفد» على معلومات هامة حول حقيقة ما يتردد في بعض الصحف والأذاعات العربية والعالية عن وجود اتصالات حالية بين الجماعات الإسلامية وأجهزة الأمن. علمت «الوفد» أن منشورته بعض الصحف وأذيع بالخارج لايمت للحقيقة بصلة. كما أن الذين ادلوا بهذه التصريحات لا علاقة لهم بالاتصالات الجارية حاليا. وكانت هذه الاتصالات قد بدأت عندما استقبل عبدالحليم موسي وزير الداخلية في الأسبوع الماضي ١١ عالما إسلاميا، وتناول اللقاء الذي استمر خمس ساعات إجراء وساطة بين القيادات الإسلامية وأجهزة الدولة. وتشكلت بعد ذلك لجنة ثلاثية، ضمت داعية إسلاميا كبيرا ومفكرين إسلاميين معروفين أحدهما محام. واعتزم أعضاء اللجنة الثلاثية بعدم الإدلاء بأحاديث أو تصريحات للصحف ووسائل الإعلام المختلفة. كما اعتذر أحدهم أثناء اتصال «الوفد» معه أمس الأول عن عدم الكشف عن تفاصيل الخطة العامة للإصلاح - على حد قوله. وعلمت «الوفد» من مصادرها، أن اللجنة الثلاثية تبذل



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٢ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

المفتي يستعجل الحوار ولجنة الحكماء تجتمع اليوم والتحقيقات تكشف خلافات في الجهاد

مصر: الزمر يوافق على وقف العنف ووفود من الوسطاء الى مناطق المواجهمة

المفتي

وقال الدكتور طنطاوي في تصريحات الى «الحياة»: «ان فتح باب الحوار ونشر العدل الاجتماعي واعطاء كل ذي حق حقه ومحاصرة ظاهرة الفساد الاجتماعي كفيلة بوقف تيار العنف». وتوجه الى الحكومة والمتطرفين: «اقول للجميع كونوا موضوعيين مع انفسكم وفي مطالبكم للوصول الى الحقيقة والامن واتبعوا عن التعصب والاحقاد». وأشار الى ان «الحكومة قصرت في حق الشباب والشباب ضل الفهم

(٤) التمه في المنفعة

حوار مع الحكومة لوقف الصدام. وقال ان «المتطرفين طالبوا بالغاء المحاكمات العسكرية وتطبيق الشريعة الاسلامية واطلاق المعتقلين من غير التهمين في قضايا محددة والسماح لهم بالتحدث عبر وسائل الاعلام». وأشار الى ان «قيامات المتطرفين اوضحت انها تحدث باسم جميع اعضاء تنظيم الجهاد في المحافظات المصرية وليس في اسبوط فقط. وان تحقيق تلك المطالب سيؤدي الى وقف كل اعمال العنف التي تنبئها الجماعات الدينية المتطرفة». وأكد ان التحقيقات الجارية كشفت وجود خلافات بين قادة الجهاد».

الزمر أكد فيها من سجنه حيث يمضي عقوبة الحبس لـ ٤٠ سنة، موافقته على وقف اعمال العنف واتاحة الفرصة للوسطاء كسمبارة من الجماعات الدينية حتى الاتفاق على اسس متباعدة بين الحكومة وهذه الجماعات. ولأحظ ان اعمال التخريب توقفت منذ تسلم الزمر الرسالة يوم الاثنين الماضي. وأوضح ان ٣ مجموعات من اللجنة ستوجه الى مناطق المواجهات للمطالبة بوقف العنف.

وكشف مصدر امفي في اسبوط «الحياة» ان عددا من قادة تنظيم الجهاد، المعتقلين ابوا رغبة في فتح

□ القاهرة - «الحياة»:

تمسك لجنة الحكماء والمصالحة التي تتوسط بين الحكومة والجماعات المتطرفة اجتماعا اليوم لوضع خطة عملها، بعدما حددت خمسة قادة للجماعات طالية من وزارة الداخلية السماح لها بمقابلتهم في السجن.

ولمما طالب مفتي مصر الدكتور محمد سيد طنطاوي بفتح الحوار فوراً بين الحكومة وقادة المتطرفين لوقف اعمال القتل والارهاب والتدمير، أعلن أحد اعضاء اللجنة أنها تلقت رسالة جوابية من عبود



المصدر : الحياة

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٢

مصر: الزمريووافق على وقف العنف

تمة الصفحة الاولى

بأحكام الشريعة والدين، ولا بد للجميع من ان يعرف هذه الحقيقة. وعن الحوار الذي جرى قبل سنوات بين المتطرفين وعلماء من وزارة الاوقاف، قال: «القوافل كانت فاشلة لأنها مصنوعة حيث صنعوا الحوار وصنعوا الجمهور وصنعوا الاجابات ولم يقولوا باخلاص. ان نشر العدل الاجتماعي والفهم الصحيح للدين وتبادل الحوار بين المختلفين بشرط ان يكون حواراً منطقياً عادلاً يسمع فيه كل طرف للآخر، ستؤدي في النهاية الى وقف تيار العنف وجواري القتل والارهاب».

ومن جهة أخرى قال الكاتب الصحافي حمد اسماعيل صاحب فكرة تكوين لجنة الحكماء والمصالحة، وعضو اللجنة لـ «الحياة» ان العلماء والمفكرين سيعقدون اجتماعاً اليوم للبحث في جدول الاعمال الذي يتضمن: درس الاتصالات التي جرت في الفترة الاخيرة مع الجانبين وشرح خطة العمل للمرحلة المقبلة. وكشف ان اللجنة حددت خمس قيادات للجماعات الاسلامية وتقدمت بطلب الى وزارة الداخلية لمقابلتهم داخل السجون، وهم عبود الزمر وصفوت عبدالقني وكرم زهدي وناجح ابراهيم وعصام بريالة، مشيراً الى ان المسؤولين وعدوا بدراسة الطلب والرد عليه في وقت لاحق.

واضاف ان اللجنة ستوجه برقيتين، الاولى الى وزير الداخلية، والثانية الى قيادات الجماعات الاسلامية لشكر الطرفين على تجاوبهم مع جهود اللجنة. وكشف ان الشيخ محمد متولي الشعراوي الداعية الاسلامي بعث برسالة الى

الزمر عبر محاميه منتصر الزيات طلب منه فيها وقف اعمال العنف واتاحة الفرصة للوساطة الرشيدة حتى تاتي ثمارها، وان الزيات نقل الى اللجنة عن الزمر موافقته على ذلك كمبادرة من الجماعات الدينية حتى الاتفاق على أسس متبادلة بين الحكومة وهذه الجماعات.

واشار اسماعيل الى ان الزمر، المحكوم بقضييتي اغتيال الرئيس انور السادات ومحاولة قلب النظام، تسلم الرسالة يوم الاثنين الماضي وقال: «منذ تسلم الزمر الرسالة لم تحدث اعمال تخريبية حتى الآن وهو ما يدل على سلامة نية قيادات الجماعات الدينية».

واضاف: «اذا وافقت وزارة الداخلية على مقابلة اعضاء من اللجنة الزمر داخل السجن فإن ذلك سيساهم في تسهيل مهمتها وانجاز اعمالها في سرعة». وشار الى ان ثلاث مجموعات من اعضاء اللجنة ستوجه الى القرى والمدن التي شهدت توتراً اخيراً بين الشرطة والمتطرفين. وقال: «إن الاعضاء لن يتحدثوا في الحلال والحرام، ولكن للمطالبة بوقف اعمال العنف والاتفاق على نقاط بحث بين الحكومة واعضاء الجماعات ليقول العلماء كلمة الحق فيها. ليست للجنة أي مطالب سياسية او دينية او دنيوية وتعمل من اجل مصلحة الجميع».

وختم ان الزمر أكد للجنة من خلال رسالة بعث بها مع محاميه «ان الجماعة الاسلامية ليست لها أي علاقة بحادثي الانفجارين اللذين وقعا في مقهى وادي النيل في ميدان التحرير، والانفجار الآخر الذي وقع في موقف الباصات السياحية امام مقر المتحف المصري».



المصدر : المصري

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمرار الاتصالات بين رجال الدين وممثلي الجماعات المتطرفة لوقف الإرهاب

ايضا .

وتتضمن قائمة العلماء عددا من الاسماء الالامعة بخلاف الشيخ
متولى الشعراوى مثل الشيخ الغزالى وعبد اللطيف مشتهرى
وعبد الرشيد صقر القريب الصلة بالجماعات الدينية واحمد
المحلاوى وعبد الرحمن يعقوب والكاتب فهدى هويدى والمحامين
منتصر الزيات وعبد الحليم مندور وآخرين .

وعلمت السياسى المصرى ان جهود الوساطة والاتصالات قد
بدأت بين الطرفين فى النصف الثانى من رمضان الماضى . وأن
الاتصالات التى تجرى فى الداخل بعيدة عن الاتصالات
الامريكية بقيادة وزموز الاتجاه الدينى خاصة الدكتور عمر عبد

الموساد وراء الحادثتين .
وكان رموز الجماعات الدينية قد اكدوا فى حواراتهم
الاتصالية انهم لايصلون بينهم ولجأوا لانتفاجار مقهى وادى النيل
والتحريض القومى فى ميدان التحرير واكدوا طبقا لرايهم ان اصابع
الموساد وراء الحادثتين .

ويذكر ايضا ان من بين مطالب الجماعات الدينية فى الحوار
الافراج عن جميع المعتقلين بما فيهم قتلة السادات ورفع
الحجوب ووقف حالة الطوارئ .

وكان محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية قد استقبل وفد
العلماء الذين يقومون بالوساطة يوم الاربعاء الماضى وابدى تفهما
للدور الذى يقومون به .

ولكنه شن هجوماً على اسلوب الحكومة الامريكية فى استضافة
عمر عبد الرحمن فى امريكا واجراء حوار سياسى دائم معه ووصف
هذا التصرف بأنه يشجع على التطرف والارهاب وهو ما يعد اول
هجوم رسمى من مسئول حكومى على الولايات المتحدة منذ قرابه
٢٠ عاما .

برغم حادث اغتيال الشهيد اللواء محمد الشيمى
وحارسه وسائقة الا ان الاتصالات والمفاوضات بين
الحكومة والتيار الدينى بجناحية الاخوان المسلمين
والجماعات المتطرفة مازال مستمرا .

وقد عقدت اكثر من جلسة خلال الاسبوع الماضى
سواء بين الممثلين الرسميين او مع قادة التطرف
المتواجدين فى السجون حاليا لتنفيذ احكام صدرت
عليهم من القضاء . وتستهدف الاتصالات ايقاف
حالة التآثر المتبادل بين الشرطة والجماعات المتطرفة .

وانتهاج اسلوب الحوار بدلا من العنف المتبادل
والتصفية الجسدية .

وقد اتفق على استمرار الحوار بعد ان طلبت
الحكومة رسميا ذلك من مجموعة العلماء غير
الرسميين الذين يتولون الوساطة بين الطرفين ويبلغ
عددهم ٢٥ عالما من علماء ورموز الدين ويرأس وفد
العلماء الشيخ محمد متولى الشعراوى .

وقد خصصته مجموعة العلماء غرفة عمليات
للاتصالات فى مكتب احد الصحفيين البارزين .
وعلمت « السياسى المصرى » ان وفد العلماء قد
قدموا ورقة عمل لاقت قبولا مبدئيا من الطرفين .
وقد اتسعت دائرة الوساطة والاتصالات فضمنت
عددا من المحامين الذين يترافعون فى القضايا
الاخيرة عن المتهمين من اعضاء الجماعات المتطرفة



المصدر: الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ أبريل ١٩٩٢

الجماعات المتطرفة وافقت على الحوار مع 3 مفكرين

لجنة «حكماء» جديدة تسعى للوساطة في مصر

القاهرة - عمان:
«الشرق الأوسط»

يرقب أعضاء لجنة «الوساطة»
بين أجهزة الأمن والجماعات
المتطرفة في مصر صدور قرار

سياسي لامكان استئناف وساطة
لجنتهم بين الطرفين لحقن الدماء
بينما تشكلت لجنة أخرى تحت
اسم «لجنة الحكماء» لذات
الغرض.
وتوقع المفكر الإسلامي فهمي

هويدي أحد أعضاء اللجنة امكان
صدور القرار خلال الأيام القليلة
المقابلة. وأكد حرص اللجنة على
الحفاظ على هيبة الدولة وسيادة
القانون في مواجهة أي خروج عن
الشرعية أو أي محاولة لترويع
المواطنين الأمن، مشيراً إلى
ضرورة أن ينال أي من المتطرفين
في هذه الأحداث العقوبات التي
يقرها القانون.

وكشف عن أن هناك اتصالات
مستمرة تجري بين أعضاء اللجنة
وبين أجهزة الأمن، مشيراً إلى أن
أعضاء اللجنة عقدوا مساء أمس
اجتماعاً للبحث في تطورات هذه
الاتصالات.

وكشف استاذ التاريخ
الإسلامي بجامعة القاهرة الدكتور
احمد شلبي عن تشكيل لجنة
أخرى باسم «لجنة الحكماء» تضم
في عضويتها رئيس المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية عبد
الصبور مرزوق ورئيس البرلمان
سابقاً الدكتور صوفي أبو طالب
تسعى لذات الهدف وهو «حقن
الدماء». وأكد أن تشكيل هذه
اللجنة لا يعني دور لجنة الوساطة
التي يعد أحد أطرافها.

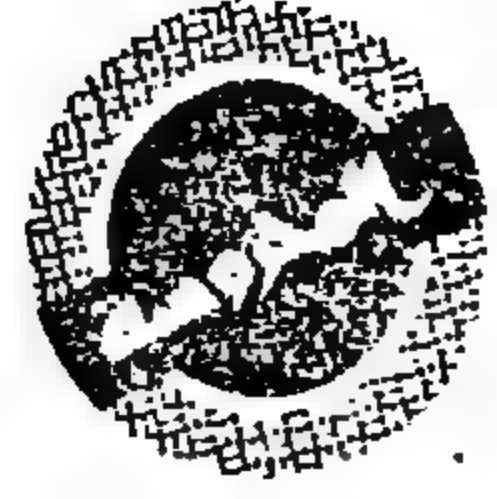
ووصف التعثر الذي صادفته
مساعي اللجنة بأنه تعثر متوقع
وان الأمور لن تهدأ من محاولة
واحدة «فالموقف يتطلب صبرا
ومرونة وهدوءاً».

وقال المفكر الإسلامي محمد
عمارة: لدينا أمل ونرجو أن
يتحقق شيء في الفترة المقبلة، إلا
أنه إلى الآن لم يحدث أي تطور من
أي نوع.

وتسعى لجنة الحكماء
الجديدة إلى لقاء وزير الداخلية
المصري اللواء محمد عبد الحليم
موسى في محاولة من جانبها
لاقتناعه بالإفراج عن المعتقلين
الذين لا ينسب إليهم التورط في
أية أحداث إرهابية.

وعلمت «الشرق الأوسط» أن
لجنة الحكماء عقدت ثلاثة
اجتماعات مع وزير الأوقاف
الدكتور محمد علي محبوب سعي
وراء إيجاد صيغة يمكن من
خلالها تجنب مسلسل الصدامات
الدامية بين أجهزة الأمن
والمتطرفين.

وأضاف الدكتور عمارة
الموجود في عمان في تصريح لـ
«الشرق الأوسط» أن الجماعات
المتطرفة اختارته مع اثنين من
زملائه هما الشيخ محمد متولي
الشعراوي والدكتور سليم العوا
للقيام بدور الوساطة، مشيراً إلى
أن الاختيار جاء من قسادة



المصدر: الشرق الاوسط

١٨ أبريل ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة «حكاماء»

الجماعات داخل السجون من واقع متابعتهم لأراء الثلاثة وأفكارهم المعتدلة في الصحف العربية. وقال أن اللجنة المعنية بالوساطة والتي شكلت من العلماء والفكرين ورؤساء الاحزاب المختلفة تهدف الى اصلاح ذات البين ووقف نزيف الدم بين الحكومة والجماعات المتطرفة. وأكد الدكتور عمارة وجوب وقف نزيف الدم والعنف، ومناقشة مشكلات الدعوة وصولا الى المصالحة بين الجماعات واجهزة الدولة.

على صعيد آخر رفعت وزارة الداخلية المصرية حالة الاستنفار بين قواتها إلى درجة الطوارئ القصوى تحسبا لأية عمليات ارهابية جديدة خلال الاحتفالات الدينية للاقباط، وشددت أجهزة الأمن حراساتها على الكنائس والملاهي ودور السينما بمختلف المحافظات وخاصة اسيوط التي دفعت اليها بتعزيزات اضافية قوامها ألف جندي من قوات مكافحة الشغب والارهاب.

وكشفت التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا في مصر مع 20 متهماء تورطهم في تنظيم إيراني متطرف بالاسكندرية يعد احد فروع «حزب الله» يستهدف قلب نظام الحكم في مصر.

واعترف عدد من المتهمين بأنهم تلقوا تدريبات عسكرية في معسكر إيراني بمدينة مشهد كان يضم 1500 من المتطرفين من مصر والجزائر وتونس والسعودية وباكستان والسودان.

وتزامنت اعترافات المتهمين مع انتقاد مجلس الشورى المصري للسلطات الامريكية بالسماح لفتي تنظيم الجهاد المتطرف الدكتور عمر عبد الرحمن بعقد مؤتمر صحافي في اعقاب المؤتمر الصحافي المشترك للرئيسين المصري حسني مبارك والأمريكي بيل كلينتون.

وعلى صعيد الاستنفار الامني اصدر وزير الداخلية المصري اللواء محمد عبد الحليم موسى تعليمات بتشديد عمليات تأمين الكنائس والصدائق العامة ودور السينما والمسارح والملاهي والمناطق السياحية وخطارات السكة الحديد ومحطات سفر الركاب وتأمين الاتوبيسات النهرية

وتشديد الرقابة الامنية على المشتبه فيهم.

وأكد الوزير على ضرورة انتشار سيارات الدوريات الراكبة ورجال الشرطة السريين بمختلف أنحاء الجمهورية لمنع الجريمة قبل وقوعها. وقال مدير أمن اسيوط اللواء عبد الوهاب الهلالي ان الجماعات المتطرفة انتهت في المحافظة وان العناصر الموجودة حاليا تمثل بقايا تحاول إثارة الشغب. وشدد على قرب القاء القبض على الأربعة الهاربين في حادث اغتيال مساعد مدير الأمن اللواء محمد الشيمي الذي قتل هو وحارسه الخاص وسائق سيارته قبل أقل من 10 أيام بيد المتطرفين خلال وقت قصير.

وطالب عدد من أعضاء مجلس الشورى المصري الولايات المتحدة بضرورة تسليم السلطات المصرية مفتي تنظيم «الجهاد» لحاكمته حضوريا على الجريمة التي ارتكبها في محافظة الفيوم عام 1989 والتي أعيد فتح ملف التحقيق فيها من جديد بعد رفض الحاكم العسكري التصديق على حكم برأته الذي صدر له ولرفاقه، مؤكدا أن خطورة مفتي تنظيم «الجهاد» خارج مصر اشد من وجوده، مشيرين إلى ذلك المخطط الذي نفذته ضد السياحة في مصر والمتهم في قضايا 49 متبهما من بينهم سبعة متطرفين وهم قيد المحاكمة حاليا.



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٨ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعتقال ١٥ أفغانياً تسللوا عبر الحدود مع ليبيا

رفض "الجماعة" الحوار يشق المتطرفين في مصر

□ القاهرة، أسبوط - «الحياة»:

قانون السماء المحكم، واننا على رغم آثار التعذيب والام السجن والاعتقال ودماء شهدائنا الاطهار - على رغم ان كل ذلك يشكل جرحاً غائراً في صدورنا يطالينا دوماً بالقصاص والوفاء، إلا ان إسلامنا أغلى وأعز علينا من كل ذلك، (...) ان قضية الإفراج عن المعتقلين الأبرياء ليست محل مساومة ولا مزايمة.

وأضاف البيان: «ينبغي ان يعلم ان الجهة المعنية والوصيدة والتي قدرها ان تحصل أمانة هذا الامر هي الجماعة الإسلامية وليست أياً من الجماعات او الجمعيات الأخرى ومن ثم فلا وجه للمزايمة او المتاجرة.

وختتم: «ينبغي ان يعي النظام المصري ومن وراءه ان لا حل للوضع القائم إلا بالرجوع الى شرع الله المحكم وتحكيمه في كل مناحي الحياة عندها - وعندها فقط - فنحن وما نملك لدولة الاسلام».

وقال مصدر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني ان «الجنة الواسطة» تمارس عملها بجدية وان قادة الجماعات الدينية داخل السجنون أبدوا مرونة واضحة، خصوصاً عبود الزمر، مشيراً الى ان اللجنة كانت قدمت طلباً الى وزارة الداخلية لمقابلة هؤلاء القادة، فإذا وافقت فإن المرحلة المقبلة ستشهد انقراضاً كبيراً وستخف المواجهة بين الشرطة وأعضاء الجماعات الدينية الموجودين خارج السجنون.

وأكد المصدر ان حادث مقتل اللواء الشيمي في ابو تيج لن يعوق جهود الواسطة وان الحادث وقع قبل ابلاغ موافقة القيادات على قبول مبدأ الحوار الى الاعضاء في الصعيد.

تتمة في الصفحة (٤)

■ اعتقلت أجهزة الامن في محافظة الاسكندرية فجر امس ١٥ متطرفاً من العائدين من افغانستان، بعدما تمكنوا من عبور منفذ السلوم على الحدود مع ليبيا بجوازات سفر مزورة قبل اسابيع. وظهرت بوادر انشقاق في صفوف الجماعات الدينية المتطرفة حيال موضوع فتح حوار مع الحكومة ان عارضته «الجماعة الإسلامية» مؤكدة ان المواجهة «حتمية شرعية». فيما كشف ان السلطة وضعت ثلاثة مطالب لبدء الحوار امام الجماعات التي وافق قادتها على الوساطة فوضعت هي ايضاً ثلاثة مطالب.

وتلقت مكاتب وكالات انباء وصحف في مصر، بينها مكتب «الحياة» في القاهرة، بياناً عبر الفاكس يحمل توقيع «الجماعة الإسلامية بمصر». ويعلن ان المواجهة بين «الجماعة» والنظام المصري «حتمية شرعية يفرضها الشارع ثم الواقع الذي رسم ملامحه النظام بالضرب في السويداء».

لكن مصدراً في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني قال لـ «الحياة» ان عدداً من قيادات الجماعات داخل السجنون أكد موافقته على فتح حوار مع الحكومة، وان قادة في «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» رحبوا بجهود «لجنة الحكماء والمصالحة» المؤلفة من مجموعة من علماء ومفكرين إسلاميين مستقلين والتي تتولى الوساطة بين الطرفين.

وذكر البيان الذي حمل عنوان «بيان الجماعة الإسلامية حول مسألة الوساطة بيننا وبين الدولة العثمانية في مصر» ان النظام المصري يسوغ للناس قانوناً وضعياً غير



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ أبريل ١٩٩٢

وعن مطالب الطرفين الحكومة والمتطرفين، قال المصدر: «إن للحكومة ثلاثة مطالب هي:

- وقف الاعتداءات على المنشآت السياحية والحكومية ورجال الأمن والمسؤولين فوراً.
- التخلي فوراً عن فكرة إسقاط نظام الحكم القائم في البلاد.
- وقف كل الاتصالات مع الخارج سواء كانت مع دول أو منظمات أو هيئات أو اتحادات أو أشخاص.

أما مطالب قيادات الجماعات الدينية فهي:

- الإفراج عن ممثلين لكل الجماعات الدينية المحبوسين في قضايا عدة في السنوات العشر الأخيرة.
- وقف وصف الجماعات بالتطرف والإرهاب.
- وقف حملات الاعتقال والاعتداء على الحريات الشخصية وإطلاق النار على الشباب.

ورأى المصدر أن موافقة الحكومة على مطالب أعضاء الجماعات «أمر مستبعد، قبل أن تظهر الجماعات حسن النية.

٥٠ ألف جنيه

من جهة أخرى قرر وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى رفع المكافأة التي تمنح للمواطنين في حال الإدلاء بمعلومات تؤدي إلى القبض على قيادات الجماعات الإرهابية، لتصل إلى ٥٠ ألف جنيه مصري. وقرّر أن تشمل المكافآت أعضاء الجماعات أنفسهم، إضافة إلى تمتعهم بعفو حتى وإن كانوا تورطوا في مخططات لهذه الجماعات.

عبد الرحمن

وقال مسؤول في السفارة الأميركية في القاهرة إن الموقف النهائي من إقامة الشيخ عمر عبد الرحمن في الولايات المتحدة سيتحدد في ضوء قرار المحكمة التي تنظر استئنافاً قدمه ضد حكم قضى بعدم شرعية إقامته في أميركا.

ونفى المصدر مجدداً أي اتصالات رسمية تمت في القاهرة بين مسؤولين في السفارة والاصوليين، وأكد وجود تعاون وتنسيق كاملين بين مصر والولايات المتحدة خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب الدولي ومواجهته.

ولم يحدد هل سيسلم عبد الرحمن إلى القاهرة إذا رفض الاستئناف أم سيرحل إلى البلد الذي يختاره، واكتفى بالقول: «أنه أمر سابق لأوانه ونحن في انتظار ما سيسفر عنه نظر الاستئناف».



المصدر : الحياة

١٩٩٢ ١٨ أبريل

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آفاق الحوار الدائر اليوم بين الحكومة والجماعات الإسلامية

□ القاهرة - من علي عبد الباقي:

منى مكرم عبيد، عضو مجلس الشعب «البرلمان المصري»، قالت ان السؤال الاول الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو: هل هناك بديل على المدى القريب من مواجهة أمنية صارمة ضد كل من يعتنق العنف منهجا لغرض افكاره؟ والاجابة لا. والسؤال الثاني: هل هذه الطريقة الوحيدة في الاجل المتوسط والطويل لمحاصرة الارهاب او اقتلعه او الوقاية منه؟ والاجابة ايضا هي قطعا لا. فهناك طرق افضل بكثير تتطلب استراتيجيات علاجية وقائية متعددة الابعاد، منها هذه المبادرة من بعض علماء الاسلام والتي ارى انها تأخرت ولكنها على رغم ذلك ترمز الى اعادة الاعتبار لمشاركة شعبية مطلوبة في مواجهة تيار العنف المتدفق، ومن ثم لانه لا بد من رؤية جديدة لمحاصرة هذا التيار تمهيدا لاقتلاع عناصره من جذورها. وتقوم هذه الرؤية على قاعدة اساسية تتمثل في توسيع رقعة المشاركة الشعبية، لتشمل جميع المصريين حتى لا تشعر اي فئة بانها خارج حلبة المواجهة وان انتماءها لهذا البلد ولمصلحته العامة امر مشكوك فيه.

السيد عصام العريان، عضو مجلس نقابة الاطباء المصريين وأحد الاعضاء البارزين في جماعة «الاخوان المسلمين»، قال ان الحوار دائما مقبول لانه يوصل الى حلول وسطية واقعية. وكان من الممكن تجنب اراقة الدماء لو ان الحكومة بادرت مبكرا الى الحوار مع الجماعات الاسلامية. ولكن المشكلة هي ان الحكومة كانت تعتبر دائما ان اللجوء الى الحوار يهز هيبتها، وهذا منطق عقيم ما زال يسيطر، للأسف، على ذهنية المسؤولين في حكومات العالم الثالث عموما الذين يرفضون المبادئ الديمقراطية. وكما ينادي جميع المخلصين فان اصلاح الشامل هو المخرج الحقيقي من هذه الازمات خصوصا العنف والعنف المضاد، وهذا اصلاح يجب ان يبدأ بالبعد السياسي ومن اهم بنوده الديمقراطية التي تقوم على احترام حرية الآخرين واحترام الرأي الآخر.

واعرب العريان عن اعتقاده في ان الحوار يجب ان يكون شاملا ولا يقتصر على فئة تحمل السلاح وتسلك سبيل العنف بل يجب ان تشترك كل الفئات والقوى السياسية في حوار جدي لوضع ميثاق للعمل السياسي والوطني يكفل مشاركة الجميع في بناء الوطن وتحديد مستقبله. واعتبر ان النتيجة الايجابية الوحيدة لمثل هذا

بدأت لجنة تضم كبار علماء الاسلام في مصر مساعيها اخيرا من أجل اجراء حوار جاد بين الحكومة والجماعات الاسلامية بهدف «حقن الدماء ووقف الثار المتبادل بين الطرفين».

حول كيفية الاعداد لاجراء هذا الحوار قال السيد عبدالحى الفرماوي استاذ مادة التفسير وعلوم القرآن في جامعة الأزهر ان الامر بدأ باقتراح تقدم به عدد من الصحافيين الاسلاميين الى بعض العلماء من اجل الوساطة لهذه المصالحة، فوافق العلماء على الفكرة وبدأوا في عقد لقاءات لبحث كيفية الوساطة بين «طرفي العنف والعنف المضاد».

والتقى العلماء وزير الداخلية اللواء عبدالحليم موسى وبعض قيادات الوزارة باعتبارهم احد طرفي الصراع «فوجدنا لديهم تفهما طيبا واستعدادا كاملا للحوار بهدف تهدئة الاوضاع».

اما بالنسبة الى الطرف الآخر، وهم «الجماعات الاسلامية»، فحمل السيد سليم العوا استاذ القانون في جامعة الزقازيق، رسالة منهم تحدث خلال اللقاء عن مضمونها الذي يوضح استعداد «الجماعات» لهذا الحوار وموافقتهم على ان تكون الوساطة ممثلة في لجنة من ٣ علماء وهم كل من الشيخ محمد متولي الشعراوي ومحمد سليم العوا والمفكر محمد عمارة، على ان يتوجه هؤلاء الى قيادات الجماعات المسجونين للحوار معهم ونقل وجهة نظرهم الى وزارة الداخلية، كما اكدوا مطلباً ملحاً لهم هو اطلاق جميع المعتقلين من اعضاء «الجماعات» الذين لم يثبت تورط اي منهم في ارتكاب اي عمل يوجب احالته الى القضاء.

ويعتبر الهدف الاول للجنة الوساطة وقف اراقة الدماء والافراج الفوري عن المعتقلين المتحفظ عليهم والذين لم تثبت ضدهم اي اتهامات، ثم يتفق الطرفان على وقف كل مظاهر العنف، تبدأ بعدها سلسلة من الحوارات تجريها مجموعة من العلماء في اتجاهين: الاول، بين العلماء والكثير من المسؤولين في الدولة بهدف معالجة الاسباب التي ادت الى العنف المتبادل، خصوصا ما يتصل منها بالتعليم والحريات واصدار الصحف وتكوين الاحزاب وشيوع مناخ الديمقراطية وامن المواطن وسلامته وحريته، الى غير ذلك من افكار تمت مناقشتها مع مسؤولي الاعلام والداخلية والتعليم في الحكومة المصرية. والثاني يتم بين العلماء والشباب المنتمين الى «الجماعات» على اختلاف توجهاتهم وافكارهم حتى يفهم الشباب دينه فهماً صحيحاً ومعتدلاً وسوياً وسليماً في جو يأمن فيه على نفسه ويعرف الحق من امله ويعبر عن حريته.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤٠٢ هـ / ١٩٩٢ م

التوجه تتمثل في انها «تضع ايدينا على الداء. ولكن لا اعتقد ان اعمال العنف يمكن ان تنتهي بسبب تدخل اطراف كثيرة في عمليات ثار متبادلة ولا استبعد ان يقوم «الموساد» الاسرائيلي بعمليات تخريب في مصر لافشال اي حوار حقيقي ولكي يقطع الطريق على المحاولات الجادة لراب الصدع بين الجماعات والحكومة. واقترح العريان ان تشارك في الحوار عن الجماعات الاسلامية العناصر القيادية مثل عيود الزمر وكرم زهدي وغيرهما من العناصر القيادية الموجودة في السجون، وعن الحكومة كل من وزراء الداخلية والاعلام والتعليم ومسؤولي الحزب الوطني الحاكم.

السيد احمد عمر هاشم، نائب رئيس جامعة الازهر ورئيس اللجنة الدينية في مجلس الشعب المصري، قال: «اشعر ان الحكومة ليست خصما لهذه الجماعات، كما ان هذه الجماعات ليست خصما للحكومة. ولكن المشكلة الرئيسية هي ان هناك جماعة خرجت عن مبادئ الاسلام واستحلت دماء الابرياء، فهل هذا من الاسلام في شيء؟ هل اذا قتل انسان انسانا آخر نقول ان الحل هو ان يتصالح القاتل مع اهل القتل، وينتهي الامر؟ والسؤال الآن: لماذا لا نبحث قبل العلاج عن جذور المشكلة؟ ظاهرة الارهاب هي مثل اي مرض عضوي نعرفه، فقبل ان يشخص الطبيب الدواء والعلاج، عليه ان يبحث عن ماهية المرض ثم بعد ذلك يصف الدواء، فالقيام بمثل هذه المصالحة السطحية يشبه قيام طبيب بعلاج مرض ما من دون البحث عن اسبابه. فقبل ان تتم هذه الخطوة لا بد من ان نعلم ما هي الاسباب الداعية الى الارهاب، وما العوامل الكامنة وراء استباحة الدماء واغتيال الناس ومن الذين يقومون بهذا ومن المخطئون له ولماذا اقدموا على هذه الجرائم؟ واعتبر الكاتب اليساري المصري محمد سيد احمد ان اجراء حوار بين الحكومة المصرية والجماعات الاسلامية في الوقت الراهن هي فكرة على جانب كبير من الاهمية، اذ انه سيجنبنا جميعا مخاطر استخدام البنادق والرشاشات، ومن ثم فانه ينبغي على الجميع استخدام هذا المنهج اساساً لتسوية الخلافات المجتمعية، في حين رأى الكاتب صلاح عيسى «ان الحوار كان ينبغي ان يبدأ منذ فترة طويلة قبل استفحال المواجهة بين الطرفين. وعموما اعتقد ان نجاح هذه الجهود دونه الطبيعة الخاصة للسلطة لانها ستضع في اعتبارها عدم الاخلال بهيبتها خصوصاً ان الطرف الآخر (الجماعات) يحتل الآن موضع الهجوم. ومع ذلك يمكن ملاحظة ان الحكومة راغبة بصدق في وقف التصعيد، ولذلك فأنني اتوقع ان توافق على بعض مطالب الجماعات خصوصاً ما يتعلق منها باطلاق المعتقلين الذين لا توجد ضدهم اتهامات محددة او تحقيقات امام جهات قضائية، وان يكون لهم حق التعبير عن آرائهم طبقاً للقانون، ولكن ايضا بشرط ان تتوقف الجماعات عن العنف واحترام آراء الآخرين».

ويطالب عيسى لجنة المساعي التي تقوم بالوساطة، وعلى رأسها الشيخ الشعراوي ان تضم مجموعة من ممثلي الاحزاب السياسية مثل العمل والتجمع والوفد وممثلي النقابات بهدف تكثيف الجهود لفض الاشتباك الراهن.

السيد مصطفى كامل مراد، رئيس حزب الاحرار، قال ان الوساطة بين الحكومة والجماعات ليست جديدة، فهناك وساطة اخرى من خلال جبهة وطنية تضم اربعة احزاب هي الحزب الوطني الحاكم والوفد والتجمع والاحرار، وتضم ايضا عدداً من ممثلي النقابات المهنية المختلفة وكانت اصدرت منذ اكثر من اسبوعين بياناً اعلنت فيه تضامنها وتعاونها من اجل مقاومة الارهاب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ووضع خطة محددة للقضاء عليه.

واشار الى ان الحوار مع الجماعات الاسلامية لا بأس به، ولكنه يكون اكثر فاعلية لو تم بين الجبهة التي اعلنت تضامنها لمقاومة التطرف بالوسائل المختلفة بحيث يكون هناك اتفاق على وضع ميثاق وطني لمقاومة التطرف كما ينبغي ان يكون هناك حوار معلن عبر وسائل الاعلام بهدف اصلاح المفاهيم الخاصة والقضاء على البطالة بين شباب الخريجين.

السيد جعفر عبدالسلام، استاذ القانون في جامعة الازهر، اعرب عن اعتقاده في ان الحوار سيوضح ان الشرطة المصرية لم تعالج الامر بتعقل ومما ساعد على تغيشي ظاهرة العنف والعنف المضاد. ومن جانبه اعرب السيد ياسين سراج الدين، عضو الهيئة العليا في حزب الوفد، عن اعتقاده في ان الحوار «يمكن ان يحقق نتائج لها قيمة» واشترط لنجاحه «ان يتم بين الرؤوس الكبيرة المسيطرة على القائمين باعمال العنف والارهاب. فاعترافات المتهمين بحوادث الارهاب كشفت عن تلقيهم لتعليمات من رؤوس اكبر منهم. اما الشرط الثاني فهو ان تعطي الحكومة والسلطات الامنية عدداً من التنازلات لانجاح الحوار والاتفاق على توقف اعمال العنف بعد ان سقط الكثير من الضحايا».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

رواد الجوسك

التاريخ :

١٩٠٠ ١٩٠٠

شروط التطرف بين الأقطاف المحنفة

الوساطة ... رسالة حملها المحامي منتصر الزيات - الذي يتولى الدفاع عن كافة المتهمين في قضايا الإرهاب - من الجماعة الإسلامية بالسجن إلى د . محمد سليم الغوا ود . محمد عمارة لإبلاغها لوزير الداخلية قبل أن تصل الرسالة كانت لجنة الوساطة التي أطلقت على نفسها تعبير « المسلمين المستقلين » أو « لجنة العلماء » قد تشكلت بمبادرة من الشيخ محمد متولى الشعراوى وقررت تولى أمر إبلاغ الرسالة بين المتطرفين والداخلية ، وضمت اللجنة الشيخ محمد الغزالي و د . أحمد كمال أبوالمجد وفهمى هويدى والشيخ عبد الرشيد صقر ود . عبد الصبور شاهين ، والإذاعي أحمد فراج المستشار الإعلامى لرئيس الوزراء ود . سيد رزق الطويل ود . عبد الحى الفرماوى ود . عمارة وغيرهم . وعقدت اجتماعا أوليا في مقر « جمعية دعوة الحق » التي يرأسها د . رزق الطويل لكن هذه لم تكن البداية الأولى ، كما لم تكن الوساطة الوحيدة !!



المصدر :

ورق الحرف

التاريخ :

١٩ أبريل ١٩٦٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥ ساعات مع عبود الزمر

كتب إبراهيم خليل :

منذ شهرين التلى اللواء
عبدالحليم موسى وزير الداخلية
بعبود الزمر في لقاء بوزارة الداخلية
امتد خمس ساعات .

كان ذلك إيذانا بإمكانية إجراء
مقابلات ومفاوضات بين الطرفين
وقد استجاب لذلك عدد من الشيوخ
الذين شكلوا لجنّتهم للوساطة التي
قدمت في الأسبوع الماضي اللواء
موسى اهم بنود الاتفاق بين
الحكومة والجماعة الإسلامية
وتنص على أن تقوم الجماعة بوقف
أعمال العنف مقابل الإفراج عن
٦٠٪ من المعتقلين الذين تم

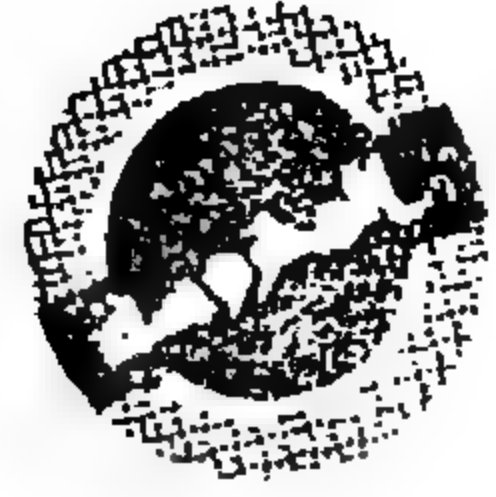
اعتقالهم طبقا للقانون الطوارىء
وليس على ذمة لضحايا متهمين فيها .
وايضا تحويل لضحايا الجماعات من
المحاكم العسكرية إلى المحاكم
المدنية ومنع الاغتيال العشوائي
لافراد الجماعات (وثرى بعض
الأطراف أن تصعيد الجماعات
لأعمال العنف للحصول على أعلى
التنازلات الحكومية .)

من ضمن الشروط ايضا ضمن
إطار إيقاف العنف وتسليم جميع
أسلحة الجماعات مقابل المفو
الشامل عن جميع مسجونى
الجماعات واحتفاظ الجماعات
بمساجدها مع إعادة النظر في قانون
الطوارىء .

وقد وصلت لجنة الوساطة
اجتماعاتها مع مسئول الأمن في
الاجتماعين الأخيرين بينها وبين
وزير الداخلية وكان آخرها يوم

الاثنين الماضي بانها خطوات
إيجابية ومثمرة وقد قرر الطرفان
التجاوز عن حادث اغتيال اللواء
محمد الشيمى في اسبوط الذى
جرى في اليوم السابق على لقاء
اللجنة بعبدالحليم موسى حرصا
على نجاح الوساطة ويستعد بعض
أعضاء اللجنة كذلك للسفر إلى
نيوجيرسى للتفاوض مع عمر
عبدالرحمن حول شروطه المباشرة
التي لا تختلف كثيرا عن الشروط
المقدمة من اتباعه بالقاهرة .

كما تعقد لجنة الوساطة خلال
الأيام القادمة اجتماعا مع اللواء
مصطفى عبدالقادر مدير مباحث أمن
الدولة تمهيدا لاستلام تصاريح
دخول السجن لمقابلة عبود الزمر
وعاصم عبدالمجيد وناجح إبراهيم
وكرم زهدى وعصام درباله بإعتبار
أن هذه الاسماء هي الخيوط التي
تحرك الجماعات خارج السجن . ■



المصدر :

روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أبريل ١٩٩٢

الوزير

لم يشترط شيئا

كتب أسامة سلامة :

مهمة لجنة الوساطة صعبة لكنها ليست مستحيلة .

هكذا أكد لنا المحامي منتصر الزيات الذي وصف نفسه بأنه الوسيط الوحيد حتى الآن بين أعضاء الجماعات الإسلامية داخل السجون وبين أعضاء اللجنة . وأضاف كذلك أن المصالحة إذا تمت فسوف تشمل كافة الفصائل الإسلامية مثل الجهاد والجماعة الإسلامية والشوقيين .

وبدون شك - الكلام للزيات - أن هذه المصالحة ستؤثر ايجابيا على القضايا المنظورة أمام المحاكم وستستفيد منها نحن كحامين .

على الجانب الآخر عقدت لجنة الوساطة اجتماعا بينها يوم السبت قبل الماضي ناقشت فيه ثلاث قضايا :

الاولى ما اسموه بفساد أجهزة الإعلام وما تذييعه من برامج وأفلام ومسلسلات .

الثانية هي السياسة التعليمية وتجاوزاتها حيث يطالبون بتغيير المناهج الدراسية وزيادة الجرعات الدينية في المدارس .

القضية الثالثة هي الحالة الاقتصادية التي تزداد سوءا في البلاد يوما بعد يوم على حد قولهم . وقد تحدد كذلك لقاء آخر بين وزير الداخلية ولجنة الوساطة تقدم فيه الأخيرة رؤيتها للمسؤولين في الدولة ومطالبها الجديدة .

في السياق نفسه يأتى تصريح د . عبدالحى الغرملوى أحد أبرز أعضاء الوساطة لروز اليوسف حيث يؤكد أن إيقاف العنف ليس المقصد الوحيد لعملية الوساطة . بل كذلك تحقيق الوفاق بين طوائف الشعب كلها ، وتقديم النصيح لاولى الامر حتى لا يكون المناخ متاحا للعنف . وأشار د . الغرملوى إلى أن الشباب ليس وحده المسئول عن العنف ، فهناك عنف وعنف مضاد كما أن هناك اتهامات للموساد بأنها هي التي ترتكب هذه الاعمال الإرهابية ضد مصر وخاصة أن الراصد لحركة العنف يكتشف أن هناك اشياء منها خارجة عن إمكانيات الشباب لكن أجهزة الإعلام عندنا تسير في اتجاه لصق الاتهامات كلها للشباب المسلم .

□ هل هناك إمكانية للنجاح ؟

بينما يرى د . الغرملوى أن الامر كله لله فإن المحامي منتصر الزيات يؤكد أن هناك دلائل كثيرة تشير إلى حرص الطرفين (الدولة والجماعات) على إنجاح الوساطة .. من أهم هذه الدلائل أن وزير الداخلية لم يضع أى شروط مسبقة للمصالحة بل لم يشترط الا يدخل في المصالحة من يرفع السلاح .

لكن ماذا عن الجماعات الإسلامية ؟



المصدر :

روز اليوم

التاريخ :

١٩٩٢ ١٩ أبريل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوساطة القاتلة

كتب عبد القادر شبيب :

أتمنى من كل قلبى أن تنجح الوساطة التى يقوم بها عدد من الشخصيات الإسلامية في وقف نزيف الدم الذى يراق في بلادنا الآن . ووضع نهاية للإرهاب الذى يهدد الأخضر واليابس فيها :

ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه !
واخشى أن يتمخض الأمر في النهاية عن مزيد من الإرهاب !
فهذه ليست المرة الأولى التى يبادر فيها البعض مشكوراً للسعى لوقف الإرهاب .. فقد سبق المحاولة للجنة التى يرأسها الشيخ الشعراوي ، محاولات أخرى عديدة متناثرة ، معظمها أخفق ، وبعضها حقق بعض النجاح .. ولكن كلها بلا استثناء لم ينحسر أو يتراجع بعدها الإرهاب .. بل على العكس زاد وتضخم واتسع ليشمل السائحين الأجانب والمواطنين العاديين ، بعد أن كان يقتصر فقط على رجال الأمن ، والمسيحيين فقط ، وأحياناً الفتيات غير المحجبات !

وفي غضون عام واحد قام الإرهابيون - كما يقول مجلس الشورى - بنحو مائة عملية باستثناء العمليات التى تم إحباطها .. وهذا العدد يساوى تقريباً كل العمليات التى قاموا بها في العشر سنوات الأخيرة .. وأسفرت هذه العمليات عن مصرع ٣٥ وإصابة ٩٧ . وحتى بعد أن شرعت لجنة المصالحة في الوساطة الجديدة ،

لم تتوقف العمليات الإرهابية ، بل إنهم قاموا في يوم واحد بخمس عمليات نجحت اثنتان منها ، أسفرت الأولى عن اغتيال اللواء الشيمى ، وأصيب في الثانية اثنان ، بينما تم إحباط العمليات الثلاث الأخرى .

أما الشروط والمطالب التى تقدم بها قادة الجماعات ، فهى تلقى بظلال من الشك حول إمكانية نجاح محاولة الوساطة الجديدة .. إنهم يطالبون بما يشبه الاعتراف الرسمى بهم ، لينشطوا ويتحركوا بحرية وبلا قيود ، بما في ذلك استعادة المساجد التى طردوا منها ، بعد أن حولوها إلى ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة والمتفجرات ،

توطئة لإنشاء حزب لهم ، فضلاً عن إلزام الحكومة بما يجذبون في مجالات الإعلام والتعليم وغيرها .

وكل ذلك أو بعضه سوف يمنحهم بالطبع مزيداً من القوة ، سوف يستثمرونها عند أول فرصة ، أو أول خلاف مع الحكومة أو القوى السياسية الأخرى ، وهو الأمر الأكثر احتمالاً ، لأنهم ببساطة يرفضون الجميع ، ولا يقبلون سوى من يسايرهم .

أما القول بأنهم سوف يسلمون سلاحهم فهذا أمر غير مضمون ، لأننا لا نستطيع أن نتأكد من تسليمهم كل الأسلحة ، وحتى لو تأكدنا من ذلك ، فإنهم يستطيعون الحصول على أسلحة جديدة ، كما حصلوا من قبل على هذه الترسانة من الأسلحة التى تضم أسلحة مضادة للمدافع والدبابات !

وسنكون ساذجين إذا اكتفينا فقط بالتعهدات الكلامية أو حتى المكتوبة ، وسوف ندفع ثمناً فادحاً لسذاجتنا ، حتى نفاجأ باغتيالات وانفجارات جديدة . ووقتها سنكتشف أن الوساطة الجديدة قاتلة ! ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

المواكيل

التاريخ :

١٩٩٢ أبريل ١٩

د. عاطف صدقي يؤكد :

لا حوار مع الإرهابيين .. ومواجهة التطرف بالجزم والتدابير الناشرة من اتصالات بين الحكومة والإرهابيين قصص كاذبة

كتب - فؤاد الشاذلي :

أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أنه لا نهائون في حق الدولة والمجتمع وسيتم مواجهة عناصر التطرف بالجزم والقانون .

قال في تصريحات للصحفيين أمس عقب أداء الوزيرين الجديدين حسن الالفي ويوسف بطرس غالي لليمين الدستورية أنه لا يمكن أن يكون هناك حوار مع مرتكبي جرائم الإرهاب وكالات الأنباء عن اتصالات تمت بين الحكومة ووزارة الداخلية وعدد من المتطرفين المتهمين في جرائم

إرهابية .. وقال أنه لا صحة إطلاقاً لما نشر حول هذا الموضوع وكلها قصص مختلفة وكاذبة ولا أساس لها من الصحة . وردا على سؤال حول ما نشر عن وجود لجنة من بعض الشخصيات الإسلامية ومقابلات تمت مع وزير الداخلية .. أكد رئيس الوزراء أن

مواجهة الخارجين على القانون لا يقل في شأنها المساومة أو التفاهم فتلك أمور تتولاها جهات التحقيق والتقصص العادل . وأشار د . صدقي، بجهود الشخصيات الإسلامية في سبيل توضيح الصورة السمة للإسلام الذي لا يعرف العنف أو التعميب .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أبريل ١٩٩٢

رئيس الوزراء ينفي وجود اتصالات للمواسطة بين الحكومة والمتطرفين

امس للمصنفين عقب لقاء
الوزيرين الجديدين لليمين
الدستورية انه لا تهان ، ولا يمكن
ان يكون هناك حوار مع مرتكبي
هذه الجرائم الذين يقتلون الابرياء
ويضربون مصالح الوطن ، وفي
سؤال حول ما نشر عن وجود لجنة
من بعض الشخصيات الاسلامية
ومقابلات تمت مع وزير الداخلية
أكد رئيس مجلس الوزراء ان
مواجهة الخارجيين على القانون
لا يقبل في شأنها التساومة او
التخامم. فتلك الامور تتولاها
جهات التحقيق والقضاء العادل.
وأشك الدكتور صنفى بجهود
الشخصيات الاسلامية في سبيل
توضيح الصورة السليمة للإسلام.

في الدكتور عاطف صنفى
رئيس الوزراء ما نشرته بعض
الصحف وكالات الانباء عن
إجراء اتصالات بين الحكومة
ووزارة الداخلية وبين بعض
المتطرفين المتهمين في جرائم
ارهابية ، أعلن الدكتور عاطف
صنفى عدم صحة ما نشر حول
هذا الموضوع في بعض الصحف
والجالات او ما تناقلته وكالات
الانباء ووصفها بأنها قصص
مختلفة وكاذبة.
وأكد الدكتور عاطف صنفى ان
عناصر التطرف تواجهها بالحزم
والقانون ولا تهان في حق الدولة
والاجتمع ، كما أكد الدكتور عاطف
صنفى في تصريحاته صباح



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩ أبريل ١٩٩٢

الألفي يلوح بعد تعيينه بخطة أمنية جديدة

عزل وزير الداخلية خليعة المصري يجهل الوساطة مع المشتبهين

مصادر مطلعة «الشرق الأوسط» ان قيادات الجماعة الإسلامية أعدت لمذكرات شاملة تتضمن مطالب محددة لفتح الحوار مع الحكومة وفي مقدمتها التسريع بالإفراج عن 430 عضوا من أعضائها المعتقلين بموجب أحكام قانون الطوارئ دون أن تواجه إليهم اتهامات محددة حتى الآن. وكانت «لجنة المصالحة» قد عقدت أمس الأول اجتماع لها برئاسة الداعية الإسلامي الشيخ محمد الغزالي للبحث في نتائج الاتصالات التي جرت بين عدد من أعضاء اللجنة ومسؤولين في جهاز الأمن وللتشاور في الخطوات المقبلة والتي تبدأ بمقابلة عناصر فاعلة من تنظيم «الجهاد» داخل السجون المصرية. وقد علمت «الشرق الأوسط» ان اتصالات أعضاء اللجنة مع عدد من مسؤولي وزارة الداخلية حققت نتائج ايجابية وان مذكرات بهذه النتائج أعدت للمعرض على القيادة السياسية لاتخاذ القرار الأخير بشأنها.

يتحدث الى الصحافيين أمس ان هناك خطة أمنية جديدة لتطبيق الأمن والإمان. وأضاف ان الوضع هادئ تماما في أسبوط. ويتزامن موقف التشدد الأمني الذي أعلنه وزير الداخلية الجديد، اللواء الألفي، مع تأكيد رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي أمس ان حكومته لن تتهاون مع المتطرفين «ولا يمكن ان يكون هناك حوار مع مرتكبي هذه الجرائم الذين يقتلون الأبرياء ويضربون مصالح الوطن». وقد اعتبر الدكتور صدقي ان مواجهة الخارجين على القانون لا تقبل «المساومة او التفاهة». فلتك الامور تتوالها جهات التحقيق والقضاء العادل. وفي هذا السياق نفى الدكتور صدقي أي اتصالات بين الحكومة ووزارة الداخلية وعدد من المتهمين في جرائم العنف. وقال: ان الدولة تواجه عناصر التطرف بالحزم والقانون، ولا تهافتون في حق الدولة والمجتمع. وبينما قررت لجنة المصالحة تأجيل استئناف مساعيها بانتظار جهود «لجنة الحكماء» ابلغت

انفردت صباح الثلاثاء الماضي 13 أبريل (نيسان) الجاري في صدر صفحاتها الاولى بنبا «قرب تغيير وزير داخلية مصر». وفي اول تصريحات صحافية له فور توليه المنصب قال وزير الداخلية المصري الجديد اللواء حسن الألفي عقب لقائه رئيس مجلس الوزراء: دعونا نعمل أولا بهدوء وعقل لتحقيق الأمن والامان والاستقرار والتنمية الشاملة لجميع المواطنين فشعارنا هو «وقل اعملوا فسنسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». وأضاف: ان تحقيق الأمن والامان هو مهمة المرحلة المقبلة لجميع أجهزة الأمن. وتسلل اللواء الألفي على مواجبة أجهزة الأمن بصورة حازمة لكل من يخرج على اطار الشرعية والقانون. وقال: ان تعليمات الرئيس حسني مبارك تؤكد هذه المواجهة التي جانب ضرورة التزام أجهزة الشرطة والأمن العدالة والشرعية ونصوص القانون. وأوضح الوزير الذي كان

القاهرة: «الشرق الأوسط» وكانت «الشرق الأوسط» قد ابلغت «الشرق الأوسط» ان مساعي الوساطة عجلت في عزل اللواء موسى من وزارة الداخلية على اعتبار انه قبل بهذه المساعي دون الاستناد الى «قرار سياسي» الأمر الذي اعتبر مساسا بهيبة الدولة. وكانت مصادر مطلعة قد ذكرت مساعي الوساطة عجلت في عزل اللواء موسى من وزارة الداخلية على اعتبار انه قبل بهذه المساعي دون الاستناد الى «قرار سياسي» الأمر الذي اعتبر مساسا بهيبة الدولة. وكانت مصادر مطلعة قد ذكرت مساعي الوساطة عجلت في عزل اللواء موسى من وزارة الداخلية على اعتبار انه قبل بهذه المساعي دون الاستناد الى «قرار سياسي» الأمر الذي اعتبر مساسا بهيبة الدولة.

المصدر: الشرق الأوسط



لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ أبريل ١٩٩٢

مساعي الوساطة عجلت في إقالة عبد الحليم موسى

صدقي ينفي أي اتصال أوتهاون مع المتطرفين والجماعة الإسلامية تطالب بالإفراج عن 430 معتقلاً

القاهرة: «الشرق الأوسط»

جمدت إقالة وزير الداخلية المصري اللواء عبد الحليم موسى وتعيين اللواء حسن الألفي في منصبه مساعي الوساطة بين أجهزة الأمن وقيادات التطرف بالسجون، خاصة بعد أن أرجعت مصادر بارزة لـ«الشرق الأوسط» التعجيل بإقالة موسى من منصبه إلى قبوله مساعي الوساطة دون الاستناد إلى «قرار سياسي» وهو ما اعتبر مساساً بهيئة الدولة. وفيما قررت لجنة المصالحة - التي تضم مفكرين إسلاميين بارزين مستقلين - تجميد مساعيها انتظاراً لما ستسفر عنه مشاورات واتصالات «لجنة الحكماء» التي شكلت حديثاً، لإقناع الحكومة باعطاء الضوء الأخضر لاستئناف مساعي الوساطة بناء على التصور الذي طرحته «لجنة المصالحة» على القيادات 'إمنية'، شدد رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي على أن حكومته لن تتهاون مع المتطرفين، فلا تتهاون ولا يمكن أن يكون هناك حوار مع مرتكبي هذه الجرائم الذين يقتلون الأبرياء ويضربون مصالح الوطن. وسئل رئيس الوزراء عن لجنة الشخصيات الإسلامية وعن

مقابلات جرت مع وزير الداخلية السابق موسى، فقال أن مواجهة الخارجين على القانون لا يقبل في شأنها المساومة أو التفاهم، فتلك الأمور تتولاها جهات التحقيق والقضاء العادل.

وأشاد الدكتور صدقي - الذي كان يتحدث إلى الصحفيين عقب لقائه وزير الداخلية والدولة الجديد - بجهود الشخصيات الإسلامية في سبيل توضيح الصورة السليمة للإسلام الذي لا يعرف العنف أو التعصب.

ونفى رئيس مجلس الوزراء أن تكون هناك اتصالات جرت بين الحكومة ووزارة الداخلية وعدد من المتطرفين المتهمين في جرائم عنف. وقال الدكتور صدقي إنه لا صحة إطلاقاً لما نشر حول هذا الموضوع ووصفها بأنها قصص مختلفة وكاذبة ولا أساس لها من الصحة.

وأكد الدكتور عاطف صدقي أن عناصر التطرف «نواجهها بالحزم والقانون ولا تتهاون في حق الدولة والمجتمع».

وفيما قررت لجنة «المصالحة» تأجيل استئناف مساعيها انتظاراً لجهود لجنة «الحكماء» علمت «الشرق الأوسط» أن قيادات الجماعة الإسلامية أعدت مذكرة شاملة تتضمن مطالب محددة

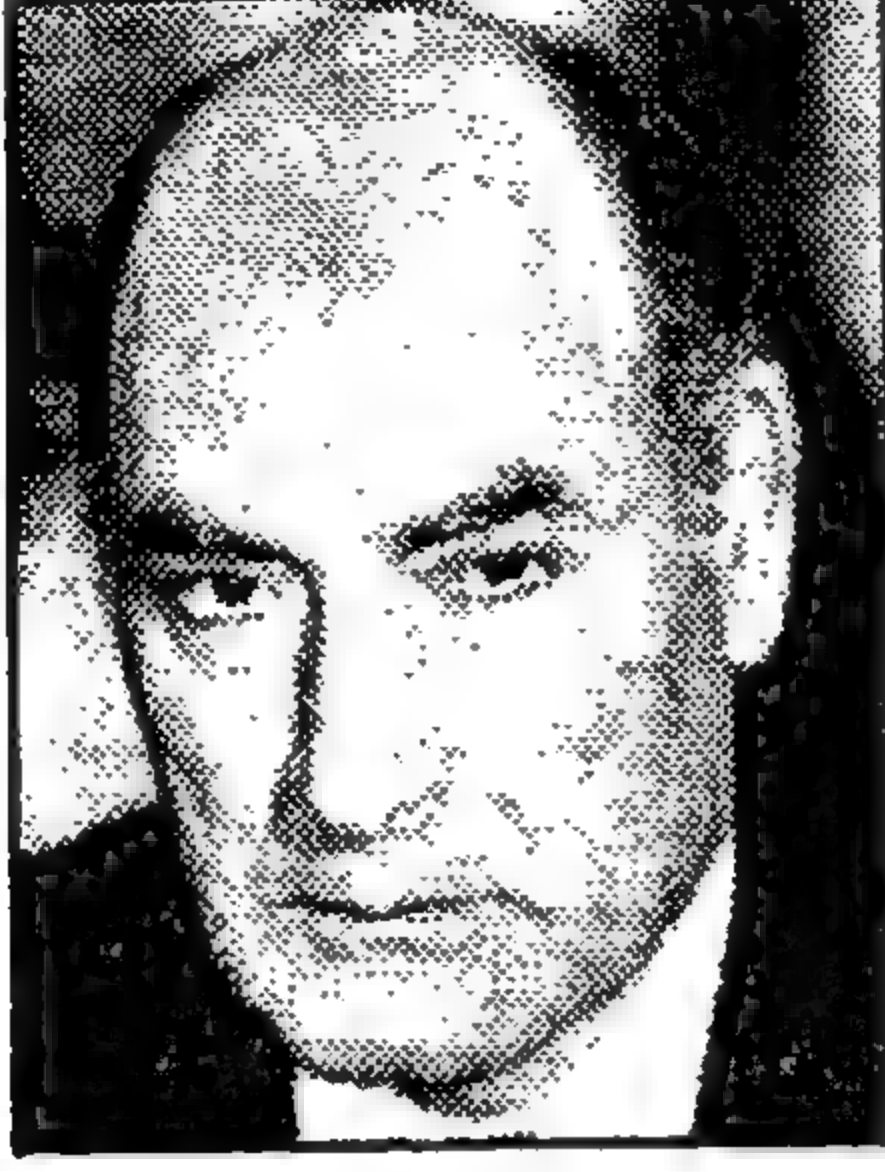
لفتح الحوار مع الحكومة في مقدمتها سرعة الإفراج عن 430 عضواً من أعضائها المعتقلين في ضوء قانون الطوارئ من دون أن توجه اليهم اتهامات محددة حتى الآن.

وكانت لجنة المصالحة الإسلامية عقدت مساء أول من أمس أول اجتماع لها برئاسة الداعية الإسلامي الشيخ الغزالي في مقر جمعية دعوة الحق بحي الدقي في القاهرة للبحث في نتائج الاتصالات التي جرت بين عدد من أعضاء اللجنة ومسؤولين في جهاز الأمن، والتشاور في الخطوات المقبلة التي تبدأ بمقابلة عناصر فاعلة من تنظيم الجهاد داخل السجون المصرية.

وشهد الاجتماع المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة.



وزير الداخلية المصري مقال عبد الحليم موسى (الي اليمين) ورجه الوزير الجديد اللواء حسن الالفي



طرحته اللجنة كان مقولا لدى القيادات الامنية التي اكدت بدورها على ان المسألة تحتاج الى قرار سياسي، وان التصب للتعنف كان قراراً وموقفاً سياسياً ولا يمكن للجهات الامنية حدها الانفراد باتخاذ قرار حاسم حياله دون الرجوع الى القيادة السياسية.

واضاف الدكتور عمارة ان مجموعة لجنة «الحكماء» التي تشكلت من اعضاء المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية اجرت اتصالات مكثفة مع القيادة السياسية للحصول على الضوء الأخضر من اجل استئناف جهود اساطة، وأنه من المتوقع ان يشهد لاسبوع الحالي تطورات حاسمة في هذا الموقف.

وقال الدكتور عمارة ان اللجنة تدرس عدة مقترحات جديدة لطرحها على القيادة السياسية وان التصور الذي تفيتمته القيادات الامنية المصرية تضمن وقف العنف بين قوات شرطة والجماعات المتطرفة، تحسين معاملة المعتقلين من ابناء تلك الجماعات في السجون، الافراج عن المعتقلين الذين تثبتت حيالهم اتهامات محددة، وتخصيص عدد من خطباء الجمعية الشرعية المهمة لبقاء خطب الجمع في المساجد الخاصة بالجماعات التي ترفض ضمها لوزارة الاوقاف المصرية.

ونكر الدكتور عمارة انه اذا نجحت لجنة «الحكماء» في مهمتها فإن الامور ستسير الى نتائج ايجابية لها ربما تستغرق بعض الوقت.

الامن المصرية الى ان تترك العمل الاسلامي النظيف ينطلق دون عائق، مشيراً الى انه لا غضاضة في الدعوة للاسلام طالما كان في اطار الوسائل المشروعة من دون اللجوء الى العنف والقتل وارهاب الأمنين.

واضاف الغزالي ان لجنة المصالحة ترى ان الهجوم على الاقباط وترويعهم وارهاب السياح وسرقة محلات الذهب جنون، وتؤكد ان من اصطدم بالقانون سترك القانون يصطدم به احتراماً لحق المجتمع وسيادة الشرعية وان كل من اعتقل لانه متصل بعمل اسلامي دون تورطه في اي تهمة يعاقب عليها القانون لا مكان له داخل السجون.

وكان الشيخ الغزالي قد القى محاضرة مساء اول من امس قبل اجتماع لجنة المصالحة امام نقابة الصحفيين المصرية تناول خلالها الحريات المكفولة للانسان وهي الحرية السياسية والتعبيرية والعلمية وركز على حرية التدين موضحاً ان الاسلام دين سماحة يرفض الاكراه في الدين والدعوة بالعنف، وان القرآن الكريم والسنة النبوية مليئة بالآيات والاحاديث التي تبرهن على هذه الحقيقة، موضحاً ان البنود التي تضمنتها اتفاقية حقوق الانسان في الأمم المتحدة مأخوذة من التراث الاسلامي. وعدم الاكراه في الدين حقيقة لا يعرف الاسلام غيرها في التعامل مع الآخرين.

وقال المفكر الاسلامي الدكتور محمد عمارة في الاجتماع الذي عقدته لجنة المصالحة بمقر جمعية «الدعوة للحق» ان التصور الذي

والكاتب الاسلامي الاستاذ فهمي هويدي، والدكتور عمر عبد الكافي، والاذاعي القديم احمد فراج، والدكتور سيد رزق الطويل، وعند من اساتذة الجامعات والمحامين الذين يترافعون عن عناصر من الجماعات الاسلامية أبرزهم منتصر الزيات، فيما تخلف عن الاجتماع الشيخ الشعراوي نظراً لظروفه الصحية.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان اتصالات اعضاء اللجنة مع عدد من قيادات وزارة الداخلية حققت نتائج ايجابية وان مذكرة بهذه النتائج أعدت للعرض على القيادة السياسية لاتخاذ القرار الاخير لمواصلة المساعي من قبل العلماء اعضاء اللجنة او وقفها.

كما علمت «الشرق الأوسط» ان المسؤولين في جهاز الشرطة اكدوا على مشاركة وزارة الاوقاف المصرية في المساعي التي تقوم بها اللجنة، وقد رحب اعضاء لجنة المصالحة بذلك وتم تشكيل لجنة عن طريق الوزارة تضم المفكر الاسلامي ورجل القانون المعروف الدكتور احمد كمال ابو المجد.

وعلمت «الشرق الأوسط» أيضاً ان الاتصالات الاولى التي اجرتها لجنة المصالحة من العلماء عن طريق عدد من المحامين نجحت الى حد ما في وقف عمليات العنف بعد مقتل اللواء الشيمي مساعد مدير امن اسبوط منذ عشرة ايام، وان الجماعات الاسلامية اعترفت بارتكاب الجريمة انتقاماً لمقتل عدد من اعضائها قبل ايام من الحادث باسيوط مما يؤكد ان الاتصالات بين اعضاء تنظيم الجهاد داخل السجون وخارجها مستمرة رغم الحصار المفروض على العناصر الفاعلة منها داخل السجون.

ومن جانبه اكد الداعية الاسلامي الشيخ محمد الغزالي ان وساطة لجنة «المصالحة» لن تقف عند حد حقن الدماء بين الجهات الامنية والجماعات المتطرفة، وسوف تتطرق الى ايجاد حل جذري لهذه القضية بناء على الاتصالات والمشاورات التي ستجريها اللجنة مع قيادات الجماعات في السجون، موضحاً ان اللجنة لا تتدخل لمجرد حل مسألة عائلية ضيقة النطاق وانها تكره ان تضار الدولة، وتراهن على معركة نتائجها بخاف منها على الاسلام، ودعا الغزالي الجهات



وعلى صعيد التحرك المصري الخارجي لمواجهة نشاط المتطرفين تلقت مصر حبيفاً تقريراً مهماً من باكستان حول نتائج مباحثات الرئيس مبارك مع نواز شريف رئيس الوزراء الباكستاني في بون حيث بدأت الحكومة الباكستانية خطوات جادة لترحيل عدد من أعضاء «الافغان» المصريين المتورطين في حوادث عنف من الأراضي الباكستانية خاصة بعد ان تسلمت باكستان قائمة باسماء هؤلاء الاشخاص وثبت وجود عدد كبير منهم حالياً داخل أفغانستان. من ناحية أخرى تناقش لجنة الامن القومي بالبرلمان بعد غد الاربعاء بيان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء حول موضوع محمود أبو حليم، حيث من المتوقع ان تشمل مناقشات أعضاء اللجنة ما تردد حول الدور الأمريكي بشأن اجراء اتصالات مع أعضاء الجماعات الإسلامية عبر السفارة الأمريكية في القاهرة وسر وجود الشيخ عمر عبد الرحمن في الولايات المتحدة.

سرور تاجيل مناقشة تقرير اللجنة الخاصة حول قضية العنف لجلسات البرلمان في أوائل شهر مايو (ايار) المقبل حتى تتمكن اللجنة من تضمين تقريرها التطورات الأخيرة التي شهدتها مصر خلال الأسابيع القليلة الماضية وتساعد نشاط المتطرفين خاصة بعد مقتل مساعد مدير امن اسبوط اللواء الشيمي.

في نفس الوقت قرر عدد من نواب البرلمان تقديم بيانات عاجلة لرئيس الوزراء ووزير الداخلية حول ما نشر بشأن وجود مساع للوساطة بين الحكومة والجماعات الإسلامية تقوم بها حالياً لجنة تضم 30 شخصية من كبار العلماء والمفكرين ورجال الدين الاسلامي واحاطة البرلمان علماً بمهمة هذه اللجنة والأطراف الجاري الحوار معها.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان قيادات الجماعات الإسلامية أعنت مذكرة شاملة تتضمن تحديد مطالبها بشأن فتح حوار مع الحكومة تضمنت سرعة اصدار قرارات بالافراج الفوري عن 430 عضواً من اعضائها جرى اعتقالهم وفقاً لقانون الطوارئ ولم توجه أي اتهامات لهم حتى الآن وضرورة تقديم تعويض مالي مناسب من جانب الحكومة لأسر وعائلات أعضاء الجماعات الذين لقوا حتفهم في الحملات الأمنية خلال الفترة الأخيرة والسماح لأسرة مفتي تنظيم الجهاد المتطرف الدكتور عمر عبد الرحمن بالسفر خارج مصر وإلغاء قران منعها من السفر وإبعاد بعض القيادات الأمنية التي شاركت في قتل بعض أعضاء الجماعات الإسلامية من مواقعها والتحقيق معهم. وقد أكد عدد من أعضاء لجنة الوساطة ان مهمة اللجنة في المرحلة الحالية تنحصر في وضع اطار لتحركها واستكشاف مواقف الأطراف التي سيتم الحوار معها وخاصة الأطراف التي لها موقف محدد رافض لفكرة العنف وان الاتصالات لم تشمل اجراء أي لقاء مع بعض أعضاء جماعة الجهاد الذين يقضون حالياً فترة عقوبة داخل السجون وان اللجنة سوف تتعرف على وجهات نظر مختلف الأطراف وتنقلها للمسؤولين في الحكومة للرد عليها بون اجراء حوار مباشر بين الحكومة وأعضاء تلك الجماعات.

ورداً على مطالبة احد محامي القيادات المتطرفة بان تكون الوساطة متضمنة تعديلات جذرية بنظم الاعلام والتعليم والثقافة والدعوة في مصر قال الدكتور عمارة: ان الهدف الاساسي الآن هو وقف نزيف الدماء والتقاط الانفاس وتهيئة مناخ صحي وطبيعي، موضحاً ان النجاح في تحقيق هذا الهدف سيجعل الامل قائماً في ان تنجح المساعي وتصل الى النتائج المرجوة، بيد ان الخوض في اهداف كبيرة وطويلة قد يؤدي الى تعثر الوساطة وانهارها.

ومن ناحية أخرى قال عضو بارز في اللجنة ان هناك اتفاقاً بين كل الاعضاء على المطالبة بالافراج الفوري عن أعضاء الجماعات الإسلامية المحتجزين داخل السجون دون تهم محددة، أما المتهمون في حوادث العدوان على السياح أو رجال الشرطة فلا بد ان يحاكموا محاكمة عادلة وان يعاقبوا على ما ارتكبوه من جرائم. وعلى الصعيد الأمني أكد مدير مصلحة السجون المصرية اللواء عبد الرؤوف صالح انه الى الآن لم يتلق أية أوراق رسمية بخصوص زيارات هذه اللجان لقيادات التطرف الموجودين بالسجون. وأشار الى ضرورة استخراج تصاريح لأعضاء اللجنة لزيارة أي مسجون.

في نفس الوقت أكد مسؤول في مباحث أمن الدولة ان هذه اللجنة حرة فيما تفعله من محاولة اصلاح هؤلاء المتطرفين الذين يرفضون الحوار مع علماء الأزهر الشريف ومشايخه بحجة انهم أصبحوا وجوهاً مستهلكة وحكومية، وان كانت هذه اللجان من جانبها تحاول التفاوض معهم، ومع ذلك فانه من حق هذه اللجنة الحصول على تصريح بالزيارة مثلها مثل أي مواطن يزيد زيارة هؤلاء المتطرفين بعد التصريح له من مكتب النائب العام.

وقال ان مهمتنا تنحصر في تأمين أعضاء هذه اللجان من أي خطر داخل السجن ولكن هذا لا يغير من الموقف الأمني ضد هؤلاء الخارجين على القانون لأن الداخلية لا يمكن ان تتهاون مع خارج على القانون ويشيع الذعر بين المواطنين.

على صعيد البرلمان المصري قرر رئيسه الدكتور أحمد فتحي



المصدر : الشرق الأوسط

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٢ أبريل ١٩٩٢

توقع حركة تغييرات بين المحافظين في الصعيد

أعضاء لجنة «الحكماء» المصرية يطلبون لقاء وزير الداخلية الجديد لبحث مستقبل الوساطة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

كشفت مصادر وثيقة الصلة بلجنة «الحكماء» التي تسعى للوساطة بين الحكومة المصرية والجماعات المتطرفة ان اللجنة أبدت رغبتها في لقاء وزير الداخلية الجديد اللواء حسن الألفي لاستطلاع رأيه حول جهود الوساطة واستمرارها في الوقت الذي توقعت فيه مصادر برلمانية صدور حركة تغييرات جديدة بين المحافظين خاصة المحافظات التي تتعرض لعمليات إرهابية كاسوان وقنا وسوهاج بالإضافة لتعيين محافظ جديد لأسبوط خلفاً للواء الألفي. ورفض اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق فرض حراسة مشددة على منزله أسوة بوزراء الداخلية السابقين الذين تهدد الجماعات المتطرفة باغتيالهم وأعرب عن عزمه السفر قريباً إلى فرنسا لأجراء فحوصات طبية وعلاجية حالت الدواعي الأمنية دون ان تجرى له. وفي ما يشبه حفل الاستقبال لوزير الداخلية الجديد اطلق مجهولون الرصاص على أتوبيس

سياحي بمحافظة قنا اثناء عودته للقاهرة، وكان يقل سائحين امريكيين وزوجتيهما ولم تحدث اصابات بينما فر الجناة هاربين وتواصل قوات الامن في اسبوط جهودها لضبط الجناة. وأعلن اللواء الألفي عقب اجتماع موسع عقده مع كبار مساعديه انه لا تفاوض مع مجرمين خارجين على القانون في ما يعني ان التفاوض وظيفة سياسية لا تعنى بها وزارته. وقال الوزير ان خطة عاجلة سيبحثها مع كبار مساعديه بالوزارة لاعادة هبة الدولة في كل مناطق الجمهورية وستظهر نتائج هذه الخطة التي لم يفصح عن تفاصيلها في القريب العاجل. ويعتزم الوزير الجديد انتهاج سياسة المكاشفة مع الجماهير في ما يشبه «الجلاسنوست» الروسي عن طريق وسائل الاعلام بتقديم كل الحقائق عن الوضع الأمني ولن يحجب عن رجل الشارع أية معلومات وطالب المواطنين بالتعاون مع أجهزة الامن ومساعدتها بالمعلومات التي تحقق الفائدة للطرفين دون أن

يتورط في رصد مكافآت مالية ضخمة مثلما فعل سلفه السابق. ونفى مصدر أمني مسؤول في القاهرة العثور على عبوات ناسفة امام جامعة الدول العربية في ميدان التحرير ووصف الخبر الذي تورطت إحدى الصحف في نشره بأنه عار من كل صحة. وكان خبراء المفرقات قد وجدوا اسطوانتين بهما اثار لغاز الفريون المستخدم في المبردات وتبين انهما من المهملات تركهما صاحبهما للتخلص منهما، فيما أكد المصدر انهما لا يمكن ان يكونا عبوات متفجرة. وعلى صعيد آخر كشفت أجهزة الامن المصرية عن مخطط إرهابي لاجداث بلبله وذعر بين السياح في اسوان اثناء الاحتفالات بيوم شم النسيم. ففي اثناء حملة تمشيط واسعة قامت بها سلطات الامن ضبط احد العناصر القيادية لتنظيم متطرف اسمه عيسى طاهر سليمان وثلاثة من اتباعه ومعهم ثلاث بنادق آلية و٦ قنابل يدوية وخمس زجاجات مولوتوف تستخدم كعبوات مفجرة، كما



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٦٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عثر على أجهزة الأمن على كميات من
بوترة ديناميت جيلاتينية و 16
قنعا اسود يستخدمها المتطرفون
للتخفي. وعثرت الأجهزة الأمنية
على السلاح الآلي الذي سرق من
جندي حراسة كنيسة الأخوة منذ
عدة أسابيع. واعترف المتطرفون
بتخطيطهم للقيام بعملية
تفجيرية في وسط مدينة أسوان.
ومن ناحية أخرى اثار غطاء
كاميرا الذعر بين رواد برج القاهرة
بعد العثور عليه ملقى في أحد
الأركان فظنه الزوار عبوة ناسفة
فابلغوا أمن البرج الذي استدعى
خبراء المفرقعات للكشف عليه
وتبين أنها «جراب» كاميرا نسيه
صاحبهما، وعاد الهنوء لرواد
البرج.
ويعتزم وزير الداخلية الجديد
اختيار مساعد جديد مديراً لأمن
اسيوط خلفاً للواء محمد الشيمي
بينما أكد وكيل البرلمان المصري
ورئيس اللجنة الخاصة بدراسة
الأرهاب السيد راشد عزم اللجنة
على دعوة اللواء الألفي للبرلمان
للاستماع لوجهة نظره والتعرف
على خطته الجديدة لحسم المعركة
مع المتطرفين.



المصدر: **المسجد**

٢٠ أبريل ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الوساطة تواصل مساعيها للمصالحة

كتب أحمد السيوفى:

واصلت لجنة الوساطة الإسلامية تحركاتها واجتماعاتها، وبالرغم من تصريحات رئيس الوزراء التي أصابت البعض بالإحباط وأخذت شكل تراجع، إلا أن لجنة الوساطة مازالت تبذل مساعيها لإحباط أى مؤامرة للحيلولة دون إتمام الوساطة التي من شأنها منع إراقة الدماء وإزالة التوتر من المجتمع.

تضمن جدول أعمال اللجنة في



الشيخ الشعراوي

اجتماعها مساء السبت الماضي الذي عقد في مسجد دعوة الحق بالدقي وحضره ثمانينية عشر من علماء ومفكرى الإسلام، تضمن هذه البنود:

١ - عرض الاتصالات التي تمت مع المسئولين.
٢ - بحث ما نشرته الصحف ووكالات الأنباء.
٣ - بحث خطة تحرك المرحلة المقبلة.

٤ - إرسال رسالتين إحداهما لوزير الداخلية وأخرى لقيادات الجماعات الإسلامية بالسجون.

إلا أن رسالة الوزير لم تتم بسبب إقالته، وأرسلت الرسالة الثانية إلى قيادات السجون عبر اللجان التي تشكلت وأنبثقت عن الاجتماع الأخير، وقد تضمنت الرسالة الموجهة إلى الجماعات الإسلامية بالسجون ما يلي:

«لقد تعرضت البلاد لموجة من العنف، وأصيب الناس بالخوف والهلوع على أرواحهم وممتلكاتهم وأدى ذلك إلى خروج أعداء الإسلام في كل مكان متناولين الإسلام بالتشهير والتجريح وتصوير هذا الدين بأنه دين رعب وفزع، في حين أنه دين لين ورحمة وسماحة، ولقد بدأنا بعون الله تعالى في محاولة لإخراج البلاد من هذه المحنة وتبرئة دين الله مما علق به من شوائب المبطلين.

إننا نعتقد أن كل مسلم غيور على دينه، لن يدخر وسعا في التعاون معنا لإنجاح هذه المهمة الإسلامية النبيلة.

البقية ص ٩



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن العالم كله ينظر إلينا الآن ليرى ماذا سنفعل؟ وهل ننجح؟ وهل يستجيب الذين ينادون
بالإسلام إلى نداء الإسلام والسلام؟ إن ثقتنا فيكم كبيرة لما نراه في غيرتكم على حدود الله.
وعلمت «الشعب» أن هذه الرسالة سوف توجه إلى كل من عبود الزمر وكرم زهدى
وناجح إبراهيم وعصام دريالة. وما زالت اللجنة تنتظر رد وزارة الداخلية وبقية مؤسسات
الدولة التي طلبت دراسة الموقف.



المصدر :
العدد : ٩

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

أجهزة الأمن ترفض مبدأ المفاوضات

مع الجماعات المتطرفة

قبول التفاوض إقرار بالجماعات

وإهدار لهيبة الشرطة

إصرار على مواجهة الإرهابيين حتى إلقاء

أسلحتهم والقضاء على التطرف

الجهاد الذي يقضى عقوبة المؤبد بسجن
ليمان طرة، أوضح المصدر بأنه ناقش مع
الزمر، جهود الوساطة وشروط
التفاوض، أكد الزمر، علمه بالمفاوضات
ثناء وجوده داخل السجن، ورحب عبود
الزمر خلال اللقاء بالتفاوض والحوار
السلمي لإنهاء أعمال العنف، وأبدى رغبته
في الإفراج عن ٣٠ معتقلا من قيادات
الجماعات من داخل السجن والمعتقلات
ليقوموا بدور الوساطة مع قيادات
الجماعات خارج السجن، لإنهاء أعمال
العنف، نقل المصدر لقاء أعضاء لجنة
«الحكام» مع قيادات الجماعات المتطرفة.

بأنه اضفاء للشرعية على الجماعات
المتطرفة التي تتخذ من الدين ستارا
لممارسة الارهاب، وصفت قبول التفاوض
بأنه استسلام من أجهزة الأمن وإهدار
لهيبة الشرطة في مواجهة الخارجيين عن
الشرعية والقانون.. أوضح المصدر
رفض الدولة لبدا الحوار مع جماعات غير
شرعية، أكدت المصادر تصميم أجهزة
الأمن على مواجهة الارهابيين للقضاء على
بؤر التطرف والارهاب، وإجبار أعضاء
الجماعات على إلقاء أسلحتهم ووقف
العمليات الإرهابية، كما كشف مصدر أمني
عن لقاء مع عبود الزمر أحد قيادات تنظيم

كتب - محمد زكي :
رفضت مصادر أمنية، أسلوب
المفاوضات التي جرت مؤخرا بين أجهزة
الأمن والجماعات المتطرفة، كما رفضت
مبدأ التفاوض من أساسه والشروط التي
عرضتها قيادات الجماعات، وكانت
الجماعات قد عرضت الإفراج عن جميع
المعتقلين السياسيين غير المتهمين في
قضايا محددة، ووقف عمليات التعذيب
لأعضاء الجماعات داخل السجن
والمعتقلات، ووقف سياسة التصنيف
الجسدية لأعضاء الجماعات، وصفت
المصادر قبول أجهزة الأمن لمبدأ التفاوض



المصدر: المسرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ أبريل ١٩٩٢

لغة القانون

● العنف الذي حاولت لجنة «الوساطة» المصرية التدخل لاحتوائه ليس نابعا من خصومة بين الجماعات المتطرفة وبين وزارة الداخلية، ولكن من خلاف اساسي بين هذه الجماعات من جانب وبين الدولة والشعب من جانب آخر

الدعوة الى الحوار بين الحكومة والجماعات المتطرفة في مصر دعوة قديمة تردت منذ ان بدأت حوادث الاغتيال والتفجيرات تتصاعد حجما ومضمونا، ومنذ ان اتخذت الدولة «قرارا سياسيا» بمواجهة العنف بالعزم وبالقانون حماية للمجتمع.

ولعل فكرة الحوار جاءت، قبل ان تتروى داخل مصر، من خارجها واطلقتها قوى متعاطفة مع الجماعات المتطرفة بهدف التقليل من هيبة الدولة وفي النهاية من أمن مصر واستقرارها.

وبعد ان تردت الدعوة كثيرا انبثقت، في الداخل، لجنة وساطة من عدد من المفكرين الاسلاميين المعتدلين المصريين توجهت بمساعيها الى قمة جهاز الامن عارضة استعدادها للاتصال بقيادات المتطرفين في السجن واقامة حوار غير مباشر بينه وبينهم.

ورغم تأكيد اللجنة الواضح على الالتزام بالقانون وعدم المساس بسيادة الدولة وهيبتها فإن مساعيها توقفت لعدة اسباب أبرزها ان العنف الذي حاولت اللجنة التدخل لاحتوائه لم يكن نابعا من خصومة بين الجماعات المتطرفة وبين وزارة الداخلية، ولكن من خلاف اساسي بين هذه الجماعات من جانب وبين الدولة والشعب من جانب آخر.

ومن هنا كان لا بد من «قرار سياسي» يقن هذه المحاولة ويصمم مساعي اللجنة بشرعية تسمح لها ببقاء قادة المتطرفين الذين اعتقلوا تنفيذا للقانون وحماية للمجتمع من طغيات الرصاص والمواد الناسفة التي تعرض لها المدنيون من مواطنين وسياح وليس فقط رجال الامن والمسؤولين.

ولا شك ان صدور مثل هذا القرار يمس بهيبة الدولة ويعرض ارواح المزيد من المدنيين للخطر لان الموافقة على الحوار - اي حوار - تعني الاستعداد للتفاوض عن بعض مواد القانون الذي يحكم حركة الدولة ويضبط مسار الامن والاستقرار، كما تعني الاستعداد لتقديم تنازلات تتخضع خطورتها من الشروط التي تقدمت بها الجماعات المتطرفة ومنها اطلاق سراح المعتقلين الذين اودعوا السجن طبقا لقانون الطوارئ.

ولذلك فانه قد لا يكفي، لحماية هيبة الدولة والدفاع عن امن المجتمع، صدور قرار بعزل وزير الداخلية، او بوقف مساعي الوساطة حتى تتخلى الجماعات المتطرفة عن توجهاتها الدموية، فالتصور أن الحل الوحيد لمواجهة العنف الذي اشعل الخلاف بين هذه الجماعات من جانب وبين الدولة والشعب من جانب آخر، هو ان ينفذ القانون بحذافيره دون تهاون وايضا دون تجاوز لأن القانون هو امضى الاسلحة في يد الدولة كما أنه اللغة الوحيدة التي يفهما كل خارج على النظام.

محمود عطا الله



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

أوساط الحكم في القاهرة تتوقع تغييراً وزارياً واسعاً مصر : لجنة الوساطة تنتظر والجماعة تهدد بقتل موسى

□ القاهرة - «الحياة»

بعض التجاوزات وكان آخرها انه اجري من تلقاء نفسه اتصالات مع ما يسمى لجنة الحكماء من دون استشارة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء.

وذكرت ان الدكتور صدقي سال قبل ايام اللواء موسى عن صحة ما تردد عن اجرائه مثل هذه الاتصالات فانكر في البداية، ولما عاود رئيس الوزراء سؤاله قبل يومين فوجئ به بقر بان اعضاء اللجنة جاؤوا من تلقاء انفسهم وانه التقاهم فعلاً.

ونسبت الصحيفة الى مصادر عالية المستوى ان تصرف الوزير السابق في خصوص اجراء اتصالات من جانبه بعد خروجاً على مقتضيات العمل الوزاري ومنها التزام المسؤولية الجماعية لاءضاء الوزارة، ولوحظ أيضاً عدم وجود استراتيجية أمنية واضحة للعمل الأمني ما انعكس على اداء اجهزة الشرطة في بعض المحافظات.

واضافت ان الفترة المقبلة ستشهد تغييرات وزارية واسعة استكمالاً للتغيير الذي تم الاحد بإسناد وزارة الداخلية الى اللواء اللفي وتعيين الدكتور يوسف بطرس غالي وزير دولة في رئاسة مجلس الوزراء، مشيرة الى ان التغييرات تستهدف دفع العمل الوزاري وتحقيق الانسجام المطلوب في الحكومة وتعبئة كل الطاقات لحل مشاكل الجماهير وتنفيذ خطة التنمية.

واكدت ان تعيينات جديدة في صفوف المحافظين ستجرى قريباً، ولحت الى ان الحركة ستشمل خمس محافظات، مشيرة الى تعيين محافظ جديد في اسيوط خلفاً لللفي. ووجهت انتقادات حادة الى محافظي الجيزة وبورسعيد وقالت ان التصريحات المتكررة للفريق يوسف

اللتمة في الصفحة (٤)

أعلنت مصادر لجنة الوساطة ان اعضاءها طلبوا مقابلة وزير الداخلية الجديد حسن اللفي لمعرفة توجهاته حيال جهودهم، خصوصاً ان اوساط الحزب الوطني الحاكم عزت اقالة الوزير السابق عبدالحليم موسى الى بعض التجاوزات وكان آخرها انه اجري من تلقاء نفسه اتصالات مع ما يسمى لجنة الحكماء من دون استشارة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء. وتحدثت هذه الاوساط عن تغييرات وزارية واسعة في الفترة القريبة.

واعلنت الجماعة الإسلامية ان اقالة موسى لن تغير في الامر شيئاً، داعية النظام الى اتخاذ القرار قبل فوات الاوان، وهددت اللواء موسى بانه لا يزال على لائحة المطلوب اغتيالهم.

وقالت الجماعة في بيان تلقته «الحياة» عبر الفاكس: «نحن نعلم ان وزير الداخلية في مصر ما هو إلا أداة (...) لتنفيذ سياسة (...) قمعية ضد المسلمين العزل (...) ان اقالة عبدالحليم موسى لن تعفيه بإذن الله من قرار المحكمة الشرعية والذي نشر في مجلة «المرابطون» العدد ٢٦. ويذكر ان الجماعة نشرت في هذا العدد قراراً بإدراج موسى في لوائح اسماء تخطط لاغتيالهم.

وتضاربت الاقوال الرسمية عن مستقبل الوساطة، وكان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء نفى اول من امس حصول اتصالات بين الحكومة ووزارة الداخلية من جهة وعدد من المتطرفين المتهمين في جرائم ارهابية من جهة أخرى، وقال: «انها قصص مختلفة وكاذبة ولا اساس لها من الصحة». وكتبت صحيفة «مايو» التي يصدرها الحزب الوطني الحاكم امس ان اقالة اللواء موسى جاءت نتيجة



المصدر : الحياة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٦٢

مصر : لجنة الوساطة تنتظر

تمة الصفحة الاولى

مضيفي محافظ الجيزة لا تتماشى مع حجم الاداء الذي يتم ببطء ملحوظ في المحافظة وأن عمله في مواجهة آثار الزلزال الذي ضرب مصر في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي كان مثار شكوى كثير من المواطنين. كما ذكرت أن سكان بورسعيد أبدوا استيائهم من سياسة المحافظ جميل ابو الذهب وتجاهله المستمر مشاكلهم. وكشفت أن اللواء عبدالوهاب الهلالي مدير الامن في اسبوط سينقل الى موقع آخر لم تحدد.

وعلى صعيد اعمال لجنة الوساطة التي تضم علماء ومفكرين اسلاميين مستقلين قال مصدر في اللجنة لـ «الحياة» انها تنتظر توجه وزير الداخلية الجديد وهل سيتعاون ويقر مساعيها الحميدة من اجل وقف اعمال العنف والارهاب، مشيراً الى أن اللجنة طلبت مقابلة الالفي لهذا الغرض، وهي في انتظار تحديد موعد.

واكد أن العلماء في اللجنة سيتولون، اذا رفض الوزير التعاون، الاتصال المباشر بأي عناصر من أعضاء الجماعات الاسلامية خارج السجون يمكن الوصول اليهم لفتح باب الحوار معهم وتبيان خطورة اعمال العنف على صورة الاسلام.



المصدر : العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

بعد تغيير وزير الداخلية:

الآلاف إلى محاور جديدة لا ينقصها الحزم
بجهود الوساطة مستمرة في محرم



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

□ القاهرة - خاص:

رغم أن العاصمة المصرية كانت تنوء بتكهنات عديدة عن تغيير قادم لوزير الداخلية اللواء محمد عبدالحليم موسى، فإن تعيين وزير جديد للداخلية في هذا الوقت بالذات فاجأ الكثيرين خاصة أنه جاء مخالفا لعرف مصرى سابق يقضى بعدم إقالة أى وزير خلال فترة تعرضه لحملة انتقادات واسعة وهو ما كان يعاني منه وزير الداخلية المصرى السابق مؤخرا سواء داخل الحكومة المصرية أو خارجها أو حتى بين ضباط وزارته.

وزاد من شدة المفاجأة أن اللواء عبدالحليم موسى أعفى من منصبه في الوقت الذى كانت قد شكلت فيه لجنستان للوساطة والمصالحة بين الحكومة المصرية وعدد من الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة الأمر الذى دفع البعض لأن يفسر إعفائه بأنه نوع من العقاب لقبوله هذه الوساطة، وإعلانه عنها بدون استئذان المراجع العليا وأكدوا تفسيرهم بالتصريح الذى أدلى به الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء المصرى الذى نفى فيه وجود وساطة مع الجماعات الارهابية.

غير أن الذين يعرفون اللواء موسى عن قرب استبعدوا أن يكون ذلك هو سبب إعفائه من منصبه لأنه ما كان يقدم على شيء من هذا القبيل دون استئذان خاصة أن مشكلة الارهاب لا ينظر إليها في مصر على أنها مجرد مشكلة أمنية فقط، فضلا على أن اللواء موسى لم يكن وحده الذى استقبل الوسطاء فقد شاركه في ذلك د. محمد على محجوب وزير الاوقاف المصرى الذى التقى بلجنتى المصالحة والحكماء.

ولذلك فسر هؤلاء تعيين وزير جديد للداخلية على أنه محاولة لتذليل العقبات أمام الوسطاء لاتمام المصالحة بين الحكومة المصرية

والجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة بعد أن وجه أحد أعضاء لجنة المصالحة اتهامات للواء موسى في جريدة الشعب المصرية الناطقة بلسان حزب العمل بأنه يعطل أعمال اللجنة ويعرقل المصالحة.

وعزز هؤلاء تفسيرهم باختيار اللواء حسن الألفى بالذات ليتولى مسئولية وزارة الداخلية وهو الرجل الذى قضى معظم سنوات خدمته في مكافحة الجرائم الاقتصادية ولم يعمل في مجال مباحث أمن الدولة أو مجال الأمن العام مثل معظم وزراء الداخلية الذين تولوا هذا المنصب في عهد الرئيس مبارك أو مثل الاسماء التى كانت ترددها الشائعات لتخلف اللواء موسى ومن بينهم اللواء محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج واللواء مصطفى كامل محافظ الدقهلية كما أن الوزير الجديد معروف بعرضه على الحوار وسبق له أن اشترك كما يقول أحد محامى المتطرفين في حوارات مع بعض قيادات الجماعات الإسلامية من بينهم أحمد عبده سليم ومحمود شعيب وهما بالسجن حاليا.

وبغض النظر عن هذه التفسيرات المتناقضة فهناك من يرون أن سبب تغيير وزير الداخلية هو أخفاقه في مواجهة الارهاب وربما يحقق ذلك أكثر من فائدة للحكم المصرى.

فهو يعفيه من مسئولية أية أخطاء شابت المواجهة الأمنية مؤخرا ضد الجماعات الارهابية وفي نفس الوقت يعفيه من أية وعود قد يكون الوزير السابق المح بتقديمها للمتطرفين أو للوسطاء كما قد يمنح سلطات الأمن المصرية فرصة هدنة لفترة قادمة مع الارهاب.

وجاء اختيار الوزير الجديد (اللواء الألفى) ليساعد في تحقيق هذه الأهداف لأن يديه نظيفة من الدماء التى أريقت طوال المواجهة مع الارهابيين فضلا عن أنه يؤمن بسياسة الحوار وله قدرة على احتواء المشاكل لدرجة أن المتطرفين في أسبوط كانوا يلقبونه بالحاوى لقدرته الفائقة على الاقتناع، ويذكرون في هذا الصدد نجاحه



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٠٠٠

في اقتناع ٢٠٠ طالب بجامعة أسيوط بأرائه خلال لقاء عقده معهم.. وهو يعتقد أن المتطرفين أولاد عاقون لابد من علاجهم، والعلاج لديه لابد أن يأتي من منظور اقتصادي بحكم تخصصه في مواجهة الجرائم الاقتصادية، فهو يطل الكشف عن قضية توظيف الأموال أثناء توليه الإدارة العامة لجرائم الأموال العامة (٨٠-٨٨)، وربما أفاد ذلك بالذات في إعطاء انطباع بأن الوزير الجديد سوف يمنح بعضا من وقته في تعقب أية مظاهر للفساد داخل مصر.

وعلمت «العالم اليوم» أن الشيخ متولي الشعراوي دعا إلى لقاء أحد المسؤولين برئاسة الجمهورية لمناقشة استمرار جهود لجنة الوساطة كما طالب آخرون تحديد لقاء عاجل مع وزير الداخلية الجديد.

وأكد الكاتب محمد اسماعيل، صاحب فكرة الوساطة أن الوسطاء سوف يستمرون في جهودهم بصرف النظر عن شخص الوزير وقال: إن المتطرفين بعثوا إليه برسالة أكدوا فيها الإلتزام بتهدئة الموقف.

ويرى بعض كبار ضباط وزارة الداخلية أن اللواء الألفي وزير مقبول لإجراء أي حوار مشيرين إلى تحفظاته على السياسة التي كانت تنتهجها وزارة الداخلية في مواجهة المتطرفين خاصة في محافظة أسيوط التي كان يتولى مسئوليتها.

غير أن كثيرين من زملاء الألفي يعتقدون أنه محاور لا يتقصه الحزم وأن قبضته حديدية حتى وإن لفت بقفاز حريري، وأنه لن يتوانى في استخدامها إذا اقتضى الأمر.

وتأتي أول تصريحات اللواء حسن الألفي لتعزيز هذا الاعتقاد وقد وعد فيها بمواجهة حاسمة مع الإرهاب والتصدي بحزم للخارجين على القانون في مصر. وهذه التصريحات أشارت الانزعاج في نفوس أعضاء وقيادات الجماعات المتطرفة.



المصدر: الحياة

النشر والخط مات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠ أبريل ١٩٩٢

الحياة استطاعت آراءهم في أعقاب مسألة الوساطة

مصر: قادة الأمن يرفضون الحوار مع المتطرفين

ويفضلون التشدد

□ القاهرة -
من وليد صلاح
واحمد عبدالرحمن:

فرضت مسألة الوساطة التي تعهدت بها لجنة مشكلة من علماء ومفكرين إسلاميين مستقلين نفسها على الساحة المصرية وأحدثت نوعاً من الصدمة لدى قطاع عريض من قيادات الأمن والمثقفين المصريين. وكانت اللجنة قبالت وزير الداخلية السابق اللواء عبدالحميد موسى قبل نحو أسبوعين وعرضت بذل جهود بين الطرفين، الحكومة والمتطرفين، بهدف وقف نزيف الدم وأعمال العنف.

والتر قرار تعيين وزير داخلية جديد بدلاً من اللواء موسى، هو اللواء حسن الافي الذي كان يشغل منصب محافظ أسيوط بات مستقبلاً عمل اللجنة غامضاً ورهناً بمواقفة الوزير الجديد ورؤيته لأسلوب المواجهة مع المتطرفين. وتستند قيادات الأمن المصرية في رفضها الحوار وشكوكها في جدواه إلى أن حواراً مع المتطرفين أجري خلال فترة تولي اللواء حسن أبو باشا في النصف الأول من الثمانينات مسؤولية وزارة الداخلية ولم يحقق الهدف المنشود.

واستطلعت الحياة آراء عدد من قادة الأمن في مصر هم اللواء رضا عبدالعزیز مدير أمن القاهرة واللواء احمد زعتر مساعد الوزير للأمن الاجتماعي واللواء اسامة نبوس مدير مصلحة الأمن العام واللواء محمود عنتر مدير أمن قنا واللواء محمد عبدالرؤف غنيمه مدير أمن الشرقية واللواء مجدي البسيوني مدير أمن الجيزة واللواء عادل معتوق مدير أمن القليوبية واللواء عبدالوهاب الهلالي مدير أمن أسيوط وطرح عليهم السؤال الآتي: هل تفضلون فتح الحوار مع الجماعات المتطرفة أم الاستمرار في سياسة القبضة الحديدية المفروضة حالياً؟

قال اللواء رضا عبدالعزیز مساعد وزير الداخلية ومدير أمن القاهرة - وهو واحد من الضباط الذين عملوا في مجال الأمن السياسي أكثر من ٢٠ عاماً - «إن هناك محوريين في هذه القضية أولهما المتطرفون الذين يغالبون في دينهم لدرجة التطرف والزهدي في الدنيا، ولسنا في خلاف معهم بل نفتح لهم قلوبنا وعقولنا لتبصيرهم في حالة استغلال التطرف الديني لأشياء أخرى».

وأضاف: «إن المحصور الثاني

يتضمن الذين أصبحوا مجرمين بحكم القانون، وليس هناك مجال لجرد التحدث معهم لأنهم امسكوا بناذقهم واعتدوا على المصريين والأجانب من دون وجه حق، والقانون يأخذ مجراه مع هؤلاء الأشخاص ليعاقبهم على ما ارتكبوه في حق وطنهم، والحوار معهم لا يفيد لأننا لسنا متساوين معهم، فنحن - كسلطة - مسؤولون عن أمن مصر بما فيه هذه القوة، التي تسمى تصرفاتها البنا في الخارج».

ومن جهة، قال اللواء احمد زعتر مساعد الوزير للأمن الاجتماعي أنه «لا يدل الحيد إلا الحيد، لكنه أضاف: «إننا نرحب بأي فكر غير تقليدي يدعو لحقق الدماء. الأراهابيون يعملون تحت الأرض وهم ماجورون وعملاء لحساب جهات اجنبية، وما حدث منهم بضرب السياحة يؤكد هذه التصرفات الحمقاء، وتسببوا في أرباك الحالة الاقتصادية وتخريب لبنا».

وتابع: «لسنا في حاجة لسماع اقوال من عناصر معينة، فهذه الجماعات لا تسعى لتهدئة الأمور، ولا يريدونها كذلك، فكيف يكون الحوار».

واكد مدير مصلحة الأمن العام اللواء اسامة نبوس انه ليس مع المطالبين بالحوار ويعمل السبب، بأنه لا احد يملئ شروطه على الحكومة «لسنا جهات متعاطفات، نحن الحكومة، وهم - الأراهابيون - بحكم القانون مجرمون، فكيف يطالبون بالأفراج عن سجناء منهم، لاثبات حسن النية».

وأوضح أن من يحترم القانون والشرعية والدستور «سوف نقف بجواره ونحميه، ومن يجحد عنها أو يحاول هن صورة امن مصر لن نتهاون معه، مهما كلفنا الامر»، مؤكداً أن الامور يجب أن تعود كما كانت عليه من قبل ويتساعل عن «الاسباب التي دفعت الأراهابيين إلى اراقة دماء السياح الأجانب، ضيوف مصر واقاربهم وابناء بلدهم من الضباط والجنود».

ويؤي مدير أمن قنا اللواء محمود عنتر، أن «فتح حوار مع هذه العناصر امر خاطئ فليس قيادة واحدة وهم مستعدو الافكار والاتجاهات، واميرهم عمر عبدالرحمن ليس امينا



المصدر : الحياة

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

في تصرفاته لانه عميل لدول عدة، ولا نضمن ما يقوله، كما اننا لا نأخذ كثيرا بما يذكره عبود الزمر من داخل السجن.

ويطالب اللواء عنتر باستمرار عمليات المكافحة الامنية التي بدأت تحقق نتائجها بالكامل، على رغم سقوط ضحايا، مؤكداً ان استمرار القبضة الحديدية على الارهابيين ستؤدي ثمارها وستقضي على جميع الجيوب، ويضيف: نحن لسنا في مجال للمساومة مع تلك الجماعات، ولو حدث اننا رضخنا لمطالبهم يكونون قد حققوا هدفهم.

ويمضي اللواء عنتر فيقول: «اعتقد ان الدولة نجحت في كشف تصرفات جماعات الارهاب والجهات التي تقوم بتوفير الاموال والاسلحة لهم والاهداف التي يسعون اليها، وفي المقابل فان قوات الشرطة لن تتوقف عن بذل جهدها مهما سقط الشهداء، وهذه رسالتنا، وستكون دائماً في اعناقنا».

مع من نتحاور؟
وقال اللواء محمد عبدالرؤوف

غنيمة مدير امن الشرقية، ان الحوار مع المتطرفين بدأ قبل عشر سنوات ولكن من يعتدي علينا لن نتحاور معه الا اذا سلمت هذه الجماعات اسلحتها وتقدمت الينا فسنعفو عنهم مهما ارتكبوا من جرائم، وباب التوبة ما زال مفتوحا على مصراعيه لمن يثبت حسن النية.

واضاف مدير امن الشرقية: «لن نناقش احدا ما دام السلاح ما زال مرفوعا في وجه مصر وامنها، وما حدث خلال الشهور الماضية من اعمال عنف وتخريب واغتيال يؤكد الوجه القبيح للجماعات الارهابية»، ووصف اعضاء هذه الجماعات بانهم «جهلة لا يعرفون شيئا في الدين»، معلنا رفضه بشدة فكرة الحوار قائلا ان «مهمتنا كمسؤولين عن الامن تحقيق الردع الكامل».

وقال اللواء مجدي البسيوني مدير امن الجيزة: ان القضاء على الارهاب يستلزم تعاون جميع مؤسسات الدولة لان الامن وحده لا يكفي للقضاء على هذه المشكلة، ولذلك لا بد ان تقوم وسائل الاعلام بجميع

اشكالها المسموعة والمرئية بدورها في القضاء على الارهاب، ويكون ذلك بعرض الافكار الاسلامية الصحيحة التي توضح ان الاسلام ليس دين عنف.

ويؤكد اللواء البسيوني انه تعامل بهذا المنطق طوال عمله مديراً لامن الفيوم قبل تولي مهمة الامن في محافظة الجيزة حيث لم تحدث اي جرائم ارهابية طوال هذه الفترة التي زادت على عام بل كان يشجع على الحوار مع المتطرفين بجوار الحل الامني، وكان كل من يخرج عن القانون يعاقب، ولذلك فهو يوافق على الحوار اذا رأت القيادات الامنية انه سيؤدي الى نتيجة فعالة، واذا اعلن علماء المسلمين ان الارهابيين سيتوقفون عن جرائمهم.

وطالب اللواء عادل معتوق مدير امن القليوبية وزارة الاوقاف بان تقوم بدورها في حل المشكلة، عن طريق مساهمة المساجد في نشر الاسلام الصحيح، وعدم ترك الساحة خالية امام الجماعات المتطرفة تسيطر عليها وتنشر افكارها المنحرفة، وان يقوم ائمة المساجد بدورهم في مقاومة الفكر المنحرف، وهو يرى ان الحوار مع المتطرفين لم يؤد الى نتيجة ايجابية بسبب مطالبهم الكثيرة وتدخلهم في امور هي في صميم سياسة الدولة.

اما اللواء عبدالوهاب الهلالي مدير امن اسيوط التي شهدت غالبية حوادث التطرف فقال: ان الحل الامني لضرب هذه الجماعات المتطرفة اثبت فاعلية كبيرة لكنه لا يعطي حلاً نهائياً، اذ لا زالت هناك بعض اوكار لارهابيين يمارسون من داخلها عملياتهم الارهابية، ولذلك فالمطلوب هو تعاون مؤسسات اخرى مع الامن مثل وزارة التربية والتعليم والاعلام والاوقاف، التي تمتلك امكانيات لتصحيح الافكار المنحرفة للشباب.

وتابع اللواء الهلالي: «عملت مديراً لامن قنا والفيوم والآن في اسيوط والحل الامني اثبت فاعلية كبيرة»، وأشار الى ان هذه الجماعات «غير جادة في الحوار لانها تفرض شروطاً متعددة تتدخل في سياسة الدولة ولكن اذا رأت القسيادة السياسية فتح الحوار فلا مانع لان ذلك قد يؤدي الى نتائج ايجابية».

وقال اللواء تاج ابو النصر مدير امن سوهاج: ان الحوار مع المتطرفين متروك للقيادات (السياسية) لكننا كرجال امن سنقوم بدورنا بغض النظر عما اذا كان هناك حوار ام لا.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٢

فصص جدد

● **شيوخ المصالح مع الارهابيين** .. حتى تنجح لجنة الحكماء التي تطوعت للمصالحة مع الارهابيين .. عليها أن تشخص الحالة في البداية .. هل معركة الارهاب ضد الشعب أو ضد الشرطة .. لو ضد الحكومة هل تقوم الشرطة أو الحكومة بواجباتها في حماية الشعب .. وبالتالي تعادى كل يقف ضد مصالح الشعب .. هل الارهاب ضد الشرطة وينتم من الشرطة أو ضد الاصلاح الاقتصادي .. ضد موارد الدولة .. ضد أرواق الناس .. ضد رجال الدين .. ضد الفن .. كم مليون مواطن يعيش من السياحة .. ماذا يعني خسارة الميانات بسبب الارهاب .. الا يعني ذلك غلاء جديدا ورقعا لسعر الرغيف .. نرجو أن نصصح أو نشخص الحالة .. هل هم ضد الشعب .. أو ضد الشرطة .. والحكومة .



المصدر: النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٢/٤/٢١

جهود جماعة الإصلاح لوقف العنف من الطر فسين الشيخ الغزالي : من حقنا أن نطالب بتطبيق الشريعة طبقاً للدستور



المصدر : النور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ أبريل ١٩٩٢

كتب - محمد حلمي ومحمد عبد الهادي :

طالب علماء الإسلام في الاجتماع الأخير للجنة المصالحة التي عقدت الأسبوع الماضي بجمعية دعوة الحق بالدقي بالإقراج الفوري عن المعتقلين .. كبادرة حسن نية من جانب الدولة لوقف مسلسل العنف من الطرفين .. وأكدوا أنه لا يجوز أن يسجن أحد بسبب دعوته للإسلام .

لأن الدستور ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي ، وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع . قال الشيخ محمد الغزالي : من حق المسلمين جميعا أن يطالبوا بتطبيق الشريعة . وبإخراج القوانين التي تم تقييدها طبقا للشريعة لكي ترى النور .

أضاف الشيخ الغزالي في الاجتماع الذي حضره د. محمد عمارة والدكتور السيد رزق الطويل العميد الأسبق لكلية الدراسات الإسلامية والدكتور عبد الحى الفرماوى وفهمى هويدى إن جهود الوساطة ستتركز في البداية على وقف العنف من الطرفين والإقراج عن المسجونين غير المتهمين في قضايا إرهاب أو أعمال عنف وأوضح أن الإسلام يضرب من قرنين ، والآف المسلمين في أنحاء العالم يقتلون ، ومن لم يهتز لهذه الأمور لا يكون مسلما ، فإذا تحدث أحد في أمور المسلمين ، لا يجب أن نعترضه ، أو نتهمه وإذا كانت الحرية تعطى للبعض في أن يقول ما يشاء (مخالفًا بذلك شرع الله) فلا يجب أن يتهم من يتحدث في الإسلام ، وبالتالي فإن كل من اعتقل لأنه متصل بعمل إسلامي وأساليب صحيحة ، فلا يجوز بقاؤه في السجن أما من سلك طريق العنف ، وخالف القانون واصطدم به فليأخذ القانون حقه منه .

وقال الشيخ الغزالي : نحن نكره أن تضار الدولة وترهق في معركة داخلية نتائجها سيئة ، ونحن مع السياحة ففي القرآن آيات كثيرة عن السياحة في الأرض وعلينا أن نقدم أنفسنا للعالم تقديمًا حسنًا ويجب أن نشجع السياحة حتى ولو لم تعد علينا بعائد مادي فيكفى أن يرى العالم بلاننا ويعرفوا أخلاق

لكنهم لا يرون أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي ، وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع . قال الشيخ محمد الغزالي : من حق المسلمين جميعا أن يطالبوا بتطبيق الشريعة . وبإخراج القوانين التي تم تقييدها طبقا للشريعة لكي ترى النور .

أضاف الشيخ الغزالي في الاجتماع الذي حضره د. محمد عمارة والدكتور السيد رزق الطويل العميد الأسبق لكلية الدراسات الإسلامية والدكتور عبد الحى الفرماوى وفهمى هويدى إن جهود الوساطة ستتركز في البداية على وقف العنف من الطرفين والإقراج عن المسجونين غير المتهمين في قضايا إرهاب أو أعمال عنف وأوضح أن الإسلام يضرب من قرنين ، والآف المسلمين في أنحاء العالم يقتلون ، ومن لم يهتز لهذه الأمور لا يكون مسلما ، فإذا تحدث أحد في أمور المسلمين ، لا يجب أن نعترضه ، أو نتهمه وإذا كانت الحرية تعطى للبعض في أن يقول ما يشاء (مخالفًا بذلك شرع الله) فلا يجب أن يتهم من يتحدث في الإسلام ، وبالتالي فإن كل من اعتقل لأنه متصل بعمل إسلامي وأساليب صحيحة ، فلا يجوز بقاؤه في السجن أما من سلك طريق العنف ، وخالف القانون واصطدم به فليأخذ القانون حقه منه .

وقال الشيخ الغزالي : نحن نكره أن تضار الدولة وترهق في معركة داخلية نتائجها سيئة ، ونحن مع السياحة ففي القرآن آيات كثيرة عن السياحة في الأرض وعلينا أن نقدم أنفسنا للعالم تقديمًا حسنًا ويجب أن نشجع السياحة حتى ولو لم تعد علينا بعائد مادي فيكفى أن يرى العالم بلاننا ويعرفوا أخلاق



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩٢

المنشور في النواحي تتابع قضية «الوساطة» في مصر

وتخفيف المواجهات المتطرفة دخلت في خصوصية مع الجميع



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩٢

القاهرة: من طلعت المغربي



الجماعات المتشددة تشترط الافراج عن معتقليها لفتح حوار «الوساطة»

طبيعي لانها جزء من سياسة الدولة وتعمل في اطارها.

وقال: انني اعتقد ان اعمال اللجنة يمكن ان تكلل بالنجاح لان شخصياتها تتمتع برضاء حكومي وثقل جماهيري ايضا، ولكن المثير في الامر ان وزير الاوقاف مثلا يسبق على نفسه ووزارته نشاط اللجنة ذاته بالتوصل الى حقن الدماء في الفترة الماضية وكان ذلك جاء استجابة لنشاطه وليس لتدخل لجنة الحكماء والمصالحة.

من ناحية اخرى اعتقد ان الحديث عن مزيد من التفاصيل حول شروط كل طرف لوقف اعمال العنف كفيل بافساد تلك الجهود المبذولة وكفيل ايضا بفشل الفكرة من اساسها. لذا تحاط اللجنة بالسرية حتى يتم التوصل الى حل يرضي الطرفين. اما بالنسبة لفكرة الحوار بين الطرفين في ما بعد فهي فكرة مستبعدة: كيف يتجاوز السجين مع الحر؟ الحوار لكي يكون ناجحا فلا بد ان يكون تعادليا وان تكون هناك ارضية مشتركة ونية جاهرة مستعدة لذلك.

الدكتور محمد عمارة المفكر الاسلامي واحد اعضاء لجنة الحكماء والمصالحة يتحفظ في ابداء الرأي حول طبيعة نشاط اللجنة والمحاو التي تعتمد عليها لوقف حقن الدماء بين الجماعات وبين اجهزة الامن ويؤكد في اقتضاب ان النشر في مثل

لجنة الحكماء والمصالحة هي آخر الجهود المبذولة في مصر لاحتواء الموقف المتأزم بين تنظيم «الجهاد» والجماعة الاسلامية من جانب وبين جهاز الامن الذي تحول في الشهور الأخيرة الى سلسلة معارك استخدمت فيها كل الاسلحة بما يشبه حرب الاستنزاف ولم يعد هناك من بصيص امل لاحتواء ما جرى وما سيجري سوى تلك اللجنة التي اطلقت على نفسها لقب لجنة الحكماء والمصالحة حيث ضمت شخصيات دينية مقبولة حكوميا وجماهيريا للوساطة بين الطرفين. «الشرق الأوسط» تطرح قضية الوساطة والحوار للنقاش. كيف يتم؟ وبأي شروط وما هي ضمانات النجاح.

اللواء مجدي البسيوني مدير امن الجيزة يؤكد ان الداخلية ليست طرفا في خصومة جماعات التطرف مع الدولة، فهي احدى ادوات تنفيذ قانون الدولة ودستورها ومكلفة بالحفاظ على الامن والشرعية ويتساءل: لماذا تعتبر الداخلية خصما رئيسيا لتلك الجماعات؟ هل لانها واجهت رصاصاتهم؟ ولكن تلك الرصاصات نالت ايضا المواطنين العاديين والسياح.. فهل يعتبر هؤلاء طرفا في الخصومة؟

الواقع ان تلك الجماعات دخلت في خصومة مع الجميع واذا كانت تريد وقف العنف فعلا لا قولاً فعليها ان توقف التعامل بالرصاص لانها ليست حامية الاسلام وليست مكلفة بذلك.

بالنسبة لي كضابط امن - الكلام للواء بيسيوني - فان مهمتي هي الحفاظ على الامن واذا التزمت تلك الجماعات القانون فلن يكون هناك عنف مضاد وبالتالي تتوقف الاجراءات الامنية كلها بدءا من الحبس وانتهاء بالاعتقال.

الكاتب الاسلامي فهمي هويدي احد اعضاء لجنة الحكماء والمصالحة يشير الى مهمة اللجنة بالتحديد وهي «وقف العنف في مصر ووقف نزيف الدماء بين الدولة ورموز تيار الاسلام السياسي شرط التوصل الى هذا بالحفاظ على كرامة الدولة وهيبتها وعدم المساس بها وبطريقة تؤدي الى الاستجابة لبعض طلبات الطرف الآخر وقد بدأت اللجنة نشاطها الفعلي وتحركت في هذا الاطار منذ اكثر من شهرين ولم تستجب الداخلية لاعمال اللجنة الا منذ فترة قليلة وهذا

هذه القضايا والامور يمكن ان ياتي بنتيجة عكسية للوساطة هدفها اصلاح ذات البين، وكل ما يمكن قوله هنا حسب رأي عمارة - ان النتائج طيبة ولكن ما زال امامنا وقت للتوصل الى تقاطع تلاق بين الطرفين. اما الدكتور احمد شلبي استاذ التاريخ الاسلامي واحد اعضاء لجنة الحكماء ايضا فيوضح ان هدف هذه اللجنة نبيل هو التوصل الى مصالحة وحوار بين الطرفين وقد بدأت الفكرة حين اقترح البعض راب الصدع وفعلنا توجه وقد ضم الشيخ الشعراوي والدكتور محمد عمارة والدكتور عبد الصبور شاهين والاستاذ فهمي هويدي لمقابلة وزير الداخلية السابق عبد الحليم موسى واشهد الله ان الرجل استمع لنا مدة خمس ساعات كاملة طلبنا منه خلالها الافراج عن كل الشباب المعتقلين الذين لم يثبت تورطهم في قضايا وحوادث بعينها ووعدنا الوزير خيرا واذا بنا نفاجا في الايام الأخيرة بحادث اللواء الشيمي الذي ضيع صنيع جهودنا وهنا نحن نحاول التقاط الفتيل مرة اخرى قبل ان يشتعل.

الاخوان يرحبون

المستشار مامون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم الاخوان المسلمين يرحب بجهود الوساطة التي تقوم بها لجنة الحكماء والمصالحة ويرى ان المصلحة هنا تعم على الجميع، ويوضح المستشار الهضيبي انه لم يشارك في نشاط اللجنة لأن احدا لم يدعه للمشاركة فيها، وعلى كل حال - والكلام للمستشار - لسننا كتنظيم في خصومة مع الحكومة، ولجنة الحكماء تضم شخصيات مقبولة جماهيريا ورسميا مثل الشيخ الشعراوي والدكتور عبد الصبور شاهين وفهمي هويدي وعمارة.

ويضيف: اما بالنسبة لفكرة الحزب السياسي والتي يمكن ان يثور بشأنها خلاف في ما بعد اثناء الحوار، فاني اتعجب لماذا تتخوف الحكومة من انشاء هذا الحزب؟ هم موجودون في الشارع السياسي فلماذا لا نقن هذا الوجود في شكل حزب سياسي يكون هدفه تطبيق الشريعة الاسلامية اما بالنسبة للتخوف من التصادم مع المسيحيين فاعتقد ان هذه مسألة مبالغ فيها وأؤكد ان الشريعة الاسلامية لن تطبق سوى على المسلمين فقط اما المسيحيون فلمهم دينهم ولي دين.



المصدر: الشرق الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩٤

أما الدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة فيوضح ان الحوار وسيلة نبيلة في حد ذاتها ولكن يبقى نجاحه مشروطا في حد ذاته بالشخصيات المتحاورة وبهدف الحوار نفسه بالنسبة للشخصيات المتحاورة التي سعت للوساطة ولبدء الحوار فانها شخصيات يمكن القول انها تمثل ثقلا في الحكومة من ناحية ولدى الجماعات من ناحية اخرى وهذا يبين ان فرص نجاح الحوار تبدو كبيرة. التساؤل الاساسي في الحوار الجاري الان هو: الحكومة تحاور من؟ اذ من اللافت للنظر ان صفوت عبد الغني - قائد الجناح العسكري - نكر حديثا في بعض الصحف ان تنظيم الجهاد ليس مسؤولا عن تفجير مقهى وادي النيل ولا عن انفجار قنبلة امام المتحف المصري، وهذا يبين ان هناك عناصر اخرى غير «الجهاد» تمارس اعمال العنف وعلى هذا فان الحكومة مطالبة بتأجيل الحوار عدة اشهر فاذا توقفت الاعمال الارهابية فمعنى هذا ان تنظيم «الجهاد» الراغب في الحوار قد توقف. بالتالي يمكن التحاور. اما اذا لم تتوقف الاعمال الارهابية خلال تلك الفترة فمعنى هذا انه لا فائدة من الحوار مع تنظيم «الجهاد» طالما ان هناك جهات اخرى تمارس العنف. وفي اعتقادي ان الحكومة مطالبة في المرحلة الحالية سواء تم الحوار ام لا بفتح باب الحوار مع كل فصائل الحركة الوطنية من اجل محاولة بلورة مشروع اصلاحي. كما انها مطالبة بتحديد قواعد تسيير النظام السياسي.

اقول: على النظام الحاكم ضرورة ان يعمل على عزل عناصر التطرف واقامة نظام سياسي فعال ومشاركة كل الاطراف التي تنادي بالديمقراطية. ثم هناك في نفس الوقت ضرورة ان يعمل على مكافحة الفساد والبحث عن طريقة افضل لإفراز النخبة المصرية بشكل افضل.

وحول فشل الحوار السابق الذي جرى في الثمانينات يؤكد الدكتور نافعة ان ذلك يرجع لان كل طرف سعى اليه وهو يعتبره كهدنة مؤقتة لاستجماع القوى. بالنسبة للحوار الحالي فاعتقد - بدون تشاؤم - انه لن ينجح لان الحكومة تتحرك وحدها في حين ان الامر يتطلب منها مشاركة كل فصائل الحركة الوطنية لكي يفرض كل منها شروطه لعقد الحوار والخروج من الازمة. لان الازمة لا تخص الحكومة وحدها.



المصدر : **إلى فلسطين**

للنشر والتوزيع : **مات الصحفية والمعلومات** التاريخ : **٢٢ أبريل ١٩٥٢**

تفاصيل الوساطة بين الجماعات

الاسلامية وأجهزة الدولة

الاستشار الإعلامي لرئيس الوزراء

عضوا في لجنة العلماء

**والدكتور
عاطف صدقي**

**ينفي حدود
وساطة
أو اتصالات !**

**اللواء أحمد رشدي
الحوار والوساطة**

**لوقف
تزييف الهم
في البلاد**

بذلت مجموعة علماء المصالحة والتي تضم حوالي عشرين داعية وعالما وكاتبا اسلاميا، جهودا كبيرة خلال الأسابيع الماضية، للوساطة بين قيادات الجماعات الإسلامية وبين أجهزة الأمن، لوقف نزيف الدم بين الطرفين.. وفجأة توقفت تلك الجهود بسبب إقالة اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية، وتعيين اللواء حسن الألفي بدلا منه. وحصلت الوفود على تفاصيل عملية الوساطة، وخطة العمل التي وضعتها لجنة علماء الإصلاح، والتي تستهدف محاولة تحقيق حالة من التوافق الداخلي، وجمع الشمل على المستوى الشعبي والرسمي لتعود البلاد الى وضع الاستقرار الذي ينال فيه كل ذي حق حقه من الحرية وفي ظل الديمقراطية التي يرضاها الله..

والمهمة رغم صعوبتها.. إلا أن جميع المشاركين فيها من علماء المصالحة متفائلون، خاصة بعد أن أبدت قيادات الجماعات الإسلامية داخل السجون وخارجها موافقتهم على التفاوض، ووقف نزيف الدم، وإعادة حالة الأمن والاستقرار الى البلاد. والغريب في الأمر، بل والمذهل، أن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء، أكد في تصريح له بأنه لا صحة لما نشرته الصحف وأذاعته وكالات الأنباء عن اجراء اتصالات بين الحكومة ووزارة الداخلية، وبين أعضاء الجماعات الإسلامية.. ووصف ما نشر بأنها قصص مختلفة وكاذبة (١١). ونسب رئيس الوزراء، أن مستشاره الاعلامي احمد فراج، هو أحد أعضاء لجنة

المصالحة، وأنه شارك في الاجتماعين اللذين عقدا بين لجنة العلماء ووزير الداخلية السابق اللواء عبد الحليم موسى - وذلك بناء على موافقة رئيس الوزراء نفسه - ونسب رئيس الوزراء أيضا أن التليفزيون سجل أول لقاء بين لجنة العلماء ووزير الداخلية (١١). ولم يتم إذاعته لتليفزيونيا بناء على طلب أحد أعضاء لجنة الحكماء. وتجاهل رئيس الوزراء أيضا معرفته بأن مؤسسة هامة على علم بما تقوم به مجموعة علماء المصالحة منذ تكوينها.. ولا تدرى ماهو السبب أو المبرر الذي دفع رئيس الوزراء لإطلاق هذا التصريح الغريب والتناقض مع الواقع؟ ولصالحه من؟.. هل طلبت منه السلطة إعلان ذلك؟



المصدر : **الشيعة**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢١٢ أبريل ١٩٩٢

تحقيق: سيد عبدالعاطي

لم تكن فكرة الحوار بين الجماعات الاسلامية والسلطة، والتي بدأت اخبارها تتسرب خلال الاسابيع الاخيرة

هي الاولى من نوعها، فقد سبقتها محاولات كثيرة وعديدة طوال السنوات العشر الماضية، وقد حقق بعضها نجاحا ملموسا، وفشل البعض الآخر.. وخلال الشهور الاخيرة بدأت فكرة مد الجسور بين الجماعات الاسلامية وبين أجهزة الأمن تراود البعض، وتقرر عرض الفكرة على الشيخ متولي الشعراوي، فلم يتردد في قبولها.. وعلى الفور تم اعداد قائمة بأسماء عدد من الدعاة والعلماء والمفكرين، ممن يتمتعون بثقة الجماعات الاسلامية من جانب، وثقة الدولة من جانب آخر، والمشهود لهم بالإعتدال.. في ١٣ مارس الماضي، الموافق ٢٠ رمضان تم عقد اول اجتماع لمجموعة العلماء داخل مقر جمعية دعوة الحق الاسلامية بالدقي.. وتم الاتفاق على الاتصال بوزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى، وتحديد موعد لشرح خطة عملها، وكذلك تكليف منتصر الزيات المحامي والوكيل القانوني للجماعات الاسلامية بنقل رسالة لجنة العلماء الى قيادات الجماعة الاسلامية داخل السجون وخارجها.. وبعد حوالي اسبوع حصلت مجموعة العلماء على موافقة قيادات الجماعات الاسلامية، وموافقة وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى، على اجراء الحوار ووقف نزيف الدم..

وفي يوم الاحد الموافق ٤ ابريل الحالي تم عقد اول اجتماع بين مجموعة العلماء وبين وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى داخل مكتبه بوزارة الداخلية، وحضر الاجتماع بعض قيادات وزارة الداخلية، ومن العلماء الشيخ

متولي الشعراوي والدكتور محمد عمارة، والدكتور احمد شلبي، والدكتور عبد الصبور شاهين والدكتور سيد رزق الطويل، والدكتور عبد الرشيد صقر، والدكتور عبد الحى الفرماوى، والدكتور محمد احمد سحلول والدكتور محمد المختار المهدي، والدكتور عبد الله عبد الحى، والدكتور وجيه السعداوى، والدكتور محمد عبد اللطيف مشتهري، والشيخ عبد البديع غازي، والشيخ عبد الرحمن يعقوب، واحمد فراج المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، والكاتب الاسلامي فهمي هويدي، والكاتب الاسلامي محمد اسماعيل.

واستغرق الاجتماع ٥ ساعات، وتم الاتفاق على نقاط رئيسية، واستعداد الدولة للتعامل مع اللجنة، وفتح صفحة جديدة، ووقف اعمال العنف.

وتضمنت ورقة العمل التي اعدتها مجموعة العلماء اربع نقاط رئيسية.. اولاً: تقسيم لجنة العلماء الى مجموعات، تنزل الى الشباب في الكفور والقرى والنجوع والزوايا والمساجد، والمنازل إن لزم الامر، لاجراء حوارات مباشرة مع الشباب المؤمن، وتتركز الحوارات حول القضايا المطروحة على

وخاصة اسلوب العنف والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وابرار دور الكلمة الطيبة التي هي أشد تأثيراً من وسائل العنف والقتل المختلفة.

* ثانياً: القيام بزيارات للسجون وعقد لقاءات مفتوحة وحوارات مع الشباب داخل سجونهم.

* ثالثاً: عقد لقاءات مع المسؤولين، لعرض ماتم تحصيله لإزالة الشوائب بين الجماعات الاسلامية وأجهزة الأمن، ونقل وجهة نظر مجموعة العلماء، بعد لقاء مشترك بينهم وأصدر بيان يتضمن تحصيل خلاصة الجهود والحالات والجولات التي تمت.

* رابعاً: محاولة تحقيق حالة من التوافق الداخلي، وجمع الشمل على المستوى الشعبي والرسمي لتعود البلاد الى وضع الاستقرار الذي ينال فيه كل ذي حق حقه من الحرية وفي ظل الديمقراطية التي يرضاها الله.

ولكن ماذا يقول علماء الاصلاح حول جهود الوساطة ؟!

محاولة !!

* الكاتب الاسلامي فهمي هويدي، واحد اعضاء لجنة المصالحة يؤكد على ان الفكرة في حد ذاتها ليست حواراً بالمعنى المطلوب، لأن الحوار يتطلب اليات وشروطاً ونية لدى كل الاطراف.. وهذا غير متوافر حالياً.. كل ما يتم الآن مجرد محاولة لوقف نزيف الدم في مصر بين التيار الاسلامي الراديكالي، وبين أجهزة الأمن.. الدعوة نبيلة، وتم الاستعداد لها منذ حوالي الشهرين، وللاسف لم تستجب الداخلية لهذا إلا مؤخراً..

ويضيف فهمي هويدي: هناك ما يبعث على التفاؤل بالنسبة لي كمشارك في اللجنة واحد اعضائها، وهو أن كل شخصيات لجنة الحكماء والمصالحة مقبولون حكومياً، ويتمتعون بثقل جماهيري.. والمحاولة

الآن مستمرة واعتقد انها ستطول.

* الدكتور احمد شلبي استاذ التاريخ الاسلامي واحد اعضاء لجنة المصالحة يؤكد ان هذه اللجنة تضم شخصيات دينية مستنيرة ومعتدلة، اهمها فضيلة الشيخ متولي الشعراوي والدكتور محمد عمارة، والدكتور عبد الصبور شاهين،



المصدر: **البيان** ١٩٩٢

لنشر والخدسات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ أبريل ١٩٩٢

جهود المصالحة بعد تفجير وزير الداخلية

وبعض علماء الأزهر.. وجرى الحوار بيننا حول مد وإيصال الجسور المتقطعة بين المسلمين ووزارة الداخلية بوقف نزيف الدم، والتقىنا بوزير الداخلية السابق اللواء عبد الحليم موسى لمدة ٥

ساعات في مكتبه بالوزارة، واستجاب الرجل لفكرة الحوار، وطلبنا خلال الحوار الإفراج عن جميع المعتقلين الذين لم يثبت تورطهم في قضايا ارهاب وتطرف. ووعده الوزير بالنظر في الأمر، وللأسف فوجدنا بحادث اغتيال اللواء الشيمى وسائقه ومساعد

الاسلامى واحد اعضاء لجنة الوساطة، يؤكد ايضا على ان فكرة الوساطة في حد ذاتها مقبولة، لانها تدعو الى الخير، واستطيع ان اؤكد انه ليس لدينا اوراق او شروط او ضمانات لراب الصدع، كل ما نقوم به الآن مجرد محاولة لمصلحة الوطن، واعتقد انه على الصحافة الا تتعجل الأمر، حتى تسفر الجهود عن نتائج ملموسة.

* والمستشار مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم الاخوان المسلمين، أكد لى ايضا ترحيبه بفكرة الحوار بين الجماعات الاسلامية واجهزة الأمن. لان ما يحدث من مصادمات دموية لا يستفيد منها سوى اعداء مصر. ويضيف الهضيبي: لم يدعوني

احد للمشاركة في اعمال اللجنة، ومع ذلك فأننى سعيد بما تم، وادعو الله ان تنجح الوساطة واعتقد اننا اذا كنا جادين فعلينا ان نؤجل الشروط حتى يتم حقن السماء اولاً، ووقف عمليات العنف بين الطرفين. وينسجج المستشار

الهضيبي قضية اخرى، فهو يقول ان فكرة الحزب الاسلامى التى ترفضها الدولة، كما جاء فى حديث الرئيس مبارك فى الصحافة الاجنبية اثناء زيارته الاخيرة لامريكا، اعتقد ان هذه القضية جدية بالنقاش بين المسلمين، لانهم موجودون فعلا فى الشارع السياسى، ولابد ان نعتزف بحق هؤلاء فى انشاء حزب، على كل حال، الحوار فكرة مهمة وجدية بالنقاش، وعلى الجميع ان يعبر عن رايه، إذا كنا نريد اصلاح الأمور، وأنا كانت هناك حرية يدعون اليها.

رسالة الى داخل السجون منتصر الزيات المعامى، والوكيل القانونى للجماعات الاسلامية فى مصر، والوسيط الحالى بين مجموعة العلماء واهضاء الجماعات الاسلامية داخل السجون وخارجها يكشف لنا المزيد من تفاصيل الوساطة.. يقول:

نقلت الى رغبة مجموعة العلماء فى ان اكون وسيطاً بينهم وبين اخواننا من قيادات الجماعات الاسلامية داخل السجون وخارجها، ودعيت لحضور اجتماع جمعية دعوة الحق، وسلمت رسالة من مجموعة العلماء الى قيادات الجماعة الاسلامية داخل ليمان طره، مفادها مناشدة العلماء لابنائهم إفساح الطريق امام عمل اللجنة من اجل وقف نزيف الدم فى مصر، وأنا بدورى نقلت هذه الرسالة الى المعنيين بأمر الجماعة الاسلامية، وقد أبدى اخواننا تقديراً خاصة لمجموعة العلماء، وبما تضمنه من شخصيات قديرة ولها احترام فى نفوس قيادات الجماعات الاسلامية.. بمعنى انهم ليسوا (علماء سلطة).. وطلبت قيادات الجماعة الاسلامية السجناء، خطة عمل اللجنة ومقترحاتها حتى يتم تقييم هذه الأفكار ودراستها وأبداء الرأى فيها.. وقد انتهت اللجنة فى اجتماعها الأخير الى تكليف الاستاذ فهيمى هويدى بالحديث حول اعمالها، ومخاطبة وسائل الاعلام فى هذا الشأن..

** قلت: بصفتك ممثلاً عن الجماعات الاسلامية، ماهو تقييمك للموقف بعد لقاءك بالجماعات داخل السجون؟

* اجاب منتصر الزيات: انا لست ممثلاً للجماعات الاسلامية فى الحديث عنهم، انا وسيط فقط، وقد تم اختيارى لهذه المهمة بصفتى الوكيل القانونى للجماعات الاسلامية، ولتوفير حد أكثر من الثقة لنقل المعلومات.

** إذن.. ماهو تقييمك للموقف؟

* تقرير جهود الوساطة له وجهان: - الاول: يتوقف على الاجابة على تساؤل هام.. ماهو موقف النظام من الاسلام، وماهو استعداد النظام للتخلى عن الاحكام العرفية وقوانين الطوارئ وترسانة القوانين سيئة السمعة.



المصدر : **الوفاء**

للنشر والتوزيع : **مات الصحفية والمعلومات** التاريخ : **٢٢ أبريل ١٩٩٢**

ويرغم ايضا صدور
بيان من قيادة
الجماعة الاسلامية

في «بيشاور» بباكستان يرفض
الحوار مع النظام المصري، حقيقة
الأمر أن مجموعة العلماء تقابلت
مرتين مع اللواء عبد الحليم موسى،
الوزير السابق، وكل مقابلة
استغرقت خمس ساعات، وأن
مجموعة العلماء تقابلت مع ممثلين
رسميين للدولة، وأن مجموعة
العلماء حملتني رسالة إلى قيادات
الجماعة الاسلامية تمت بنقلها،
فهيبدأ عن الخضوع والتصريحات
العلنية، لندع الأمور تأخذ حلقها من
الدراسة الجادة، خاصة أن كثيراً من
الدوائر يهتم إشغال مسعى هذه
المجموعة من العلماء، خاصة وزير
الأوقاف، ومفتي الجمهورية !!
اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية
الاسبق وعضو مجلس الشعب
يدلي بشهادته.. فهو يؤيد كل حوار
وساطة تؤدي إلى حقن الدماء في
البلاد، حفاظاً على أمن واستقرار
البلاد، وحماية لأرواح أبناء الوطن..
وهو يؤكد على أن كل عمل
يستهدف الخير مطلوب خاصة في
الظروف الحالية.

أما اللواء مجدي البسيوني مدير
أمن الجيزة، والذي عمل من قبل
مديراً لأمن الفيوم.. فهو يتحفظ في
أبناء الرأي حول قضية المصالحة،
فهو يرى أن الداخلية أو جهاز الأمن
بصفة عامة ليس طرفاً في خصومة
لتوقيع مصالحة بينه وبين
الاموريين، لأن مصاصات الارهاب
لم توجه إلى الشرطة فقط، ونحن
جهاز أمنى نعمل على الحفاظ على
هيبة وكرامة الدولة، وتنفيذ القانون،
والحفاظ على الشرعية.

ويضيف اللواء البسيوني: فكرة
المصالحة مقبولة من حيث المبدأ،
ولكن الأمر يتطلب مزيداً من الصبر،
ومزيداً من الترقب لاستجلاء نوايا
الطرف الآخر.

بحكم صلتني
بقيادات الجماعة
الاسلامية، أقر
بصفتي الشخصية

أن وقف النظام لممارسة التعذيب
والقتل في الشوارع وإطلاق سراح
المعتقلين، وتصفية مواقف
المحبوسين على قمة قضايا
سيؤدي بالطبع وبالضرورة إلى
خلق مناخ دائم يترتب عليه وقف
كل أعمال العنف، وحينما أتحدث
عن الجماعة الاسلامية، في المقام
الأول، فذلك لأنها الجماعة الاولى
الفاعلة في تحريك الأحداث في
العشر سنوات الاخيرة في مصر..
وإذا تم الاتفاق بصورة أو بأخرى
معه فإن المشكلة تكون قد انتهت.

** قلت: هل أنت متفائل، وعلى
أي أساس تبني موقفك؟
* أنا شخصياً متفائل جداً..
ولذلك بالرغم من تصريح رئيس
لوزراء بنفي حدوث وساطة أو حوار



عاطف صدقي

استرعت الحكومة إلى نفي وجود أية
اتصالات أو وساطات مع الجماعات رغم
أن الحقيقة هي أن هناك وساطة، فعلاً
يحاول من خلالها فريق من العلماء أن
يوقف تصاعد الإرهاب

- الثاني:
هو مايتعلق
بمضمون
جهود

(مجموعة العلماء) ويشدد

على وقف نزيف الدم للطرفين
كخطوة أولى للموضوع برمته، وفي
تقديرى الشخصى أن طرح مسألة
وقف نزيف الدم، أو وقف أعمال
العنف كمبدأ عام لا يترتب عليه أية
حال من الأحوال اعتراف النظام
الحاكم بالجماعة الاسلامية أو
اعتراف الجماعة الاسلامية
بمشروعية النظام الحالي، إن
المسألة توفيقية في المقام الأول.

** قلت: قيل أن الجماعات
الاسلامية وضعت عدة شروط
لقبول الحوار، ماهى حقيقة هذه
الشروط؟

* اجاب الوكيل القانوني
للجماعات الاسلامية: أنا كوسيط
أشارك في أعمال مجموعة العلماء
بصفة رسمية، ولم أتلق أى شروط
من الجماعة الاسلامية، إنما
الموضوع تحت الدراسة، ولكن



المصدر : المصور

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٣ / ١٢ / ٢٣

- من المصور -

ما حقيقة الوساطة مع الارهابيين ؟

بكم :

مكرم محمد أحمد

ماذا يمكن ان يتبقى من هبة الدولة ☐ والحكم في مصر ، ان صحت تلك الانباء التي تتحدث عن مشروع وساطة بين الامن والارهابيين ، او بين الدولة وجماعات الارهاب ؟

فيم تكون الوساطة ، ان كان هدف الارهاب ضرب كيان الدولة وتدمير الاقتصاد الوطني ، والوثوب الى الحكم وفرض اختيارات سياسية بعينها على المجتمع بقوة القهر والسلاح ؟

فيم تكون هذه الوساطة ، ان كانت ادوات الارهاب ووسائله ، لم تزل القتل وترويع الابرياء وقطع ارزاق الناس ، وتدمير ونهب الممتلكات ؟

ثم لماذا هذه الوساطة وماهي مبرراتها ، ان كان هناك ما يؤكد ان جماعات الارهاب تستند في خططها الى تآمر عرقي ، تكشف اطرافه وتكشف مصلحته ؟



لماذا الوساطة مع الاتباع ان كان الاصل والاساس خلع الوطن ؟

إن الوساطة تقتضى نوعا من علاقات الندية بين طرفين افتقرت مصالحهما وتصادمت إرادتهما ، ثم تدخل الوساطة طرفا ثالثا ، كى يقنع كل جانب بضرورة ان يتنازل عن بعض مصالحه لصالح الطرف الآخر تجنباً للخلاف أو حقنا للدماء .. فهل هذه هى طبيعة العلاقة بين الدولة وجماعات الارهاب ؟

لقد وقع الصدام بين الدولة وجماعات الارهاب ، لأن دور الدولة أن تحمى الشرعية والقانون ، وأن تصون الامن والاستقرار ، وأن تضرب على يد كل الخارجين على الشرعية والقانون ، وعندما تفرط للدولة فى هذا الواجب ، فهى تسقط سبب وجودها ومبررات بقائها !

إن احدا لا يستطيع ان ينكر على أية جماعة مصرية حقها فى ان تحس القلق من جراء تصاعد اعمال

العنف والإرهاب ، وأن تبادر بتقديم جهودها من أجل المساعدة على إنهائه ، بل لعل الأمر يصبح واجبا ضروريا بالنسبة لشخص مرموق ينتظرها الوطن ، منذ فترة طويلة ، دورها وإسهامها فى هذه القضية ، لكن الدور المطلوب ليس الوساطة بين الدولة والخارجين على القانون ، وليس الوصول إلى حل وسط فى قضية تتعلق باحترام الشرعية ، أو زجر الطرفين المتخاصمين ، الدولة وجماعات الارهاب ، بحثا عن حل يوافق بين مصالحهما المتصادمة ! إنطلاقا من مواقف هؤلاء الذين طالما حدثونا عن الخطأ المتبادل والعنف المتبادل والحاجة الى حل وسط .

ثمة ادوار عديدة مطلوبة من شخص هذه النخبة الممتازة والمرموقة ، ليس بينهما الوساطة



فيما لاتجوز فيه الوساطة ، لان القضية المبدأ والاساس والتي لاتحتل نقاشا لو تاويلا ، هي هل نترك لكل جماعة سلطة ان تمسك بتأصية الفعل في يدها ؟ تؤدب وتعاقب ، تنظر الدولة والمجتمع ، تحرم وتحلل في ارتلاق النفس ، تصدر الاحكام على الجميع ، تنصب في كل قرية ونجع اميرا مسئولاً ، لم يجاوز سن الحلم ، يفتى ويحكم دون سند من شريعة او قانون .

كان يمكن لهذه النخبة الممتازة من علماء وكتاب افاضل ان تجد دورها الصحيح في استنقاذ الاف الشباب من براثن فكر خاطيء مدمر ، شوه وجه الاسلام وخرب نفوسا صغيرة ، اغتال براعتها ، وملاها بالحق والصفية والفهم القاصر كي تصبح حربا على اهلها ودينها ووطنها

ان الاسلام يتعرض لمحنة كبرى ، لان نفرا من المسلمين يسيئون فهم الدين وتاويله ، ويحرفون مفهوم الجهاد عن قصده الصحيح ، ويربطون ظلما بين الدعوة والعنف ، كي يتمكنوا من تطويع إرادة شباب صغير السن لخدمة طموحات سياسية ترتدى زورا ثياب الاسلام .

وعندما تستشعر هذه النخبة من علمائنا الافاضل حاجتها الى دور تمارسه فان اول واجبات هذا الدور هو إنقاذ صورة الاسلام من هؤلاء الذين يشوهون وجهه ومقاصده ، وإنقاذ آلاف الشباب من براثن هذا الفكر الذي يدمر ارواحهم .

واحسب ان هذا الدور مطلوب لذاته من فريق مسلم يرى ان غياب دور مؤثر لتيار الاعتدال الاسلامي ، كما يسمون أنفسهم ، من شأنه ان يترك الساحة نهبا لانصار



المصدر

المصدر :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

□ □ □

قبل فترة ، حاولت جماعة مخلص من المثقفين والسياسيين المصريين أن تلعب دورا بناء في مواجهة ظاهرة العنف والإرهاب ، سعت هذه الجماعة الى تشكيل لجنة شعبية للوحدة الوطنية ، ضمت وجوها مسلمة وقبطية لايشك احد في إخلاصها أو في وطنيتها ، اقامت اللجنة يوما جميلا للوحدة الوطنية واحتفت بإعادة إفتتاح مقهى التحرير كي تقول لدعاة العنف ، أن مصر كلها ترفض الإرهاب ، ثم تقدمت خطوة أخرى على الطريق عندما دعت إلى تشكيل جبهة وطنية تواجه جماعات العنف والإرهاب .. مع الأسف ، فلقد أخطأت هذه الجماعة مرتين ، مرة أولى ، عندما استبعدت من تشكيل الجبهة الوطنية رموزا تنتمي إلى التيار الاسلامي المعتدل كان يمكن أن تسهم في تعزيز هذه الجبهة ، ومرة ثانية ، عندما ابتسرت فكرة الجبهة الوطنية كلها في مجرد بيان إدانة وقعه بعض من رؤساء الأحزاب المصرية ، يشجب العنف والإرهاب ..

والواضح أن تحرك هذه النخبة الأخيرة من رموز التيار الاسلامي المعتدل ، جاء في جانب منه ردا على تحرك اللجنة الوطنية التي جرى اتهامها ظلما بانها « حلف العلمانيين » والأقباط لضرب التيار الاسلامي ، وما بين المحاولتين المتخاصمتين ، تبددت جهود مصرية مخلصه كان يمكن أن تسهم في حصار العنف

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التطرف ، مثل هذا الدور يتطلب جراءة في الحق تكشف أصل البلاء ومصدره . وأصل البلاء فكر سياسي منحرف يستخدم الدين غطاء لعمل يخاصم الشرعية والقانون .

انا لا أبرئ الدولة من اخطاء يمكن ان تحدث من اجهزة او مسئولين يخطئون الحساب ويخطئون التقدير ، لكن ذلك لا يبرر ان يساوى نفر من حكماء الامة ما بين الدولة وجماعات الارهاب ، يضعون في كفة الميزان هيبة الدولة والحكم ويضعون في الكفة الاخرى جماعات الارهاب ، وينصبون من انفسهم حكما على الجانبين !

إن أصل الداء كما نعرفه جميعا ، أن هناك من يستثمرون شعارات الاسلام السياسي من أجل الثوب إلى سلطة الحكم بالقهر والعنف ، فهل يوافق حكماء الامة من رموز الاعتدال الاسلامي على هذا النهج ؟

تلك هي النقطة الأولى التي كان ينبغي أن تنطلق منها مبادرة هذه النخبة الطيبة من علماء افاضل لا يستطيع احد أن يشك في بواعثهم

الخيرة والنبيلة ، ليس المطلوب بيان شجب وإدانة ، وليس المطلوب استقطاب الامة كلها كي تكون حربا على شباب مضلل ، لعل معظمه لا يعرف حجم الاثم الذي تقتربه يداه ، لكن المطلوب دعوة خالصة لوجه الله ، تضع الأمور في نصابها الصحيح ، تصحح المفاهيم الخاطئة وتعزل هذا الفكر المدمر وتكشفه ، كي تستعيد للاسلام وجهه الصحيح وتستعيد لهذا الوطن شبابه المهدر .



المصدر :

المصدر :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

ويتحدثون عن دين لله ووطن للجميع ، وينشطون من أجل قيام جبهة وطنية لا تضم في صفوفها رموز التيار الاسلامي المعتدل .

بل إن بعض الروايات تحدثت عن لجان فرعية انبثقت عن هذا الاجتماع ، تعمل في سرية مطلقة وكاملة ، واتصالات تمت فجرا مع

عبود الزمر في سجنه ، ورحلة قريبة متوقعة الى الولايات المتحدة ، ربما يقوم بها بعض أفراد هذه النخبة من أجل لقاء عمر عبدالرحمن شيخ الارهابيين !!

كثرت الروايات والاساطير ولم يعد للشارع المصري حكية سوى الوساطة بين الدولة وجماعات الارهاب التي ينهض بها رموز التيار الاسلامي المعتدل وفيهم عدد كبير من الاخوان المسلمين !

مع الاسف ، أخطأ الوزير السابق ، عندما قبل فكرة أن تكون هناك وساطة بين الشرعية والارهاب ، لأن قبول الوساطة يعني الاعتراف بأن الخروج عن الشرعية والقانون يمكن أن يرتب حقوقا ولوضعا تفرض نفسها امرا واقعا رغما عن الشرعية والقانون ، وإذا كان لول المطالب هو الإفراج عن المعتقلين وإعادة النظر فيما يجري في الاعلام وفي التربية والتعليم ، فعلا تكون آخر المطالب في قائمة لأبد انها سوف تنتهي بطلب الشراكة في الحكم !!

والارهاب ، وظل الأمن وحده يعمل منفردا على ساحة كثيفة المشاكل ، تشكو من فراغ العمل السياسي .

لقد تضاربت الروايات حول حقيقة ما دار في ذلك اللقاء الذي عقده أفراد هذه النخبة مع وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى ، واستمر ٤ ساعات جرى خلالها لأول مرة ، مناقشة فكرة الوساطة .

إن رواية الوزير السابق تؤكد ، أن ماجرى كان مجرد نقاش مفتوح ، عرض خلاله بعض أعضاء هذه الجماعة إمكان قيام وساطة بين الدولة وجماعات الارهاب ، أن بادرت الدولة - دليلا على حسن نيتها - بالإفراج عن الشباب الذي تم ضبطه دون أن يسند اليه اتهام محدد ، مقابل أن توقف جماعات الارهاب أعمال العنف ويتوقف نزيف الثأر المتبادل ما بين الشرطة وجماعات الارهاب .

... لكن هناك روايات أخرى تتواتر على السنة بعض الذين شاركوا في هذا الاجتماع تقول : إن النقاش سار شوطا أبعد من ذلك ، بهدف الوصول الى مشروع متكامل للتفاوض والوساطة ، يبدأ بوقف أعمال العنف مقابل الإفراج عن الشباب المعتقل ، لكنه يتضمن استمرار التفاوض بين الأطراف المعنية حول بنود أخرى تتعلق بدور الاعلام والتربية والتعليم ، ومواقف بعض الصحف والكتاب خصوصا هؤلاء "العلمانيين الكفرة" الذين يجزؤون الدولة الى وقية مع الاسلام لأنهم ينكرون على الدولة هويتها الاسلامية وينادون بالفصل بين الدين والدولة ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ أبريل ١٩٩٣

نعم إن القضية في جوهرها قضية فكر منحرف ، لكن هذا الفكر المنحرف يجد صدى في الأحياء الأكثر فقرا وزحاما ، حيث تنكس المشاكل وتنعدم الخدمات ويغيب وجود الدولة .

□ □ □

إننا نعرف حجم المصاعب الضخمة التي يعمل في ظلها رجال الشرطة دفاعا عن أمن الوطن واستقراره ، نعرف أنهم وحدهم في الميدان ، يساندونهم تعاطف شعبي لا يترجم نفسه حتى الآن في أفعال أو مواقف محددة تساعد الأمن على مهمته الصعبة .

لم يزل الخوف بداخل الكثيرين يمنعهم من أن يعلنوا خوفا من أن يكون لهذه الجماعات قوة بأس وانتقام ، ولم تزل هناك تلك الحساسية القديمة التي تحول دون تواصل العلاقات طيبة وطبيعية بين الشرطة والشارع المصري .

نعرف حجم هذه المصاعب ، وأثرها النفسي على رجل الشرطة .

نعرف حاجتهم إلى مساندة كل مصري ، كي يتضاعف أثرهم الرادع في مواجهة الإرهاب لأنه في غيبة معاونة الشعب ، وفي غيبة رقابة الشارع المصري على أمن الشارع المصري يصبح صعبا أن تنهض الشرطة بواجبها باقتدار وكفاءة .

لقد تصور كثيرون أن تغيرا أساسيا قد حدث في سياسة الدولة إزاء جماعات الإرهاب ، لأن المواجهة قد فشلت ، ولأن الجماعات أقوى من الدولة والقانون ، ولأنه لم يعد هناك مفر من التفاوض والقبول بحل وسط !

ولم يكن أي من معطيات الموقف الداخلي يقول بشيء من ذلك !

لم يكن قد بقي لجماعات الإرهاب في مصر ، سوى بقايا وذبول الفعل متناثرة يمكن أن تقع هنا أو هناك ، هدفها الإزعاج أو لفت انتباه الصحافة والاعلام الدولي ، دون أن يكون لها أي أثر حقيقي على قضية الأمن الوطني .

● وكانت مخططات الخارج قد كشفت على نحو واضح ، تكشف مجموعة بيشاور التي كانت تضم ما يقرب من ألف مصري وعربي ، وبدأت السلطات الباكستانية في مطاردة فلول هذه الجماعات حيث هرب عديدون إلى معسكرات حكمتيار داخل الحدود الأفغانية ، تكشف دور إيران وتكشف دور الخرطوم وتكشف خطط الإرهاب الدولي وعلاقاته وأهدافه في ضرب استقرار مصر لتعويق مسيرتها .

● وكانت مرحلة أخرى من العمل الوطني على وشك أن تبدأ ، هدفها استكمال حصار فلول الإرهاب وتطويق أثره ، بإفساح المجال لعمل داخلي متكامل يستهدف معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شجعت على نمو هذا التيار .



إن احدا لا يريد ان يخلق الباب على اى جهد وطنى يستهدف المعلومة للقضاء على قضية الإرهاب ، واعتقد ان فى وسع هذه النخبة الممتازة بمرورها الاسلامية المعتدلة والمستنيرة ، ان تقدم عوننا كبيرا لوطنها وبينها وشبابها ، إن نظرت للقضية من منظورها الصحيح ، فالقضية ليست الوساطة ، لأنه لا وساطة بين الشرعية والعنف ، والقضية ليست فى غياب وجود طرف ثالث بين الدولة وجماعات الإرهاب ، لأنه لا مكن لطرف ثالث بين الشرعية والإرهاب ، والقضية ليست أيضا فى دور يناطح دور "العلمانيين الكفرة" لأن العلمانيين ليسوا بالضرورة كفرة ، هم مصريون وطيون قد يرون ، مع عظيم إيمانهم بالدين ، ضرورة الفصل بين الدين والدولة . القضية ليست فى ذلك كله ، لأنها أكبر من ذلك كله .

القضية فى جوهرها ، هو استنقاذ شباب مصر من فكر يدمر روحه ، واستنقاذ الاسلام من تصرفات تشوه صورته ، واستنقاذ الوطن من مؤامرة تستهدف تعريق تقدمه □

مكرم محمد أحمد



باحققة الوساطة مع الارهابيين ؟

• لم تكن وساطة بل بحث عن الادوار

• مصدر مهم للمصور :

• لا يمكن التوسط بين الشرعية ومحاوله هدمها

• قصة لقاء مجموعة العلماء مع وزير الداخلية

السابق ، وماذا جرى خلاله ؟

كتب : سليمان عبد العظيم وحلمى النمنم

• تأكد المصور من مصادر مهمة انه لم تكن هناك وساطة بين الحكومة والارهابيين باى معنى لمفهوم الوساطة . إذ انه لا يمكن التوسط بين القانون والخروج عليه ولا بين الشرعية ومحاوله هدمها .. ولن كل الذى حدث كان مجرد لقاء عادى بين وزير الداخلية السابق محمد عبد الحليم موسى ومجموعة من العلماء والكتاب الإسلاميين . ولن الموافقة على اللقاء تمت بمبادرة شخصية (فردية) من الوزير السابق . وبناء على طلب من تلك الشخصيات ولن ماثير فى الصحف ووكالات الانباء العالمية حول من اطلقوا على انفسهم لجنة الحكماء لم يكن امرا صحيحا وانها مجرد تصريحات من بعض الشخصيات الذين ارادوا ان يعطوا انفسهم دورا اكبر بكثير مما تسمح به طبيعة الجلسة مع وزير الداخلية السابق .. وبلغ الخيال بالبعض ان اعلن ان لقائهم قد نما بين اللواء عبد الحليم موسى وعبود الزمر الذى يقضى عقوبة السجن الان . وقد اعلن مصدر امين رفيع المستوى للمصور ان اى مسئول بالداخلية لم يلتق بعبود ولم يخرج على الإطلاق من سجنه لاي غرض ••



٢٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

عملية - الذي شارك في اللقاء . كان قد ذهب إليه منذ فترة مطالبا بالافراج عن بعض الشباب . وبالفعل اخلى سبيلهم الوزير ولكنهم ضبطوا بعد ذلك متلبسين في حوادث العنف في امبابه

وطالبوا ايضا ان تعود إلى الجماعات الإسلامية مساجدها التي آلت إلى وزارة الأوقاف ولن تكف أجهزة الشرطة عن مطاردة شباب الجماعات .

وقد استند العلماء في مطلبهم بالافراج عن المعتقلين والمتحفظ عليهم على اعتبار ان هناك احتمال ان يكون قد قام بالاعتقال الإرهابية عناصر تنتمي إلى بعض القوى الخارجية المعادية لمصر . وبقائهم لأن هؤلاء الشباب أبرياء .. ولكنهم عانوا ليطلبوا إلى الوزير ان يحدد لهم بعض مسؤولي الجماعات للتفاوض معهم في التوقف عن أعمال العنف .. ووافق الوزير في الحاليتين رغم التناقض المبين بين الغرضية والمطلب !!

ولم تتوقف مطالبات العلماء على مايتعلق بوزارة الداخلية ولكنها امتدت إلى العديد من الجهات والوزارات الأخرى . فقد تناولوا أمر الكتب والصحفيين الذين يتصدون للعنف وينتقدون بالإرهاب .. وايضا طالبوا بزيادة الجرعة الدينية في برامج الإذاعة والتلفزيون .. وحذف بعض البرامج التي لايرضون عنها .. وكذلك طالبوا بتعديل مناهج التعليم وحذف مبرونه معلما لتوجهاتهم وايضا طالبوا بفيلم حزب بغي .. وامور أخرى تتعلق بالحريات والاقتصاد .. وقد أبدى الوزير تفهما لتلك الاطروحات - كما صرح لحد الحضور بالمصور - ووعد بان يخاطب زملاءه في الحكومة في هذه الامور . وكان الوزير السابق عبدالحليم موسى قد أعلن أمام اللجنة الانتصافية بالحزب الوطني انه طلب من العلماء إمهاله عدة أيام للرد على تلك المطالبات ..

وقد علمت « المصور » - أيضا - ان أجهزة الدولة قد فوجئت تماما بامر هذه الجلسة وماتلاها من تصريحات عن وساطة مزعومة لم تقم اسلما ولم توجد إلا على صفحات بعض الصحف العربية والغربية . وعلى الستة بعض الذين حضروا تلك الجلسة والباحثين عن انوار تضعهم في منطقة الضوء الإعلامي .. بحيث بدا الأمر في الخارج وكان الحياة في مصر قد تولفت تماما ولم يعد هناك سوى تلك الوساطة المزعومة . التي وجد فيها بعض قادة الإخوان فرصة لاثبات وجودهم على الساحة وتأكيد ان بإمكانهم لعب دور في الحد من عملية العنف . الأمر الذي أدى إلى استياء عدد من قيادات أجهزة الأمن خاصة انهم قد تحملوا عبء المواجهة مع الجماعات الإرهابية واقدموا عددا غير قليل من الشهداء كلن آخرهم اللواء محمد الشيمي وحارسه الخاص وسائقه .

اصل الحكاية ان عبدا من العلماء والكتبة الإسلاميين كانوا قد اتصلوا بالوزير السابق محمد عبدالحليم موسى

يوم السبت ٢ إبريل الجاري وطالبوا لقاء معه للتباحث حول ظاهرة العنف والإرهاب .. فحدد لهم موعدا في اليوم التالي مباشرة الساعة ١٢ ظهرا وتم اللقاء بمكتب الوزير استغرق قرابة الساعات الخمس وحضره ثمانية عشر عالما وكاتبا .. وقد قال العلماء للوزير ان هدفهم النهائي هو «حقن الدماء» ووقف حوادث العنف المتنامية . وقد طالبوا أجهزة الأمن بان تقوم من جانبها بإثبات حسن النوايا ويكون ذلك بالافراج الفوري عن جميع المعتقلين والمتحفظ عليهم والذين لم توجه إليهم تهمة ولم يتم تحويلهم إلى القضاء وطالبوا ايضا بتعهد الوزير بالا تلاحق أجهزة الأمن هؤلاء المعتقلين بعد الافراج عنهم . فرد هو بالمقابل مطالبا بتعهد الا يعوبوا إلى ارتكاب حوادث العنف . وقد نبه الوزير إلى ان د . محمد



التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٢

للنشر والتدريس في المدارس والجامعات

ويرى د. محمد عصفور - عضو الهيئة العليا لحزب الوفد - أن الإعلان عن التوسط بالشروط المحيطة التي طرحها العلماء فيه مساس بهيبة الدولة واعتداء على التقليد الراسخ لمركزيتها.

ويرى الشيخ يوسف البدرى أن الوساطة تعنى أن الدولة أصبحت في موقف لا تحسد عليه. لأن مجرد الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع الجماعات الإسلامية معناه إقرار بأنه أصبحت في البلد حكومتان .. ١ .. والدولة تكبل الوساطة إذا أحست بأن خطراً ما لا يمكن أن يتم منعه بالقوة .. ولأن العنف يزيد العنف أكثر.

ويرى د. محمد أحمد خلف الله أن وراء قصة الوساطة هدفاً محدداً هو أن تخرج قيادات التطرف من المعتقلات وربما كانت هناك لعبة خلفية خاصة أنهم هم الذين يلعبون بطلب المصالحة.

وقد طلب إليهم أن يعقدوا لقاءات مماثلة مع وزراء الإعلام والتربية والتعليم والشباب والرياضة ليتعرف كل مسئول منهم على المشاكل المثارة أمامه الآن .. ويهيئ كل منهم المناخ من ناحيته حتى لا تتحمل وزارة الداخلية وحدها عبء المسؤولية.

وعلمت «المصور» أنه لا توجد الآن أي لجنة وسلطة من أي نوع وأن اللجنة الوحيدة القائمة هي التي شكلها وزير الأوقاف د. محمد علي محبوب وعهد برئاستها إلى د. أحمد كمال أبوالمجد.

وتضم د. صوفي أبو طالب، ود. محمد حسن الحفناوي .. د. عبد الصبور شاهين والمكتب الصحفي جلال عيسى. ولن هذه اللجنة ليست للوساطة ولكنها تقوم بالرد الفكري على دعاوى الفكر الجماعات.

استياء عام

وكان الإعلان عما يسمى «جماعة الوساطة» قد أثار استياء شديداً بين عدد كبير من القوى والتيارات السياسية. فقد تسائل المستشر محمد سعيد العشماوي: «إذا كان بلوسع الوصول إلى حل يوقف الإرهاب لصالح مصر وتستطيع هذه الجماعة لو غيرها، فلماذا لم تلجأ إليه دون أن تخلق مسرحية للتوسط بين وزارة الداخلية والجماعات الإرهابية ..» مؤكداً د. حسام عيسى - عضو المكتب السياسي للحزب الناصري - أن الدولة طلبت المثقفين أن يساعدوها ضد الإرهاب وليأتى الإعلان عن التوسط وكأنه تراجع في منتصف الطريق وأشبه برفع الراية البيضاء أمام الإرهابيين ...



المصدر: الشرطة الداخلية

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ: ١٩٩٢/٤/١٤

مجلس الوزراء المصري يقرر دعم أجهزة الشرطة

لا مهادنة ولا حوار مع الجماعات المتطرفة

التي طلبها وزير الداخلية الجديد
لدعم أجهزة الشرطة في مواجهة
الإرهاب.

القاهرة: «الشرق الأوسط»

جند مجلس الوزراء المصري
عزم الحكومة على اتخاذ سياسة
المواجهة الحاسمة مع الجماعات
المتطرفة في الفترة المقبلة، وذلك
خلال الاجتماع الموسع الذي عقده
المجلس مساء أمس الأول
واستغرق 5 ساعات.

وقال وزير الدولة برئاسة
مجلس الوزراء المستشار أحمد
رضوان إن المجلس أكد عدم
المهادنة مع الخارجين على
القانون وعدم اللجوء للحوار مع
المتطرفين، كما استعرض خطة
موسعة لتأمين الجبهة الداخلية
وحماية المنشآت تشارك فيها
الوزارات المختلفة وأجهزة الحكم
المحلي والمحافظات، بينما وافق
المجلس على الاعتمادات المالية.



روز اليوم

المصدر :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

١٠
ملاحظة...

أدهشني في الجريمة الإرهابية البشعة التي تم خلالها اغتيال اللواء الشيمى مساعد مدير أمن أسيوط وحارسه وسائقه ، أن نائب مدير الأمن كان في المقعد الخلفى يطالع صحيفة الأهرام ، وأن الحارس كان يجلس إلى جوار السائق محتضنا سلاحه الأتوماتيكي .. وأن الضحايا قد فوجئوا بالرصاص ينهال عليهم من كل اتجاه !

في إطار تلك المعركة الدامية المستمرة ، بين أجهزة الأمن والعناصر الإرهابية الدموية ، كيف يمكن لنائب الأمن أن يشعر بكل هذا الأمن في سيارته وهو يتجول بها في الشوارع العام ؟

أين الانتباه ، وأين الحذر والتوجس والتوقع والقلق ، وكل تلك العناصر النفسية المطلوبة في أرض المعركة وأجهزة الأمن تعرف أن هناك عناصر إرهابية مقلقة ، وأن هذه العناصر لها نار مطلوب عند أجهزة الأمن ؟ وهل وظيفة الحارس وظيفته شكلية للابته يتصدر بها السيارة إلى جوار السائق وكأنما وجوده يكفي لإبعاد الإرهابيين وإرهابهم ، أم أن وظيفته هي تأمين الطرق ، والكشف عن أماكن الاختباء ، والبحث في شكاير الأسمنت التي يحملها المتكبرون في زى عمال البناء ؟

كما أدهشني أن تتكرر نفس الجريمة بنفس التفاصيل في أحد شوارع مصر الجديدة ، وفي وضوح الظهيرة .. في محاولة اغتيال الوزير صلوات الشريف ، الذي كان أكثر انتباهاً وبقظة ، فأسرع بالتزول إلى دواسه السيارة ، كما أسرع السائق في الانطلاق بها .. لكن الحارس بكل أسف ، كان أكثر الجميع استسلاماً للمفاجأة ، وكان أكثر الجميع نصيباً من طلقات الرصاص .. وقد كنت دائماً أتصور أن هذا النوع من الحراس يجلس في مقدمة السيارة وإصبعه على الزناد ، وعينه كالصقر تسمع الطريق وتتكشفه قبل أن تصل السيارة إليه !

ولازلت في الحقيقة الغالب الدهشة والعجب ، منذ علمت بمساعي الوسطاء للمصالحة بين أجهزة الأمن التي تعطل الدولة .. وأجهزة الجماعات التي يمثلها الإرهاب على أرض الواقع اليومى .. واستقبال الأمن لهذه المساعي والقبول بها .. ؟

ومثار الدهشة والعجب أن أجهزة الأمن تعترف بذلك أنها أمام خصم قوى ومسيطر ويستطيع أن يفرض شروطه للمصلح ، بل ويستطيع الاستمرار في ممارسة نشاطه في الاغتيال خلال مسالمة المصالحة .. وليس كما كان يقال إنهم مجموعة من الغلمان المفر بهم ، يتم تمويلهم من إيران والسودان لإعلاق مصر عن السير في خطط التنمية ؟

بل لما هي شروطهم للمصلح أو المصالحة تتوالى قوية وواثقة ، ويأتى على رأسها شرط أساسي هو أن يوافق الشيخ عمر عبد الرحمن مرشد الجماعات وموجهها - باعترافيهم - والمقيم في أمريكا ، على هذه المصالحة وشروطها ؟



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٢

فإذا كانت هذه الجماعات تستمد قوتها ولقمتها من مرشدها الشيخ عمر عبد الرحمن ، فهل يستمد الشيخ عمر عبد الرحمن لقته وقوته من أمريكا نفسها التي يتحرك في ربوعها بحرية ،

كان الله في عون من نسميهم في مصر بالأغلبية الصامتة .. وهم غالبية المصريين ، لقد اختلطت الأمور تماماً وتبدلت المعاني موالعها خلف الكلمات .. لمحاولات التنوير واستخدام العقل ، تجد أسماء كبيرة تدبج المقالات في صحفنا القومية تتهمها بالإلحاد ، في هذا التوقيت العكر .. ومحاولات تلجيز المواطنين وقتل السالكين والمغتيل المسؤولين تتم باسم الدين وتطبيق الشريعة .. وباسم الديمقراطية ترتكب عشرات الجرائم في

حق مصر وشعبها كل يوم .. وباسم حرية التجارة والبيات السوق أصبحت مصر مصريين .. بالفعل أصبحت مصر مصريين .. مصر الأغنياء الذين يزدادون غنى وتلك نراها في الأحياء الجديدة والفترينات الجديدة والشواطئ الجديدة وفي الطريقة الجديدة لإعلان الموت وتقبل العزاء في صفحات الوليات !

ومصر الأخرى التي تزداد فقرًا ، والتي تضم لقراء الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا ، وتلك نراها مكتسة في وسائل المواصلات ، والأحياء القديمة ، والمناطق العشوائية ، تعلن من البطالة وارتفاع الأسعار ، وإن كنت لا زالت أغلب الدهشة والعجب من مجرد التفكير في القبول بمساعي الصلح بين أجهزة الأمن وأجهزة الإرهاب ، لذلك لأنني اعتقد أن أي اتفاق للصلح مع هذه الجماعات التي استبعدت العقل والمنطق واعتمدت الأسلحة الأتوماتيكية والمتفجرات ، لا يمكن أن يدوم ..

كما أنهم يريدون أيضًا - بل أصلاً - التفتيل بدين الله الحنيف ، الإسلام .. وتشويه صورته الحقيقية المضيئة والمستنيرة في عيون العالم . كما أنني لا أتصور ، أن تقديم مبلغ خمسين ألف جنيه مكافأة لمن يرشد عن الإرهابيين سوف تكفي وحدها للقومة الإرهاب وعناصره المتغلغلة في شرايين المجتمع .. بل إن علينا أن نسمى بجدية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس .

وعلينا أن نلج وراء وزير التربية والتعليم ونسأله بكل جدية في محاولته لتنقية أساليب التربية والتعليم من كل تلك الوسائل القمعية الغربية التي اخترقتها وسيطرت عليها .



المصدر : **روز اليوم**

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

كما ان علينا ان نعيد النظر في سياستنا الإعلامية داخل هذا الجهاز الخطير ، التلفزيون ، الذي يمكنه ان يشيع البهجة والطمأنينة والوعي لدى الناس .. كما يمكنه ان يشيع البغض والحقد ، او الغيظ على اقل تقدير .. ان الوعي والتنوير خلال اعلام حقيقي يعمل من شأن القيم ويقدم للناس وجوها مصرية مضيئة في مختلف مجالات العمل الإنساني الخلاق داخل مصر ، سيكون افضل تأثيراً على الناس من تلك الوجوه المتكررة والحوارات السطحية السلاجة مع نجوم الكرة ونجوم اللهو ونجوم التسلية .. وعلى سبيل المثال ، فلي مبادرة شجاعة ، اصدرت الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة من الكتب بسعر ربيع جنيه ، تضم خلاصات فكرية لرموز نهضتنا الثقافية مثل عبد الرحمن الكواكبي ، والشيخ محمد عبده ، وسلامة موسى ، وطه حسين ، وغيرهم من الراحلين والمعاصرين ، ممن نعتبر افكارهم التي طرحوها منارات تضيء الكثير من القضايا التي اصبحنا نختلف عليها الان .

ولقد نفتت تلك السلسلة فور صدورها ، وصرح د . سمير سرحتان رئيس الهيئة بان ما صدر بعد طبعه الى جوار الجديد الذي يصدر بكميات اكبر .

وحتى لو صبح ما يشاع ، من ان الجماعات اياها تسارع بشراء هذه السلسلة بمجرد صدورها ، لإخفائها وإبعادها عن ايدي الشباب وايدي القراء .. فإن ذلك يعطينا مؤشراً ايجابياً ، بان الفكر الجاد والثقافة والفن ، هي بالفعل تخيف جماعات الإرهاب . ■

لجنة دس



روز اليوسف

المصدر :

٢٦ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

روز اليوسف ترد على د. عاطف صدقي :

المكشوفة

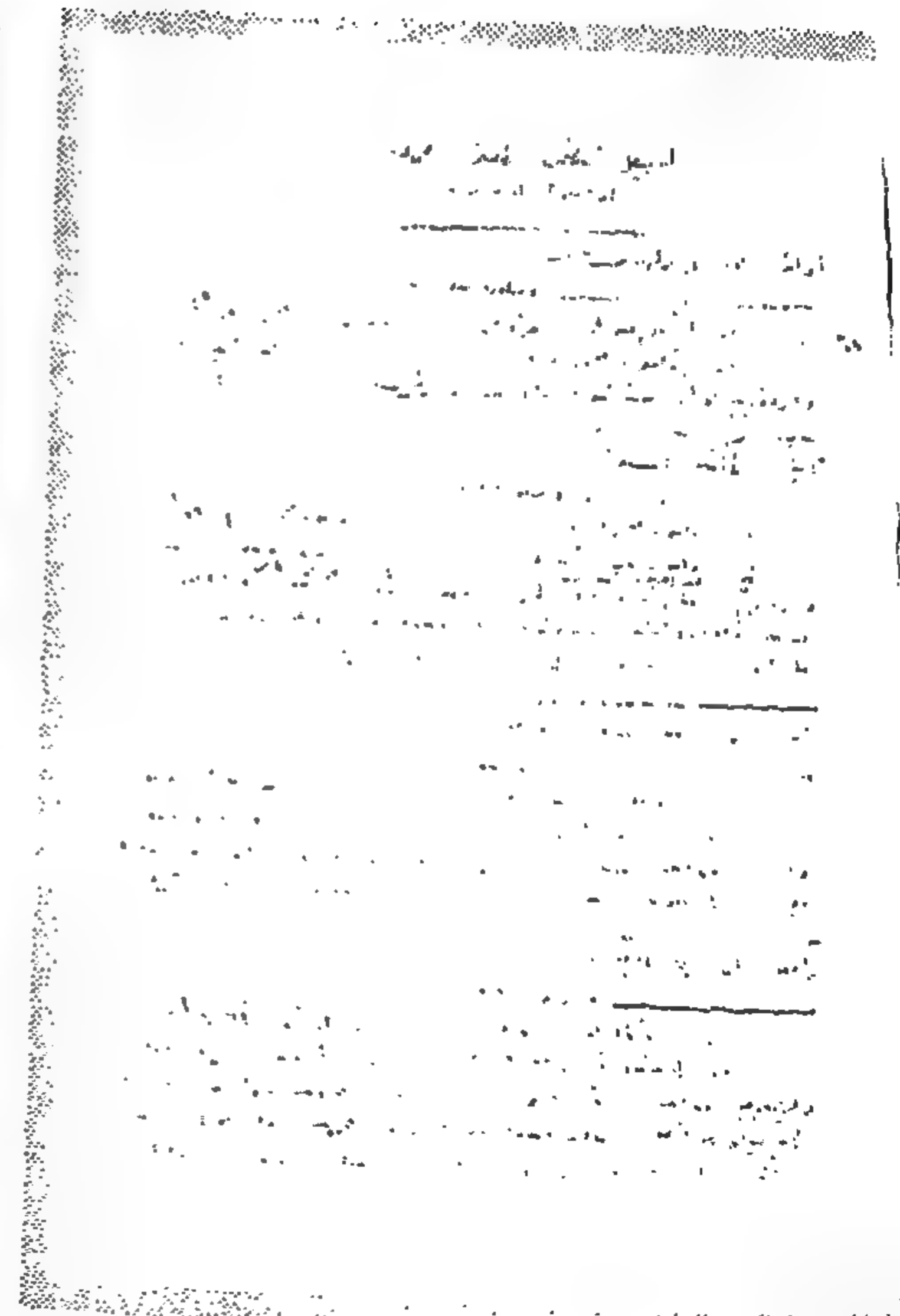
لم تبلغ المتطرفين حتى الآن برفض الوساطة

□ هاجمت لجنة الشعراوي الاعلام المصري
أمام عبد الحليم موسى وبعد ٨ أيام حاول
المتطرفون اغتيال صفوت الشريف !

□ الشعراوي حاول لقاء اللواء حسن الألفي
ويعد برؤية جديدة للجنة الوساطة

□ اللجنة وضعت هيكلًا تنظيميًا لها
وأرسلت بيانًا عاجلاً للمعتقلين !

كنا نتمنى أن يصدق الناس د. عاطف صدقي رئيس
مجلس الوزراء ..
فقد نفى رئيس الوزراء تمامًا وجود وساطة بين المتطرفين
والحكومة .. وأكد أن الأخيرة لم تلتق باحد منهم ، كما أنها
ترفض مبدأ الحوار مع إرهابيين .
وإضاف - طبعاً - إن ما نشرته روز اليوسف عار من
الصحة .
ونحن نشكر د. عاطف صدقي لسببين أساسيين ..



١. الهيكل التنظيمي للجنة الشعراوي



روز اليوم

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

كنا نتمنى ان يكون كلام رئيس الوزراء صحيحاً .. وان ما نشرناه خطأ .. ولكن حتى مايو ، صحيفة الحزب الوطني الحاكم اعترفت

بالاتصالات في عددها الصادر يوم الاثنين الماضي الموافق شم النسيم .

ولن نضيف اكثر من ان نلتصاع :

هل يمكن ان تعقد لجنة من شيوخ واساتذة معروفين اجتماعات متتالية من فاني ايام شهر رمضان الماضي في مقر إحدى الجمعيات الدينية ، ولا تصل اى تقارير عنها إلى الحكومة ؟

هل من الجائز ان يحمل احد الاشخاص مندوباً عن لجنة الوساطة اوراق عمل وبيانات إلى وزير الداخلية السابق في ٢٧ فبراير الماضي (٦ رمضان) دون علم الحكومة ؟

هل من الطبيعي ان يلتقى يوم ٤ ابريل الحالي (١٢ شوال) وزير الداخلية بـ ١٨ شيخاً واستاذاً جامعياً ونجوماً دينيين منهم مستشار رئيس الوزراء الإعلامي (احمد فراج) دون ان يصل خبر إلى الحكومة ؟

الم تصل إلى الحكومة تقارير الحزب الوطني كي تعرف ان وزير الداخلية اكاد امام اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني في ١٤ ابريل (٢٢ شوال) وجود لجنة وساطة بين الحكومة والمتطرفين تتكون من ٣٠ شخصاً وبعد ذلك التصريح بساعات كان مجتمعاً مع اعضاء اللجنة !!

إذا سلمنا ان الحكومة لا تعرف كل ذلك . فكيف نفسر ان احد الاجتماعات الهامة للجنة الوساطة وامام وزير الداخلية اتهم الإعلام

المصري بأنه فاسد اخلاقياً وأنه لا بد من تنقيته من كل ما يضر بالإسلام ثم بعد حوالي ثمانية ايام من هذا التصريح - الذي تكرر من اكثر من عضو باللجنة نفسها - حاول المتطرفون اغتيال وزير الإعلام امام منزله بمصر الجديدة ؟ إن معنى تصديقنا لنفى الحكومة لكل هذه الحوادث والتفاصيل واللقاءات ، معنى ذلك ان هناك خطراً محدقاً على مجريات الأمور ؟ (ولا يمكن ان نلهم هنا تأكيد د . عاطف صدقي امام مجلس الشعب ان الحكومة تعرف دبة النملة) فكيف إذن لا تعرف اجتماعات لجان الوساطة .

الاول : لانه أكد ان الحكومة ترفض مبدأ الحوار مع إرهابيين .

والثاني : انه لم يتجاهل روز اليوسف كما تجاهل آخرين نشروا الاتباء المتفرقة عن الوساطة - إياها - ولم يرد ذكرهم في تصريحات السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء .

والحقيقة كل الحقيقة انها من المرات القليلة التي نشرنا فيها معلومات كنا نتمنى في قرارة انفسنا ان تكون غير صحيحة ، لأن الإطار الذي جرت فيه ، والطريقة التي تسربت بها ، توحى بان هناك خللاً حدث على الجبهة المناوئة للإرهاب ، المقاومة له .

ويقول البعض الآن وبعد ان تلجرت القضية : ولماذا ترفضون الحوار .. ولماذا تصرون على إشعال النار .. ولماذا تهاجمون من طرف خلفي او تعلن تدخل كبار العلماء لوقف نزيف الدم .

ونحن - ابدأ - لم تكن ضد الحوار .. لاننا ببساطة دعاة ديمقراطية ومدافعون عن الحرية نحن ببساطة ضد التسلط بالرأى ولهم الفكر وإقامة محاكم التفتيش على العقول والقلوب على طريقة المتطرفين .

نحن مع الحوار ومع مقارعة الرأى بالرأى ، والحجة بالحجة .. ولكن عندما نتحدث مدافع الإرهابيين ، ويسقط الضحايا ، فلماذا نرضى بالمهانة ونركع للمتطرف نطلب منه الصلح والمغفرة وحفن الدماء .. هل نحن ضعفاء .. هل نحن جبناء .. هل قررنا ان نخرج من المعركة في وقت مبكر .. هل تم اختراق صفوف مقاومة الإرهاب اختراقاً مادياً او معنوياً ..

الحوار مع القتل غير مقبول قبل تسليم السلاح والإقرار باحترام الشرعية والقول امام محكمة المجتمع ..

إننا نحترم دولتنا .. ونحترم انفسنا .. ونحترم آدميتنا .. ولا نقبل ان ترضى حكومتنا بالوقوع في فخ محكم نصب لها بعناية عن طريق اشخاص تصورت انهم محل ثقة ..

إننا نطالب بإعادة فحص مواقف كافة الاطراف المشاركة في نصب الفخ للحكومة وتفجير وزير الداخلية السابق دون قنبلة .. لقد فشلوا في اغتياله بالرصاص .. فاجتالوه بخدعة معينة .. ولكن العيب ليس عييبهم ، واللوم لا يمكن ان يقع عليهم ، فقد اعلنوا الحرب على الدولة ثم اوهموا الناس ان الدولة تلاعبهم من وراء الستار ..



روز اليوم

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ أبريل ١٩٩٢

التنسيق والمتابعة ، واخيراً لجنة للإعلام
اوكلت رئاستها لفهمى هويدى وعضوية احمد
فراج مستشار رئيس الوزراء وتم اختيار محمد
إسماعيل سكرتيراً عاماً للجنة على ان تجتمع كل
مجموعة مرة كل اسبوع واجتماعاً عاماً كل ١٥
يوماً ، وحمل منتصر الزيات بعد هذا الاجتماع
رسالة من لجنة العلماء لعناصر الجماعات
المتطرفة في سجن ليمان طرة بدايتها : إخواننا في
الله .. ودعاء بان يفرج الله العلي القدير
كربكم ، وليسمح لنا السادة العلماء لنؤكد اننا
ندرك ان كل مسجون هو في كرب .. لكن ياترى
لماذا دخل اخوانهم في الدين السجن .. ظلما
وعذوانا ام عقاباً لجرائم وقتل ودم ..

وحسب ما قاله منتصر الزيات المحامى
« الوسيط » ان الجماعات في السجن لم ترفض
الوساطة بل ابدت موافقة مبدئية على قبولها
لحين دراسة البرنامج دراسة تفصيلية
واستشارة اول الامر في الجماعة .. وقصد بهم
محمود عبدالشافي أحد ممثلي الجماعة في القاهرة
والدكتور عمر عبدالرحمن مفتي الجماعة
ومجلس الشورى .

وفي تطور جديد لقرارات لجنة العلماء دعا
الشيخ متولى الشعراوى أعضاء اللجنة
لاجتماع عاجل اليوم الأحد في مقر جمعية دعوة
الحق بميدان بابي بالدقي ، كما يبذل الآن الشيخ
الشعراوى جهوداً كبيرة لتحديد ميعاد مع وزير
الداخلية الجديد اللواء حسن الالفي للقاء لجنة
الوساطة لطرح رؤية جديدة على الوزير .

كما أكد د . احمد شلبي عضو اللجنة في
تصريح لروزالبيوسف ان الداخلية لم تعط حتى
الآن رداً قاطعاً على رفض الوساطة او الاستمرار
فيها كما تشير انباء اخرى إلى انقسام بين أعضاء
مجلس شورى الجماعات بسبب الوساطة مع
الحكومة خصوصاً مجموعة ببشاور التي تمثل
ثقلاً كبيراً داخل الجماعات على أساس أنها هي
اول من حملت السلاح وضحت بالدم في عدد من
الدول ، وترفض هذه المجموعة أى حوار او
مصالحة مع الدولة ، وفي رأيها ان تطبيق
الشريعة الإسلامية هو القضية المحورية وإذا
تخلت عنها أى جماعة تفقد مصداقيتها وتكون
قيادة هذه المجموعة من رفاعى احمد طه ومحمد
شوقي الإسلامبولي ، ومحمد حمزة ، وطلعت

ول الاجتماع الأخير بين اللجنة والداخلية
الذى استمر خمس ساعات وافق الوزير على
ورقة « مجموعة علماء الإصلاح » التى وصلت
نفسها بانها الطائفة الثالثة التى تصلح بين قلة
من الشباب المنتمين إلى بعض الجماعات
الإسلامية يناصب رجال الأمن العداء والعكس .
صحيح ، ونحن نسال : هل يمثل هذا تصوراً
دقيقاً وصحيحاً لكثرة الإرهاب في مصر ؟ هل
الموقف الحالى هو مجرد تبادل العداء او جريمة
ثار بين الشرطة وبعض الشباب !!

وقالوا في الورقة ان العلماء مطالبون
بالتصدي للفتنة وخاصة انها ادت إلى خروج
اعداء الدين من جحورهم متطاولين على كل ما هو
إسلامي ، فاصبح كل مؤمن اطلق لحيته امتثالاً

لاوامر الرسول (ص) بلطجياً ومنحرفاً (مرة
اخرى لا نعرف من هم اعداء الدين الذين
خرجوا من جحورهم .. من هم تحديداً
ياسادة) .

ثم اوضحت الورقة ان عمل اللجنة تطوع
لوجه الله وانها ليست لها انتماءات سياسية او
حزبية وانها ليست لها غرض او مطمع او مغنم
وان دورها إخماد الفتنة بين الشباب في انحاء
البلاد وحددت الورقة ان اللجنة ستقسم إلى
مجموعات تنزل إلى الكفور والقرى والنجوع
والمنازل والمساجد لإجراء حوارات مباشرة مع
الشباب المؤمن وتتركز الحوارات حول القضايا
المطروحة على الساحة وخاصة أسلوب العنف
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وذلك
بالإضافة إلى القيام بزيارات إلى السجن وعقد
لقاءات مع الشباب داخلها ، وعقد لقاءات مع
المسؤولين لعرض ما تم تحصيله لإزالة الشوائب
بين الجماعات واجهزة الدولة واخيراً محاولة
تحقيق حالة من الوثام الداخلى وجمع الشمل على
المستوى الشعبى والرسمى . ووقع على الورقة
ثلاثون شخصاً .

واقترحت اللجنة لها هيكل تنظيمياً يتكون
من مجلس رئاسة يضم الشعراوى والغزالى
وكشك ومحمد نايل .. ومكتب تنفيذى مهمته عقد
اللقاءات المباشرة مع أجهزة الأمن وقيادات
الجماعة داخل المعتقلات ويضم محمد عمارة
وسليم العوا وعبدالرشيد صقر ومنتصر الزيات
وعبدالصبور شاهين وعمر عبدالكافي .. ولجنة



روز اليومي

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

فؤاد قاسم ، وتري المجموعة الاخرى من اعضاء مجلس شورى الجماعات واغلبهم في سجن طرة بزعماء عيود الزمر ان المصالحة لو نجحت تعتبر دفعة للجماعات إلى الامام للتعبير عن انفسهم ووجود كيان قوى لهم داخل المجتمع المصري ، ويحدد الدكتور عمر عبدالرحمن موقفه بين هاتين المجموعتين على ضوء ثقل كل مجموعة داخل مجلس شورى الجماعات .

وكان آخر اجتماع للجنة الوساطة قد عقد مساء السبت قبل الماضي بجامعة بابل بالدقي وتم خلال هذا الاجتماع توجيه الشكر لوزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى .

إن لدينا الكثير من التفصيلات حول هذا الكمين الذي نصبته جماعات الإرهاب للحكومة بعد أن تصاعدت العمليات ضد الإرهاب وبدأ الشعب كله يتحرك لرفض الإرهاب وسلوك المتطرفين . وقد لاحظنا في الأونة الأخيرة أن الخلط بين التدين وبين التطرف والإرهاب بدأ يزول من أذهان الناس وبدأوا يدركون أن الفرق كبير وواسع بينهما .

إننا ندرك تماماً ما هو القصد والهدف من نصب هذا الكمين ، لقد ادركت جماعات الإرهاب أنها تخسر وأن من مصلحتها استغلال فكرة الوساطة لتفتيت جبهة مقاومة الإرهاب وإظهارها بأنها جبهة متعنتة لا تريد حقن الدماء .. وحين انكشفت علاقة تلك المجموعات الإرهابية بأجهزة المخابرات الأجنبية ، وانفضحت خطوط العلاقة بين تلك المجموعات وبين أحداث الإرهاب في دول أخرى ومن بينها ما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك قرروا إحراج الحكومة المصرية بالكشف عما اسموه وساطة او مفاوضات .

إننا في النهاية إذ نكشف الأوراق نؤكد أن من واجب الحكومة ألا تترك فرصة يمكن عن طريقها حقن الدماء دون التفريط في السيادة وحقوق الشرعية .. وفي نفس الوقت يجب عليها أن تحتاط لمثل هذه الالغام الموقوتة التي لا ينفع معها النفي أو التكذيب .. إذا انفجرت . ■



روزه اليوم ست

المصدر :

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

أخواتنا في الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نسأل الله العلي العظيم أن يفرج لكم ويكرب المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها .. وبعد
لقد تعرضت البلاد لموجة من العنف وأصيب الناس بالحرق والتهجير والفرار على أرواحهم
وممتلكاتهم . وأدى ذلك إلى خروج أممنا الإسلامية في كل مكان معنواوين الإسلام بالشهيد
والجريح وتصوير هذا الدين بأنه دين وعيب وفرع . وفي حين أنه دين ورحمة وسعادة .
ولقد بدأنا بحمد الله تعالى في محاربة الإخراج البلاد من هذه الحالة . وتبرئة دين الله صاحب
به من شراب المبتلين .

إننا نعتقد أن كل مسلم شهيد على دينه لن يدر رسعا في العاروننا على إنجاز هذه المهمة
الإسلامية النبيلة .

إن العالم كله ينظر إلينا الآن ليرى ماذا سنعمل .. وهل نتجمع .. وهل يستجيب الذين ينادون
بالإسلام إلى دعا السلام بالسلام .

إن للعالم لكم لكبرا لما نراه من غيركم على حدود الله .

والسلام عليكم ورحمة الله .

• فضيلة الشيخ محمد مغربي الشراوي • تخطيط الشيخ محمد الدزالي • الدكتور محمد حماد
• الدكتور محمد النابلي • الشيخ عبد الحميد كليل • الشيخ عبد اللطيف مشغوري
• الدكتور سيد زيان الطويل • الدكتور عبد الرزاق مكي • الدكتور عبد الصبور شامسي
• الدكتور عبد الباقى القرياني • الدكتور عمر عبد الكافي • الدكتور محمد أحمد مخلوف
• الدكتور محمد المخفاري المهدى • الدكتور عبد الله عبد الحسي • الشيخ عبد الرحمن بشاري
• الشيخ عبد الباقى لاللي • الأستاذ أحمد لراج • الأستاذ لاهي فويدي
• الأستاذ محمد إسماعيل • الأستاذ أحمد علي حسن

٢ - خطاب
من اللجنة
إلى المتقنين
ل السجين

بسم الله الرحمن الرحيم

مجموعة علماء الإصلاح

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ... وبعد .
إن إسلامنا الحنيف بفضل من الله ورحمة لم يترك أمرا من أمور دنيانا فيه خير لنا إلا وبينه وأضحأ حليا
ولم يترك أمرا فيه شقاء إلا وأوضح لنا الخلاص منه سواء في كتب الله العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين
يديه أو من خلفه أو في سنة جبيننا المصطفى ﷺ .

الطائفة الثالثة .. لماذا ؟

الآن ونحن نعيش فترة ما بعد منته . فإن السادة العلماء . مغالون بالتصدي لها خاصة وأن هذه الفترة
أدت إلى خروج أعداء الدين من جحورهم متطاولين على كل ما هو إسلامي . فأصبح كل مؤمن أطلق لحبسه
امتثالا لأوامر الرسول ﷺ .. بلطجيا وشعرافا إرهابيا . غفر الله لنا ولهم . ويات كل امرأة مؤمنة متقية
كانت أو محبة - رجعية متخلفة .. ومن ثم قامت حملة شعواء على شريعة الله ومنهاجه لاتبقي ولا تفر .. له
تفرق في حربها ضد الإسلام بين العلماء الأوليا . العاملين بكتاب الله وسنة رسوله وبين من أغروهم الشيطان
وشل تفكيرهم الصحيح .. من هنا فإن العلماء . وهم أهل الثقة والتعلم والعمل مستنون أمام الله لا بدأن تأخذهم
الغيرة على دينهم . فبهرو دقاعاً عنه أمام هذه الحملة الظالمة التي كان من أهم نتيجتها قتل الأبرياء وترويع
الأمميين من أبناء مصر . وتشويه مبادئ الإسلام الحنيف امتثالا لقول تعالى " وإن طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الآخر فقاتلوا التي تبغض
حتى تغنى إلى أمر الله " فإن قامت فاصلحوا بينهما بالعقل واقتطوا " من هنا كان لابد من
وجود مجموعة من العلماء الاجلاء .. تقوم مقام الطائفة الثالثة . فإذا كانت فئة من شباب المجتمع إلى
بعض الجماعات الإسلامية ينصب رجال الأمن العدا والمكسر صحيح .. فهذا يأتي دور هذه الطائفة التي
اختصرت من رجال الدعوة .. أهل الورع والتقوى طرقا محايما . ليسوا مع السلطة والسلطان وليسوا مع

٣ - برنامج عمل
موسع
للجنة الواسطة



السؤال الحائر في مصر بعد تغيير وزير الداخلية:

هل تستمر جهود الوساطة بين الحكومة والمتطرفين؟



اللواء حسن الألفي

الغرض أرسلت هذه القيادات عددا من البرقيات لأعضاء مجلس الشعب المصري «البرلمان» تدعو فيها لتشكيل هذه اللجنة. وفي الوقت نفسه دعا عدد من رؤساء النقابات الرئيسية في البلاد - نقابات المحامين والأطباء والتجارين والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لتبني فكرة الحوار مع

كشف منتصر الزيات المحامي والوسيط الذي قام بإيصال رسائل لجنة الحكماء إلى قيادات الجماعات المتشددة في السجون، أنه سيعلم إعفاء نفسه من القيام بهذا الدور مشيرا إلى أن الظروف العامة الحالية لا تساعد على مواصلة هذا الدور. وفي نفس الوقت أكد زميله في هذا الدور المحامي محمود عبدالشافى أن الجميع الآن في حالة ترقب، ويمكن القول أن الجهود مجمدة رغم محاولات البعض لإحيائها بطرق أخرى.

□ كتب - مجدى الدقاق:

السياسة - ربما تساعد على ادراك الجميع لخطورة الأوضاع التي تشهدها الساحة المصرية.

المتفائلون يبنون تفاؤلهم على احتمال أن تكون التصريحات المتشددة والبيانات الغاضبة مجرد غطاء لفتح المجال واسعا أمام الحوار.. ويدللون على ذلك بالاجراءات التي اتخذها وزير الداخلية الجديد بفك الحصار ورفع حظر التجول في بعض مدن الصعيد، ثم سعى عدد من القيادات الدينية التي تساهم فيما كان يطلق عليه «لجنة الحكماء» لإحياء دورها الذي توقف بسبب اقالة وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى عن طريق تشكيل لجنة برلمانية لمواصلة جهود الوساطة. ولهذا

رغم التصريحات التي اتسمت بالحزم من قبل القيادات السياسية والأمنية في مصر والبيانات المتشددة التي صدرت عن الجماعات المتطرفة والتي تحدد طبيعة الوضع في مصر الآن.. فإن بعض المتفائلين يرون أن الأحداث التي شهدتها البلاد خلال الأسبوع الماضى التي أعقبتها تصريحات رئيس الوزراء المصري د. عاطف صدقى ووزير الداخلية الجديد اللواء حسن الألفي والتي توعدت بالمواجهة الحاسمة مع الخارجين عن القانون، ثم الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية في حق عدد من المتطرفين في قضية



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٢

السودانية الخرطوم واجتماعه
بنافع على مسئول جهاز الامن
الخاص بالجبهة الاسلامية في
السودان التي يتزعمها حسن
الترابي وكشفت هذه المصادر ان
«الظواهرى» ناقش مع المسئول
السودانى امكانية لجوء المتشددين
المصريين المعروفين باسم «الافغان»
للسودان في المعسكرات الخاصة
بهم وذلك بعد ان طلبت الحكومة
الباكستانية منهم الرحيل عن
بيشاور وقامت بالقبض على
عشرات منهم وترحيلهم الى بلادهم.
وهذه التطورات تاتى في الوقت
الذى شددت فيه السلطات المصرية
الرقابة على حدودها لمنع تسلل أو
هروب العناصر الارهابية وتأتى
ايضا في الوقت الذى تشن فيه حملة
واسعة للقبض على كافة المشتبه في
انتمائهم لهذه الجماعات والتورط
في عملياتها الارهابية.

فهل هناك أمل في تجدد الحوار؟
نعتقد ان معطيات الواقع سوف
تجيب على هذا السؤال.

في البلاد ويرى ايضا ان السماح
بقيام حزب على أساس ديني
سيجعل من مصر صورة مكررة
من لبنان وفي أحسن الأحوال من
الجزائر. ويعتقد المراقبون ان وجهة
النظر الثانية هي التي سادت وهو
الأمر الذى جعل الدعوة لقيام جبهة
وطنية لمواجهة الارهاب تتعثر
بسبب الخلافات داخل الحزب
الحاكم، وداخل أحزاب المعارضة
كالوفد والتجمع. ففي الوقت الذى
وافقت فيه أحزاب الاحرار
والناصرى وعدد من قيادات
«الوطنى» على مشاركة حزب العمل
في تأسيس هذه الجبهة رفضت
أحزاب التجمع والوفد وقيادات من
الحزب الوطنى أيضا هذه الفكرة
مؤكد ان حزب العمل «باع نفسه
لجماعة الاخوان ولجماعات العنف
السياسى».

وفي السياق الذى يعزز خيار
المواجهة كشفت مصادر سودانية
بالقاهرة النقاب عن زيارة أحد أبرز
مسئولى الجماعة المتطرفة في مصر
أيمن الظواهرى للعاصمة

جماعة «الاخوان المسلمين»
المحظورة من منطلق سيطرة أعضاء
الجماعة على مجالس هذه النقابات
واعلانها أكثر من مرة رفض العنف
والارهاب. ومن الواضح ان هناك
أطرافاً عديدة يهمها عودة الحوار
وخصوصاً تلك التى تنتمى لجماعة
الاخوان التى تحاول طرح نفسها في
الشارع السياسى المصرى كبديل
مساوى ومعتدل يختلف عن
جماعات العنف.

وكشف مسئولون في الحزب
الوطنى الديمقراطى الحاكم في مصر
عن وجود تيارين داخل الحزب فيما
يتعلق «بمعاملة» جماعة الاخوان
وحزب العمل الذى يتزعمه ابراهيم
شكرى. التيار الاول يرى ان
الاخوان وحزب العمل أداننا دائما
الارهاب، وان ابراهيم شكرى عندما
شارك في حوار الاحزاب حول هذه
القضية كان موقفه وموقف حزبه
واضحاً في رفضه للعنف والارهاب.
اما الرأى الثانى - فيقول ان على
حزب العمل ان يتخلل عن مقولات
تشجيع الارهاب وخلق مناخ العنف



المصدر : آخر ساعة

للنشر والتوزيع : التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٢

حقيقة اتصالات لجنة الحكماء

لماذا فشلت الوساطة بين

الداخلية والمتطرفين ؟

• أعضاء اللجنة : المبادرة كانت

من العلماء لا الحكومة

• حسن علام

• لماذا تعتبر تصريحات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بأن الحكومة لم تجر اتصالات بقيادات الجماعة الإسلامية صحيحة ؟ .. وما هي حقيقة لجنة الحكماء ؟ ولماذا فشلت جهود وساطتها ؟ أو وصلت إلى طريق مسدود ؟ وهل صحيح أن استجابة وزارة الداخلية لمبادرة علماء الإسلام كانت لكشف أبعاد جديدة في قضية المتطرفين أعضاء الجماعات الإسلامية وفضح اتصالاتهم الخارجية بالدول التي تمول أنشطتهم المشبوهة ؟ .. وهل تعد تصريحات اللواء حسن الألفي وزير الداخلية الجديد برفض الحوار مع الخارجين على القانون والشرعية نهاية صريحة لهذه اللجنة التي أعلنت وساطتها بين أجهزة الأمن وقيادات التطرف ؟

« آخر ساعة » تضع النقاط فوق الحروف على هذه القضية التي شغلت الرأي العام طويلا .. قضية « لجنة الحكماء » .. والوساطة بين الحكومة والجماعات !

• تستطيع آخر ساعة أن تؤكد صحة

تصريحات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بأن الحكومة ووزارة الداخلية لم تجر اتصالات بقيادات الجماعات الإسلامية ، فحقيقة الأمر أن هناك « مبادرة » تمت بالفعل من جانب بعض علماء الإسلام (حوالي ٢٠ عالما وداعية وكتبا إسلاميا) ، هم الذين تطوعوا من تلقاء أنفسهم لإجراء حوار ووساطة مع « الداخلية » لوقف نزيف الدم ، وهذه المبادرة ليست الأولى من نوعها ، فقد سبقها « وساطات » كثيرة باءت معظمها بالفشل بسبب تعنت الجماعات المتطرفة وإصدارها بيانات تندد بجهود الوساطة ، وتصف هذه المساعي بالمناورات الحكومية للقضاء على التيارات

الإسلامية في مصر ، ولذلك لم تعر الحكومة أي اهتمام بمساعي (لجنة الحكماء) هذه المرة ، لأنها تعرف النتائج مقدما ، ولكن في نفس الوقت لم ترفض وزارة الداخلية فكرة الوساطة واتصل علماء المصالحة بقيادات الجماعات الإسلامية داخل السجون وخارجها لاكتشاف أبعاد جديدة لاتصالات قيادات الإرهاب بالجهات التي تمول عملياتهم وتدعم أنشطتهم !



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخد مات الصحفية والمجلو مات

التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٢

المبادرة من العلماء

وقد التقت « آخر ساعة » بالاستاذ الدكتور احمد شلبي استاذ الحضارة الاسلامية بجامعة القاهرة واحد اعضاء لجنة الحكماء البارزين ليشرح بكل صراحة كل ما جرى :

— إذا تحدثنا عن « مبادرة » هذه المرة ، فلابد ان نؤكد انها كانت (من جانب العلماء انفسهم) وليس من طرف آخر ، الفكرة كانت من عندنا على ضوء الاحداث المؤسفة ، والمواجهات الدامية بين الامن والجماعات ، فاردنا وقف نزيف الدم الذى يراق من جانب الطرفين بمد جسور بين الجماعات واجهزة الامن .

وفكرة « الوساطة » نفسها ناقشناها في الايام الاخيرة من شهر رمضان المبارك ، وصاحب الفكرة الدكتور السيد الطويل عميد كلية الدراسات الاسلامية والعربية بجامعة الأزهر ورئيس جمعية دعوة الحق الاسلامية « بالدقى » ، الذى دعانا لمناقشة الفكرة نفسها داخل مقر الجمعية ، ولاننا استحسننا جميعا من منطلق وطنى ودينى لاعادة استقرار الامن للبلاد ، وخصوصا فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى الذى باركها ووافق على اشتراكه في مفاوضات وفد الوساطة مع وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى .. وعلى الجانب الآخر احطنا اكثر المحامين صلة بقيادات الجماعات داخل السجون وهو منتصر الزيات المحامى الذى يعد الوكيل القانونى لهم ليكون حلقة الاتصال .

وقد تم تشكيل وفد علماء لجنة الحكماء بعناية من حوالى عشرين شخصية معروفة بالاعتدال والحياد الكامل ، وهذه اللجنة تكونت من فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى ، والدكتور احمد شلبي ، والدكتور محمد عمارة ، والدكتور السيد الطويل ، والدكتور محمد عمارة ، والدكتور عبدالحى الفرملى ، والشيخ عبد اللطيف

مشتهرى ، واحمد فراج ، والدكتور عبدالرشيد صقر ، والدكتور عبدالصبور شاهين ، والدكتور محمد احمد سحلول ، والدكتور عبدالله عبدالحى ، والدكتور محمد المختار المهدي ، والدكتور وجيه سعداوى ، والشيخ عبدالرحمن يعقوب ، والشيخ عبدالبدیع غزى ، والكاتب الاسلامى فهمى هويدى ، وصحفى مرافق لفضيلة الشيخ الشعراوى اسمه محمد اسماعيل .

طلبنا تحديد موعد مع السيد وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى (قبل العيد) ، ولكن الوزير لم يحدده إلا بعد العيد ، وبالتحديد كل يوم الاحد الموافق ٤ ابريل الماضى .

خمس ساعات مع وزير الداخلية

استقبلنا وزير الداخلية السابق في مكتبه (والكلام مازال على لسان المفكر الاسلامى الدكتور احمد شلبي - استاذ الحضارة الاسلامية بجامعة القاهرة ، وعضو لجنة الحكماء) وكلفت الساعة تشير إلى تمام الثانية عشرة ظهرا ، واستمرت مناقشتنا معه خمس ساعات كاملة حيث انتهت في الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ٤ ابريل ١٩٩٢ .

طرحنا معه فكرة « المبادرة » ، وشرحنا هدف الوساطة في حد ذاتها والتي تستهدف وقف تصاعد الارهاب ونزيف الدم واعمال العنف من الطرفين .. اجهزة الامن ، والجماعات الاسلامية ، واتفقا على بعض « المبادئ » ، ولا اسميها « شروطا » ، اهمها الاتصال بقيادات الجماعات الاسلامية بالسجون المعتقلين بها ، فوافق الوزير وقال بالحرف الواحد : (السجون مفتوحة لكم) ، كذلك من اهم ما طرحناه مع وزير الداخلية السابق هو مسألة الافراج عن بعض المعتقلين من الجماعات الاسلامية الذين لم يصدر بشأنهم احكام قضائية ، ولم تثبت ضدّهم جرائم محددة ، فوافق اللواء محمد عبدالحليم موسى على ذلك ايضا .

إلى هنا ينتهى كلام الدكتور شلبي ، ويختتم حديثه بأنه لم يحضر أى لقاء آخر مع وزير الداخلية السابق لأنه سافر إلى الجزائر لحضور احد المؤتمرات الدينية .

● وتلتقى باحمد فراج (المستشار الاعلامى لرئيس الوزراء وعضو لجنة العلماء والحكماء) فيحاول الاعتذار عن أى إجابة ، والتفصل من التكليف بأى وساطة ، إلا انه يعترف بحضور لقاء واحد مع وفد الوساطة بوزير الداخلية السابق ، ويصرح احمد فراج « لآخر ساعة » بان كل ما ذكر عني في بعض وسائل الاعلام كذبا !!

● عضو ثالث من اعضاء لجنة الحكماء (طلب عدم ذكر اسمه) قال ان المبادرة تمت فعلا معا كعلماء ، وأن وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى كان متحفظا للغاية على وساطتنا ، وذكر صراحة بأنه يقبل هذه الوساطة ولكن « بدون شروط مسبقة » ، لأنه كوزير داخلية مقروض أن يستمع لآى مساع وحوارات مفتوحة تتعلق بأنشطة الجماعات الاسلامية ، ويمكن أن تشارك هذه المساعي في وقف اعمال العنف ، ووضع حد لتصاعد أحداث الارهاب !



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٢

القضية في جوهرها تنظيم إرهابي متطرف استعمل السلاح والقتل لتخريب الاقتصاد القومي وتقويض دعائمه وأركانه لزعزعة استقرار مصر ، وأن القضية ليست قضية فكر أو عقيدة كما ادعت الجماعات المتطرفة ، ولذلك نظرتها محكمة عسكرية عليا !

● هذه اللجنة المسماة « لجنة الحكماء » بدأت أعمالها في العشر الأواخر من رمضان ، واستعملت بالسيد منتصر الزيت المحلبي (وكيل الجماعات الإسلامية القانوني في قضاياهم) كحلقة اتصال مع القيادات المتطرفة في السجون ، وقبل تحديد لقاء اللجنة بوزير الداخلية (بيوم واحد) وقع حادث اغتيال اللواء محمد الشيمي في أسبوط ، مما أكد عدم التزام « الجماعات » بشروط الوساطة ، وأخرج لجنة العلماء أمام وزير الداخلية السابق حرجا بالغيا !

● عندما طالب أعضاء هذه اللجنة بمقابلة عبود الزمر ونجاح إبراهيم وكرم زهدي وعصم بريالة (رموز قيادات التطرف التي تحرك الجماعات من داخل السجون) أحالهم وزير الداخلية السابق إلى شخصية أمنية خطيرة تتمتع بحكمة سياسية بالغة - اللواء مصطفى عبدالقادر ، مدير مباحث أمن الدولة - وكان ذلك له دلالة البعيدة عن اذهان « المشايخ » للحصول على معلومات جديدة بالكشف عن أماكن أسلحتهم وذخيرتهم ، وكذلك اتصالات الجماعات المتطرفة بالدول التي تمولهم ، وأيضا مراكز التدريب الخاصة بأعضاء الإرهاب ، وكل هذه المعلومات يمكن أن يمتصها علماء الوساطة من خلال مباحثاتها مع رموز التطرف من داخل السجون !

كما ذكر عضو لجنة الحكماء الذي طلب عدم ذكر اسمه ، أن أحمد فراج هو الذي طلب إضالته لأعضاء اللجنة بصفته « الشخصية » وليست « الوظيفية » كمستشار إعلامي لرئيس مجلس الوزراء .

ومن خلال استطلاعي لعدد كبير من أعضاء لجنة الحكماء للوساطة بين الجماعات المتطرفة وأجهزة الداخلية ، ومن خلال استماعي لعدد من قيادات الأمن الذين حضروا لقاء وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى بهذه الرموز الإسلامية ، أستطيع أن أضع الحقائق التالية :

وساطات سابقة

● لم يلتق وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى بعبود الزمر في لقاء منفرد بمكتبه بالوزارة كما ادعت بعض وكالات الأنباء العالمية .

● وساطة لجنة الحكماء بين الجماعات الإسلامية وأجهزة الأمن لم تكن الأولى من نوعها ، فقد سبقها قبل ذلك وساطات ومبادرات مشابهة باءت جميعها بالفشل بسبب مراوغة قيادات التطرف ومحاولتها كسب أي تنازلات ممكنة أهمها الإفراج عن عدد من المتطرفين الذين اعتقلوا طبقا لقانون الطوارئ ، وكان أهم مطالبهم أيضا تحويل قضاياهم من محاكم عسكرية إلى محاكم مدنية ، ولم تلتفت الحكومة وأجهزة الأمن لمطالب هؤلاء المتطرفين على الإطلاق ، بدليل أن قضية تنظيم اعداء السياحة نظرت أمام (المحكمة العسكرية العليا) والمتهم فيها تسعة وأربعون متطرفا ، حكم على سبعة منهم بالإعدام ، وثلاثة بالاشغال الشاقة المؤبدة ، واثنين وعشرين بالسجن من سنتين إلى خمسة عشر عاما ، وسبعة عشر بالبراءة ، لأن



المصدر: آخر ساعة

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ ربيع الأول ١٤١٧

مضامين شخصية

● رغم مكانة « المشايخ » العلمية ، إلا أن كثيرا منهم يفتقد الحس السياسي .. ظهر ذلك واضحا عند لقائهم بوزير الداخلية السابق عندما أثروا معه قضايا فرعية متعددة لا تمس جوهر « الوساطة » بين الجماعات المتطرفة وأجهزة الأمن .

● كعادة بعض « الإسلاميين » في الحصول على أكبر قدر ممكن من « الغنائم » في أية فرصة مواتية ، فقد أثر بعض أعضاء لجنة الحكماء (قبل الذهاب لوزارة الداخلية) فكرة السفر إلى « نيوجيرسي » بأمريكا للقاء الشيخ عمر عبدالرحمن (مفتي الجهاد) ، واحتل موضوع « تذاكر السفر » والأهم من ذلك كله « بدلات السفر » جانبا كبيرا من المناقشات ، واختلفوا فيما بينهم على تحديد هذه « الغنائم » مقدما !

● كان وزير الداخلية السابق اللواء عبدالحليم موسى مع أعضاء لجنة الوساطة « متحفظا » وأكد لهم أن الحكومة لا تتحاور مع الجماعات ، ولا يمكن قبول فرض أي شروط في هذه المهمة ، وسبب ذلك أن الداخلية تعرف مقدما نتائج لجنة الوساطة ، فقد سبق للواء عبدالحليم موسى أن استقبل في مكتبه الشيخ عمر عبدالرحمن وجرى بينهما حوار طويل اتسم بكثير من الود ، لدرجة أن الشيخ « عمر » أخذ كل تليفونات الوزير الخاصة ، ورغم ذلك سافر مفتي تنظيم الجهاد إلى الخارج ليواصل حملاته في الهجوم على مصر وقيادتها ، ووصم علماء الإسلام بالكفر ، فإذا كانت أجهزة الأمن فشلت في الحوار مع الراس المدبر للمتطرف ، فكيف تنجح مع « حواريين » ، وهل يمكن قبول التفاوض مع « الاتباع » و « الأصل » في الخارج !

● افترقت هذه اللجنة تعاطف فضيلة الإمام

الأكبر شيخ الأزهر معها في مهمتها ، ورايه الصريح والحكيم في هذه القضية أن الذين يرتكبون أعمال العنف والإرهاب لا يمكن التفاوض معهم عن طريق الرموز الدينية ، فالخارجون على الشرعية والعابثون المعتدون لابد من تطبيق القانون العادل عليهم ، فالأزهر كأكبر مؤسسة دينية في العالم غاب المتطرفون عنه ، وهاجموا علماءه ، وحذر أمراء التطرف من الاتصال بعلماء الدين والأزهر ، وليس ذلك نزعا للثقة منهم كما يزعمون ، وإنما خوفا على أرائهم المتطرفة أن يكشفها العلماء ويصرفوا الإتياع عنهم ، إذا كن رأى المتطرفين في العلماء بأنهم أدوات السلطة ، فكيف ستنجح جهود الوساطة بين الجماعات و « السلطة » ؟

● تأكيداً لنفس هذا المعنى ، وفي غمرة جهود وساطة لجنة الحكماء مع وزير الداخلية السابق صدر بيان من قيادة الجماعة الإسلامية في « بيشاور » بباكستان يرفض الحوار مع السلطات ، كما صدر بيان آخر في أسيوط يصف هذه المبادرة بأنها مثيرة حكومية للقضاء على التيارات الإسلامية في مصر !

نشل لجنة الحكماء

● تستطيع آخر ساعة أن تؤكد أن دور لجنة الحكماء انتهى تماما ، ولا وجود لهذه اللجنة الآن في ظل السياسة الأمنية الجديدة بعد تولي اللواء حسن الألفي - وزير الداخلية الجديد - الذي أعلن رايه بصراحة عن عدم جدوى الحوار مع قيادات التطرف في آخر حديث صحفي بقوله :

أحب أن أعلن للجميع من الآن رايي بكل صراحة في هذا الموضوع وهو : مع من اتحاور ؟ .. هل المطلوب أن أجرى حوارا مع مجموعة من الخارجين على القانون والشرعية سواء بالقتل أو القدير أو ارتكاب أعمال إجرامية ضد أمن البلاد ، وإشاعة الفوضى والذعر وقتل الأبرياء من أبناء مصر .. أو ضد ضيوف على مصر من السياح الأجانب الذين حضروا باختيارهم وإرادتهم لزيارة المعالم السياحية الموجودة على أرض مصر ، والاستمتاع بالنيل العظيم ، والتعرف على شخصية الإنسان المصري الطيب الكريم ؟

هل مفهوم الحوار الذي تردد في الفترة الأخيرة هو أن أقوم بالتحاور مع مجموعة من « المضللين والمنحرفين » الذين يدعون أو يزعمون أنهم يمثلون الإسلام ، أو يطلقون صيحاتهم بالكذب والبهتان بغرض تضليل الشباب ؟

هل من المعقول أن أقول لأمثال هؤلاء المضللين من المتطرفين أو الإرهابيين :

— والنبي بلاش العنف والإرهاب وتعالوا نتحاور !



المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات



أشكركم يا أئمة تنفروا
أشكركم يا أئمة تنفروا



المصدر : **الأهرام**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ أبريل ١٩٩٣

مدنية في دائرة رفض الارهاب، ومنهم الاخوان المسلمون المتهمون تاريخياً بانهم «العباءة التي خرج منها القطر»، مما يعني ان الجميع ادرك بان الارهاب لم يعد مشكلة الحكومة وحدها، او انه على قوات الامن وحدها مواجهتها.

في البداية يذكر تقرير مجلس الشورى احصائيات متكاملة عن قضايا الارهاب خلال العام الماضي، ويضيف اليها قضايا التعدي على قطاع السياحة. ويذكر انه كانت هناك ١٧ حادثة، الوفيات فيها خمسة: ثلاثة من الاجانب، واثنان مصريان، والمصابون ٤٨ شخصاً منهم ٢٧ من الاجانب و ٢١ من المصريين. وابرز هذه القضايا القضية رقم ٩٢/٥٥٣ - حصر امن دولة عليا المقيدة برقم ٩٢/٦ عسكرية عليا، والتي شملت قضايا التعدي على السياحة بمحافظات مصر، واتوبيسات سياحية وبواخر نيلية. والقضية رقم ٩٣/٨٨١ اداري قسم قصر النيل، والخاصة بانفجار عبوة ناسفة بمقهى وادي النيل بميدان التحرير. اما قضايا التعدي على المواطنين الاقباط فتبلغ عددها ٢١ توفي فيها ٢٢ شخصاً: ٤ من المسلمين، وطفلاً مسيحياً، وبلغ عدد المصابين ٢٢، منهم خمسة بطلق ناري، وثلاثة اطفال مسلمين.

وابرز هذه القضايا القضية رقم ٩١/٩٤٦٥ اداري قسم امبابية الخاصة بالاحداث الطائفية بمنطقة المنيرة الغربية بامبابية، والقضية رقم ٩٢/٣٢٣ حصر امن دولة عليا، «حوادث العنف في اسيوط». وتصل قضايا التعدي على رجال الشرطة الى ٣٨، منها ٢٤ حالة وفاة ٤ ضباط، ٥ صف ضابط، ١١ مجند. وخفيران، وطفلان. والمصابون ٣٣ منهم ١٠ من الضباط. وابرز هذه القضايا محاولة اغتيال مأمور سجن طره، الاعتداء على سيارات الشرطة بمنطقة امبابية، واستشهاد النقيب علي خاطر بالاسكندرية والمقدم مهران عبد الرحيم في اسيوط، والمقدم احمد علاء البراوي بالقويس، واحداث مسجد الرحمن باسيوط.

ويضم النوع الرابع من احداث الارهاب قضايا الاعتداء على المرافق العامة: التعدي على قطار اسيوط، والذي توفي فيها ٤ مواطنين، واصيب تسعة. وحادث القاء عبوة متفجرة بأحد شوارع ديروط. وهناك كذلك قضايا التعدي على نوادي الفيديو، ويبلغ عددها ٩، لم يصب فيها سوى فرد واحد، بالإضافة الى قضايا التعدي على دور السينما (عمليات بدون وفيات واصابات)، وكذلك قضايا التعدي على محلات المشغولات الذهبية المملوكة للمواطنين الاقباط. وعددها ست عمليات، توفي فيها اثنان ووصل عدد المصابين الى خمسة في مناطق متعددة بالقاهرة.

وهناك القضايا الخاصة باغتيال شخصيات عامة وتضم اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة، بالإضافة الى قضايا التخطيط للقيام باغتيالات شخصيات عامة، وعددها اثنان، القضية رقم ٩٢/٢٣ عسكرية عليا، الخاصة بتشكيل تنظيم سري ارهابي، والتخطيط لاغتيال بعض الشخصيات المهمة، والقضية رقم ٩٢/٢٤ عسكرية عليا، الخاصة بتشكيل تنظيم سري ارهابي والتخطيط لاغتيال ضابط امن دولة بالاسكندرية.

ولم يكن ذلك الاحصاء الدقيق، الذي قدمه تقرير

في اسبوع واحد، اتخذت مواجهة الارهاب في مصر شكلاً جديداً. الجماعة الاسلامية اعلنت مسؤوليتها عن حادث اغتيال اللواء محمد الشيمي نائب مدير امن اسيوط، واثنين من رجال الشرطة، سائقه وحارسه، في حادث هو الاول من نوعه الذي يطل احد قيادات الامن. وفي الاسبوع نفسه، يعلن عن وجود حوار، تقوم به لجنة من كبار رجال الدين والمفكرين الاسلاميين المستقلين، مع الحكومة من جهة ومع الجماعات المتطرفة من جهة اخرى.

قد لا يكون هناك ارتباط مباشر بين حادث الاغتيال وبين الحوار. ولكن بنجاح هذه المحاولة، ينقذ مصر من «دائرة جهنمية»، و«حلقة مفرغة»، مستمرة منذ عامين، بالإضافة الى جهود عديدة، دخلت على خط محاولة التوصل الى حل جذري وحقيقي للارهاب، من مجلسي الشعب والشورى واحزاب سياسية ونقابات.

وقبل الحديث عن التوجه القومي في مصر لمواجهة الارهاب، نتوقف عند حادث اغتيال نائب مدير امن اسيوط اللواء محمد الشيمي، لانها طالت احد كبار رجال الامن من ناحية، بالإضافة الى اسلوب تنفيذه الذي يشير الى قدرة عالية لم تكن متوافرة لدى الجماعات الارهابية في مصر، نتيجة للتدريب المرتفع الذي ناله البعض منهم على مثل هذه العمليات في باكستان، او في غيرها من الدول. فالمحاولة جرت في الساعة الحادية عشرة صباحاً، وفي وسط ميدان عام كان مزدحم تماماً بالاهالي، وشارك في الجريمة من ٤ الى ٦ افراد اطلقوا وابلاً من الرصاص على السيارة بمن فيها. لم يكتفوا فقط بالاغتيال، بل سرقوا الاسلحة الخاصة برجال الشرطة الثلاثة وسط ذهول وسلبية العشرات الذين تصادف وجودهم في مكان الحادث، دون ان يتحرك احد منهم. وقبل وصول رجال الشرطة الى مكان الحادث كان المعتدون قد هربوا في سيارة كانت تنتظرهم. ويبدو ان خطة الاغتيال والهروب كانت معدة بعناية شديدة. والعجيب في الامر ان كل الاجهزة الامنية في مصر كانت على علم ببلاغات تهديد ضد بعض القيادات الامنية خصوصاً في اسيوط، ومنهم مدير امن عبد الوهاب الهلاي، ويبدو انه كان المقصود بهذه العملية نظراً لتشابه سيارته مع سيارة اللواء الشيمي، خصوصاً وان الاخير لم يكن له دور مباشر في عمليات المواجهة المستمرة بين الامن والجماعات الارهابية في اسيوط.

ثم، هل يصح المثل القائل «اشتدي يا ازمة تنفجعي»؟ ففي اليوم نفسه لاعلان اغتيال اللواء الشيمي، اعلن عن وجود حوار تقوم به لجنة حكماة، مع الحكومة والجماعات المتطرفة لانهاء دائرة العنف والعنف المتبادل، وفق شروط عديدة. يضاف الى ذلك محاولة مجلسي الشعب والشورى المشاركة بجهد في علاج ظاهرة الارهاب: الاول في انتظار مناقشة تقرير وضعه وكيل مجلس الشعب السيد راشد بعد حوار واسع مع كل الفعاليات السياسية والحزبية. والثاني مجلس الشورى قارب على الانتهاء من مناقشة تقريره. ومن الممكن ان تتحول اقتراحات التقريرين الى قوانين وبرامج عمل يلزم الحكومة. يُضاف الى ذلك كله دخول اطراف وجماعات



المصدر : **المرآة**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٠٠٢

الممارسات الارهابية تصاعدت في وقت كانت مصر قد بدأت فيه ترتيب اوضاع مكانتها ودورها الاقليمي في المنطقة وتجاوز. الى حد ما اوضاعها الاقتصادية الصعبة، وهو الامر الذي لفت الانتباه الى مسألة الدور الخارجي وراء النشاط الارهابي في مصر، خصوصاً بعد ان كانت ظاهرة الارهاب، قد بدأت تتخذ ابعاداً اقليمية وتتفجر في اكثر من دولة من دول المنطقة، بعد ان وضع ان هناك نشاطاً واسعاً يمارسه ارهابيون عائدون من افغانستان.

ويشير التقرير الذي اعده الدكتور مفيد شهاب الى اساليب العمل الارهابي المختلفة، ويذكر اسلوب اغتيال الشخصيات السياسية والامنية والعامة، واسلوب العنف الطائفي، واسلوب العنف الاجتماعي الواسع المنظم، واسلوب العنف الموجه لقطاع اقتصادي معين، واسلوب التحريض الواسع ضد نظام الحكم. ويشير التقرير الى البحث في تمويل وتدريب وتسليح الارهاب، ويؤكد التشابك بين الابعاد الداخلية والخارجية. فمصادر التمويل والتسليح اصبحت معروفة الى حد كبير، ابتداء من التمويل الخاص المباشر، الى جمع التبرعات في المساجد، وسرقة محلات المجوهرات، وادارة المشروعات الصغيرة، والحصول على الاسلحة من اغتيال جنود الحراسة والمصادر الاخرى في سوق السلاح الخفي. كما ان الطرق التي يتم من خلالها تدريب المجموعات الارهابية معروفة ايضاً. ولكن الامر الخطير هو ما يرتبط بدعم دولة عربية وغير عربية - مثل السودان وايران، وبعض القوى والمجموعات لاعمال الارهاب في مصر، عن طريق التمويل والتدريب والتسليح.

ويشير التقرير الى اسباب ظهور وتصاعد اعمال الارهاب في مصر ويقسمها الى اسباب اقتصادية - اجتماعية، ومنها البطالة ويشير الى ان متوسط عدد الخريجين الذين لا يجدون عملاً في محافظة المنيا خلال العشر سنوات الاخيرة يبلغ ١٠ آلاف شاب تقريباً، وعدد الخريجين العاطلين في اسيوط ٨ الاف. وترتفع نسبة البطالة لتصل الى ٨٢ بالمائة من حملة الشهادات المتوسطة في محافظة المنيا، وتصل الى ٨٥ بالمائة في محافظة اسيوط. بالإضافة الى اسباب سياسية - مؤسسية، منها ضعف وعدم فاعلية الاحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشبابية. وهناك اسباب

الدكتور مفيد شهاب لمجلس الشورى، هو احد انجازات التقرير، بل انه وللمرة الاولى، يعطي ابعاداً وتوصيفاً لابعاد وتاريخ عمليات الارهاب. في مصر، ويقول ان هناك بعداً تاريخياً لظاهرة الارهاب. فتلك الظاهرة لم تظهر فجأة في السبعينات، اذ كانت لها جذور فكرية عملية عنيفة في مراحل سابقة، وان كانت الاطر الفكرية والتوجهات الحركية قد اختلفت عما كان سائداً من قبل، ويضيف: «لقد شهدت السبعينات اتساع نشاط الجماعات والتنظيمات الارهابية. فقد ظهرت عام ١٩٧٤ جماعات «شباب محمد» وكانت وراء عملية الكلية الفنية العسكرية. ثم ظهرت ايضاً جماعة المسلمين، التي اطلق عليها «التكفير والهجرة»، عام ١٩٧٧، والتي كانت وراء عملية اغتيال الشيخ الذهبي وزير الاوقاف الاسبق. وفي عام ١٩٧٩ ظهر واحد من اكبر التنظيمات المتطرفة العنيفة في تاريخ مصر، وهو «تنظيم الجهاد»، الذي يضم عدة تنظيمات فرعية، في الوقت الذي كانت جماعة اخرى كبيرة قد تبلورت ملامحها. وتحالفت مع التنظيم في احدى مراحل «الجماعة الاسلامية» التي كانت قد بدأت تتكون ويتسع نفوذها داخل الجماعات المصرية، في اطار أنشطة ثقافية ودينية قبل ان تتجه الى اعمال العنف.

ويشير تقرير مجلس الشورى الى دخول جماعات العنف الارهابي مرحلة سكون بفعل المواجهة الامنية لها. بعد اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١. ولم تفض عدة سنوات حتى بدأت موجة جديدة من الأنشطة الارهابية العنيفة التي قامت بها احدى التنظيمات المرتبطة بتنظيم الجهاد الرئيسي، وهو التنظيم الذي عرف باسم «الناجون من النار»، وتصاعدت ممارسات تلك الجماعات بعد ذلك الى ان وصلت الى ذروتها عام ١٩٨٨، الذي شهد بالإضافة الى اعمال العنف المعتادة، التطور المهم في النشاط الارهابي الذي اوضحته احداث عين شمس، والتي قادتها في الاساس الجماعة الاسلامية.

ويضيف التقرير انه منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١ تطورت هياكل واساليب العمل الارهابي في مصر بصورة كبيرة، حيث تضخم حجم التنظيمين الارهابيين الرئيسيين، وهما الجهاد والجماعة الاسلامية، بصورة كبيرة، في ظل محاولات مستمرة للتنسيق فيما بينها. وتزايدت اعداد التنظيمات الصغيرة المتفرعة او المستقلة او المنشقة عنهما والتي انتشرت في العديد من المناطق والمحافظات المصرية. وتصاعد كذلك النشاط الارهابي، بمختلف صوره واشكاله، لهذه الجماعات في تلك الفترة.

وابتداء من عام ١٩٩٢، بدأ النشاط الارهابي لجماعات العنف المتطرفة يتخذ اشكالاً ذات خطورة خاصة بالنظر لتاريخ هذا النشاط. فقد بدأت تلك المجموعات تستهدف بعض المواطنين الاقباط في صعيد مصر، بصورة بدأ معها وكأنها تستهدف لفت انتباه الخارج الى مصر في وقت تتصاعد فيه موجة التدخل الخارجي والدولي. كما بدأت الممارسات الارهابية تتخذ مساراً خطيراً بالاعتداء على السائحين الاجانب وعلى المنشآت السياحية في اطار خط ارهابي جديد يستهدف الاقتصاد المصري، بعد ان كان يستهدف الاستقرار السياسي في الاساس. والملاحظ ان



الحوادث

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ أبريل ١٩٩١

محمد طنطاوي، أو حتى شيخ الأزهر، الذي كان حوارهم يقتصر على مجموعات من الأفراد ليسوا أعضاء في الجماعات. بالإضافة إلى أن هناك من انتقد صفاتهم الرسمية، كمسؤولين رسميين عن مؤسسات دينية حكومية. ورغم تعدد القوافل التي جابت المحافظات، وشارك فيها رجال دين رسميون، إلا أنها لم تحقق شيئاً. - كذلك فهي تختلف عن المحاولة التي رعاها وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن أبو بasha، عندما أجرى حواراً لم يثمر أيضاً بين رجال الدين من مختلف التوجهات، وأعضاء الجماعات الدينية في السجون في أوائل الثمانينات، لأن الحوار كان من طرف واحد، ولم يشارك فيه بإيجابية أعضاء الجماعات.

وعلمت «الحوادث»، أن اللجنة طلبت توفير بوابر «حسن نية» من الطرفين لإنجاح جهودها، ولوقف العنف والعنف المضاد، وتجنب مصر أزمة أثرت على أوضاعها الاقتصادية والأمنية والسياسية. فقد طلبت من وزارة الداخلية الإفراج عن مئات من المعتقلين غير المتهمين في قضايا، أو الذين يحاكمون الآن أمام المحاكم، في مقابل وقف الجماعات لعمليات اعتداءاتها على رجال الشرطة، أو عملياتها الإرهابية. وعلمت «الحوادث»، أن الحكومة تدرس القضية بجميع أبعادها قبل اتخاذ قرار بشأنها خصوصاً وأنها لا ترغب في أن تظهر كما لو كانت تستجيب لشروط الجماعات، حتى لا تفقد هيبتها في المواجهة. ومن المتوقع أن تجري اللجنة حواراً مع قيادات الجماعة الإسلامية والجهاد في السجون، خصوصاً مع عبود الزمر. ويشير الاتجاه نفسه إلى الملمح الثالث عما يحدث في مصر وهو تزايد الرفض الجماهيري، لحدوث الإرهاب والعنف. وآخر من أدان ذلك جماعة الإخوان المسلمين، والتي طالبها اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق، بضرورة تحديد موقفها مما يحدث الآن. فكان أن أصدرت بياناً أدانت فيه عمليات الإرهاب، واعتبرته خروجاً عن الشرعية، وعن الفهم الصحيح للإسلام. وقال بيان الإخوان المسلمين «أكدنا مراراً وتكراراً استنكارنا لحوادث الإرهاب بكل شدة وبتقرير عدم شرعيتها دينياً وخلقاً وإنسانياً. كما رفضنا كل المزاعم التي قيلت في شأن الأجانب عامة والسياح منهم خاصة، وأعلننا عقيدتنا الفقهية، أن الأجانب سائحاً كان أم غير سائح، هو مستامن لا يجوز لفرق أو جماعة المساس بحرمته نفسه وماله وأطمئناؤه».

ولم يكن هذا الرفض قاصراً على جماعة الإخوان المسلمين، بل امتد إلى رؤساء الأحزاب والنقابات المهنية والجامعات وبعض الشخصيات العامة، التي وجهت نداءً قومياً إلى المصريين دعوا فيه إلى الوقوف صفاً واحداً ضد الهجمة الإرهابية التي تنتشر بشتائر زائف. وهكذا يضيق الخناق على الإرهاب، في ظل عمليات يأس يقوم بها الإرهابيون وفي ظل تصاعد الرفض الشعبي لهذه الظاهرة.

القاهرة - أسامة عجاج

ثقافية - دينية كذلك.

ولا يختلف تقرير مجلس الشعب الذي أعده السيد راشد وكيل المجلس، عن تقرير مجلس الشورى في ذكر أسباب تصاعد أعمال الإرهاب. ولكنه يقترح لعلاج الأزمة، أن تكون هناك استراتيجية شاملة متكاملة متصلة الحلقات، تجري في مسارات متوازية ومتزامنة سياسية - اقتصادية، اجتماعية - تعليمية، ودينية وتشريعية، وأمنية، وثقافية وإعلامية. تشارك فيها كل مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية والشعبية، على أن تحدد بدقة خطة للمواجهة قصيرة الأجل، وأخرى طويلة الأجل، تضمن المعالجة الجذرية للظاهرة.

ويدعو التقرير على صعيد المعالجة السياسية إلى ضرورة الاستمرار في توسيع أطر الممارسة الديمقراطية، وعدم تراجع المد الديمقراطي، لأن ذلك معناه الدوران في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد، والاستمرار في أسلوب المكاشفة والمصارحة وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار في مختلف التنظيمات والمؤسسات والنقابات والجمعيات المشكلة على أساس ديمقراطي. وعلى الصعيد الاقتصادي طالب تقرير مجلس الشعب بضرورة العلاج العلمي والعاجل لكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء أولوية متقدمة للمشاكل المتعلقة بالإسكان وكل مايرتبط بها من مشكلات توفير المرافق والخدمات الأساسية وتعقب الفئات الطفيلية والانتهازية التي أثرت ثراء غير مشروع وحقت ثروات طائلة وعكست أنماطاً سلوكية غريبة عن المجتمع، وذلك من خلال الحزم في تطبيق قانون الكسب غير المشروع وتوسيع نطاقه ودعم الأجهزة المختصة بمتابعة الرقابة.

وتأتي أهمية هذين التقريرين، وما دار حولهما من مناقشات شارك فيها عدد كبير من الأعضاء، وكذلك الوزراء المعنيون، إلى أنها محاولة جدية للتوصل والاتفاق على علاج حاسم للظاهرة، بمشاركة كل أجهزة الدولة في مصر، سواء تنفيذية أو تشريعية، رسمية أو شعبية.

هذا يؤدي إلى الحديث عن الحوار الذي بدأ بين مجموعة من المفكرين ورجال الدين المصريين، مع الجماعات المتطرفة. وعلمت «الحوادث»، أن ما دفع هذه المجموعة، توافر ظروف موضوعية أكدت رغبة الطرفين، الحكومة المصرية من جهة، والجماعات من جهة.

الحوار مع لجنة الحكماء، والتي تضم الشيخ محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد الغزالي، والكاتب فهمي هويدي، ومحمد سليم العوا، والدكتور عبد الصبور شاهين وغيرهم، بالإضافة إلى أن المحامين الذين يتولون الدفاع عن المتهمين في قضايا الإرهاب والذين لديهم علاقة بهذه الجماعات، طرأوا مثل هذا الحوار.

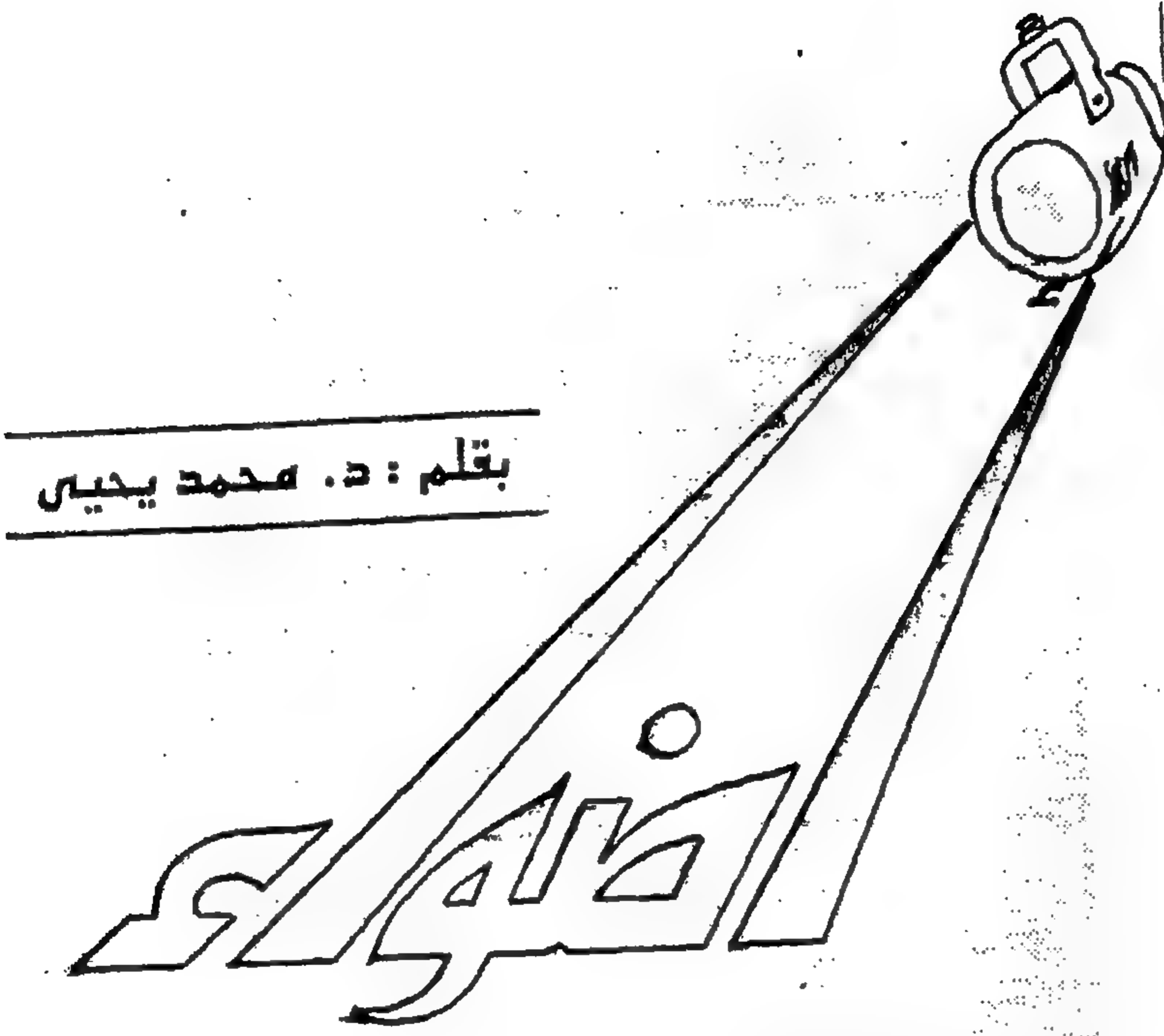
ولعل أهمية هذا الحوار تأتي من العوامل التالية:

- المشاركون في اللجنة محايدون، وليس لهم انتماءات حزبية. فليس من بينهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، وليس لهم أيضاً صفات حكومية، ويملكون هامشاً يميزهم عن رجال الاوقاف أو شيوخ الاوقاف والأزهر، ودار الافتاء، مما يتيح لهم حرية حركة أوسع. - أن هذه المحاولة تختلف تماماً عما كانت تقوم به الأجهزة الدينية الرسمية، خصوصاً الدكتور محمد علي محجوب وزير الاوقاف أو مفتي الديار المصرية الشيخ



المصدر: المختار الأسلاوي

التاريخ: ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم: د. محمد يحيى



المصدر: المختار الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ أبريل ٢٠٠٢

الثقافة المرفوضة

شاهدت

عبر التلفزيون "حوار" رئيس الجمهورية مع نفر من الكتاب والأساتذة الذين انتقوا للقاء والاستماع إلى الرأي الرسمي في عدة قضايا عامة. وأثار في نفسي موقف الرئيس المتشدد والرافض للاتجاه الإسلامي في الفكر والسياسة الرغبة في التعليق على بعض ما أدلى به لا سيما وأن موقفه هذا تناقض مع الساحة التي أهداها قبل تيارات أخرى ومع إعلانه عن أنه منفتح على كل المصريين. لقد رفض الرئيس دعوة من الدكتور حسن حنفي لكي تجرى الدولة حواراً موسعاً يتسع لكل التيارات ومنها التيار الإسلامي وعلى ذلك بأنه لا يمكن أن يتحاور مع من يرفعون السلاح ضد المواطنين وأضاف أن هؤلاء الذين دعا الدكتور حنفي إلى الحوار معهم سيجعلون

منه ومن الفكر ومن معرض الكتاب أول ضحاياهم عندما يصلون إلى الحكم. وبداية فإنني لا أظن أن الدكتور حنفي أستاذ الفلسفة المعروف على درجة من السذاجة يجعله يطالب بالحوار بالذات مع الإرهابيين الذين سيجعلون منه مع سائر المواطنين أول ضحاياهم. لكن الرئيس اختار أن يفهم دعوة الدكتور حنفي إلى الحوار مع الحركة الإسلامية والفكر الإسلامي تحلل، وهم مستبعدون حالياً من كل مجال كما يشهد بذلك مجرد غياب ممثلين لهم عن "حوار" معرض الكتاب ذلك، على أنها تعنى الحوار مع رافعي السلاح المزعومين، وكأن الحركة الإسلامية قد اختزلت عند سيادته إلى مجموعة





المصدر : المختار الاسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩٢

عبدال دحلوا على جوز عساكر في بولاق
الدكرور وقتلوهم ثم أمسكت بهم مباحث
أمن الدولة في نفس اليوم وفق المثال الذي
أورده بعد ذلك. واعتقد أنه من الظلم
البيان أن تختزل الحركة الإسلامية العريضة
في مصر إلى هذه الواقعة الشاذة التي لم
يشهد أن مرتكبيها ومرتكبي أمثالها هم
من المحسوبين على هذه الحركة لا سيما
وأن الرئيس نفسه صرح في نفس الحديث
بأن هذه الأحداث لا يمكن نسبتها إلى
الإسلام ولا إلى المسيحية (١) وأن هناك
إجراما وافدا من الخارج بحركتها ويعمل
على تشويه الاسلام. وكنت أقنئ أن
يلاحظ الرئيس بالمشاسبة أن هذا التيار
المفروض عنده لن يلقى معرض الكتاب
عنده وصوله المحتمل إلى الحكم لسبب
بسيط هو أنه على مر السنوات العشرين
الماضية كان هذا المعرض بالذات هو
الوسيلة التي اعتمد عليها في بث دعوته
من خلال الكتب الدينية الأكثر مبيعا رغم
كل "المواجهات" التي يبتكرها منظمو
المعرض أخيرا.

لا يوجد إذن من يطالب الرئيس بالحوار
مع رافعي السلاح ولست أدري لماذا فهم
ذلك من كلام الدكتور حنفي بل لماذا قرن
الحوار بوصول هؤلاء الإرهابيين المزعومين
إلى الحكم. فما هي علاقة الحوار بالوصول
إلى الحكم؟ اللهم إلا إذا كانت المعلومات
المتاحة للرئيس تجعله على ثقة من أن
أصحاب التيار الاسلامي سيتمكنون من
إقناع الجماهير بأفكارهم إذا أتيحت لهم

فرصة الحوار العلني مع الدولة وإقناع
الجماهير بخطأ أفكار الدولة بما سيؤدي
إلى وصولهم إلى الحكم على موجة
شعبية ولست أفهم كذلك سوء الظن الذي
يحيط بهذا التيار بحيث يسرع الحكم
عليه لدى الرئيس بأنه فور وصوله إلى
السلطة سيبطش بمخالفيه مما يجعل
الرئيس حريصا على مصير هؤلاء
المخالفين من واقع مسؤوليته شخصيا عما
يقع في البلاد كما أورد في حديثه. لكن
لاحظت أن هذه المسؤولية الشخصية التي
حمل الرئيس نفسه لها مشكورا لم تمتد
إلى تيارات سياسية معينة بطشت
بمخالفاتها في الماضي القريب إلى حد
الإبادة وأعلنت عن عزمها البطش بهم
ثانية بل أعلنت أن أعوانها في تنظيمات
منحلة هم الذين يسيطرون اليوم على
مناصب كثيرة في الدولة ومع ذلك فقد
سمح لهم بإنشاء الأحزاب والجمعيات
وأصدار الصحف والمطبوعات بل والمشاركة
في الحوارات الهادفة للبطش بمخالفهم. أيا
كانت الحال فإنني حتى الآن لم أفهم سبب
ومبرر سوء الظن الفظيع هذا في تيار
فكري واجتماعي وسياسي أعلن صراحة
عن بعده عن الإرهاب وتبذله له وطلب
العمل العلني الشرعي المرخص له في ظل
أجهزة الدولة القائمة وليس ضدها. كما
لست أفهم سر هذا التخوف الشديد الذي
أبداه الرئيس من التيار الاسلامي معللا



المصدر : المختار الاسلامي

التاريخ : ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ذلك يخوفه على أمن المواطنين ذلك لأن الحادثة التي أوردها كمثال لا تشجع على مثل هذا التخوف فالاعتداء فيها على فرض صدوره من منتسبين إلى جماعات اسلامية - جاء ضد أفراد جهاز الأمن وليس ضد مواطنين عاديين وانتهى كغيره من هذه الحوادث بالقبض على من زعم أمنهم الجناة بعد ساعات قليلة، فهل مثل هذا الإرهاب الخائب الذي لا يقارن بما يحدث في بلدان العالم الأخرى كما قال الرئيس يمكن أن يشير هذه المخاوف الشديدة التي وصلت إلى حد إنكار وجود

تيار ثقافي مصري يستند إلى عقيدة الأمة ومبادئ دستورها الذي يحميه الرئيس ويفترض أنه يقيم نصوصه؟

وفي رده على تساؤل أو طلب من الكاتب الصحفي والمعلق المعروف الاستاذ محمد سيد أحمد (وهو أيضا ليس من السذاجة بحيث يطلب وجودا أو اعترافا بتبنيها يمكن أن يكون هو أول ضحاياها) بعدم وضع الحركة الإسلامية في خانة الإرهاب والفصل بينها وبينه في التعامل رفض الرئيس أن يسمح لهذه الحركة بمنبر قانوني - عدم السماح بحزب ديني كما أشار - ودعا إلى اعتبار التجارب المجاورة في الجزائر وتونس. والحق أن تجربة الجزائر هي في صالح السماح لحزب اسلامي بالعمل الشرعي القانوني. وهناك حاول مثل هذا الحزب العمل وفق كل أصول الديمقراطية المعروفة ولكن القوى اللادينية المعادية لخيار الشعب الجزائري

واستقراره قامت بانقلاب لا شرعى سافر وأدخلت عملية من كتبت حقوق الانسان أدت الى ثورة شعبية مسلحة في المقابل دفاعا عن الشرعية الحقيقية. وإذا كان الرئيس يقصد بما حدث في الجزائر هذه الانقلابات على الشرعية والعدوان المستمر على الشعب من جانب الانقلابيين فإن المسئول عن ذلك ليس الحركة الإسلامية بل هم خصومها من أصحاب نفس المبادئ والتوجهات التي تستضاف اليوم في مصر في المهرجانات الثقافية لكي تعلن "المواجهة" مع الإسلام ورفض الحوار مع دعاته والمؤمنين به. ويمكن أن يقال نفس الشيء بتعديلات طفيفة عن الموقف في تونس. ولست أدري لماذا لم يشر الرئيس إلى الأردن مثلا حيث الأحزاب الإسلامية قائمة داخل سياق التجربة الديمقراطية أو إلى السودان حيث نجحت نفس التجربة. لقد أعلن الرئيس في حوار به كل تأكيد



أن "الوطن للجميع" وبصرف النظر عن استخدامه لشعار يستغله الانجاء العلماني في مصر

للهجوم على عقائد الإسلام وعلى نصوص ومبادئ الدستور فإن فحوى مقولة أن الوطن للجميع تعنى ألا يحرم فريق من أبناء الوطن المصريين من حقوقهم في التعبير والتجمع والتنظيم والتحرك السلمي والدخول في ميادين المجتمع المختلفة من ثقافية واقتصادية وسياسية



المصدر : المختار الاسلامي

التاريخ : شهر ١١٤٢ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحق مخاطبة السلطات وذلك على أيدي
مخالفهم أو خصومهم الذين حصلوا من
الدولة على صك احتكار لهذه المنابر. ليس
من "الوطن للجميع" أن تحرم الأغلبية
الشعبية من هذه الحقوق تحت ادعاء
مبتسر بأنهم مجموعة "عيال" يشهرون
السلاح لا سيما وأن الأفراد المنسوب اليهم
القيام بهذه الأفعال هم إما من العناصر
المشبهة المدسوسة على الحركة الإسلامية
العريضة لتشويه صورتها وتبرير حرمانها
من حقوقها أو هم من الذين وقعوا تحت
ضغوط استفزازية رهيبة من قبل
السلطات دون أن يتصدى أحد لاتصافهم
بما وضعهم في وضع المدافع عن النفس أو
المنتقم لما تعرض له من ظلم بين حسب
تصورهم. لقد بدأ معرض الكتاب بدعاوى
عريضة حول الحرية الثقافية والتسامح
والإشارة والتقدم والحوار الخ لكن تبقى
كل هذه الدعاوى ناقصة وملحوظة طالما
استغلت هذه المناسبة لخلق تكتل يقوم فيه
المثقفون بدور المخبرين وجحافل الأمن
المركزي لقمع المكون الرئيسي والأصيل
لثقافة هذه الأمة. وهو الاسلام... ١١

الأحرار

المصدر :



للنشر والتوزيع : الصحافة والمطبوعات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

مستشار رئيس الوزراء متورط في اجتماعات الوساطة مع الإرهابيين

كتب : أسامة شرشر .
علمت الأحرار أن أحمد فراج
المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء
قد تورط في الوساطة بين
الإرهابيين ووزارة الداخلية وأن
الاجتماعات التي تمت في مكتب
عبد الحليم موسى وزير الداخلية
السابق كانت بترتيب من فراج
الذي لعب دورا هاما في استمرار
المفاوضات . يذكر أن السبب
الحقيقي لاعتفاء وزير الداخلية
السابق من منصبه سعيه لإجراء
مفاوضات مع بعض الإرهابيين
لوقف أعمال العنف مما اعتبرت
القيادة السياسية خروجاً عن الدور
المنوط بوزارة الداخلية رغم تورط
مستشار رئيس الوزراء فيها .



الوسط

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٠٠٢ ٢٠٠٢

القاهرة: الجماعة الإسلامية مستعدة للحوار مع الحكومة على رغم أحكام الإعدام

■ القاهرة - «الوسط»

للمرة الثانية خلال خمسة أشهر تصدر محكمة عسكرية مصرية احكاماً باعدام مجموعة من المتطرفين الاسلاميين المتهمين بالقيام باعمال ضد الدولة وأمنها. في يوم ٢٢ نيسان (ابريل) الماضي اصدرت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة احكامها في قضية ضرب السياحة والاقتصاد القومي والمتورط فيها ٤٩ من اعضاء «الجماعة الإسلامية» المتطرفة، بينهم سبعة فارين، فحكمت على سبعة من المتهمين بالاعدام وعلى ثلاثة بالاشغال الشاقة المؤبدة وعلى ثمانية بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً وعلى خمسة بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وعلى آخرين باحكام مختلفة كما برأت ١٧ منهم. والحكوم عليهم بالاعدام هم، بسطاوي عبدالمجيد ابو السعد (طالب ثانوي) واشرف سعيد عبدربه (طالب في العهد العالي التجاري) ودرأوي محمد ابراهيم عبدالمطلب (من دون عمل) واحمد عبدالرحيم رضوان (تاجر خضروات) وعبدالحميد الزمقان (نقاش) وعبدالهادي الصغير عبدالعظيم طابع (دبلوم تجاري) وسعد امين ابو الجد محمد (سائق). والقى رئيس المحكمة المستشار وجدي الليثي بياناً قبل اصدار الاحكام ذكر فيه ان المتهمين ينتمون الى تنظيم اراهابي سعى للقتل والتخريب وضرب الاقتصاد القومي، مشيراً الى ان الدفاع عن المتهمين استنكر جرائم الاعتداء على السائحين والاضرار بامن وسلامة المجتمع، و اضاف ان المتهمين اهدروا طمأنينة المجتمع وروعوا المواطنين، وان المحكمة على يقين من حكمها عليهم في ضوء اتساق الادلة المادية مع اعترافات المتهمين بأنهم ارتكبوا الجرائم المسندة اليهم ويستحقون عنها الجزاء المقرر، مشيراً الى ان المحكمة برأت ساحة الكثير من المتهمين الذين خلت اوراق الدعوى من ادلة قانونية ضدهم. قبل بداية الجلسة وسط اجراءات امنية مشددة قال المتهم مصطفى السيد (حصل على حكم بالبراءة) للصحافيين من داخل القفص ان الجماعة الإسلامية داخل السجن وخارجه ترحب بالوساطة مع الحكومة وبالجهود التي يبذلها علماء ومفكرون اسلاميون في هذا الاتجاه، وان الجماعة ترحب بالحوار مع الحكومة، وأضاف ان تصريحات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء واللواء حسن الافندي وزير الداخلية تسببت في تجميد الوساطة، واتهم الحكومة بانها مسؤولة عن

اجهاض جهود لجنة الوساطة. وذكر ان مطالب الجماعة الإسلامية لوقف اعمال العنف تتركز في الافراج عن جميع المعتقلين من اعضاء الجماعات الدينية ووقف التعذيب داخل السجون والغاء القوانين الاستثنائية واعطاء الحرية لاعضاء الجماعة لممارسة الشعائر الدينية. وعاد المتهم مصطفى سيد (حصل على البراءة) الذي

المرجاوي والقوا بعبوات ناسفة على السيارة الا ان احداً لم يصب بسوء وتمكن الضباط من اعتقال احد المهاجمين. وفي اليوم التالي هاجم مجهولون سيارة للشرطة وأطلقوا عليها النار في مدينة فرشوط بمحافظة قنا واصابوا الضابط حسام فوزي البغدادي والشرطي يسري القناوي ولانوا بالفرار ■

كان تحدث قبل اصدار الاحكام، الى الحديث عقب النطق بها وقال ان الاحكام لن تخلي الجماعة الإسلامية عن مواصلة عملياتها ضد رجال الامن، مشيراً الى ان الجماعة الإسلامية يمكن ان توقف تلك العمليات اذا اجرت الحكومة حواراً مع قياداتها واستجابت لمطالبها.

ويذكر ان المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت يوم ٢ كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي احكاماً باعدام ٨ متهمين، بينهم ٧ فارين في قضيتي الجهاد والعائدون من افغانستان بينهم محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد شوقي الاسلامبولي المتهم الاول في قضية اغتيال الرئيس انور السادات.

وبعد ان اعلن بيان «الجماعة الإسلامية» نية الجماعة في الثار للمحكوم عليهم بالاعدام في قضيتي القاهرة والاسكندرية، هاجم متطرفون، سيارتين للشرطة في حادثين منفصلين، الاول في حي بولاق الدكرور في الجيزة في اليوم التالي لصدر احكام المحكمة العسكرية، حينما هاجم سبعة اشخاص سيارة للشرطة كانت تقل المقدم كمال الدالي والرائدين محمد عبدالنواب وطارق



في النادى السياسى للحزب الوطنى:

لاتشريعات جديدة ولا حوار مع الارهابيين

خطة لزيادة الثقة بين المواطنين ورجال الأمن

كتبت - نهال شكرى - أعلن اللواء حسن الألفى وزير الداخلية أن خطة الوزارة في المرحلة القادمة تستهدف بناء وتقوية جسور من الثقة بين الشعب وأجهزة الأمن، ونفى أن تكون هناك نية لوضع تشريعات جديدة لمواجهة الإرهاب. وأكد الوزير - في اجتماع النادى السياسى للحزب

الوطنى مساء أمس - أنه ليس هناك نية إلى توسيع دائرة الاشتباه، وأوضح أن هذا الأمر ليس صحيحا ويتنافى مع سياستنا الرامية إلى تقوية الثقة بين الشرطة والشعب.

وأكد أنه لا حوار مع مرتكبي الجرائم الإرهابية وأن هذا الحوار مسئولية رجال الدين لتبصير الشباب المضلل بالحقائق الدينية، مشيرًا إلى أن ماتت هذه وزارة الداخلية من اجراءات لمواجهة الإرهاب يأتي في إطار القانون والشرعية.

وأعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أن مشروع قانون الثانوية العامة الجديد سيعرض على مجلس الوزراء في أول اجتماع له خلال الأيام القادمة وفي حالة الموافقة عليه من مجلس الشعب سيتم العمل به مع بداية العام الدراسى القادم.

الشرطة الرأىسيه الحوار

وإذا كان الأخوة فى التيار المذكور يشكون الآن من الهجوم على الإسلام أى الهجوم عليهم، فإنهم هم الذين بدأوا، وإذا كانوا قد نسوا أو تناسوا فإننا نذكرهم:

من الذى شن حربا شعواء على كل كاتب أو باحث إسلامي يطرح أفكارا جديدة مغايرة لمقولاتهم التقليدية، وتجري على قلمه لغة مختلفة عن لغتهم الجامدة؟

ومن الذى إتهم من فعل ذلك بالمروق عن الدين، والعمالة لجهات متنافرة مثل: الصليبية العالمية والصهيونية العنصرية والشيوعية الموحدة والغرب المسيحي؟

من الذى سخر من كتاب «الإسلام السياسي» للمستشار محمد سعيد العشماوى وأطلق عليه لقب «الإسلام السباحي»؟

من الذى سفه الرؤية المستنيرة فى إعادة كتابة التاريخ الإسلام العربى التى قدمها الدكتور سيد القمنى فى كتابه «الحزب الهاشمي» وتندر عليه بعبارات إنشائية لاذعة؟

من الذى أوعز - وما زال - إلى جهات معينة بطلب مصاصرة عدد من الكتب لجرد أنها تتضمن على فكر لا يتوافق مع المخططات التى ينسجون خطوطها؟

من الذى قتل فرج فودة، ونحن لا نعلمى الفعل المادى بل نقصد الفتاوى المسمومة والبيانات المسمومة التى أباحت دمه تصريحيا لا تلميحا وتولى «الجناح العسكرى» تنفيذ الفتوى والبيان؟

والآن يصفون «تاريخية النصوص»، بأنها دعوى خبيثة مع أنها نظرية علمية موققة أشد ما يكون التوثيق، وعلى من يناقضها أن ينقدها نقدا ماهو كبريه ومقزز وشاذ منحرف (الخبائشات للخبيلين والخبيلون للخبيلات) الآية ٢٦ من سورة النور، (والذى خبث لا يخرج إلا تكدا) الآية ٥٨ من سورة الأعراف، (ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض) الآية ٢٦ من سورة الرعد، (وتجيناها من القرية التى كانت تعمل الخبائث) الآية ٧٤ من سورة الأنبياء، والمقصود بها هنا عمل قوم لوط عليه السلام، والخمر أم الخبائث وعندما يدخل المسلم الغائط عليه أن يتعوذ من الخبيث والخبائث، وتقع هذه الأوصاف الملمثة بالإلحاح والإيعاز فعلها الأكيد فى وجدان ولا أقول فى عقول «الفتنة» فيتم المراد من رب العباد!!!

أما عن الحوار الذى يطلبونه لصالح الإسلام والوطن - فرغم إننى أحد الذين يؤمنون إيمانا راسخا لا يتزعزع بعدم جدواه - فله شروط أهمها أن يعلن «الأخوة» بصراحة لا مواربة فيها أنهم مجرد فصيل من فصائل الإسلام، وأن نقدهم أو حتى الهجوم عليهم - كفء عملهم - ليس هجوما على الإسلام أو خلعا لريقتة، فإذا قبلوا هذا الشرط الجوهرى غدا الحوار معهم ممكنا

(الأخوة) الذين يتكلمون باسم تيار الإسلام السياسى رغم تعدد توجهاتهم، يكادون يجمعون حالبا على أن هناك «حملات متعددة، تستهدف تقليص دور الإسلام وأضعاف علاقة الناس به، وأن تلك الحملات تتم تحت مسميات متعددة وبأساليب متنوعة.

وبإحدى ذى بدء نلاحظ

إصرارهم (أولئك الأخوة) على التماهى فى الإسلام وذلك بتوصيفهم تلك الحملات: إنما تستهدف تقليص دور الإسلام (بعمومه) مع أن الأعمال التى تتم سواء كانت سياسية أو إيديولوجية أو فكرية والتى يقوم بها - وحينئذ ينصرف إلى وطننا مصر - أشخاص قليلون أو هبات محدودة - قد لا تكون بينها رابطة بالمعنى المتعارف عليه - لا غاية لها سوى تحجيم الإسلام السياسى بدرجة التعبير المتفاوتة وكشفه وتعريته أمام المواطنين (العامة أو السواد بالتعبير الإسلامى)، وتوضيح الفروق الأساسية بينه وبين الإسلام الصحيح كما جاء به الرسول عليه وآله أفضل الصلاة والسلام، وإبراز الأهداف السياسية وطموحات قاداته ومدى جنوحها عن دين الله الحنيف .

الدور الذى يقوم به هؤلاء وأولئك هو الوقوف بصلاية فى وجه ذلك التيار الذى يملك ترسانة منجحة بالمهيجين الدينين (يسمونهم الدعاة) والكتاب والصحفيين ودور النشر والمطابع وشرايط الكاسيت.. الخ هذا الدور هو الذى يطلق عليه «الأخوة» الحملات الضارية وعلى من؟ على الإسلام نفسه!!!

أى أنهم هم والإسلام شيء واحد ومن يمسهم ولو مسافقا يكون قد هدم الإسلام وقوض أركانه!

ونجحت تلك الأقلام العنيدة فيما استهدفته، فخلال عقد واحد من السنين تغير المناخ الفكرى «الإسلامى» بدرجة ملحوظة لا ينكرها إلا جاحد، حتى إن بعض المنتسبين إلى تيار الإسلام السياسى يتبنون الآن كثيرا من الآراء والأطروحات التى بثتها تلك الأقلام، دون أن ينسبونها إلى أصحابها وكل ما فعلوه أن الصقروا بانفسهم صفة الاستنارة.

و«الإسلام السياسى» ليس مصطلحا (ابتدع لإعلان الحرب على مشروع النهضة الذى ينطلق من قيم الإسلام ومقاصده) ولكنه حقيقة واقعة فهو ينصرف إلى الذين يسربلون أهدافهم السياسية وأشباقهم العارمة للسلطة ومطامحهم الجامحة للحكم بشعارات دينية حتى تجد قبول لدى المواطنين الذين يشكل الدين ركيزة أساسية فى تكوينهم.

وإين هو «مشروع النهضة» الذى قدمه الأخوة والذى ينطلق كما يدعون من قيم الإسلام ومقاصده؟

إن كل ما طرحوه لا يعدو أن يكون شعارات براقة خلاصة لدغدغة عواطف الناس.

الشيخ خليل عبد الكريم



المصدر :

النشر والخط مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٥ مايو ١٩٩٢





في النادي السياسي للحزب الوطني :

الانلي : حوار مع الإرهابيين .. ولا توسع للاشتباه والى : بورصة القطن هذا العام .. لصالح المزارعين

أعلن د . فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أن برنامج العمل الذى طرحه الرئيس حسنى مبارك فى عيد العمال ستحوله السلطات التشريعية والتنفيذية والتنظيمات السياسية الى خطوات تنفيذية .

بطريقة عشوائية على المشتبه فيهم وقال د . حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أنه سيتم حتى يوليو القادم إنشاء ١٥٠٠ مدرسة بمعدل لتجاوز يصل الى ٥ مدارس فى اليوم الواحد وقال ان المدارس الجديدة ستطبق نظام اليوم الكامل الذى سيعمم تدريجيا بحيث يطبق فى جميع مدارس مصر ١٩٩٧ جاء ذلك فى اجتماع النادي السياسى للحزب الوطنى

وأكد د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان نظام بورصة القطن سيطبق العام الحالى وأنه سيؤدى الى زيادة دخل مزارعى القطن وزيادة حجم انتاج القطن التصدير وأكد حسن الانلى وزير الداخلية أنه لن تجرى حوارات مع مرتكبى الجرائم الارهابية . ونفى وجود اتجاه لتوسيع دائرة الاشتباه بما يعنى القاء القبض



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ: ٦ مايو ١٩٧٧

القاهرة، إيران طالبت، الأفغان، بخلع عبد الرحمن

وزير داخلية مصري ينفي احتمال الحوار مع المتطرفين

القاهرة: الشرق الأوسط

الحزب الوطني الحاكم اعتزام
وزارته التقدم حالياً بأية تعديلات
جديدة على التشريعات القائمة
لمواجهة الإرهاب مؤكداً الحرص
على مد جسور الثقة مع المواطنين
لدعم تعاونهم في محاصرة
المتطرف.

وتزامنت تصريحات وزير
الداخلية مع رفض رئيس الوزراء
الدكتور عاطف صدقي بصفته
الحاكم العسكري التصديق على
حكم محكمة أمن الدولة العليا
طوارئ بمسألة 5 أعضاء
بالجماعات المتطرفة كان قد نسب

التهمة ص 4

أعلن اللواء حسن الألفي وزير
الداخلية المصري الجديد أن
أجهزة الأمن قاربت الانتهاء من
مراجعة مواقف عدد من المعتقلين
الذين لم توجه اليهم أية اتهامات
رسمية من جانب جهات التحقيق
في الوقت الذي نفى فيه إمكان
إجراء أي حوار مع الجماعات
المتطرفة التي أكد أنه لم يتلق أي
معلومات أو اتصالات من جانب
«لجنة الحكماء» للوساطة بينها
وبين أجهزة الأمن.

ونفى اللواء الألفي خلال لقائه
مساء أول من أمس مع أعضاء



المصدر : الشرح الادبي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

دائرة قضائية اخرى. وكشف مسؤول
امني عن تعثر المفاوضات التي تجري
حاليا بين أجهزة الامن المصرية
والسلطات الباكستانية بشأن طلب
تسليم «الافغان» المصريين المقيمين في
بيشاور، والذين صدرت ضدهم احكام
في مصر تصل بعضها الى عقوبة
الاعدام.

وأرجع المسؤول تعثر المفاوضات
الى تدخل جهاز الاستخبارات الايرانية
التي توسطت لدى السلطات
الباكستانية لوقف حملة الاعتقالات التي
شملت نحو الف من «الافغان» العرب
بينهم حوالي 350 مصرية.

وأضاف المصدر ان أجهزة الامن
المصرية رصدت اجتماعا عقد بين وفد
الاستخبارات الايرانية ووفد من
«الافغان» المصريين حضره محمد
شوقي الاسلامبولي شقيق خالد
الاسلامبولي المتهم الاول باغتيال
الرئيس الراحل انور السادات وايمن
الظواهري وطلعت عبده قاسم ثالث
القيادات المتطرفة في الخارج والمحكوم
عليه بالسجن 7 سنوات في قضية
اغتيال السادات.

واشترط جهاز الاستخبارات
الايرانية خلال اللقاء خلع عمر عبد
الرحمن من قيادة الجماعة وتعيين قائد
جديد بعد اكتشاف المخططات التي
وضعتها الجماعات المتطرفة.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان
جماعة الاخوان المسلمين المحظور
نشاطها رسمياً قررت اعداد مذكرة
جديدة بشأن مطالب الجماعة وتحديد
دورها للمشاركة في العمل السياسي،
اكدت فيها عدم تورط اي عضو من
اعضائها في اي اعمال عنف وذلك
لتقديمها لبعض القيادات الحكومية
والحزبية.

مصر

اليهم تورطهم في محاولة تفجير
اتوبيس سياحي قبل نحو 4 اعوام.
وقرر اعادة المحاكمة مرة أخرى امام



المصدر: الشرح الأوسط

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

نفي طلب لقاء وزير الداخلية المصري

لجنة الوساطة تجهد جهودها وتحذر من جمع التبرعات

لندن: من شريف قنديل

مجموعة الوساطة لا أساس له من الصحة، بما في ذلك نشاطات اللجان الوهمية التي تكونت دون علم المجموعة. وأضاف أنه من الغريب أن هناك أشخاصاً يطوفون مصر وهم يتحدثون عن «اللجان» وضرورة دعمها والتبرع لها، مؤكداً أن هؤلاء لا يحضرون اجتماعات المجموعة التي تعقد علناً وقال: «إننا لسنا تنظيمًا لا سرياً ولا غير سري».

وحذر الدكتور العوا من قيام أفراد بحملة لجمع تبرعات بدعوى أن جهود الوساطة تحتاج إلى دعم وإلى تعريف وإلى نشر وإلى نفقات مواصلة.

وأشاد الدكتور العوا بما ذكره الرئيس المصري حسني مبارك في التهمة ص 4

علمت «الشرق الأوسط» أنه تقرر وقف جهود الوساطة التي تبذلها مجموعة الإصلاح الإسلامية في مصر لوضع حد لأعمال العنف التي تمارسها الجماعات المتطرفة.

واتخذ هذا القرار بعد اتفاق أعضاء المجموعة على وقف الوساطة مؤقتاً، بينما نفت المجموعة أن الشيخ محمد متولي الشعراوي قدم طلباً لمقابلة وزير الداخلية الجديد اللواء حسن الألفي.

وعلق الدكتور محمد سليم العوا على ما تردد حول هذا الطلب بأنه إشاعة جديدة تستهدف ضرب جهود الوساطة. وأكد الدكتور العوا أن 90% مما أثير أخيراً حول أعمال



المصدر: الشرق الاوسط

للنشر والتوزيع: مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢

لجنة الوساطة

خطابه الأخير من أن تداول الحكم حق لجميع القوى الشرعية، وطالب بأن يتفهم الجميع مغزى تصريح الرئيس مبارك، ومضى يقول: «كلنا ضد الإرهاب لكننا أيضاً ضد العنف المضاد ولا سبيل أمامنا جميعاً سوى أن نتقي الله وأن نتجرد من الأهواء الشخصية لإنقاذ مصر».

من جهة أخرى شهدت القاهرة أمس ندوة جديدة نظمها حزب التجمع تحت شعار «الصوار بين نعم ولا» تحدث فيها كل من الدكتور فؤاد زكريا وعبد الغفار شكر عن حزب التجمع والدكتور العوا.



المصدر : الأذاعة والإذاعة

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات



الأحزاب المصرية تدين

القتل وترفض تشويه الاسلام

الإرهاب في محاولة لشق صفوف الامة واسترجع تاريخ العلاقة بين "المسلمين" العرب والاقباط قتلًا :

- إذا كان "الإرهابيون" يريدون العودة إلى الإسلام الأول فسنعود بهم إلى قوله تعالى "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس" وسبب نزولها أن مسلماً أخذ درعاً من مسلم وأخفاه عند أحد الذايين "أهل الكتاب" وشهد له عدد من أقاربه أن المسلم أودعه عنده أمانة ، فنزلت الآية

دعوة للرسول للحكم بالحق دونما تأثر بديانة السارق وأبراء لذمة الذمي . وقوله تعالى "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ، إلا الذين ظلموا منهم" ومن الثابت في التاريخ أن "الاقباط" في "القزما" كانوا أعواناً لعمرو بن العاص في فتح مصر ، وخرج جماعة من القبط يقدمون له ما يحتاجه من عون لينتصر على الرومان وكان لهم دور بارز في جهاز الإدارة عقب فتح مصر ، فالإسلام لم يقل شيئاً سوى الرحمة واللين والحوار بالعدل والحق بعيداً عن العنف والتطرف .

● وأضاف الدكتور ميلاد حنا - عضو اللجنة المصرية للوحدة الوطنية قوله :

- أنا لست رجل دين ولكنني أرى أن شخصية مصر لها خصوصيات غربية لا تتمتع بها دولة أخرى في العالم ، فهي طوال تاريخها حققت التوازن بين العلم والدين بلا صدام أو عنف ، وهي أرض جعلت من الأديان أديان رحمة فالمسيحية التي ظهرت في فلسطين لم تأخذ شكل الديانة وتنتشر في العالم إلا عندما وصلت

● في مقر حزب التجمع ، اجتمع ممثلو الأحزاب المصرية وأعضاء

اللجنة المصرية للوحدة الوطنية وذلك لمناقشة فكرة "الحوار مع جماعات

الإرهاب" وامكانية دخول هذه الجماعات شريكا في التحالف القومي ،

وتناول الحاضرون فكرة الحوار بالشرح والتحليل والشروط الواجب

توافرها قبل البدء في تنفيذها ●●

أسهل ما تقال ضد الخصوم ، وإذا استرجعنا تاريخ الخليفة عمر بن الخطاب لوجدناه أكثر عقلانية وإيماناً بحرية الرأي أكثر من هؤلاء خصومنا عندما حاول أن يخفض المهور ، فرفضت إحدى السيدات مستشهدة بأحدى آيات سورة النساء فرجع عمر عن رأيه فقال "أخطأ عمر وأصاب امرأة" ، وأيضاً كان مؤمناً بتقليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وعدم رفض الأفكار الجديدة التي من شأنها ترقية المجتمع حتى ولو لم تكن من نصوص الدين ، فإن هؤلاء يطلبون منا ألا نفكر ، وجميع حالات الإرهاب علي مدى التاريخ اختار لها منفذوها ستاراً دينياً ، فمن قال أن الدين يرضى بالاعتقال وإحراق المقامى وترويع المواطنين ؟ ، فإذا كان هؤلاء في حالة اختلاف فكري مع الحكومة فمن الأفضل أن يدور الحوار بدلاً من أن يخرج الرصاص .

■ وأضاف مدوح بشرى - عضو الأمانة العامة للحزب الوطني في حديثه عن التشويه الذي يمارسه دعاة

وبدا سيد عشري - عضو الأمانة العامة لحزب التجمع بتقديم استعراض سريع لما جرى من حوادث في الآونة الأخيرة :

- بعد أن انتشرت ظاهرة الإرهاب والحوادث الدامية ، أصبح السؤال المطروح : هل يمكن أن يكون مرتكب هذه الجرائم حليفاً في المشروع الوطني أو جزءاً منه ؟ ولكن هناك موانع للقبول بدخولهم وهي فكرة "التكفير" الذي يطلقونه في وجه كل من يخالفهم الرأي ، في حين أن القرآن قد ضرب القدوة والمثل في إطلاق حرية الاعتقاد بقوله تعالى "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" .

كما أن التراث الفكري لهؤلاء جاء نتيجة اختراع فقهاء عصور الظلام الذي جعل محاولة استقرار النص بما يتمشى مع العصر كقراً كبيراً ، وفتحوا باب التكفير بقاعدة تقول "إنكار المعلوم من الدين بالضرورة" وواضح من هذه القاعدة أنها يمكن تطويعها حسبما يريدون أنه "إنكار" . وبالتالي تصبح تهمة الكفر



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : مايو ١٩٩٢

استطاع فيه الفكر الإسلامى تحقيق انتصارات فكرية منها اسقاط فكرة الخلافة والتأكيد على الشورى والزامها للحاكم واثبات حقوق المرأة . وقد قال الامام محمد عبده ان "الشورى" تدخل فى باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والسبب الرئيسى "للإرهاب" هو الفساد السياسى الموروث الذى أورث أيضا الحقد والضغينة ، وغياب التعليم الدينى الحر ، فكيف نتحدث عن واعظ فى ظل تعليم طالب الأزهر للقشور التى لا تصلح .

● ويعود الدكتور سليم العوا لتوضيح ضرورات واجب توافرها لقيم حوار بين لنصلر هذا التيلر والتيلرات المعقدة فيقول :

- الحوار لا يجرى بيننا وبين "العنيف" من منطلق فكرة "الحلال" و"الحرام" فإننى شخصيا لا أرغب فى حوار مع من يقتل الناس ، فالقتل والترويع ليس سبيلا لنشر الإسلام بل إنه كفيل بخلق قوى مضادة له ، وأول مقتضيات الحوار أن يتخلى كل صاحب فكر عن الزعم بأنه وحده يمتلك الحقيقة .

● وانتهى الحاضرون من ممثلى الأحزاب المصرية إلى ضرورة تهيئة جو الحوار مع كل من يرى المستقبل بعين واعية ، وينتبه إلى أن الصهيونية تسعى لتمزيق الوطن المصرى إلى عدة دويلات ليسهل تحقيق المشرع الصهيونى فى دولة من النيل إلى الفرات ، ورفض الحاضرون كل ما يفعله الإرهابيون تحت ستار قتال الدولة الكافرة ، فالتكفير تدخل فى اختصاصات المولى عز وجل ، وحده الذى يعلم ما فى الصدور ، وليس من عناصر الإسلام أن تكون "محاكم التفتيش" فى دولته ، واكدوا جميعاً أن "مصر" وطن يمتلك خصوصية لا نجدها فى أى دولة أخرى ، فهى تمتلك "النيل" و"الزراعة" و"التوحيد" منذ الفراعنة وحتى اليوم - وكان من المفروض أن يكون الحوار بين "الأحزاب" حول مشروع قومى للتوحد بالبلاد ، ولكن جرائم "الإرهاب" جعلت الذعر يصيب هذه القوى الوطنية وجلست تبحث عن مخرج من محاولة الزج بنا فى هذا النفق المظلم .

إلى مصر ، فأعطاهما المصريون ميراثهم المستمد من الفراعنة وكتاب الموتى والايمان بالبعث والخلود ، واحتفظت المسيحية المصرية الارثوذكسية بشخصيتها المستقلة وحتى الآن لا يوجد فرع للارثوذكسية والكنيسة المشرفة عليها غير فى مصر حتى جاء الإسلام تحول إلى "إسلام" مصرى له طابع يختلف عن الإسلام فى أية بقعة أخرى ، واستمرار العقيدة المسيحية سببه هذا الإسلام السمج - أما ما يحدث الآن من ظهور الإرهابيين فهو أزمة كبرى على المستوى الفكرى والثقافى ، بعد حدوث غزو صحراوى لمقائدنا ، فأراد أن يجعل إسلامنا الرحيم صورة من قسوتهم التى تفرضها الطبيعة - فإن الحوار مع هؤلاء تضيق لوقت يمكن أن نستفيد به فى فحص خصوصية الشخصية المصرية بدلاً من أن نستورد من دول صحراوية مجاورة ما تقوم عليه حياتنا .

● وتحدث الدكتور محمد سليم العوا ، أحد اصحاب الاجتهادات الدينية واستاذ القانون موضحاً ضرورة اجراء حوار :

- الحوار مع كل الاطراف الرافضة واجب دينى وقومى لمصلحة الوطن الذى ورثناه متوحداً . ويجب أن نتركه للأجيال القادمة متوحداً سليماً فأولاً ليس من حق أحد أن يطمع فى عقيدة أحد ، ولا يجوز نفى وجود الآخر ولا يستطيع أحد أن يزعم

أنه صاحب حق فى الحصول على تأييد بدون المرور على صندوق الانتخاب ، فهو الميزان الحقيقى ، وليست الهتافات أو الكلمات . والحوار الذى نريده يكون

بالكلمة لا بالمدفع ، والحوار معناه التقاء بين كلمة وكلمة على أرضية واحدة ، ولنعلم الناس أن مصر ليست فى امان لا من ناحية البحر أو ناحية الصحراء ، فالمشروع الصهيونى يسعى للتفاد والاستيلاء على مصر بأية صورة ، وإنه يسعى جاهداً لتمزيق جسد هذا الوطن وادعو كل مواطن على أرض مصر أن يقف فى وجه هذا المخطط الصهيونى وقد استطاع هذا المشروع أن يوقع الناس فى حالة من السهولة وسحب فى الوقت الذى

خالد اسماعيل



المصدر : الحياة

للنشر والذخات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ مايو

وزير الأوقاف المصري : لا حوار مع الإرهاب

□ القاهرة - الحياة :

■ نفى وزير الأوقاف المصري الدكتور محمد علي محبوب ما نسب إليه من أن وزارة الأوقاف تنفذ خطة للحوار مع الجماعات المسلحة وأعضائها المعتقلين. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية عن محبوب أن «محضر لا تحتجر على الدين ولا المتدينين لكنها تعمل جاهدة على توضيح الطريق الإسلامي الصحيح ومخاضة دعاوى الإرهاب والتطرف لتحمي شبابنا منه».

وأشار إلى أن الوزارة تقوم بدورها بالتعاون مع الأزهر «كي تواجه الفكر المتطرف وتحمي الشباب لئلا يقع فريسة لهذا الفكر، ومن يرفع السلاح في وجه الدولة أو يرتكب الجرائم ويعتدي على الأمن لا يصبح مطلقاً أن ينسب إلى الدين، ولا تفاوض معه ولا حوار وإنما الحوار مع من يعتنق فكراً معيناً ويستمع إلى الرأي الآخر لتصحيح هذا الفكر. أما حملة السلاح والقنلة فردعهم سلطان القانون».

ونفى مصدر مائون في مصلحة السجون المصرية ما نشر عن حوار بين الحكومة المصرية والمتطرفين المعتقلين. وقال له «الحياة» إن «السجون ليست موقفاً لأجراء الحوارات».



للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

محافظة الدقهلية : الحوار مع جماعات الارهاب مرفسوس

كتب فليز علق :

اعلن اللواء ابراهيم الشيخ
محافظ الدقهلية أن الدولة لم تبدأ
استخدام العنف مع جماعات
التطرف التي تتلقى تمويلا خارجيا
وتحركها ايد داعمة للارهاب . من
خلال خطة موضوعة وتضليل فكري
لاحداث فتنة طائفية وتخريب
الاقتصاد المصري بضرب السياحة
والقاء المتفجرات في التجمعات
الجماعية لارهاب الشعب وزعزعة
نظام الحكم . وأكد رفضه للحوار مع
جماعات الارهاب موضحا أن الكلام
عن الوساطة ثبت فشله تماما .
جاء ذلك في لقائه مع المؤتمر
الاقليمي للنقابة العامة للمحامين ،
ردا على ما اثاره رافت سيف الدين
عضو مجلس النقابة العامة وماهر
خميس نقيب المحامين بالدقهلية ،
حيث أعلن أنهما ضد الارهاب
واستنكرا موقف الحكومة من لجنة
الوساطة وإجراء الحوار .



المصدر : الحياة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٢ يناير ١٩٩٢

قائد الجناح العسكري لـ الجماعة الإسلامية في مصر يتحدث الى الحياة من قفص الاتهام

عبد الغني : العنف لن يتوقف ولا مصالحة قبل تطبيق الشريعة

□ القاهرة - الحياة

وقرر المستشار محمد البحر رئيس المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة اليوم الاربعاء.
من جهة اخرى كشف مصدر قضائي مصري لـ «الحياة» ان اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الإسلامية» دبوا اربع محاولات لاغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام الا انها لم تنفذ بسبب ظروف خارجة عن ارادتهم وفي المرة الخامسة نجحوا في اطلاق النار على سيارته.

اعترافات المتهمين

وقال المصدر ان اعترافات المتهمين امام النيابة العسكرية كشفت عن الخطط الكاملة لاغتيال وزير الاعلام وان المتهم حسن رمضان شلقاني اعترف بأنه تلقى تكليفاً عبر الهاتف من «الارهابي» مصطفى حمزة الفار حالياً في السودان بتنفيذ خطة اغتيال الشريف وارسل دعماً مالياً قدره ستة آلاف دولار لشراء الاسلحة والذخائر وتدريب اماكن لا يواء عناصر التنظيم. ووضح المصدر ان شلقاني اعترف بأنه اوكل مهمة مراقبة تحركات وزير الاعلام واغتياله الى المتهمين ابراهيم السيد عبدالعال واحمد احمد الحسيني. وسلمهما بندقية آلية لاستخدامها في ارتكاب الجريمة، وانهما حاولا تنفيذ عملية الاغتيال اربع مرات.

واعترف المتهم ان الخطة الكاملة لاغتيال وزير الاعلام المصري وضعها واشرف عليها مصطفى حمزة، كما ان هناك خطة اخرى وضعها المتهم اشرف السيد ابراهيم في الاسبوع نفسه لاغتيال اللواء مصطفى كامل محافظ الدقهلية السابق، الا ان اقالته من منصبه ومغادرته المنصورة حالت دون نجاح الخطة.

كما استهدفت خطط العناصر التي يجري محاكمتها حالياً الهجوم على قسمي شرطة الساحل والموسكي ومنشآت مهمة بمنطقة الأزهر، وجرى معاينتها من جانب المتهم احمد محمد صادق، لكن اعتقال المتهمين منعت تنفيذ تلك العمليات. وتعد السبب المفضل للجلسة الثانية لمحاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال وزير الاعلام في احدي الدوائر العسكرية التي يترأسها اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري.

■ قال قائد الجناح العسكري لـ «الجماعة الإسلامية» في مصر صفوت عبد الغني الذي يحاكم في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب والكاتب فرج فودة «ان عمليات العنف في مصر لن تهدأ».

واضاف في تصريح ادلى به الى «الحياة» امس من داخل قفص الاتهام اثناء فترة الاستراحة في جلسة المحاكمة التي تنظر في قضية اغتيال المحجوب ان اعتقال عدد قليل من اعضاء «الجماعة» في المنصورة والقلوبية «لن يوقف عمليات العنف، والدليل على ذلك هو ما حدث اخيراً في البداري والقوصية». وأشار الى ان الذين اعتقلوا من «الجماعة» هم نفر قليل، وان «المعركة مع الشرطة والنظام لن تنتهي». وان جهود الوساطة التي كان يسعى اليها عدد من علماء المسلمين «كان بهدف حقن الدماء وليس للمصالحة». وقال ان المصالحة «لن تحصل الا في حال واحدة هي تطبيق الشريعة الإسلامية».

ونفى ان يكون العلماء اجتمعوا مع قائد تنظيم «الجهاد» عبود الزمر الذي يقضي عقوبة السجن لفترة ٤٠ عاماً في قضيتي اغتيال الرئيس الراحل انور السادات وقلب نظام الحكم. وقال «انها كانت مجرد فكرة عرضت امام وزير الداخلية السابق عبد الحليم موسى الذي صرح بعد ذلك بأن مسألة الوساطة امام القيادة السياسية».

وعن الخلاف بين «الجماعة الإسلامية» وتنظيم «الجهاد» قال: «الخلاف جوهرى بيننا وبين اخوة الجهاد فنحن ندعو الى الله وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية وننزل الى الناس ونعمل على تكوين القاعدة الجماهيرية» مشيراً الى ان الجماعتين «تتفقان في الخروج على الحاكم وضرورة التصدي لممارسات النظام القمعية».

وكانت هيئة المحكمة استمعت في جلسة امس الى اقوال خمس من شهود الاثبات في قضية فودة من بينهم نجله احمد فرج فودة (١٦ عاماً) الذي أكد ان والده تلقى تهديدات عدة بالقتل عبر الهاتف، وان مجهولاً اتصل به في يوم الحادث الذي وقع في ٦ حزيران (يونيو) وهدده بالقتل.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

الحوار المطلوب والوساطة المطلوبة

احتلت قضية الوساطة بين الحكومة والجماعات الإسلامية مساحة عريضة من المساجلات بين مؤيد ومعارض ومستنكر ومستغرب .. وإذا كانت اطراف من مجموعة الاسلاميين الذين قاموا بالوساطة قد كتبوا عن دورهم وشرحوا من وجهة نظرهم ابعاد الموقف ، فان الجانب الحكومي كان غامضا بين النفي والتصريحات غير المباشرة وخلاصة كل ماكتب عن هذا الموضوع اشاع جوا من اللبلة وسط الجماهير ، واغرى الكثيرين باطلاق اشاعات تروى قصصا واحداثا ووقائع منسوبة الى شخصيات حكومية مرة ، وإلى شخصيات اسلامية مرة أخرى ، وإلى قيادات التنظيمات الاسلامية من داخل السجون المصرية أو فيما وراء البحار مرة ثالثة .

١ وبداية لابد من الاقرار بأن الحوار بين العناصر المختلفة مسألة واردة في كل زمان ومكان ، بين الاصدقاء والاعداء ، وبين الاصدقاء والاصدقاء بل أن الحوار احيانا يجري بالقرب من ميادين القتال ورائحة البارود تملأ الاجواء ويبقيا الطلقات يثرز صداها في الاسماع . ومادام الحوار امرا واردا ، فليس من المستبعد أن يتم حوار بين الحكومة ، ممثلة في الأجهزة الأمنية وبين قيادات من التنظيمات الاسلامية التي تقود التمرد ضد نظام الدولة ، مادام هذا الحوار يسعى الى الوصول الى تهدئة الاحوال وتخفيف التوتر ووقف سفك دماء الابرياء .

ومع التسليم المطلق بأهمية الحوار بين مختلف العناصر المتعارضة فان هناك اسسا وثوابت لابد من مراعاتها ليكون الحوار ايجابيا وقادرا على انجاز اهداف محددة لصالح كل الاطراف ومن اهم هذه الثوابت :

اولا:

أن يتم هذا الحوار بأسلوب ديمقراطي أو حتى برغبة صادقة في احترام وجهة نظر كل طرف للطرف الآخر ، دون مصادرة لرأي أو تشبث بوجهة نظر

ثانيا:

أن تكون اهداف الاطراف المتحاورة واضحة ، وأن تكون مجموعات الحوار معبرة عن الواقع ومترجمة منذ البداية بما يصل اليه الحوار من نتائج ، بمعنى أن تحترم الأغلبية رأي الأغلبية .

ثالثا:

أن يكون الاتفاق قائما على أن الاطراف المتحاورة ترفض العنف رفضا قاطعا بحيث لا يقر احد استخدام القوة أو السلاح لفرض رأي أو موقف أو ارادة بالقوة على الآخرين مهما اختلف معهم في الرأي .

رابعا:

أن يتم الحوار علنا وامام الجماهير لتكون هذه الجماهير شاهدا اصيلا على اطراف الحوار وعلى نتائجه ، مادام الحوار يستهدف في الاساس صالح الجماهير .

واذا نحن وضعنا هذه الثوابت موضع الاعتبار فيما تحدث عنه الجميع في قيام حوار بين اجهزة وزارة الداخلية المصرية وفد وساطة يمثل مجموعة من المفكرين الاسلاميين الذين ارادوا باجتهاد خاص أن يضعوا حدا للحوار المسلح بين الحكومة والجموعات الارهابية التي ترفع راية الاسلام ، فاننا نجد ان هذه الثوابت لا تنطبق على ما جرى ، أو قيل انه جرى ، بين الحكومة والعناصر الاسلامية .

واذا كانت تلك الثوابت المطلوبة للحوار لا تنطبق على هذا الحوار فان وفد الوساطة أيضا فقد قدرا من مصداقيته عندما قرر بداية وجود شرائح من المجتمع حريصة على افشال الحوار بمختلف السبل وحدد

خمس اطراف غير سعيدة بهذا الحوار :-

- (١) دوائر التطرف العلماني ومحترفو اليسار .
- (٢) اصحاب المواقع الوظيفية الذين يهمهم انقاذ الكراسي قبل انقضاء الوطن .
- (٣) الاجهزة التي تتعيش من استمرار الفتنة والمقصود هنا الاجهزة الأمنية .
- (٤) الاطراف الداخلية التي ترى ان الخطر قادم من الخارج وليس من سوء الاوضاع الداخلية .
- (٥) الجهات الاجنبية التي يهمها عدم الاستقرار في مصر .

ومعنى ذلك ، ومن واقع تحليل وفد الوساطة ، للقوى التي ترفض الحوار مع التنظيمات الاسلامية ، ترى انها تمثل معظم افراد الشعب المصري من مثقفين ورجال دولة واجهزة أمنية وقيادات سياسية . أي أن الجميع لا يعرف مصلحته لأنه يتعيش على موجة الارهاب . وبطبيعة الحال فان مثل هذا القول اذا مادل على شيء فإلتما يدل على سذاجة بالغة في تحليل الامور وعلى تحيز مسبق ضد الجميع وصالح التنظيمات الاسلامية .

وبالتالي فان الارهابيين على حق عندما يرغبون السلاح في وجه الجميع ليعيدوا تخطيط المجتمع على جيش كل هذه الشرائح من المحتمة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولسنا بحاجة الى القول بأن الزعم بأن هذه الغنائم الوطنية تتكسب من الارهاب ، انما هو قول باطل . لأن احدا لا يمكن ان يكتسب من الخراب الداخلي ، وخاصة مع عناصر الارهاب التي تضع قوائم اعدائها بحيث تشمل الجميع . وبذلك فان كل فرد من هذه الشرائع التي حددها وفد الوساطة بأنها تقف ضد الحوار مع التنظيمات الارهابية ، معرض للتصفية الجسدية مع كل ما يترتب على ذلك من اشاعة اكبر قدر من الغوضى في البلاد امنيا واقتصاديا واجتماعيا .

والغريب ان بعض الشخصيات التي كانت ضمن وفد الوساطة بين الحكومة والتنظيمات الاسلامية والتي تقول ان مهمة لجنة الوساطة لا تتعدى مهمة الاطفائي الذي يجاهد من اجل اخماد النار بأسرع ما يمكن ، وضعت ارهابيي هذه التنظيمات على قدم المساواة مع رجال الأمن الذين يتصدون لهذا الارهاب . ومجرد هذه المساواة بين جريمة الخارج على القانون ، وبين المدافع عن القانون يضعنا فوراً امام استراتيجية تفكير اعضاء لجنة الوساطة .

لقد كنا نتصور ان هؤلاء العلماء او هذه (الكوكبة) من اهل العلم في مصر ممن استشعروا ان واجبهم الشرعي والوطني يفرض عليهم بذل ما في وسعهم من جهد لانقاذ البلاد من الخطر الذي استشرى في الآونة الاخيرة واصبح مهددا لأمنها ومواردها ، لقد كنا نتصور ان تسرع هذه الكوكبة في اعلان كلمة الحق ورفع صوت الرفض لكل ممارسات هذه الجماعات الارهابية باسم الدين ، ليكونوا على قمة قيادة امة يدفعها بعض ابنائها الى منزل الخطر بسوء قصد ، اذ ان الوطن كان بحاجة الى حجم مساندة هذه الاصوات الاسلامية الواعية الناضجة المعتدلة التي تعرف حدود الله ومصالح الوطن ، ولكن الذي حدث ان هذه «الكوكبة» من اكبر علماء مصر ،

ظل صوته خافتا تجاه الارهاب ، وعندما تحركت كان تحركها لمصلحة الارهاب نفسه ، بغض النظر عن الزعم بأن مجموعة الوساطة وهي تسعى الى وقف العنف كانت تؤكد على ضرورة وأهمية الالتزام بالقانون والدستور واحترام سلطة الدولة ، وانها ترفض كل صور العنف وتدعو الى الحوار والتعبير السلميين إن هذه الكوكبة وصلت في نهاية تحليها الى القول ، بأنها كما تنكر وتدين عنف هؤلاء الشباب فانها لا تتردد في استنكار التجاوزات التي صدرت عن بعض أجهزة الأمن ، وتضيف ان تجاوزات الأمن اسهمت في تفاقم المشكلة وليس حلها .

والغريب ان وفد الوساطة المكون من «كوكبة» من اكبر اهل العلم في مصر، كانت حركته تجاه التنظيمات الاسلامية عجيبة للغاية فهذه الكوكبة لاتعرف بالتحديد من هو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة لدى هذه التنظيمات ، اذ انها وفق ما ذكر احد اعضائها سوف تقوم باجراء اتصال مباشر مع قيادات مجموعات الشباب الاسلامي الذين هم داخل السجون بهدف دعوتهم الى التخلي عن اسلوب

العنف من خلال حوارهم فيما يحتجون به من اسانيد شرعية لاجراء التغيير باليد . وكان تقدير افراد هذه الكوكبة انهم بهذا الاسلوب قد يقدمون قيادات الداخل باستخدام نفوذهم لدى اخوانهم في الخارج لوقف ما يمارسونه من اعمال تنتهك القانون وتخل بأمن البلاد .

اي ان علينا ان نستنتج افراد العصابات الارهابية الفارين خارج الوطن والذين يقودون حركة العنف من الخارج ضد ابناء الوطن ، وعلى هؤلاء ان يملوا شروطهم ، وبالفعل فإنهم يطالبون بالافراج عن كل العناصر التي تحتجزها الدولة لأسباب أمنية داخل السجون لحماية الجماهير من سطوة وارهاب هذه العناصر . وعلينا ان نضع في الاعتبار ان التحفظ على مثل هذه العناصر هو عمل امنى تقتضيه الظروف ، وتمليه مصلحة الأمن ، وان شروط الجماعات الاسلامية للافراج عن هؤلاء المحتجزين مقابل الكف عن اطلاق النار ضد الابرياء ، هو اعتداء صارخ على القانون وعلى سيادة الدولة . وهو في نفس الوقت تحيز واضح من قبل هذه الكوكبة من اكبر علماء مصر لصالح استراتيجية التنظيمات الاسلامية ، فهذه الوساطة تمثل دعما سياسيا وجماهيريا «وشرعيا» لهذه الجماعات بما يجعلها على قدم المساواة مع النظام .

ان الخطاب السياسي الصحيح وبما يتوافق مع الشرعية ، يحتم ان تكون هذه الكوكبة مع النظام ضد هذه التنظيمات . وليس مضمونا بأي حال من الاحوال ان يدبج البعض منهم «برقيات قوية حافلة بعبارات الشجب والتنديد بالارهاب» وانما المطلوب من واقع دورهم الطبيعي ان يقولوا كلمة الحق الواضحة والشرعية الناصحة ، ليكف الصغار عن تفسيراتهم الخاطئة .. او استغلالهم للدين في غير موضعه حتى لا يسيء احد الى صفحة الاسلام او يחדش وجهه الظاهر ولكي تظل حقيقته السمحة والمنيرة مستقرة في الأذهان .

اما ان يزعم هؤلاء الوسطاء ان الاسباب الاقتصادية والاعلامية والتعليمية هي سبب هذه الموجة من الارهاب ، فانهم يمثل هذه الوساطة الشديدة يقدمون مبررات غوغائية للإرهاب .. ؟ لأن احدا لم يسمع من قبل او يمكنه ان يدعى ان اصلاح النظام الاعلامي سوف يتم عن طريق اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام او ان اصلاح النظام التعليمي يتحقق فور اغتيال اللواء الشيمي او ان الوضع الاقتصادي يتعدل ميزانه بتفجير مقهى وادي النيل بميدان التحرير . بصراحة ان الوساطة مطلوبة ولا حرج على من يتطوع بها ولكننا قد لانتفق مع الاسلوب الذي يحول الوساطة الى وصاية على الدولة ولصالح الارهاب .

بهي الدين شبيب



ضمير المثقف

المثقفون هم ضمير الأمة، وهم أملها وقت الشدة. وحتى إذا أصاب الفساد الساسة أو أى قطاع آخر في المجتمع فإن الضرر يظل محصوراً ومقدوراً عليه ما دام ضمير المثقفين بخير، أما إذا فسدوا بدورهم فإن الخطر يصبح داهماً.

ولقد كنا نعتبر الأستاذ سعد الدين وهبه من مثقفي مصر، ونعتقد الآن، عليه وعلى أمثاله، إلى أن طلع علينا

بقلم:

محمد المرشدي*

بمقال عجيب في أمم

١٩٩٢/٤/٢٤ يهاجم فيه وزير

الداخلية السابق، لأنه سمح

لنخبة من علماء الدين بالتوسط

لوقف مسلسل العنف وسفك الدماء، ونعت الكاتب المثقف وزير الداخلية

«بالتخاذل» في «معركته» مع شباب الجماعات الإسلامية، وكان جديراً

بالوزير- في رأى الكاتب- أن يستمر في «الحرب» حتى يبيد العدو!

وكان الأستاذ سعد الدين وهبه يرغب في تحويل الأزمة إلى حرب إبادة

يصبح فيها ضباط الشرطة جنرالات حرب، ويكون المواطنون من شباب

الجماعات الإسلامية العدو المطلوب سحقه.. هكذا بلا تحقيق ولا قانون!

وإذا كان الكاتب قد ذكر في مقاله أنه كان ضابط شرطة، فهل نسي أن مهمة

ضابط الشرطة حين يتعامل مع «مواطنين» خارجين على القانون تختلف تماماً عن

مهمة ضابط الجيش الذي يحارب في الميدان عدواً خارجياً؟ ألا يعلم أن قانون

هيئة الشرطة يضع قيوداً مشددة على رجل الشرطة عند تعامله مع المواطن

الخارج على القانون، فلا يجوز له إطلاق الرصاص إلا عند الضرورة القصوى،

وفي غير مقتل، وإن كل المطلوب منه القبض على المتهم وتسليمه للعدالة.

والأعلم الكاتب المثقف أن إدارة الشرطة في إنجلترا تؤاخذ الضابط الذي يطلق

النار على المتهم الهارب، وتعتبر ذلك نقصاً في كفاءته إذ لم يستطع القبض على

المتهم دون إصابته!

ولكن السؤال هو: هل يمكن لهذه القسوة أن تصدر عن مثقف؟ إن المثقف

رحيم بمواطنيه، يتحرى الحق والعدل، وينفر من الطغيان والظلم، ويدعو إلى

الوفاق الوطني، لا إلى إشعال الفتنة وإضرار النار.

تري، ما هو سر ما نراه اليوم من نزعة دموية لدى كثير من مثقفينا العلمانيين،

وتعطشهم لدماء المواطنين، هل يرجع ذلك إلى حقدهم على التوجه الإسلامي؟ أم

إلى سعيهم لإرضاء السلطة؟

كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صادقاً وعلماً بالنفوس، عندما حذر

المسلمين حتى من علمائهم الذين يطيرون الدنيا عند السلطان.

إنه لشيء محزن أن يفسد ضمير المثقف، وصدق أمير الشعراء حين قال: وإذا

أصيب القوم في أخلاقهم، فاقم عليهم ماتماً وعويلاً.

* وزير مفوض سابق بالخارجية وعضو اللجنة التنفيذية بحزب العمل



الامانة العامة لحزب التجمع:

لا مساومة ولا حلول وسط في الصراع الفكرى مع الجماعات السياسية المستترة بالدين

التجمع يحدد موقفه من ترشيح رئيس للجمهورية في يونيو القادم

قررت الامانة العامة في ختام مناقشتها اول امس (الاثنين) لظاهرة الارهاب والقوى السياسية المستترة بالدين ، ضرورة مواجهة هذه التيارات بالنزول للشارع وطرح قضايا ومشاكل الجماهير الحقيقية وتبنيها والتحرك الشجاع والمباشر معها والسعى لحلها ، بحيث تصبح في النهاية حلا بديلا لما هو قائم في المجتمع وممارس من الحكم ، وما هو مطروح من هذه التيارات بجناحيها السياسى والارهابى .. حلا بديلا يقدم العلاج الحقيقى لمشاكل الشعب المصرى وقواه المنتجة ، ويحاصر هذه التيارات ، وأكدت الامانة العامة ان وجودنا اليومى والمستمر في الشارع وطرح انفسنا بالفعل والقول كبديل محتمل ولملموس نقطة اساسية في مواجهة هذه الجماعات الارهابية والداعية للدولة الدينية ، وايضا لمواجهة الحكم القائم على الاستغلال والفساد واحتكار السلطة والقمع .

وطالبت الامانة العامة بضرورة التنسيق والعمل المشترك مع كل الاحزاب والقوى السياسية التى ترفض الارهاب ، ودعم نشاط اللجنة المصرية للوحدة الوطنية واللجان المماثلة ، والالاحاح على معالجة مسببات التوتر والعنف في المجتمع ، سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية او امنية ، اخذين في الاعتبار ان ظاهرة الارهاب تتصاعد في ظل تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشيوع الفساد نتيجة للسياسات الحكومية المتبعة منذ عام ١٩٧٢ وحتى الآن . وأشارت الامانة العامة الى اهمية

دعم المواجهة الامنية الصحيحة للنشاط الارهابى الاجرامى المتصاعد في المرحلة الاخيرة ، مع الحرص على التزام أجهزة الامن بالقانون والدستور ، وتجنب وقوعها في خبطة التخل عن دورها كهيئة نظامية تسهر على امن المجتمع ، والتأكيد على ان الديمقراطية والاصلاح السياسى ركن اساسى وعاجل لتطوير المجتمع ومواجهة الارهاب والعنف وانتهاك القانون وحقوق الانسان . وأعادت الامانة العامة التأكيد

على موقف الحزب المبني من حق كل القوى السياسية والاجتماعية في تشكيل احزابها الشرعية بشرط ان يكون الحزب مفتوحا لكل المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين ، وأن يلتزم بحقوق متكافئة لجميع المصريين بغض النظر عن دياناتهم ، ويقواعد العمل انديمقراطى في اطار دستور مدنى ، ويقتول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفي المستقبل ، ويميدا مدنية جهاز الدولة وصياغة مبادئ الشريعة الاسلامية في قوانين وضعية ، وأن تنفق ممارسات الحزب مع هذه المبادئ . ونهت الامانة الى ضرورة

الحرص في مواجهتنا لهذه القوى السياسية والارهابية (باعتبارها خطرا رئيسيا وخصما اساسيا وتهديد حال للوطن والمجتمع ، على عدم التطبيق مع الحكم المكروه والمرفوض من الجماهير ، ولان معركة الحزب الاساسية هي معارضة مجمل سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية والمقيدة للحريات .

وقالت الامانة العامة في قراراتها ، ان المواجهة تتم على مستويين اساسيين ، فكرى ايدىولوجى ، وسياسى جماهيرى ، وانه ليس هناك امكانية للمساومات والحلول الوسط والتنازلات في

الصراع الفكرى والايدىولوجى المطلوب خوضه في مواجهة الأطروحات الضالقة لجماعات الاسلام السياسى ، وانه لا مجال للتفرقة في هذا الخصوص بين التيار الذى يمارس العنف والارهاب المباشر ، وتيار الاخوان المسلمين الذى يمارس في المرحلة الحالية العمل السياسى ، فمعركتنا مستمرة ضد مقولات هذا التيار الاخير خاصة التى تصب في تأكيد العنف والارهاب أو تبريره والتفرقة الطائفية وتدعو للدولة الدينية ، ونرفض نحن هذا الفكر باعتباره فكرا سياسيا دينويا وليس فكرا إلهيا مقدسا كما يزعمون ، وبالتالي فهو اجتهد ليس معصوما من الخطأ والزلل .

وكانت الامانة قد عقدت اجتماعها اول امس برئاسة خالد محيى الدين رئيس الحزب ، حيث ناقشت تقريرا في ٢٨ صفحة ، حول الموقف من القوى السياسية المستترة بالدين ، أعدته امانة اللجنة السياسية وناقشته من قبل الامانة المركزية .

شارك في المناقشة ٤٠ من اعضاء الامانة العامة ، وأصدرت في ختام المناقشات سلسلة من القرارات والتوصيات تحدد رؤية الحزب ومواقفه من هذه القضية .

كما كلفت الامانة المركزية اصدار بيان عاجل للرأى العام حول موقف

الأمانة العامة

المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ مايو ١٩٩٢

الحزب من الارهاب وكافة الممارسات
التي تدعّمه أو تبرره . وقررت طبع
التقرير الذي أعدته أمانة اللجنة
السياسية وتوزيعه على عضوية
الحزب كورقة معلومات .

وتعقد الامانة العامة اجتماعها
القادم يوم الاثنين ٧ يونيو لمناقشة
تحديد موقف الحزب من ترشيح
رئيس للجمهورية والاستفتاء عليه .
وذلك على ضوء مناقشات الحزب في
المحافظات ، وإعداد التقرير الخاص
بالاداء الحزبي والموقف القيادي
تمهيدا لانعقاد اللجنة المركزية يومى
٢١ و ٢٢ يوليو القادم .



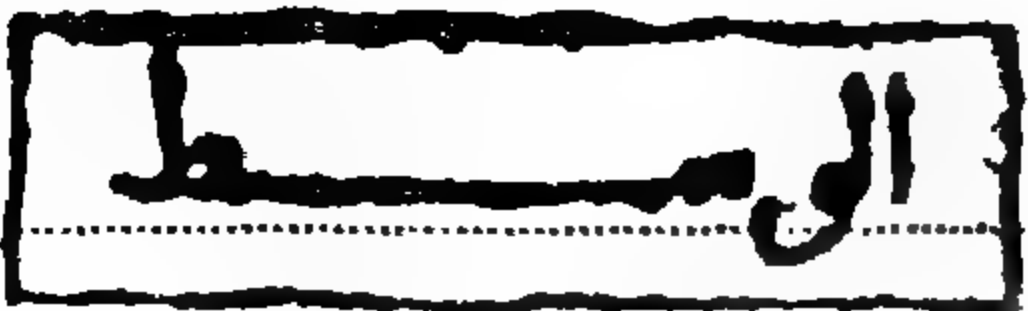
عمرو
موسى
(سبيل)

عمرو موسى لـ «الوسط» : لا حوار مع «الارهابيين»

الكويت - ماضي الخميس

أكد وزير خارجية مصر السيد عمرو موسى في مقابلة خاصة مع «الوسط» ان الذين يقومون بأعمال «تخريبية وارهابية» في مصر يهدفون الى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بأسرها، وقال ان لا مجال للحوار مع «الارهابيين» بل لا بد من مواجهتهم بالقوة. وقد رافق الوزير عمرو موسى الرئيس حسني مبارك خلال زيارته للكويت الاسبوع الماضي في اطار جولة خليجية. الحوار مع عمرو موسى بدأ بالحديث عن اهداف جولة مبارك الخليجية فقال الوزير المصري ان هدف الجولة هو «التشاور مع رؤساء الدول الشقيقة والاطمننان ايضاً على الوضع في الخليج عموماً». وشدد على ان مصر تريد «التعاون مع دول الخليج الشقيقة للوقوف بوجه اية محاولات للسيطرة او الهيمنة. كما يجب العمل على عودة الوقف العربي الى وضع مطمئن، من الممكن ان ننطلق منه الى آفاق كثيرة للتضامن والعمل المشترك. الموضوع صعب بسبب آثار حرب الخليج وغزو الكويت، ولذلك فإن الامر يتطلب الكثير من الصبر. وإذا كان مطلوباً إعادة الحوار والمصالحة بين عدد من الاطراف العربية، الا ان الظروف لا تزال غير مواتية لتحقيقها. اذ لا بد من اطمئنان الدول العربية جميعها على نفسها ضد محاولات الضم او الغزو او خلافه. وهناك عوامل أخرى لم يحن الوقت بعد للحديث عنها».

وتطرق الحوار الى الوضع الداخلي في مصر والى اعمال العنف والاغتيالات التي تقوم بها جماعات متطرفة فقال عمرو موسى لـ «الوسط»: «ان الغرض الرئيسي من محاولة زعزعة الاستقرار في مصر هو زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط، لانه اذا تزعزع الوضع في مصر فتأثيره على المنطقة سيكون كبيراً جداً. لا بد ان تكون الاهداف الحقيقية من وراء مثل هذه الاعمال غير عربية، ولا بد ان يكون من يقومون بها هم اولئك الذين يكرهون حدوث استقرار في المنطقة العربية او الذين يستفيدون من عدم الاستقرار، خصوصاً الذين يستخدمون الدين كغطاء لثل هذه الحركات، وهذا أساء كثيراً الى الدين الاسلامي وسمعته. لذلك اصبح واجباً علينا جميعاً ان نقف بكل قوة ضد هذه التيارات التي تستغل الدين وتسييء اليه. وفي النهاية تروغ المجتمع الذي تعيش فيه، وتقتل المسلمين باسم الاسلام، اضافة الى انها تكفر بعض المسلمين».



المصدر :



٢٤ مايو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واعترف عمرو موسى بوجود مشاكل في مصر لكنه قال، «بالطبع هناك مشاكل وهناك من يعاني من المشاكل. هناك مشاكل اقتصادية بالفعل، ومن الممكن ان يكون هؤلاء ضحايا لهذه المشاكل، وضحايا لاستغلالها بواسطة بعض الدوائر، ولذلك فإن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة اخيراً تكمن أولاً في ضرورة الوقوف بكل قوة في وجه هؤلاء. لا يوجد اي كلام او حوار او خلافه مع الارهابيين لان هؤلاء لا يعرفون التفاوض ولا يستطيعون ان يتفاوضوا. هؤلاء جميعهم لا علم لهم في الدين ولا في السياسة ولا في اي شيء ابداً. ولا بد من استخدام قوة الحكومة وقوة القانون لقمع هذه الحركات. وهذه مسألة اساسية لا تنازل فيها، ولن يروا غير ذلك.

ولا بد من الاستمرار في اعادة البناء الاقتصادي لان هذه مرحلة انتقالية ما بين اقتصاد حكومي واقتصاد خاص، ولا بد من حدوث بعض الصعوبات الاقتصادية الاضافية. واعتقد ان الوضع سيكون افضل كثيراً بعد سنتين، ولكن كي نعبر هاتين السنتين فإننا بحاجة الى الاستقرار ايضاً».

واكد موسى ان الحكومة المصرية يجب ان تواجه المتطرفين «بقوة القانون فهؤلاء اصبحوا ارهابيين ينسفون ويقتلون، ولا بد من محاكمتهم ومعاقبتهم اقصى عقاب» ■

فى لقاء الشيخ الشعراوي :

علماء الوساطة يردون على « إبراهيم نافع »

هذه الحملة .. لقد كانت اراء الشيخ ورؤيته ابعد من رؤية العلماء .. ولكن استجابة لراى المجموعة .. تحمل الشيخ قيادة السفينة رغم الامواج العالية ، والرياح العاصفة .. !!

دور العلماء

واقول لنقيبتنا : لم وان يبخل اى عالم او مفكر اسلامى .. او داعية بآداء رسالته .. لان العالم يعرف انه اذا كتم علمه الجمه الله بلجام من نار (كما قال) وكما قال ايضا : لا يكون المرء

علما حتى يكون بعلمه عاملا .. من العمل بالعلم .. الاصلاح بين الناس .. والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتذكير الناس باوامر ربهم وسنة نبيهم ، وتوضيح ما يجهل فهمه من امور دينهم وديناهم .. وان يقولوا الحق .. ولا يكتفوا

الشهادة .. واذا عرضت عليهم قضية بشقيها ليدلوا بدلوهم .. فلا يقولون فيها الا الحق .. لانهم سيسألون عنها امام الله .. بل ومن واجبهم ان يسارعوا بتقديم انفسهم متطوعين لأداء هذا الدور ولا ينتظرون استدعائهم .

وبالتالى اذا اعتبرنا اننا جميعا كمصريين ابناء اسرة واحدة .. وان اى فرد فيها مسئول عنها بالتضامن مع رب الاسرة ، فان اى عالم من العلماء بات من الواجب عليه اذا رأى ما يعكر صفو هذه الاسرة ان يتدخل لمنع هذا التعكير .. واذا عدنا لتقاليدنا وعاداتنا فى الاسر المصرية بريفها ومدنها لوجدنا من التراث ان الاب عندما يغضب من ابنه ، فانه يلقنه علة ساخنة ، ثم يغمز بعينه للام او الاخ الثانى ، او للعم او الخال بأن يتدخل للصلح .. او يقوم بالتهويش والتهديد بضربه ، ويلوح لهم بمنعه ، وكثيرا ما

مازال حديثنا عن عملية الحوار مع الجماعات الاسلامية - او المتطرفين ، كما تحلو التسمية للبعض مستمرا - وكنت اود ان اغلق هذا الملف - لولا كتابات الاستاذ ابراهيم نافع فى الاهرام فى الاسبوع الماضى حيث كتب مقالا : « حوار نعم ولكن مع من » - ولن اتناول كل حديث استاذنا بالرغم من ان هناك فقرات تتناقض مع بعضها - ولكنى فقط اتناول بعض جوانب مما اثاره .

محمد أحمد إسماعيل

.. اما الثانية : فهي حتى وان كان هذا الدور الذى طالبت به العلماء .. فكان من واجبهم ان يطرقوا الابواب للاستئذان بالقيام بهذا الدور .. لاسيما .. ان المجتمع الآن مثل مجتمع الائمة العظام (فى الماضى) .. الان لدينا ٢٥٠ الف جندي امن مركزى . واجهزة الامن يعلم الله تعدادها .. وكتاب تقارير (بضم الكاف) .. وبطانات سوء توشى للسلطة بأمر وتنفق مع اهوائها وميولها العقائدية .. والكل الان يتبارى ويفتخر بتقديم اى شىء عن التطرف .. والارهاب .. ومن ورائهم .. ثم يصنف العلماء .. ولقد رأينا الحملة المسعورة على علماء الاصلاح - او الوساطة - كما اسمها البعض .. وقد نبال فضيلة الشيخ الشعراوي الجزء الاكبر منها .. بالرغم من ان الشيخ لم يرتكب فعلا ، يستحق

قال الاستاذ ابراهيم نافع « لكن الفكر الاسلامى المستنير ورموزه مطلوب منهم ادوارا اكبر من مجرد الوساطة او الحوار بين الدولة وبين قوى خارجة عن القانون والنظام العام » وشرح هذا الدور فى « استكمال مهمة رموز الفكر الاسلامى المستنير فى اشاعة العقلانية والوسطية والحنفية السمحاء فى وسط الناس والحياة » ثم اضاف « وهذه هى المهمة التى رفع لواءها ائمة عظام فى الفقه الاسلامى بمدارسه المختلفة » ونحن جميعا نتفق معه فى ان هذا دور الائمة العظام - لكن الا ترى معنى إنك اغفلت بقية دورهم فهل كانوا (رضى الله عنهم) إذا رأوا منكرا فى المجتمع او اعوجاجا فى وزير للراعى .. او قرارا ظالما لحاكم .. او بطشا من فئة على فئة اخرى .. هل كانوا يصمتون ؟ ! .. ان دور الاصلاح يشمل كل شىء .. بما فيه الحوار - والوساطة - فمن غير المعقول ان يكون حديثنا للناس من جانبنا ولا نسمع منهم شكوى .. او - ألم - او اخطاء فى المجتمع .. هذه نقطة



للنشر والتدريس في الصحافة والمعلو مات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

تحدث هذه التمثيلية لان رب الأسرة
دائما حليم ، رحيم بأبنائه .. انن فليس
معنى تدخل الاخ او العم او الخال
بالصلح بين الاب وابنه قد قلل من قدر
الاب ، او انقص من هيئته .. فالاب مكانه
محفوظ وحتى وان كان الابن عاقا او
عاصيا .. ولتنظر لسيدنا نوح عليه
السلام .. فرغم عصيان ابنه الا انه ظل
ينادي ربه : « ان ابني من اهل وان
وعدك الحق وانت احكم الحاكمين »
فناداه من باب الحكمة ان يرحم ابنه من
العذاب .. فهكذا الاب الرحيم بأبنائه !!
ومن هذا فان الحوار سواء من داخل
المعتقلات ، او خارجها لن يضر احدا ولن
ينقص من النظام ، او كما يقول البعض ،
يخل بهيئته !! فالحكمة والعقل والمنطق ،
والرحمة ، تقول بسماع رأى المخالفين ..
مجرد سماع رأيهم فيما فعلوه ..
ولماذا ؟ ! ثم ما هي الدوافع التي جعلت
من هؤلاء .. حملة سلاح ؟ ! - ثم ما
الذي اوصلهم الى هذا الحد ؟ !

فإن لم يسمع العلماء هؤلاء
ويتحاورون معهم .. فمن يسمعهم
إذن ؟ ! .. وإذا أغلقنا جميعا أعيننا
صممنا أذاننا .. ؟ فهل نظل في قنح

المعتقلات ، التي ربما بداخلها الابرياء
اكثر من المذنبين .. ؟ ! .. وهل وصل بنا
الحال الى ان نجلس مع اسرائيل ونفتح
معها حوارا للمصالحة .. بينما نرفض
مجرد حوار مع ابنائنا .. ؟ !

الغريب في الامر ان كل من
أنكر وشجب واستنكر دور
العلماء في عملية الوساطة كتب
دون ان يلتقى بأى عضو من
مجموعة العلماء .. وكتب
استنتاجا على ما نشره
العلمانيون والشيعويون ،

وأعداء الاسلام .. والأغرب ان
أى عضو من اعضاء لجنة
العلماء .. يخشى أى مسئول
لقاءه خشية صدور قرار في اليوم
التالى باقالته لانه التقى به دون
الرجوع للحكومة .. !! وللحديث
بقية

في لقاء الشيخ الشعراوي :

العلماء يقدرون أهمية الحوار الشيخ كشك يصف من يتخلف عن لجنة الوساطة كمن يهرب من الجهاد الأعظم !!

السابق اللواء عبد الحليم موسى كان أول شيء قالوه نحن جئنا لوقف العنف قورا .. ولعل ابلغ ما قيل تلك الفقرة التي جاءت على لسان المفكر الاسلامى « المتزن » الدكتور محمد عماره .. عندما قال : انما جئنا الى هنا « لوقف العنف » وبسرعة .. ولكن يبدو اننا الان فعلنا مع دور علماء الاصلاح كما فعل العرب مع المرحوم انور السادات في ذهابه الى

محمد أحمد إسماعيل

القدس لعقد معاهدة الصلح .. وشنوا عليه افطع الحملات الاعلامية .. والان وبعد مضي اكثر من ١٥ عاما يندمون على ما فعلوه مع السادات .. وقالوا ليتنا سمعنا « كلامه » !!

والان اجدنى في دهشة .. الناس في الشوارع والاف البرقيات وصلت الى علماء الاصلاح يناشدونهم الاستمرار في الوساطة والمصالحة .. وبعض كتابنا المحترمين .. يغمزون ويلمزون حول هذه الوساطة واجدنى في حيرة مما كتبه الاستاذ ابراهيم نافع فهو يؤمن ببعض الحوار ويرفض بعضه !! في حين انه في نهاية مقاله كتب بالحرف : « والحوار

استمكالا لحديثنا حول « الوساطة » ودور العلماء فيه .. خاصة فيما اثير حول معانى « الحوار » ومع من يكون !! وقبل ان تبدأ .. اقول .. ان فضيلة الشيخ قد غضب غضبا شديدا من عنوان السياسى المصرى « العدد قبل الماضى وعاتبى عتابا مرا .. وعنفنى .. ولاننى تلميذ محب فقد جلست استمع لعتابه وتعنيفه كالتلميذ البليد الذى لم يقم بالواجب .. وكنت اود ان يشهد معى هذا العتاب الاساتذة سلامة ابو زيد ومحمد امين ومحمد جبر .. لانهم الذين وضعوا المانشيت .. وتحملت انا « العلقه » خاصة انهم قالوا : « الشيخ الشعراوي يشرح فشل الوساطة مع المتطرفين » .. ونحن لم نقل هذا .. لان فضيلة الشيخ الشعراوي له رأى ويتفق معه اغلب أئمة العصر .. في لفظ التطرف فقد قال فضيلته ان الاسلام ليس به تطرفا فمعنى ان اكون متطرفا في الاسلام ان الزم عامة المسلمين بأشياء وامور ليست من فرائض الاسلام .. كالسنن مثلا .. واعتبر ان من لا يقوم بها - كافرا - هذا هو التطرف .. ولما كان هذا لم يحدث حتى من المختلفين معهم - فيصبح ليس بيننا « متطرف » او متطرفون - ولكن بيننا متشددا ومتشددون ..

غير ان الاستاذ ابراهيم نافع .. في مقالة المنشور باهرام الجمعة ٢١ مايو ١٩٩٢ - طالب العلماء بدور وسط الناس وكما يقصد بعيدا عن الحوار مع من يحملون السلاح .. (كما يزعم)

ومن هنا اتحدى اى انسان يذكر لنا واقعة تفيد تأييد اى عالم من علماء الاصلاح - او الوساطة لحمل السلاح - او استخدام العنف او الموافقة على ترويع الناس او تأييد حتى لعمليات الثأر فكل العلماء عندما اجتمعوا مع وزير الداخلية

ولما قلت للشيخ اننى يامولانا برىء من هذا الحدث براءة الذنب من دم سيدنا يوسف .. قال : فلماذا لا يعتذرون للناس عن هذا الخطأ وما انا اعتذر الان لفضيلته وللقرءاء .. وللجماعات الاسلامية التى قد يكون اغضبها هذا المانشيت ..

ونعود لحديثنا حول عملية المصالحة - وهى التى قام العلماء بالسعى لاداء هذا الدور وهم الذين عرضوا طواعية القيام به .. ولم يدعهم ايا من الاطراف المختلفة .. وهذا دورهم كعلماء على مر التاريخ



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

ودعاه مطلوبون وبشدة في حياتنا حتى تتجدد افكارنا وتتغير اساليب تفكيرنا الموروثة من العهود الشمولية ، واذن كان دور علماء الاصلاح يتمشى مع افكار استاذنا فلماذا اذن رفض الحوار !!

واذا افترضنا ان ابني او اخيك .. او صهرك او صديقكم من الارهابيين وحملة السلاح وارتد اصلاحة .. فهل اجلس معه لاقنعه بالقاء هذا السلاح ام القية في غياهب السجون واعتقل اهلية وذوية .. واشيع انا ايضا الفرع والخوف في المكان الذي ولد فيه وتربى فيه في حين ان الله يقول « ولا تذ ذرة وزد اخرى » ؟

وعلينا ان نفرق بين بلاء ابتلينا به كمجتمع وبين عدو غازي لارضينا .. هناك فرق - فالقاتل والمقتول .. هم ابناء مصر .. فاذا استطعت ان اصلح بين شبابنا بالكلمة الطيبة - ليس هذا افضل من السجون ؟! واذا استطعنا ان نقضي على هذه الفتنة ونرفع البلاء بالموعظة الحسنة ووفرنا على الدولة تلك الاتفاقات التي تنفقها على الامن والامان اليس في هذا صالح المجتمع ؟! ولكن كيف يمكن للعلماء القيام بهذا الدور وسط مناخ اعلامي يشن حملة على الاسلام ورموزه .. وعلمائه ومفكرية ولم يفرق في هجومه عليهم بين عالم عامل .. وبين متشدد - واختلط الحابل بالنابل .. حتى ان احدهم وقف في احتفالات عيد الاعلاميين ، يقول للسيد الرئيس : « ياسيادة الرئيس .. انت تعلم ان خير وسيلة للدفاع هي الهجوم .. فلماذا لا تبدأ بالهجوم ؟! .. هجوم على من ياخي - هداك الله - وغفر لك .

- ان البلاء لا يرفع الا بالعمل

الصالح والتقرب الى الله .. وان تتوحد القلوب وان السلطان بشر .. والبشر يستمع الى من حوله - فان يكونوا خيرا فسيقولون للحاكم كلمه طيبة .. وان كانوا غير ذلك .. قالوا غير كريم .. فلماذا لا يكون كتاب مصر ومفكرية دعاة للخير وليس للشر ..

لماذا لا يتوسطوا هم بين لجنة علماء الاصلاح واجهزة الدولة ونقل وجهات النظر وتقريب المسافات هذا ان كانوا يريدون خيرا - اما المحافظة على الكراسي فانها بيد الله وليست بيد انسان مهما اوتي من قوة - وعلى كل فان مجموعة العلماء من فضل الله يمتازون بالصبر ويعلمون جيدا ان الطريق مليء بالاشواك وليس محفوفا بالورود .. واعد الله في عمر فضيلة الشيخ عبد الحميد كشك فله مقوله في اللجنة ساظل اذكرها ما حييت ونقلها للعلماء اثناء لقائهم بوزير الداخلية السابق قال : « والله من يتخلف عن المشاركة في اعمال لجنة الوساطة كمن تولى يوم الزحف ، اي كمن هرب من الجهاد فالى اي مدى يقدر العلماء دور الحوار والى اي مدى ينظر كتاب مصر .. الى احداثنا المعاصرة ؟

- شتان بين النظرتين .. ولنا بقية .



المصدر : الحياة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

طلب الاعدام للمتهم بقتل المحجوب القاهرة : الجماعة الاسلامية تطالب الحكومة بحوار

□ القاهرة - «الحياة»

واعتقال اعضاء الجماعات بالالاف وتنفيذ احكام القضاء بالافراج عن بعض المعتقلين والتي لم تنفذ على مدى خمس سنوات، ووقف عمليات التعذيب واحالة اعضاء الجماعات الاسلامية الى القضاء العسكري او المحاكم الاستثنائية واحالتهم الى قاضيههم الطبيعي، وقال ان هذه المطالب «لا تمثل تدخلا في سيادة الدولة او الانتقاص من قدرتها»

واضاف: «اننا نرفض المثل امام محاكم امن الدولة (طوارئ) على رغم انها المنفذ الوحيد لمثولنا امام القضاء المدني كونها لا تجيز نقض احكامها او الطعن فيها» واتهم عبدالغني جهات خارجية او عناصر داخلية من غير اعضاء الجماعات الدينية بارتكاب حادث تفجير نفق الهرم الذي وقع الثلاثاء الماضي بهدف «زيادة الوقيعة بين الجماعات والنظام واشعال العنف والعنف المضاد» وقال «ان الجرائم التي تمس امن المواطنين المصريين من اقباط ومسلمين وسلامتهم لا تقرها الشريعة الاسلامية ولا يمكن ان يرتكبها اسلاميون» مؤكدا «ان الخلاف بين الجماعات الاسلامية والنظام لا يعني الخلاف مع الشعب المصري» وأوضح ان الجماعة الاسلامية قامت باعمال تستهدف ضرب السياحة من دون المساس بأي مواطن مصري.

■ قررت محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) التي تنظر في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري المتهم فيها ٢٨ من اعضاء الجماعة الاسلامية بينهم ١١ ما زالوا قارين النطق بالحكم في القضية يوم ١٤ آب (اغسطس) المقبل.

وكانت المحكمة عقدت جلسة امس استمعت فيها الى تعقيب النيابة على مرافعات الدفاع، وطالب السيد ياسر رفاعي رئيس النيابة باقصى عقوبة للمتهمين وهي الاعدام، وأكد ان المتهمين هم بالفعل مرتكبوا «جريمة اغتيال المحجوب» واستشهد باعترافاتهم في تحقيقات النيابة، مؤكدا انها لم تكن وليدة ضغط او إكراه، وأوضح ان المتهمين اعترفوا في تصريحات صحافية نشرت بارتكابهم للجريمة.

وفي فترة الاستراحة طالب المتهم صفوت عبدالغني قائد الجناح العسكري للجماعة الاسلامية الحكومة باعادة فتح الحوار مع اعضاء الجماعات الاسلامية. وقال لـ «الحياة» ان الحوار سيؤدي الى حقن الدماء وعودة الاستقرار الى الشارع المصري، مشيراً الى ان للجماعات الاسلامية مطالب محددة هي: «وقف التصفية الجسدية والقتل العشوائي

الشيخ الشعراوي :

حوار نعم .. ولكن مع أبنائنا ولصالح بلدنا !

صحي تشرق فيه شمس الاسلام .. بمبادنة وتعاليمه . وقوانينه .. واحكامه وشريعته ومنهجة ، لان معنى ذلك ارتفاع نور الحقيقة في سماء مصر .. وهؤلاء لا يمكنهم رفع رؤسهم في مثل هذا النور .. هم كالحفافيش .. لا تظهر الا في الظلام .. لذلك يقولون دائما القاء البنزين على النار المشتعلة .. لتظل كذلك .. ففي التوتر منافع لهم !! . « أين الاسوة »

الغريب .. ان احاديث كل هؤلاء بما فيهم العلماء الرسميون - اى الذين يتولون مناصب دينية رفيعة في الحكومة - كانوا ينادون بالاية الكريمة : « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي احسن .. إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ، وهو أعلم بالمهتدين » (الاية ٢٥ النحل) .. ومعنى الجدل هنا - الحوار - اى أنهم كانوا يطلبون الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة .. ثم فجأة بعد ان قامت القيامة .. واقبل وزير الداخلية السابق .. « المتواطىء » مع العلماء الشيخ عبد الحليم موسى وقيل ان اقالته بسبب علماء الاصلاح (الوساطة) .. فجأة .. انقلب كل هؤلاء الى زاوية ٣٦٠ - !! - ولم نعد نسمع منهم هذه الاية حتى الان ؟ ! ولكن نسمع نقيضها « لاحوار » .. « لاوساطة » .. « حوار نعم .. ولكن مع من !! » ... الخ .. وحتى لانخرج عن موضوعنا فان « لاحوار »

كنت بالامس مع فضيلة الشيخ الشعراوي نتدارس ما اسطرته من ناحية ، ومن ناحية اخرى نتناول بعض الاحداث المحلية والعالمية ، ثم لا يخلو الحديث من ابتسامة خاصة ان للشيخ احيانا اسلوبا في بعض احاديثه مما يضيف على الجلسة جوا من المرح والارتياح النفسى ماسطرناه في العدد الماضى الا وهز رأسه « شاكرا » كل حروفنا .. ثم تحدثنا ايضا حول الوساطة « المجددة » !! وكان حوارنا .. « لماذا التجديد ؟ » ولصالح من ؟ ومجمل ما دار ... : منذ سنوات .. كانت الاصوات العالية في الساحة الاعلامية تقول : اين العلماء ؟ .. اين دور العلماء في مواجهة ما اسموه « بالتطرف » ؟ .. لماذا تصمتون ؟ والان خرج العلماء .. وسعوا بأنفسهم « طواعية » .. وعرضوا ما يمكن ان يفعلوه بما يرضى ضمائرهم ومسئوليتهم امام ربهم .. ودخلوا البيوت من ابوابها .. وطرقوها وهم يرتدون رداء الجهاد الاعظم (!!) .. ولكن للأسف تكرر - للأسف فان نفس الاصوات التى كانت تنادى بدور العلماء .. وتناشدهم التحرك .. هى نفس الاصوات التى انتقدت تحرك المشايخ وهى التى ساعدت على (تجريد) دور علماء الوساطة .. وللأسف مرة ثانية .. كانت الاهواء والعقائد الفكرية هى التى سيطرت على سطورهم - هذا من ناحية اصحاب العقائد الشاذة من الشيوعيين ورفاقهم .. اما الفئة الثانية فهى فئة حملة المباخر (جمع مبخرة) .. هؤلاء الذين يطلبون مع البخور لكل قرار يصدره الراعى .. مؤيدين .. مهللين .. مبايعين (اياه) بالروح والدن .. حتى وان كان القرار على غير صواب .. ذلك بأنهم يظنون ان مقاعدكم ومكاسبكم ومناصبكم لن تدوم الا بهذا التفاف الرخيص !!! .. فارتفعت الاقلام للدفاع عن وجهة نظر خاطئة .. ظنا منهم ان هذا رأى الراعى .. وقد يكون اجتهدهم خلطى .. فيكونوا مثل الدبة !!! ..

اما الفئة الثالثة . وهى فئة تريد ان يظل التوتر سائدا بين اجهزة الامن .. والشباب المتدين المتشدد !! لانهم لا يستطيعوا ان يعيشوا في مناخ



بقلم : محمد احمد اسماعيل

تعنى .. فتح المعتقلات والسجون .. الخ . في حين ان العالم اجمع يرفض اسلوب العنف وينبذ التخويف والبطش والتكيل بالمخالفين في الراى .. وقد يقول احد من الرفاق .. ولكن هذا الشباب رفع السلاح ..

ودع الامنين وقتل الابرياء ..!! - نقول ان الاسلام يقر بقتل من قتل .. بل جزاء المفسدين في الارض ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينقوا من الارض « ولكن اين هم ١٩

.. وماهى صفاتهم او الادلة الجنائية التى يمكن الحكم بها .. فكل ماحدث ان شباب الجماعات الاسلامية منذ سنوات فوجئوا بالمعالجة التى تعالج بها خلافاتهم مع الدولة .. معالجة خاطئة .. من حيث طردهم من المساجد التى يلقون بها الاحاديث ويحطون بها مشاكل المجتمع .. بل ان المساجد دخلتها اجهزة الامن بالاحذية .. ومنعواهم من اقامة الصلاة فيها ،

وتعرضوا للضرب والتعذيب ، والتصفية الجسدية ومن هذا التاريخ اصبح هناك عملية « ثار » بين الطرفين - وليس للحاكم دخل في الثار - فلم نسمع حتى كتابة هذه السطور من اى عضو بالجماعات الاسلامية - او امير قال اننى اريد الحكم ..!! - كل ماسمعناه ونقل مباشرة من قيادات هذه الجماعات هى : اننا نريد ان نعيش امنين مطمئنين عابدين لله ..

ولكن يبدو ان البعض حرف هذه الكلمات .. وبديها بصورة غير الحقيقة غفر الله لنا وللجميع ووقى بلدنا شر الفتنة والمفتونين .. واعتقد اننا وصلنا لنهاية الحديث .. ولنقول للإستاذ ابراهيم نافع « حوار نعم .. ولكن مع ابنائنا لصالح بلدنا وامتنا وديننا - ويمكن لمن رفع السلاح ان يسلمه للدولة .. ويعود شابا مؤمنا عابدا عاملا منتجا صالحا .. في ظل حرية الراى واحترام حقوق الناس - كل هذا يمكن بالكلمة الطيبة من علماء الدولة التقاة - فهل نفتح الابواب لمن اراد الاصلاح ما استطاع ام تغلق الابواب وتفتح بدلا منها ابواب المعتقلات ..؟! نريد اجابة شافية ..!!



المصدر : **الأمرام**

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والتخديمات الصحفية والمعلومات

وجهة نظر

«إلى الحكماء»

الوساطة لا يصبح ان تتوقف، وإذا أباهما أحد الطرفين لاسباب تتعلق بمسئوليته العامة فيجب ان تستمر مع الطرف الآخر. والسعي للخير لا يقبل التجميد أو التأجيل، ولا يحتاج لاستئذان فهو واجب الفضلاء نحو دينهم ودينهم. وما حفرهم الى السعي الطيب إلا ما يشغل المخلصين من أبناء هذا الوطن من هموم محزنة كسفك الدماء وخراب العمران وهز الاستقرار. ولا عذر لمن يتراجع عن فعل الخير وهو قادر عليه لمكر سعيه أو اغراق في خصومة لا تقدر المواقف. ولجنة الحكماء التي تجمع بين نخبة من رموز الاسلام الحقيقي تحمل في هذا الظرف الذي نعيشه مسئولية كبيرة. وهم اقرب الناس على مخاطبة الطرف الآخر، وأبعد عن الشبهات وسوء الظن وأعلمهم بمضمون الخلافات منذ القدم، ما يعقل منها وما لا يعقل. وأول ما يجب الاتفاق عليه هو الكف عن العنف، وإعلان ذلك، كي تتخذ اللجنة الموقرة من هذا الاعلان وسيلة مقنعة للتوجه الى الطرف الاول. ان المجتمع السليم يتسع لجميع الآراء بشتى درجاتها من الاعتدال والتطرف. ولكن الجدل فيه يقوم على الحوار والعقل واحترام حقوق الانسان، ولا يهدم بنيانه السليم الا العنف أو الارهاب، وهو ملعون من أي جهة اتى رسمية كانت أو أهلية. اذن يجب ان يستمر رموز الاسلام الحقيقي في سعيهم، والا يعدلوا عن هدفهم مهما يعترضهم من عقبات. ولن يكون سعيهم موضع سؤال مخلص، بل لعل السؤال هو.. لماذا تاخر السعي كل ذلك الوقت؟

نجيب محفوظ

المصدر : **اليسار**



للنشر والتوزيع : **مات الصحفية والمعلومات** التاريخ : **يونيو ١٩٩٢**

حرب استنزاف طويلة المدى، بين جهاز الأمن وجماعات الجهاد

بعد نقطه « كس ملك » طار الوزير (اللواء عبد الحليم)

* ثلاثة أسباب للتعجيل بإقالة الوزير: طلب الهدنة ووساطة الاخوان.. وسؤ التوقيت
* وثلاثة تفسيرات لدوافع نقلة الوزير: مشكلة ائزان.. أو فرط دهاء..
أو مناورة لكسب الوقت



عبد الحليم موسى

* منطق الأمن في الحسم السريع أدى لبعثرة القوات وخسارة الوسط
* سر الجهاد ارتباطه برافد اجتماعي يغذية بالاحتياطي الجاهز.. وآخر على
أهبة الاستعداد

مذات الزاهف



المصدر :

للنشر والتخديتات الصحفية والمعلومت

التاريخ : يونيو ١٩٨٨

كش ملك.. طار الوزير.. هذا ما أوجت به تصريحات اللواء عبد الحلیم موسى عن انحسار الارهاب، ثم اندفاعه، بعد قليل، طالبا الهدنة، ووصولاً الى قرار إقالته من قيادة القوات.

وكانت الأزمة قد وصلت إلى ذروتها بين أجهزة الأمن والجماعة الإسلامية عشية إقالة اللواء عبد الحلیم موسى، وزير الداخلية السابق، وتعيين اللواء حسن الالقي في أكثر المواقع الوزارية حساسية.. وزيرا للداخلية.. أو قائدا عاما للقوات!

ولم يعد خافيا على أحد، أن التقلية الأخيرة، التي طار فيها الوزير-أي جهود الوساطة التي شاركت فيها قيادات جماعة الإخوان المسلمين بين الأمن والجهاد-كانت السبب المباشر في التعديل الوزاري الطارئ، والذي لم يتضمن حتى كلمة شكر، لوزير تنحسر عنه الاضواء.

وقد انطوى عهد الوزير المتقاعد على مفارقات بالغة، بين نقطة البداية وفصل الختام قد تفسر طبيعة الأزمة في الصراع الدائر بين الأمن وجماعات الجهاد.

ولعل أول هذه المفارقات، وأكثرها إثارة أن الوزير الذي بدأ ولايته مقاتلا.. أنهاها مفاوضا ففي أول تصريح له، بعد تولي الوزارة، ميز اللواء عبد الحلیم موسى بين دوره

السابق كمحافظ لاسيرط، ودوره الجديد، كوزير للداخلية، بقوله أن الداخلية ليست جهة تفاوض، وليست منبرا لحوار، بل جهازا مهمته الحماية والوقاية والردع.

وبعد سنوات طويلة على رأس الجهاز، انتهى الوزير محاورا ومفاوضا بصورة بدا معها، وكأن الأمن يطلب «هدنة» ويوجه دعوة عاجلة «لوقف إطلاق النار»، قد تنال من معنويات القادة في غرفة العمليات ومعنويات القوات في الميدان، وتضيف الى خصمه الرئيسي نصرا معنويا لم يكن في الحسبان.

ولوحة المفارقات تشمل أيضا أن حركة «كش ملك» كانت قد سبقت التقلية التي طار فيها «الوزير»، عندما أعلن جهارا نهارا أن

الإرهاب يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأن الدور قد أوفى على نهايته، بعد أن أضحت القوات المعارية تحت السيطرة، وبعد سلسلة من هجمات خصمه المضادة، اندفع الوزير يطلب الهدنة.

واخيرا فإن لوحة المفارقات تشمل أيضا، أن حركة الوزير الاخيرة كانت نوعا من التراجع عن تكتيك كان قد بدأ لتوه يراوح في اتجاه الضربة الرئيسية بين جماعة الإخوان التي اعتبرت دوائر في الحكم خطرا يزحف للسيطرة على التلعة من الداخل، وجماعات الجهاد التي كانت تواصل ذلك القلعة من الخارج، فتعزامن مع تطوير الحملة الأمنية ضد الجماعة، قوتين لا عادة تنظم التفاهات والاحزاب بهدف تهجير الفلوق الأخواني.

ثم جاءت تقلية الوزير لترقى الإخوان من متهم الى قاض، وتحولهم من هدف للضربة، الى وسيط، فتتح قنوتات مع دوائر الحكم وجماعات الجهاد، بصورة قد تجعله في لحظة لاحقة يطلب من باقي الاطراف أن تدعه «يقش»!

وهذه، على وجه الدقة، هي الهواجس التي ساورت دوائر الحكم، فصدر التعديل الوزاري على عجل، بإعتبار أن ما تقدم عليه الوزير، من قبول بعض شروط الجماعة، بعد تنازلا صريحا، صاحبه ضجة اعلامية، توجب ألا تطلع على الوزير في منصبه شمس نهارا ورغم اشارات في تقارير عديدة تشير إلى ضوء أخضر لفتحته اعلى التهاديات لمحاولة الوزير، الا أن التعديل الوزاري العاجل كشف عن أن الضوء الأخضر ربما انصرف الى ضرورة تعديل التكتيك وطبيعة وأشكال الصراع، وليس السيناريو الذي اختاره اللواء عبد الحلیم موسى، والذي انطوى على كل هذه الاخطار.

عموما، فإن الضوء الاخضر، انقلب الى كارت احمر، ولم يرحم أحد الوزير، حتى بعد أن سلم حقيبة الوزارة لخليفته، والتي خطبة الوداع، فظل مطاردا لتفسيرات لطبيعة خطوته الاخيرة تعارضت وتضاربت في عدة اتجاهات.



المصدر : **الصبر**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : **يوليو ١٩٩٢**

* فريق اعتبرها مجرد «عمل أخرق» أقدم عليه قائد فقد اتزانته في ميدان الصراع، وذابت إرادته في إرادة الكتلة المنهكة . فلم تعد هذه الإرادة مثل ابرة البوصلة لمركب يواجه العواصف، وترشده الى خط سير ومخرج في الطريق.

* وانصار الوزير السابق، اعتبروها مجرد مناورة. كانت تستهدف تخفيف الضغط على الجناح الضعيف، بعد أن اتسعت مجالات الهجوم المضاد، تشنه جماعات الارهاب، ضد مراكز التجمعات، والمنشآت والافواج السياحية، وقالت أن هذه المناورة كانت تمهيدا لهجوم مضاد ، بعد استراحة قصيرة لالتقاط الأنفاس، واعادة ترتيب الاوراق، وإن لام اصحاب هذا التقدير الوزير لسوء التوقيت والسيناريو والوسطاء

* وهناك فسريق من هواة نقد الوزراء السابقين من اعتبروا نقله الوزير تعبيراً عن ملكة «الدهاء» من وزير ادرك، صعوبة مهمته ورأى أن يوم تقاعده، -راغباً، أو مكرها- قد أوفى، فإراد تخفيف حدة الشار، بين وزير متقاعد وجماعة لا تزال ترفع السلاح.

وليس هدف هذا التحليل كشف اسرار اقالة الوزير، فلم يعد في الأمور اسرار ، او

القيام بعملية تفتيش في نواياه وضميره فتلك مهمة نقاد الوزراء السابقين، أو استصدار امر ضبط واحضار، فالوزير قد أدى مهمته ومضى، وما جرى قد جرى، والمهم هو تأمل السياق الذي أنتقل فيه الوزير، ولو ظاهرياً من موقع المقاتل، الى موقع المفاوض، فهذا السياق يكشف جوهر التعديل المتأخر، الذي أراد ادخاله على طبيعة الصراع، مهما يكن الارتباك الذي احاط بهذا التحول، ومهما يكن السيناريو، الذي تم به، لا يزال.. موضوعاً للنزاع.

فالامر المؤكد أن اللواء عهد الحليم موسى كان يبحث عن شكل لضبط الصراع أو لتعديل الصراع.. وأنه كان في الوضع بالفعل، ما يشير الى أهمية اجراء هذا الضبط وادخال هذا التعديل ولا ينبغي أن يغيب هذا الوجه للمسألة، حتي لو كان الوزير قد تعثر

في الطريق.. ولابد أنه قد الحت عليه أيضاً أن حملته الاخيرة التي استهدفت الحسم ، قد انتهت الى نصف هزيمة، ونصف انتصاراً وبصورة أخرى، فقد كانت هناك ضرورة موضوعية لضبط الصراع وتعديله، قبل أن تصل اطرافه الى مستويات جديدة في الاستخدام اللامحدود للقوة، والى نقطة اللاعودة في عمليات استنزاف متبادل، وصدام مروع، لا يزال بعيداً عن امكانيات الحسم.

وهذه الضرورة التي ضغقت على اللواء عهد الحليم موسى هي نفسها التي تضغط على خليفته اللواء حسن الاللي، رغم بعض الفروق الجوهرية ، في الاستجابة والتعامل فهناك بالفعل من الدلائل ما يشير الى أن ضبط الصراع وتعديله، لا يزال مطروحاً على اجندة اللواء حسن الاللي، الذي بدأ بالفعل في ادخال تعديلات على تكتيكات المواجهة الامنية، وربما أيضاً نطاقها الاستراتيجي..

وجوهر الفارق أن محاولة اللواء عهد الحليم موسى بدت وكأنها تراجع يهدف بعملية تفكك وتحلل لمعنويات جهاز الأمن، ولتسآسك ارادته بينما يعتمد التحول الراهن في سياسة اللواء الألفي لضبط الصراع على امتلاك جهاز الأمن لزام المبادرة، حفاظاً على معنوياته وقمآسكه، مع تركيز اتجاه الضربة، لمحاولة كسب الوسط، والتراجع عن بعض الأشكال في الصراع، التي تجسدر عنف الجماعة...

والوزير الجديد، يسعى للحفاظ على قمآسك معنويات وإرادة قواته، ليكسب هذه المزايا، حتى لو ضعى بما كان يمكن أن يكسبه من خلال اتفاق، مع تعويض الخسارة المحتملة لهذا الجانب باعلان خطوط حمراء للصراع، وباحتمالات كسب الوسط

وسوف نتابع كل ذلك، بعد قليل، ولكن لنعد أولاً، الى طبيعة الأزمة التي اوجبت هذا التعديل، وجعلت الصراع في اشكاله السابقة، يبدو وكأنه قد وصل الى طريق مسدود.



استراتيجية والضرية القاضية

لم يكن النهر، الذي خرج منه عهد الحليم موسى متقاعدا، هو نفس النهر الذي نزل اليه سابغا، فقد جرت فيه مياه كثيرة، وتبلورت خلاله ظاهرة الارهاب المسلح في ذروة عنفوانها.. والحلم الذي راود عهد الحليم موسى في بداية ولايته، هو نفس الحلم الذي راود أسلافه زكي بدر ونهوى اسماعيل وحسن أبو باشا، وكل وزراء الداخلية الآخرين: حلم اقتلاع جذور الجماعة الاسلامية بأسلوب الضرية القاضية، أو الحرب الحاطقة، يتم فيها توجيه ضربة، أو عدة ضربات متلاحقة مركزه للجماعة من خلال حملة مطاردة نشيطة تحصدتها من الجذور، كما تحصد رؤوس زعمائها..

وأسلوب الهجوم الحاطف أو الضرية القاضية كان تعميما لخبرة الأمن في مطاردة تنظيم التحرير الاسلامي الذي تزعمه صالح سرية (قضية الفنية العسكرية) أو جماعة المسلمين التي تزعمها شكري مصطفى، فيما عرف بتنظيم التكفير والهجرة (قضية الشيخ

الذهبي ٧٦).

ولم يكن هذا التعميم يناسب التحولات التي طرأت على وضع الحركة الاسلامية، ومجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، منذ حادث المنصة الذي راح السادات ضحيته في ٦ أكتوبر عام ٨١..

فقد ناسب هذا الشكل في الصراع (الهجوم الساق) (والضرية القاضية) و (الحرب الحاطقة) مرحلة تأسيس تنظيمات الحركة الجهادية، فتنظيم «التحرير الاسلامي» أو «جماعة المسلمين» كانا اشبه بالنسبة للحركة الجهادية، بالحلقات الصغيرة، أو تنظيمات النخبة، أو اراصات الجنين الذي يعمل في احشاء الحركة، من هنا لمجج الهجوم الحاطف، والحملات المركزة، في التصفية شبه الكاملة لهذه الحلقات أو التنظيمات التخيرية، التي حملت دور البشير والنذير. وكانت لاتزال، بعد تستكشف الطريق.

ونلاحظ هنا ان هذا الوضع التأسيسي للحركة الجهادية، قد واكب بدايات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأنه كلما كانت هذه التحولات تندفع قدما للأمام، وقد وامت على اثار المشروع القومي والناصرى واحلام اليسار، كانت الحركة الجهادية تتجاوز وضعها التأسيسي التخيري، وتتحول الى تعبير مشوه لحركة الاحتجاج، في الصراع المأزوم، والى وعاء لطاقة عنف مكبوتة. لم يكن امامها طريق سلمي للحلم أو التغيير.

وسواء اعجبنا أو لم نعجبنا هذه النتيجة فإن الحركة الجهادية أصبحت مظهرا من مظاهر حركات الاحتجاج، ذات الطابع الجماهيري، وعلى الاخص الشبابي، في أكثر المناطق تطلعا وحرمانا، ولم تعد أمام حركة نخبة يمكن تصفيتها بضربة، فالمشكلة في وضع الجهاد أن لديه احتياطا كبيرا يفذه من رافد اجتماعي من كتل الفقراء والمهمشين والمحيطين والقاتمين تحت خط الفقر، واشباه العمال واشباه الفلاحين واشباه الطلبة واشباه العاطلين.

وأصبح للجهاد كواد، وخطاب سريع النفاذ الى هذه الكتل، بأكثر الف مرة، من خطاب كل احزاب المعارضة المقيدة، والتي لم يتح لها ابدا، الارتباط على هذا النحو الوثيق بمثل هذا الرافد الاجتماعي، ومتى ارتبطت حركة سياسية سلمية أو مسلحة، تؤمن بالديمقراطية أو الارهاب بكتلة اجتماعية

واسعة على هذا النحو، أضحت تمتلك قوة دفع ذاتي مستندة الى احتياطي اجتماعي، في فئات معينة، يسلمها بصرف ثابته وثالثة ورابعة.. وهذا هو سر الجهاد.

ولم يكن من الممكن وقد زحف الجهاد سوى بظهور قطب اجتماعي وسياسي يملك قدرة التعبير عن طاقة الاحتجاج ويضعها في مسار ديمقراطي، ليمثل منطقة جذب مغناطيسي أخرى للجذب القاسي. ولم تكن عبقرية الجهاد أنه ابتدع الشكل



اليسار

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

يونيو ١٩٩٢

الاسلامية الآن، والتي تخرج منها امراء مجلس الشورى ووزراء الداخلية، بل بسبب كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية والأزمة الفكرية التي أصابت القوى الحية في المجتمع، في غياب قطب آخر لحركات الاحتجاج يضعها في مسار ديمقراطي، بينما كان السادات لا يزال مزهرا يؤكد أن ديمقراطيته تلك أظافر وأنيابا، وبصورة أخرى، فإن عزاء السماء المسلح، لحركة كان معظم قادتها من أبناء هزيمة يونيو ٦٧، كانت بديلا لعملية تنكيس السلاح للمشروع الناصري والقومي والماركسي وكل الاحلام التي راودت الشعب في الخمسينات والستينيات ثم اطاحت بها حرب الست ساعات.

ولكى لا تنوه مع خيوط طويلة وهموم كثيرة نعود الى ههنا الأصلي لنلاحظ أن الجماعة الاسلامية التي بدأت اعمالها بمظاهر عنف محدودة باستخدام المطاوي والجنائز مع اليسار في الجماعة، وبعض محلات الخمور ونواصي الفسيفساء وفي حسم المنازعات مع الأقباط، وباقى مظاهر الدعوة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (راجع في ذلك مقالات هشام مبارك في اليسار) من خلال استخدام محدود للقوة، كانت قد بدأت تبلور شعار «الدولة الاسلامية» وجناحها عسكريا، بعد عملية توحيد لأجنحة الجهاد الرئيسية، وتولى تنظيم

عملية المنصة والمذبحة التي راح ضحيتها عشرات الضباط والجنود في مدينة اسبوط، ورغم الضربة الهائلة المروعة التي أصابت الجهاد بعد حادث المنصة، سواء باسمه المباشر، أو في صورة محملات أخرى حول الفكرة الجهادية مثل جماعة التوقف والتبيين أو الناجون من النار.

ولنلاحظ هنا أن الضربة التي اعتقبت، حادث المنصة، وعلى الرغم من كل ضراوتها، لم تؤد أبدا إلى تصفية الجهاد، مثلما أدت ضربات تنظيم التحرير الاسلامي أو التكفير والهجرة الى جعلهما في خبر كان. والفارق هنا لا يتعلق بخطأ الأمن، أو

العنقودي في التنظيم بل إن ابداع هذا الشكل ارتبط، بقوة الدفع الذاتي للحركة.. برافدها الاجتماعي.. بالاحتياطي الذي يوفره هذا الرائد، رغم عنفوان الضربات، لتظهر هنا وهناك مخلفات يعاد مركزة نشاطها، أو تبقى هائمة لبعض الوقت، فكلما اختفى أمير، ظهر أمير، وكلما أخذت الضربات الحركة في موقع مؤقتا، عاودت صعودها في موقع جديد، حتى تستأنف نشاطها في المواقع السابقة، مادام شرط انتاج واعادة انتاج الجهاد لا يزال مستمرا.. تغذيه أزمة فكرية وأزمة سياسية واجتماعية، في ظل صراع مأزوم، ودوائر في الحكم تفراخ تكتيكاتها في مواجهة فر الظاهرة بين اطلاق لمحيتها.. أو اطلاق الرصاص في الملبان، وقد ارتاحت لتفسير للظاهرة يعود بها الى الدعم الخارجي للارهاب.. بينما كان الجهاد يواصل صعوده تتخلله كبريات، ويفصح عن سر تنظيمه العنقودي، كاستجابة للضربات البوليسية، بأشكال متنوعة في التنظيم، لم تكن ممكنة

بغير هذا الاحتياطي المتجدد، تقدمه روافد اجتماعية، وتمنحه القدرة على شن حرب عصابات طويلة المدى.

ومرة أخرى، وسواء راق لنا هذا الكلام أو نال منا النفور -فليس مهمة هذا التحليل أن يقول «هذا جيد.. وهذا ردي»- فإن الجهاد أصبحت تعبيرا عن طاقة عنف مكبوتة، ومظاهر لحركات احتجاج مشوهة، ولم تعد الحركة الجهادية في الوضع، الذي كانت عليه، في بداية تكتيك السادات، لاستخدام الحركة الاسلامية في مواجهة اليسار، دون أن يدري أن اللعاب بتنظيمات ترفع شعارات السماء يمكن أن تحرق أرضه، ومن عليها.. وهو ما حدث بالفعل يوم ٦ أكتوبر بعد أن مهد السادات الطريق لصعود جلاده.

طلاب سلطة

وقد صعدت تيارات الاسلام السياسي المسلح بعدها بسرعة البرق، ولم يكن ذلك بسبب المأزومة الاصلية التي نسجت خيوطها في محافظة اسبوط، معقل نفوذ الجماعات



المصدر : **البيت**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

يونيو ١٩٩٢

عبقرة الجهاد، فسر الجهاد يكمن خارجه، في رافد اجتماعي شكلته سياسات التحول، واعادت انتاجه باستمرار، فأحد العناصر الحاسمة في تصفية أي جيش هو تصفية الاحتياطي الطازج، الذي يندفع الى المعركة لقلب الميزان، لان الحرب بمعنى ما، عملية اقتراء منظم لطرفي الصراع.. دمار متبادل لكليهما.. يمكن للاحتياطي - إن ندفع الى المعركة في التوقيت السليم - أن يقلب الميزان أو يحول على الأقل دون إعلان هزيمة القوات، وسواء اعجبنا تلك النتيجة أم لم تعجبنا، فإن الجهاد كان يجد دائما احتياطيا مستعدا لدخول المواجهة، حتى بعد حملة طاقرة للامن تطيح برؤوس قادة الجماعة.. ومن لا يصدق فلينظر حوله الى الأمراء في قرى ومراكز الصعيد بالذات.. من دخل منهم الميدان، ومن لا يزال تحت رهبة الاستعداد.

ولم يكن ذلك مرة أخرى، مظهرا لعبقريه الجهاد، بل للأزمة العنيفة التي اجتاحت المجتمع، ولاتزال، وإن كان من الوهم الظن أن عناصر الجهاد، مجرد شباب أطلقوا لحاهم وسالت «ريالتهم» على ذقونهم، صعد بهم الى مسرح الاحداث «ضربة حظ» لم تكن في الحسبان.

ومن مظاهر العنف المحدود، بدأ يتسع ميدان القتال، وتعددت جبهاته.

* عمليات ضد كهبار المسئولين طالت رئيس الدولة عام ٨١ وحاولت مع اللوائح وزراء الداخلية حسن ابو باشا، الذي اصيب، وزكى بدر، كما حاولت مع وزير الاعلام صفوت الشريف، غير مانسب اليهم من اغتيال رئيس مجلس الشعب د. رفعت المحجوب.

* عمليات ضد الاقباط كان ذروتها احداث العنف الطائفي في الزاوية الحمراء عام ٨١، وفي أمبابة اعوام ٩١، ٩٢ وفي مذبحة

صنبر منذ قرابه عام..

* عمليات ضد جهاز الأمن كان أبرزها مذبحة اسيرط التي راح ضحيتها عشرات الجنود والضباط عام ٨١، واغتيال المسئولين عن جهاز أمن الدولة في مدن دمياط والقويسم وبنى سويف واسيرط، وعمليات اغتيال المخابرات، فضلا عن

محاولات تسف استراحات الضباط، واكثرها إثارة اغتيال اللواء الشيبى، مساعد مدير أمن اسيرط في مدينة ابو تيج، منذ اسابيع. * عمليات لانتهاك كعاب ومفكرين قشلت مع الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد، ولجحت مع شهيد الفكر «د. فرج فودة» ولازال هنالك على القنينة كثيرون، مطلوبة رؤسهم.

* عمليات استهدفت المنشآت السياحية والفجاء السياحة شملت محافظات اسيرط والمنيا وقنا واسوان وبورسعيد والقاهرة والجيزة، وكان لها آثار اقتصادية وسياسية وعلامية بالغة الضرر، وأن كان الخطأ اعتبار كل هذه العمليات على وجه الحصر، من صنيع الجماعة، فهناك المرساد الذي يعنيه استنزاف مصر في صراع داخلي طويل، وعلى العموم لازالت الشبهات تحيط بالمرسد في حادث مقهى وادى النيل.

* عمليات محدودة، نسبت للجهاد، ضد بعض مراكز التجمعات في المدارس والجامعات ووسائل النقل العام.. وباختصار كان الجهاد قد انتقل من الاستخدام المحدود للقوة الى تصعيد عمليات العنف، وتوسيع ميدان المواجهة، واتجاه الضربات.

واصبحت أمام نط لحرب استنزاف طويلة، او حرب عصابات طويلة المدى..

وطوال هذا الوقت كان الأقن الاستراتيجي للمواجهة الأمنية يعتمد على اسلوب الحرب الخاطفة، او منطق الضربة القاضية، رغم أن ميها كثيرة، منذ حادث الفينة العسكرية واغتيال الشيخ الذهبي، كانت قد غمرت مسرح العمليات، وتعنى به هنا، في نط الحرب الأهلية، المجتمع، بارضه وسكانه وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية ومايمور به من أفكار واشباه أفكار وأوهام وخرافات.

العقاب الجماعي

ومن جانب، فإن الأمن، كان قد بدأ بدوره في توسيع نطاق استخدام القوة مدفوعا بالرغبة في تحقيق انتصار سريع يجتث «الجماعة» من الجذور ويطيح برؤوس زعمائها.



النصر

المصدر :

للنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات

التاريخ :

يونيو ١٩٧٣

والوضع المستقر تصنع السياسة ولا تصنع وزارة الداخلية، ولكن الحكومة اعتبرت الداخلية درعها الواقى ضد الخطر، وبصوره ما، تخفت وراءها، وقد حانظت على كل نقائصها وازافت عليها، وليس المقصود هنا فقط الفساد، بل كل السياسات التى تدفع الناس تحت خط الفقر.. وللأمانة فإن الحكومة لم تخف فقط وراء جهاز الأمن، بل اخفت أيضا وراء كيان هزلى ديمكرى اتخذ لنفسه اسم قوالل الدهوة ليعزلى القناع الناس أن فى مصر حكومة اسلامية فالحكم لايرغب فى تقديم دفاع صريح عن فكرة المجتمع المدنى والدولة المدنية، ويفضل على ذلك اطلاق لحيته، مع اطلاق رصاصه الحى فى الملبان والتقاط الصور التذكارية للمشايخ والقساوسة، بعد كل مذبحة عن وهم بأن خوض المعركة بشعارات السماء ورصاص الأرض يمكن أن يوفر لها فرصة الحسم، ولم يكن ذلك بالطبع متطوع الاسباب بكل التطورات التى جرت، وليس ذلك مايبهنا الآن، ألفا بهم توضيح أن السياسة وضعت الأمن، فى مأزق حرج، عندما اركلت اليه مهمة تصفية آثار سياسات قوضت الأمن، من الاصل ثم كلفته، علاج آثارها، رغم فداحة الاضرار.

ولم تكن مهمة الأمن بالطبع، أن يعرث التربة، أمام بديل ديمقراطى يمتص حركات الاحتجاج، وأن ينضم الى المطالبة بالحريات الديمقراطية كبديل للارهاب يفتح أمام الناس احتمالات تداول السلطة السلمى، او يدخل فى صفوف دعاة التنوير المتنوعين فى أجهزة الاعلام الرسمية، فوفقا للتقاليد لم يعد أمام الأمن سوى أن يحصل المدفع والرشاش وينفذ أمر القتال.

ولم تكن تلك هى المشكلة الوحيدة للمواجهة الأمنية، فمن الداخل فالنطاق الاستراتيجى للمواجهة الذى تمثّل فى منطق «الحرب الخاطفة» و«النصر السريع» كان يفرز

فمن سياسة اعتقال القيادة الى سياسة الاعتقال الجماعى العشوائى.. ومن الضربات المحدودة الى تهريده القرى والاحياء واعلان حظر التجول.. ومن سياسة العقوبات الشخصية الى سياسة العقاب الجماعى وحرق الأرض واحتجاز الرهائن، ومن التعذيب فى السجون الى التعصبة الجسدية، وسياسة الضرب فى الملبان، فى سويداء القلب، ثم الى عمليات التعصبة الجماعية كما حدث فى منقباد واسيوط وابو تيج واحداث مسجد الرحمن فى اسوان..

وفى كل مرة راود فيها الأمن حلم النصر.. كانت الجماعة تطل برأسها من جديد، بعد أن وصلها المدد من الاحتياطى الجاهز او تحت التدريب!

وفى واقع الأمر فإن مشكلة الأمن، لم تكن عجزه عن تحقيق حسم سريع للمعركة، فكل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتمدت على قاعدة واسعة، تمتعت بمزايا نسبية فى فط حرب العصابات..

فالحلأيا العسكرية تستطيع أن تقوم بهجوم خاطف مباغت فى موقع، ثم تنتقل منه الى موقع آخر.. وتستطيع أن تملك مرونة عالية فى تنويع اتجاهات الضربات، وتحريك القوات، وفقا لمبدأ «اضرب واهرب» بينما لا يستطيع الأمن أن يوفر الحماية لكل موقع ومنشأة، ولكل رموز المسئولين والشخصيات العامة المطلوبة رؤوسها، كما أن حركة الجهاز النظامى بطبيعتها ثقيلة وأكثر بطنا ولا تملك نفس القدرة على المباغتة.. مشكلة الأمن أذن لم تكن فى عجزه عن الحسم السريع.. بل كانت هناك مشكلتان أحدهما خارجية، سوف نمر عليها سريعا، والأخرى داخلية سوف نتوقف عندها قليلا..

الاصل فى الأمن، هو الوضع الأمن المستقر بمجموعة علاقات ونظام قيم، فالأمن احساس وشعور قبل أن يكون اجراءات وتدابير.

والوضع الأمن، مهمة السياسة، وليس مهمة العسكر، ومتى غاب الوضع الأمن تحولت مهمة العسكر الى جحيم.



للنشر والتخديمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

يوم ١٩٧٧

الى انقلاب الموقف ضد الأمن، حتى يشك المرء في كثرة الاخطاء التي ارتكبت في هذا السياق وأن يكون الجهاد قد استدرج الأمن، لكن يضرب في الظلام، حتى يكسب منه الوسط، ويثلم اتجاه الضربات، ويمتصها في كتلة واسعة، لم يكن لها بالجماعات صلة..

ومن الملاحظ، أنه في المدن، التي كانت تأخذ فيها المواجهة هذا الشكل، فإن مواطنين عاديين، لم تكن تحط بعلاقتهم بالسياسة شبهات، ولم يتم اقتحامهم لمراكز واقسام الشرطة لهذا الغرض، كانوا يتعرضون لعمليات تعذيب، القضي - في بعض الحالات - الى الموت، وكان هناك أليه صنعتها المواجهة، أدت الى توحش الجهاز مثلما توحش الجهاد، وعندما حذر كاتب معروف مثل د. محمد السيد سعيد من خطورة هذه الظاهرة تم اقتياده الى السجن على ذمة قضية تنظيم، وكانت في استقباله تشريفة تعذيب مع أنه لم يحمل سلاحا او رصاصا أو مدفعارشا..

وكما سبقت الإشارة فإن الأثر الأهم لهذه السياسة، أن جهاز الأمن الذي دخل من الاصل معركة صعبة، لظروف لا تتعلق به، قد قادم من صعوبتها بسياسات أمنية أدت الى خسارة الوسط الذي جرت فيه المواجهة، أو على الأقل، الى حياده بين طرفي الصراع.

وفي واقع الأمر، فإن هذا الصراع كان منهكا ومستنزفا للطرفين ولم يكن هناك، وليس هناك الآن ما يشير، الى امكانية حسمه السريع للجهاد مستنزف بالطبع من كثرة الضربات التي اصابته، ولم ينجح، وليس من السهل أن ينجح في نقل مركز ثقله الى روافد اجتماعية تعبر عن قوى اجتماعية أكثر حيوية في المجتمع، كما أن الجهاد لم ينجح في عمل اختراق حاسم في أجهزة السيطرة (الجيش والداخلية)

وإن كان قد نجح في حرب الاستنزاف وأر

سياسات تؤدي الى توسيع استخدام القوة، لانتهاء الأمر كله بسرعة، فظهرت سياسات العقوبات الجماعية، والاعتقال العشوائي، واحتجاز الرهائن، والتصفية الجسدية ولم تقتصر اثار هذه السياسة على اضعاف قدرة أجهزة البحث في وزارة الداخلية، أو اطلاق طاقات العنف بغير حساب، أو منازعة دور القضاء باصدار احكام الاعدام من القادة في الميدان، أو حتى تجذير ارهاب الجماعات الجهادية. بل كان الاثر الهام لهذه السياسة، خسارة الوسط، أي كتلة السكان الذين تدور على ارضهم المعركة، على الأخص في الصعيد وعلى الأخص المحافظات، الأكثر فقرا وحرمانا والمحرومة من كثير من الخدمات، والتي نجحت فيها الجماعة في تشكيل سلطات محلية من مجالس الأمراء، تتولى بعض منازعات الاهالي، وضبط الاسعار، وتقديم خدمات أقل كلفة، وفرض انفاذ للعلاقات في المآثم والاخراج.. وحيث يرتبط مجلس الأمراء بعلاقات عائلية في القرية، بصلات الدم، وشائج القرى.

والأمن بدلا من أن يركز الضربة، ففي مساهم للبحث عن النصر السريع، وسعها فشلت الأف لاضلة لهم بالجماعات، عسى أن يعترف احد، بفضل سياسة الترويع، وأن يخاف الآخرون من الانضمام للحركة، وخطط المساعدات التي قد تقدم في القرى لمتهم هارب، بمساندة الارهاب، وفرض قوانين لحظر التجول عطلت التجار والمزارعين والطلاب، واستولى على سيارات الأجرة لأغراض الترميم في حملات التفتيش، واحتجز رهائن لم يكن لهم صلة بجريمة ذوبهم، عسى أن يظهر المجرم ويقر ويعترف، وبدلا من أن يقدم المتهمين للمحاكمة أمام القضاء، نقل لهم على الملأ احكام الاعدام، واستخدم احيانا «الاريس جي» في عمليات التصفية الجسدية الجماعية، وفي مدينة كاسوان ارتبطت أرزاق الناس فيها بالسياحة، ولم يكن فيها للجماعات نفوذ، فإن أحداث مسجد الرحمن الذي أعقب اغتيال حراس كنيسة الاخوة، أدى



المصدر : **البيان**

للنشر والخذ مات الصحفية والهملو مات

التاريخ : **يوليو**

حرب العصابات طويلة المدى، في تجديد قواه، واعداد احتياطيه بالصورة التي تسمح بالاستمرار في هذا الشكل من الصراع. وجهاز الأمن استنزفته العمليات الموجهة ضد افراده ومنشآته والمجالات المطلوب منه حمايتها، وهو يواجه معضلات كثيرة، منها أن تركيز القوات للدفاع عن موقع أو مجال.. قد يكشف موقعا آخر بسبب تنوع مجالات الضربات الجهادية، ومنها أنه لا يتلقى مساندة من الوسط لأسباب سبق الإشارة إليها، ومنها أن معنويات قواته وإرادة القتال لديها يمكن أن تتآكل مع طول الصراع وعنقوانه، ومنها أنه لا يستطيع حرمان الجماعات الجهادية من الاحتياطى الذى تجده روافد اجتماعية، ويبدو أنه قد بدأ يتدهور، متأخرا جدا، داخل قيادة الأمن شعور أو ادراك بصعوبة احراز انتصار سريع أو انتصار حاسم في حملة خاطفة، وأنه يواجه بالفعل حربا أشبه بحروب الاستنزاف.

وفي مثل هذه الحروب، فإن كل طرف، في استخدامه للقوة، يصنع قانون الطرف الآخر، فاستخدام القوة يخضع لقانون معدل تبعا لتوازن القوى وتقاسك إرادة أطراف الصراع.. وفي الفترة الأخيرة، فإن ضراوة وعنقوان الصراع الذى أتخذ من جانب الجماعة ضرب السياحة ومراكز التجمعات وكبار المسئولين، ومن جانب الداخلية حملة هجوم شاملة في كل المحافظات تعتمد أسلوب التصفية الجسدية الجماعية لقيادات الجماعة، كان ينذر باحتمال أن يصل الطرفان إلى نقطة اللاعودة في ممارسة هذا الشكل من الصراع وفي التعبير اللامحدود عن القوة، من خلال تظاهرة صاخبة للعنف الدموى، لاحتكمها خطوط حمراء، بينما إمكانات الحسم لازالت بعيدة.. فمشهد الدماء، والرغبة في التآر، واشلاء الضحايا كانت تقود الطرفين إلى عمليات التصعيد الانتقامية، وكأن المعركة سوف تحسم غدا!

واهم ما فى خطورة عهد الخليم موسى انها عكست، ربما لأول مرة احساسا، بان هذه حرب لا يمكن حسمها فى ضربة او عدة ضربات فى حملة واحدة..

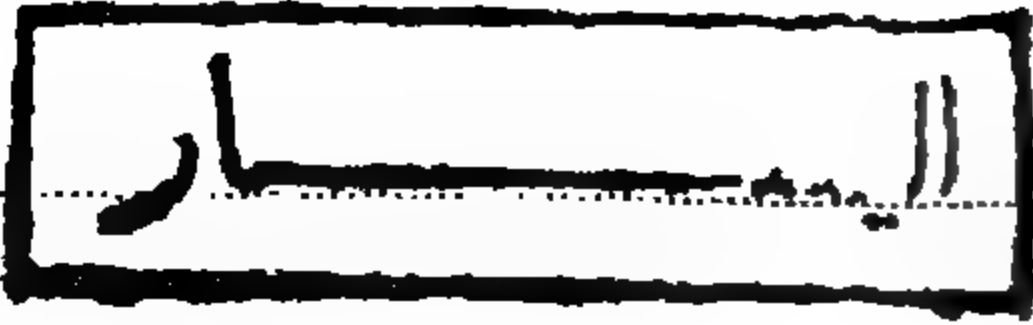
ومشكلة هذه النقطة، التى نعتبرها نحن، متأخرة جدا، انها تمت في سياق اوى بالهزيمة، ولم تكن خضوعا لضرورات مقرطة المجتمع كسياج ضد كل صنوف الارهاب.. بل عكست بالفعل نوعا من الارتباك فى استشراف أفق استراتيجى وتكتيكات جديدة.

ولعل في هذا السياق من الضرورى أن نلاحظ أن اللواء حسن الألفى، قد حاول الاستجابة لهذه الضرورة، في إطار تكتيك آخر ادمجها في سياق محاولة كسب الوسط، وفرض خطوط حمراء للصراع، محاول عزل الحنطة عن الزان.. وتركيز الضربات للمحافظة على مركزه القوات..

ويبدو أن للوزير الجديد، قناعات أكثر ثباتا من اسلافه لضرورات تعديل الصراع، ففي اختبارات مبكرة مثلتها عملية اغتيال اللواء الشيمى ومحاولة اغتيال وزير الاعلام، صفوت الشريف، ضبط اللواء الألفى أعصابه، ولم يلهث وراء استغزاز الجماعة، خلافا للآلوف في عمليات الردع التى اعتادت عليها الداخلية بالقيام بعدة مذابح جماعية، في أكثر من موقع، مع حملات اعتقالات عشوائية واسعة النطاق، أخذوا بالتآر وتأكيد لهيبة الجهاز

وكان من الواضح، أن الوزير لا يريد أن تخسر الداخلية الوسط، بأكثر مما فعلت طوال سنين، وأكثر من ذلك فقد اصغر تعليماته برقع الحصار عن ديروط وأبو تيج، وقال أنه يستنكر احتجاز الرهائن، ويعتبر التعذيب وسيلة لتجذير الارهاب.. كما أمر الوزير بالعزوف عن استخدام سيارات الاجرة، عشوة، واستغاضها ضد إرادة اصحابها في الحملات.

والوزير لم يعأ كثيرا برفع قيمة المكافأة، لن يدلى بمعلومات عن الارهاب، بقدر ما اعتم بمحاولة كسب دعم الوسط للحملة الأمنية.



المصدر :



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

يوم ١٩٩٣

ومانحن بصدده الآن، قد يكون محاولة
لتحسين شكل الصراع، يحاول من خلال جهاز
الأمن، تطوير شرطه الذاتي في مراجعة
الجماعات، ولكن المعركة على الوسط،
لا تتعلق بهذا الجانب وحده، فهناك سياسات
تنتج وتعيد انتاج الارهاب، وتشكل شروطا
تضغط على أى مواجهة أمنية.

وتغيير هذا الوضع مهمة السياسة، وليس
مهمة جهاز الأمن، الذى لا يمكن أن ينقلب من
دور النظام الى اداة للتغيير

وفى غياب هذا الشرط الخارجى،
أى تغيير السياسات التى تنتج
الارهاب وتصنع روافده الاجتماعية
، وتشكل احتياطيه ويصبح المجتمع
أمام حرب استنزاف طويلة المدى..
لهوم الخصم، على ما يبدو، لا يزال
بهذا.

ولازالت هذه السياسة بالطبع موضع
اختبار، كما لا تزال تواجه بعض الصعوبات..
منها إعادة تكييف الوسائل التقليدية المتوارثة
فى اساليب وتكتيكات الأمن، وفقا لمقتضيات
التكتيك الجديد.

ومن هنا ما يتعلق باستجابة الجماعة
للخضوع الحزماء التى اعلنها الوزير وتراجعها
بدورها عن بعض اشكال الصراع، على الأخص
فى مجال العمليات ضد السياحة، وحتى الآن
تراجعت الهجمات ضد السياحة التى اعلنت
الجماعة من قبل انها تتم بهدف تخفيف
الوجود الأمنى فى الصعيد، والتراجع عن
احتجاز الرهائن والتعذيب.

ومن المحتمل أن يؤدي التعديل
التكتيكى فى سياسات الأمن الى ظهور
اختلافات فى صفوف الجماعة الاسلامية
والجهاد حول شكل الاستجابة للتغيير الجديد،
وأن كان من المرجح أن تكون الغلبة
لتكتيكات الجهاد التى تركز أكثر على القيام
بضربات منتقاه مركزة، مع محاولات اختراق
اجهزة السيطرة، وتركيز الضربات ضد رموز
السلطة، فى محاولة لكسب الوسط..

والشكل الجديد للصراع سوف يأخذ -كما
يبدو- شكل محاولة كسب دعم الوسط، او
اعداد مسرح العمليات بصورة ملائمة لتجاذب
الحملات.

وكل هذه التقديرات، لا تزال تكتنحات
قابلة للتعديل تبعا للمسار اللاحق لسير
العمليات..



الحوار مع المتطرفين بين الإسلام والسياسة

ثم تصل الى ما هو الحل ؟ .. البعض يرفض الحوار .. ويقول : لحوار مع القتل .. او مع من حمل علينا السلاح .. فيتم الاطفال وزمل النساء وعطل النسل والزروع ، وضرب الاقتصاد المصرى فى سويداء القلب ... الخ ونقول : نعم هذا صحيح .. ولكن الحوار هو الحل .. ليس عن ضعف الشعب المصرى واجهزته الامنية العسكرية .. وقواته المسلحة .. ولكن من باب الحكمة .. ومن باب التسامح والطيبة التى عرف وتميز بها الشعب المصرى .. ولا يقلل من هبة الحكومة ان تسمح لمشايخنا

وعلمائنا الكبار الذين يحترمهم الجميع ويوقرهم الشباب والمسؤولون ..

● فان فى جلوس العلماء مع الشباب المعتقل وفتح حوار بمفهوم جديد .. وسماع ارائهم ربما يفيد فى وأد العنف مستقبلا ، ثم يفتح افاقاً للعمل على حل المشاكل التى واجهت هذا

الشباب وجعلته « عنيفاً - او ارهابياً » كما يطلق البعض عليهم .. واذا كانت كلمة « لا للحوار » هى اللغة واللهجة السائدة من المسؤولين .. فان هذه اللهجة .. ربما كانت السبب فى مزيد من العنف .. بمعنى انه لا امل لدى الشباب ان يسمع لهم رأى حتى وان كان فيهم الظلوم .. ومعنى « لا للحوار » انك لاتعترف بى كائنات لى رأى حتى وان كنت قد اخطأت فكل

عبدالحى الغرملوى والدكتور جمال عبدالهادى والدكتور محمود مزروعى والدكتور محمود حماد والدكتور عمر عبدالكاى والشيخ جمال قطب والدكتور صلاح الصاوى وغيرهم .. كلن تأثير حادث وزير الداخلية شهيداً عليهم .. كما كان سقاً جديداً امام اى فكرة للاصلاح .. والتحرك لحل مشكلة العنف .. والعنف المضاد .. لانه اصاب الجميع بالاحباط ..

بقلم :

محمد احمد اسماعيل

ورغم ان الجرح عميق .. والقلوب حزينة .. فان القضية اكبر من ان تترك لرجال الامن وحدهم او ان يكون الحل هو فتح السجون وتحويل القضايا الى المحاكم المدنية او العسكرية او محاكم امن الدولة .. او الاستمرار فى قانون الطوارئ .. او تعبئة الجماهير عن طريق الاعلام للفتك بما يسمى بالارهابيين لاشئ الا لان مايسمى « بالارهابيين » ليس مكتوباً على جبينهم كلمة « ارهابى » فقد يحدث نتيجة للتعبئة والشحن الاعلامى « تجاوزات » نحن فى غنى عنها فقد يمس الضر بريئاً .. او يقع مظلوماً فى كمين ينصبه له ظالم تحت ستار الارهاب .. وان كانت النوعية بمعرفة القنابل وادوات العنف مطلوبة من باب المعرفة والوقاية وهى خير من العلاج ..

لا يمكن ان يخفى المرء حزنه والامة النفسه لحادث وزير الداخلية اللواء حسن الالفى - ويزداد الالم لدى المرء عندما يشعر ان بالامكان منع مثل هذه الحوادث .. لقد التقيت باكثر من عالم بعد الحادث ووجدت التأثير والحزن مسيطراً على الجميع .. الشيخ الشعراوى .. كعادته لم يستطع منع دموعه .. ليس على حادث وزير الداخلية الاخير فقط .. ولكن احساسى الشيخ ومشاعرة مثل كل مؤمن شديد التأثير .. تنساب دموعه الما وحزنا على احداث المسلمين .. فما من مرة يقع فيها حادث اليم للوطن الا وانشغل به حزنا وبكاء فهو من البكائين .. والبكاء مرتبة من مراتب الايمان فكلما ارتفع الانسان فى ايمانه كان مرفه الاحاسيس والمشاعر يعيش مع الناس بالامهم وافراحهم .. يتالم لامراضهم واوجاعهم .. ويفرح لافراحهم .. ولذلك منا من يجد نفسه يشعر بالالم اذا زار مريضاً وراه يتاوه .. وهو شعور تلقائى فى الجسد الانسانى لا يستطيع الانسان ان يتحكم فيه ..

ولقد التقيت واستمعت تليفونيا الى العديد من علماء الدعوة .. امثال شيخنا الشعراوى .. والغزالي والشيخ عبدالحميد كشك والدكتور محمد نايل والدكتور محمد عماره .. والدكتور



المصدر : **التحرير** **الشمس**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

ابن آدم خطاء وخيرهم التوابين ..
ولكن اسمعنى .. واقنعنى
بخطائى .. وعرفنى الصواب ولا
اقول اعفنى من العقاب !!
ومن الأسف ان البعض يخطئ
بين كلمة الحوار فى الاسلام ..
وبين الحوار السياسى .. فالحوار
فى الاسلام يعنى المجادلة بالحكمة
والموعظة الحسنة للوصول الى
الصواب .. خاصة ان فى الاسلام
بعض الآراء والاجتهادات التى
يقع فيها خلاف ولكل وجهة
نظر .. وخلافنا فى ديننا رحمة
بأرواحنا وانفسنا .. اما الحوار
السياسى .. فيعنى ان جماعة من
الوطن تقاتل من اجل الخلاف على
نظرية سياسية .. فكانت تؤيد فرض
راى معين على اهل الحكم .. او
على المجتمع .. او جماعة تريد
الاستقلال بمنطقة معينة واقامة
دولة عليها او انعزال عن الدولة ..



المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢

وزير الداخلية لرجال الشرطة: «لا حوار مع الجماعات المتطرفة»

كتب: صالح رجب

كسور اللواء حسن الألفي وزير الداخلية أمس (الأحد) مطالبته للفرار الأمن «يعلم التدريب لحظة واحدة في استخدام السلاح بكل قوة ضد من يحاول النيل من أمن المواطن». جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها الوزير في الاحتفال السنوي بيوم التدريب لرجال الشرطة، وقال فيها: إن الدولة تقف بكل حزم وشدة أمام جماعات العنف التي تحولت إلى ممارسة الجريمة المنظمة والمتطورة، ووصف الألفي هذه الجماعات بأنها «حفة من الماجورين».

وشباب غاب عنهم الوعي وفقدوا البصيرة وقال الوزير إن لا حوار مع المتطرفين والخارجين عن القانون. وفي اتصال هاتفي بدعوى أسيرين (أفغان) مدين مستشفي سجون أسيرين أكد متحدث باسم الجماعة الإسلامية في أسبوط مسؤولية الجماعة عن أحداث العنف الأخيرة في المحافظة، وحذر من أن الجماعات الإسلامية سوف تصعد من عملياتها إذا ما استمرت حملات الاعتقال. وقال إن الشرطة في أسبوط تضيق الخناق على الأهالي بحجة الاستعداد «البقية ص ١١» للاستفتاء.



المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٧ سنة

وزير الداخلية لرجال الشرطة

من جانبه نفى اللواء مجدى السبوتى مدير أمن اسيوط فى حديث هاتفى مع «العربي» استخدام الشرطة للعنف، أو العودة للاعتقالات العشوائية، وأكد أن تعليمات الوزير شددت على ضرورة احترام المواطنين وقصر حالات الاعتقال على الذين يمثلون خطورة على الأمن، على أنه حذر هو الآخر من أن أى محاولة للعنف واراقة دم الأبرياء سوف تقابل بمنتهى الشدة والعنف من جانب الشرطة مؤكدا أن الشرطة باتت تتمتع بمساندة الجماهير فى مواجهة الإرهاب.

واضاف أن قوات الأمن أغلقت شوارع النيل والنميس، وهما من أهم الشوارع الحيوية فى المدينة لتأمين موكب مدير الأمن والمحافظ، والزيارات التى تاتى للمحافظة فى إطار حملة المبايعه.

وعن حادث اغتيال مدير مستشفى سجن اسيوط لم ينف مسئول الجماعة ولم يؤكد مسئولية جماعته عن الجريمة، واكتفى بالقول «ربما.. وربما يكون حادث ثار عادى خاصة وأن القتل من عائلة كبيرة اشتهرت بعداوات مع العائلات الأخرى».



الحوار بالكلية...

بدلاً من الحوار بالرماس...

أسفئت أشد الأسف لمحاولة اغتيال الدكتور / عاطف صدقي رئيس الوزراء، خاصة وأنني يربطني به رباط زمالة استمرت أربع سنوات في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وخاصة وأن الرجل قد عرف الناس عنه طيبة القلب ودماثة الخلق... كما أسفئت للأبرياء الذين سالت دماؤهم أو أزهدت أرواحهم دون ذنب لهم أو جريرة..

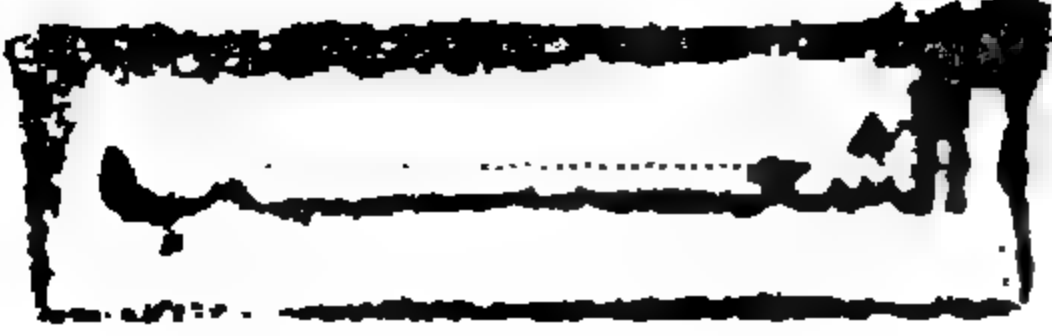
وعاودني التساؤل المريع الذي يلح على كل مواطن في هذا البلد.. وماذا بعد... وما المخرج وما الحل... كيف تسدل الستار على هذا السلسل الدموي... ومتى يتوقف هذا النزيف الذي تسفك فيه الدماء في غير مكانها وغير موضعها الصحيح!!!

بقلم:
محمد أبو الفتوح

لقد تحولت المسألة إلى قضية ثار توجب نيرانه وتذكي جذوته مجموعة من الدوافع والنوازع البشرية والنفسية والدينية... مما ينذر بالاستمرار والاستئصال وبإهدار مزيد من الدماء، وهو ما لا يستفيد منه إلا أعداء هذا البلد المتربصون به الدوائر، والذين يكيدون له من خارجه أو داخله. إن العنف يدعو إلى العنف، وإن سفك الدم يؤدي إلى مزيد من سفك الدم، وطالب الثار كشارب ماء البحر، لا يزيده الشرب منه إلا عطشاً..... فما الحل إذن.. وما النهاية!!!

ولعله مما يضاعف قلقنا وأرقنا جميعاً ما ورد من النصوص في حرمة دم المسلم وخطورة قتله، فإذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار... ومن قتل نفساً كانتا قتل الناس جميعاً، ويقول الحديث القدسي ما معناه «الإنسان بنائي فمن هدم بنائي هدمته»

إنها إذن فريضة وطنية ودينية أن نعمل لموضع حد لهذا النزيف الدموي الخطير في جسم الوطن. وليس لذلك من طريق أو سبيل إلا الحوار ثم الحوار ثم الحوار... نقولها بملء الفم، ونقولها لوجه الله تعالى، ولا نخاف فيه لومة لائم... وربما يرد البعض هنا على هذا الطرح بالتساؤل المعروف والمكرر نحاور من... أو مع من نتحاور... ونبادر هنا إلى القول، بأننا لا نستطيع أن نعتبر أفراد هذه الجماعات الإسلامية كقطاع الطريق أو المجرمين القتل أو اللصوص أو المرتزقة كما يحلو للبعض أن يردد... إنهم في كل الأحوال أصحاب عقيدة، وإن كنا لا نتفق معهم بالطبع، وإن كانوا مخطئين في الوسيلة والطريق للوصول إلى الهدف، ولتنفيذ هذه العقيدة..



المصدر :

٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولعل مما يشجع على طرح الحوار الآن ما ورد في تصريح الدكتور/ عاطف صدقي بعد الحادث مباشرة... والذي تساءل فيه عما يمنع هؤلاء الذين يلجأون للعنف من التعبير عن آرائهم أو الكتابة أو الحوار... وهنا تتبادر إلى الذهن تلك المحاولة البارة التي بذلها بعض العلماء للوساطة في هذا الشأن، والتي تم- للأسف- وأدها أو نسفها لأسباب غير مفهومة... والتي كانت ومازالت في نظر المخلصين والعقلاء والراشدين من أبناء هذا البلد هي طريق الحل والخلاص من هذه المأساة الدموية المتواصلة... فمنذ أوقفت أو نسفت وساطة العلماء إلى الآن سالت أنهار من الدماء، وأزمت عشرات أو مئات من الجانبين، وما كان أغنانا عن سفكها وإهدارها، وما كان أحرانا أن نحققها ونندخرها لما هو أهم وأوجب لميادين حقيقية للجهاد والنضال الوطني... وكان ذلك كله ممكنا بالطبع لو لم توقف هذه الوساطة..

ولا أجد بأسا هنا من أن أعيد ما سبق أن ذكره لي أحد العلماء الأفاضل الذين شاركوا في تلك المحاولة عن طلبات وأفراد الجماعات الإسلامية في تلك الوساطة، وهي كلها طلبات بسيطة ومتواضعة، كما هي طبيعية وشرعية تماما.. وهي تحسين معاملة المتهمين والمعتقلين، وهي عبارة مهذبة تشير إلى إيقاف التعذيب في السجون، وإطلاق سراح من لم توجه إليه تهمة محددة، وتسليم مساجدهم إلى الجمعية الشرعية، وهي جمعية دينية سلفية معترف بها، ولا تعرف العنف، وتقتصر على العبادة والقيام السنة.. وقد أضاف العالم الجليل في حديثه معي، أن ممثل هذه الجماعات أبلغوا هؤلاء العلماء أنهم مفوضون تماما في الوصول إلى ما يرونه هم ويرتضونه دون مراجعة أو اعتراض.

ما أيسر طريق الحل إذن.... إنه يكاد أن يكون في متناول اليد، وذلك إذا شئنا.. وإذا صدقنا العزم وخلصت النية، إنه لا ينبغي إطلاقا أن نستنكف عن الحوار أو نرفضه.. وإننا نستشهد أخيرا بتلك الكلمات التي ترونها كتب السيرة عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك تقريبا في فترة الحديبية وهي قول الرسول عن تفاوضه مع قريش ما معناه: ما تعرض علي قريش خيرة إلا قبلتها.... هذا الكلام أو ما هو حول هذا المعنى يقوله رسول الله عليه الصلاة والسلام، خير خلق الله كلهم، بقوله عن قريش، وهي طغمة الكفر والشرك في ذلك الوقت... فكيف يكون الحوار الآن مرفوضا بين الحكومة والجماعات الإسلامية، وبأي منطق وبأي مصلحة وبأي هدف يمكن تبرير هذا الرفض أو قبوله!!! نرجو ونسأل الله من كل قلبنا أن تشهد الأيام القادمة انقشاع هذه الغمة عن وجه مصر، وإيقاف هذا النزيف الدموي غير المبرر



المصدر: الحقيقة

١١ مارس ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحقيقة في حوار مع: مأمون الهضيبي
المتحدث الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين.

نرحب بالحوار مع الحكومة على أساس الجدية والصدق

الاصلاح السياسي هو الطريق
الوحيد لأي اصلاح شامل

الدعوة التي وجهها الرئيس مبارك مؤخراً لإجراء حوار قومي بين الأحزاب أثارت ردود فعل في الأحزاب والقوى السياسية مابين مؤيد ومعارض. والإخوان المسلمون كأحد القوى السياسية الرئيسية على الساحة لها بعض التحفظات والآراء التي ينجح الحوار ويثمر عن نتيجة فعالة.. لذلك كان الحوار مع المستشار مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي لجماعة الإخوان حول جدوي وفعالية الحوار وقضايا أخرى عديدة.
- رحيتم بالحوار بين الحكومة والأحزاب والقوى الشعبية المعارضة.. ماذا ترون من جديد وراء الدعوة إلى الحوار اليوم، وماذا عن مبررات ودوافع المعارضة للحوار؟

نطالب
بحرية
تكوين
الأحزاب
واصدار
الصحف.

- كنا ولم نزل دائماً على استعداد للحوار مع الحكومة حول الأوضاع التي تمر بها البلاد والاصلاحات التي نرى ضرورتها. أما وقد وجه رئيس الجمهورية للأحزاب والقوى السياسية الدعوة للحوار ثم كررها مرة أخرى، فنحن نرحب بهذا الحوار ونعتبره مبادرة طيبة على أمل أن يكون موضوعياً وشاملاً لموضوع الاصلاحات كلها. وفي مقدمتها الاصلاح السياسي.
- ما الضمانات التي ترونها كفيلة بنجاح الحوار وتحقيق أهدافه؟

- مازالت في انحناءنا تجربة

الحوار السابقة. وأنها لن تتسم بالجدية. وماحدث انه أثناء سير الحوار بين أحزاب المعارضة وبين الحزب الوطني حول قانون الطوارئ فوجئنا بصدور قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارئ ثلاث سنوات مما جعل الحوار لا معنى له. وافقده جديته ونحن نأمل أن تكون الدعوة هذه المرة أكثر جدية ومقصودة قصداً حقيقياً. خصوصاً مع الأزمات الكبيرة التي تتضح في الوقت



المصدر: الحرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 11 ديسمبر 1992

الحاضر. ومع ذلك فنحن في اجتماع احزاب المعارضة والقوى السياسية طالما ببعض الإجراءات التي تؤكد هذه الجدية. - مازال الاعلام الرسمي يطرح قضية الاصلاح الاقتصادي. بينما ترى احزاب المعارضة السبق والاولوية. للاصلاح السياسي. فلماذا تولي المعارضة الاصلاح السياسي هذه الأهمية؟ - أي اصلاح اقتصادي واجتماعي يجب ان يتم طبقاً لفكر وبرنامج عمل شامل لكل مايتصل بالموضوع. ولايمكن فصل الأوضاع السياسية عن الأوضاع الاقتصادية فالاصلاح السياسي هو المفتاح الاساسي الوحيد لكل ظروف الاصلاح الشامل. - اذا كانت الاحزاب والقوى الشعبية المعارضة ترى الاولوية للاصلاح السياسي. فهل هناك ثمة قائمة بالموضوعات والقضايا السياسية قد تم الاتفاق عليها. وحسب أهميتها؟ - من المتفق عليه ان قانون مباشرة الحقوق السياسية. ومايجب ان يشمل من ضمانات تؤكد حرية ونزاهة الانتخابات. يعتبر هو مجرد الزاوية لاي اصلاح سياسي. ولايقل أهمية عن ذلك اطلاق حرية تكوين الاحزاب واطلاق اصدار الصحف. واطلاق حرية الاجتماعات العامة والجماعية. - جهات رسمية ومعها الصحف الرسمية. ترى ان قانون الاحزاب

وقانون الصحافة بشكلها الراهن يسمح بحرية إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب وبحولان دون وقوع المحظورات ومنها تشكيل الأحزاب على اسس دينية اوتمويل الصحف من قبل جهات خارجية ماذا يرى الاخوان في قانون الصحافة والاحزاب؟ - رؤيتنا سبق ان اعلناها مراراً وهي ضرورة تعديل قانون الاحزاب والصحافة والاجتماعات الموجودة حالياً. وبغير هذا ينتفى الاصلاح السياسي.

- قبلتم الدعوة لحضور المؤتمر الشعبي الذي عقد أخيراً في الخرطوم. وقد وصفت بعض الجهات قبل انعقاد المؤتمر المشاركين فيه بالارهاب والتطرف ماذا عن المؤتمر والمشاركة والمشاركين فيه؟ - المؤتمر الشعبي الذي عقد أخيراً في الخرطوم تجمع سياسي دولي ولم يكن من المعقول أوالمقبول أن تغيب عنه جماعة الاخوان المسلمين. اكبر دعوة اسلامية عالمية والمزاعم عن علاقة المؤتمر بالارهاب هي مزاعم بادية السخف والافتعال. والمقصود بها التشويش فقط وهي مزاعم ارهابية.



المصدر: الحرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ ديسمبر ١٩٩٢

ليس من الطبيعي أن تتفرب دعوة الأخوان المسلمين عن المؤتمر الشعبي بالسودان

حاوره
مجاهد مليجي

هذا بالإضافة إلى قراره بأن كل
كفاح منظمة التحرير منذ بداية
نشأتها في سبيل تحرير
فلسطين هي أعمال إرهابية.
وعنف يقدم الاعتذار عنه. وغاية
ما يمكن أن يتمخض عنه هذه
الاتفاق أن يصبح بعض
الفلسطينيين هم المسئولين عن
الإدارات الحياتية في قطاع غزة
ومدينة أريحا مع بقائها تحت
السيطرة العسكرية والسياسية
الإسرائيلية. وجميع مرافق هذه
القطاعات منهاره ووصلت ما
دون الصفر والكيان الصهيوني
يريد أن يتخلى عن مسئولياته.
ويلقى بالتبعة على الإدارة
الفلسطينية التي لا حول ولا قوة
لها ولا تستطيع أن تفعل شيئاً له
قيمة ثم يتاجر لدى دول العالم
المالية له بالحاجة إلى المال
لتنفذ هذا الاتفاق وبالتالي
يكون المسيطر على مايرد منها
ويستفيد منها قبل كل شيء.
هذا بالإضافة إلى أنه يصور هذا
الاتفاق بأنه انتهاء للصراع
العربي الإسرائيلي وإتمام
المصلح. وعن طريق
الفلسطينيين بغير الصهاينة
إلى علاقات اقتصادية وتجارية
وسياسية مع باقي الدول
العربية والإسلامية فيفوز بكل
شيء. وبالتالي تنتهي القضية
الفلسطينية بجميع مقوماتها
وبكل أبعادها.

لم يمض على توقيع اتفاقية
غزة - أريحا بين الكيان اليهودي
ومنظمة التحرير الا فترة وجيزة
حتى دب الخلاف حول
التفسيرات وأعلن رابين أن
١٣ ديسمبر وهو موعد التنفيذ
ليس مقدساً. هل تتوقعون
استمرار هذه الاتفاقية واستمرار
الالتقاء بين الطرفين وماذا عن
المستقبل كما ترونه في ظل
الاتفاق؟ من بداية الأمر قلنا أن
اتفاق غزة - أريحا هو تسليم لكل
شيء مقابل لا شيء. فكل ما يهم
الكيان الصهيوني أنه أخذ اقراراً
من ياسر عرفات يزعم أنه يمثل
منظمة التحرير الفلسطينية.
يتضمن هذا الاقرار بأن اليهود
هم اصحاب الحق الشرعي في
فلسطين وأنه يعترف بكيانهم
كعمل مشروع يجب احترامه.

اتفاق غزة - أريحا
هدفه الأول القضاء على القضية
الفلسطينية وافتتاح إسرائيل على العرب



المصدر : الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ٢٢ ١٩٩٢

التوجه الاسلامي .. قوة سياسية حقيقية في مصر .. ولكن :

لا حوار .. مع عناصر الارهاب

والتي تمارس العنف او تتخذ منها سياسيا .
وهناك العديد من رموز الفكر الاسلامي ومن العلماء المشهور لهم ومن العاملين من اجل الدعوة الدينية بمنهج اسلامي سليم يعملون من اجل عزل الجماعات والتنظيمات التي تمارس العنف وابعادها عن الانساب الى التوجه الاسلامي في مجموعه .
ومن الواجب ان تدعم هذه الجهود وان تأخذ حظها من الاعلام .
فاستخدام بعض الجماعات والتنظيمات للعنف الاجرامى اضر كثيرا بالتوجه الاسلامي في مجموعه داخليا وخارجيا ، ولم يكن في مقدور احد او اية جهة - ولو خارجية - ان تشوه وجه الاسلام الحقيقي . وان تربطه في اذهان الملايين بالعنف والارهاب ، كما فعلت تنظيمات اجرامية تنسب نفسها زورا الى التوجه الاسلامي .

● ● ●
ولم يكن في مقدور احد ان يفرق بين التوجه الوطني في مصر والتوجه الديني سوى هذه التنظيمات ، فالقوى الوطنية كلها في مصر - ليست بعيدة عن الدين ولا تتعارض في اهدافها مع التوجه الديني السليم ولكن الرغبة في احتكار هذا التوجه والتظاهر بتمثله والتحدث باسمه وانتكار حق الجميع في التعبير عنه هو السبب الاساسي في انحراف بعض القوى او التنظيمات السياسية الى العنف والجريمة بهدف فرض وجود او نفوذ سياسي ولا تستحق ومنع كافة القوى الوطنية من التعبير بحرية عن فكرها الديني وادها السياسية .

ومن هنا تبدو اهمية دعوة الرئيس محمد حسني مبارك للحوار - ولقوى الشعب كلها للتصدي للعنف والارهاب - فهو الخطر الاول الذي يهدد المصالح القومية الكبرى لشعب مصر فضلا عن الاضرار المتعددة بدور مصر الاسلامي سياسيا وثقافيا .

● ● كاتب المقال : الفناجب

لرئيس محكمة النقض وعضو عجم
البحوث الإسلامية بالازهر

ومع ذلك فان مبدأ الحوار ينبغي ان يظل قائما بالنسبة لكل التيارات الفكرية والسياسية في البلاد ، فالمبدأ في ذاته لا يمكن استبعاده مع التعددية السياسية التي تأخذ بها مصر منذ بداية عهد الرئيس حسني مبارك ، كما ان التوجهات القومية الاساسية -

بقلم الدكتور :

جمال الدين
محمود



سياسيا واقتصاديا - ينبغي ان تكون محل اتفاق او على الأقل توافق بين القوى السياسية في مصر .
ول هذا المجال فان الاحياء الاسلامي المعاصر يمثل احدى القوى السياسية وهو يضم قطاعات متنوعة وتختلف في رؤاها الفكرية والسياسية ، مع ملاحظة جوهرية لابد من ذكرها - وهي ان الجانب الاعظم من التوجه الاسلامي المعاصر - هو في الحقيقة - الجانب البعيد عن التنظيم - اذ تشغل الجماعات والمنظمات مساحة كبيرة سياسيا مع قلة عدد المنتسبين الى هذه الجماعات تنظيميا وهي مسألة لابد من اخذها في الاعتبار عند التفكير في اجراء حوار ، فالتوجه الاسلامي في مصر يمثل في حقيقته قوة سياسية ولكن من الخطا والخطر ان نعتبر الجماعات الاسلامية ممثلة له - لجرد أنها تتخذ صورة التنظيم - ولو كان بعيدا عن الشرعية - او لجرد أنها تستقطب النظر والاهتمام بسبب استخدام اساليب العنف والارهاب .

ان فكرة الحوار مع تيار الاحياء الاسلامي المعاصر ينبغي ان تكون فكرة واردة ومتجددة ولكن البدء في الحوار يجب ان تسبقه جهود فكرية وسياسية لرموزه ومفكره .
فالقرىض ان يضاعف الجهد لعزل التنظيمات التي تنسب نفسها اليه

منذ ان دعوت الى الحوار - بدلا من المواجهة - مع عناصر الجمود في الفكر الاسلامي (وكان ذلك في عام ١٩٧٦ في مجلة العربي الكويتية) واجهت مصر أحداثا جساما بسبب ظاهرة التطرف الفكري واستخدام العنف .

ولا ينكر احد ان بعض التنظيمات والجماعات الاسلامية هي التي بدأت المواجهة باستخدام العنف الاجرامى في محاولة لفرض فكرها ووجودها السياسي .

وكان اخطر صور هذه المحاولة حين اقدمت على اغتيال رئيس الدولة - الرئيس محمد أنور السادات رحمه الله - وبعد ذلك وفي السنوات الأخيرة اتخذت بعض الجماعات منهج المواجهة المسلحة مع قوى الامن وسقط عشرات الشهداء من رجال الامن ضحية هذه المواجهة فضلا عن ارتكاب عدد من الجرائم الارهابية التي راح ضحيتها افراد ابرياء من أبناء مصر .

ولا شك ان التصدي لتلك الجرائم وفرض الامن وتوفير الاستقرار اللازم للتنمية ولقيام الحكومة بواجباتها يصبح له الأولوية المطلقة .

فظاهرة العنف الاجرامى ومواجهة رجال الامن بالذات مواجهة تبدو منظمة ومقصودة - هي ظاهرة خطيرة وغريبة على المجتمع المصري وتمثل منعطفًا واضحًا في فكر الجماعات التي تمارس العنف الاجرامى .

ومن البدهي أنه لا حوار مع العناصر الاجرامية لانها خارج دائرة الشرعية الدينية والسياسية أيضا ، ولان فكرة الحوار معها تهدم القيم الاجتماعية الاساسية في مصر ، وبفضلا عن ذلك فان العناصر الاجرامية نبذت بنفسها ومن البداية مبدأ الحوار حين اقدمت على استخدام

العنف الاجرامى وتنطبق هذه القاعدة بالنسبة لكل جماعة سياسية تمارس العنف او تتوقف في شأن ادانتها صراحة وبكل وضوح .

● ● ●



المصدر :

الجريدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٢ - ٢٠٢٢

الحوار المشروط لكسر حلقة العنف الدامي

الابرندي الجمهوري المحظور والمسؤول عن كثير من الاعمال الارهابية التي وقعت في السنوات الماضية. وعلى رغم شدة الحاجة التي ترتبت عن هذا الكشف، إذ كانت الحكومة في السابق أكدت أنها لن تتفاوض قط مع أي طرف يحمل السلاح، إلا أن العاصفة السياسية هددت بعدما أعلنت الحكومة البريطانية أن تصرفها كان مبنياً على أساس أن الحكومة المسؤولة لا يمكنها أن تضع أية فرصة للسلام مهما بدت بعيدة، وأن الحوار مع أي جهة أو جماعة أمر مقبول طالما أن له شروطاً واضحة، وهي في هذه الحالة وقف كل الأعمال المسلحة قبل بدء التفاوض بفترة ملائمة وتقديم مقترحات جادة لأحلال السلام. ويبدو أن غالبية الأحزاب والقوى السياسية قد قبلت هذا الرأي وأعلنت تأييدها لكل خطوة يمكن أن تؤدي إلى وقف الحرب الأهلية في إقليم أيرلندا الشمالية المضطرب، طالما أنها لا تعني الرضوخ لسياسة العنف والإرهاب.

لذلك، فمع أهمية المواجهة الأمنية الحازمة، إلا أن هذه المواجهة يجب أن تواكبها سياسة مسؤولة تفتح الباب لفرصة الحوار المشروط وتبني ما تهتمه السياسة الأمنية العنيفة التي لا بد وأن تتسبب في تآكل نسيج المجتمع وفي اهتزاز قيمه المدنية. وكما أعلنت الحكومة البريطانية حينما كشفت حقيقة تفاوضها مع الجيش الأيرلندي الجمهوري عن الشروط التي وضعتها لكي تبدأ التفاوض الجاد، فإن الحكومات العربية المعنية عليها بدلاً من أن تعلن رفضها لمبدأ إشراك التيار الإسلامي في الحوار القومي، أن تشجع إشراكه من يرفضون العنف وأن تعطي فرصة لكل من يرغب في الانضمام إليه طالما التزم بشروط واقعية من جهة وقاطعة في رفض الابتزاز والعنف من جهة أخرى. ولتكن هذه الشروط أولاً، استعداد الطرف الراغب في الحوار لتبذ العنف بشكل نهائي ولفترة زمنية معقولة تسبق بدء الحوار، وثانياً أن يكون لدى الطرف الراغب في الحوار القدرة الحقيقية على تنفيذ التزامه بوقف العنف أي أن تكون له سلطة حقيقية ونافذة

زياد بهاء الدين *

■ الحوار بين السلطة والجماعات الإسلامية المسلحة في عدد من البلاد العربية، مثل مصر والجزائر، موضوع يخير جدلاً وخلافاً واسعاً. فمؤيدوه يقولون إن مثل هذا الحوار ضروري لأن الأساليب الأمنية العنيفة وحدها لا تكفي ولأنه الوسيلة الوحيدة لوقف مسلسل العنف الذي يجتاح هذه البلاد. أما معارضوه فيرون أن الحوار أو التفاوض مع أي جهة تحمل السلاح وتتنسب في قتل الأبرياء وفي الإضرار بالاقتصاد القومي غير مجد ومرفوض لأنه استسلام ورضوخ لمنطق القوة. ولكن تجارب هذه الدول وغيرها في أنحاء العالم تشير إلى أن كلا من هذين الاتجاهين، على إطلاقهما، خاطئ ولا يساهم في حل المشكلة، فالحزم في مواجهة الجماعات المسلحة، سواء يمنية أو غيرها، مطلوب بلا شك. والحكومة التي تتفاوض بلا شروط مع من حملوا السلاح وقتلوا الأبرياء تكون فعلاً قد استسلمت وقبلت هذا الابتزاز. ولكن من جهة أخرى فإن رفض إشراك التيار الإسلامي في الحوار القومي من حيث المبدأ أيضاً خطأ كبير لأنه على أي حكومة مسؤولة أن تعمل على وقف العنف وإعادة الهدوء بكل الطرق. وإذا كان قبول الحوار مع الجماعات الإسلامية المسلحة يثير مخاوف من أن تكون هذه بداية الاستسلام لمنطق العنف والإرهاب فإنه لا يوجد ما يمنع من أن تعلن الحكومات المعنية عن استعدادها أولاً لإشراك الجهات المعتدلة من التيار الإسلامي الكبير، وثانياً لفتح الباب أمام أي جهة تلتزم بشروط محددة لوقف أعمال العنف. فالحوار المشروط ليس فيه رضوخ للعنف طالما أن شروطه جادة وحازمة.

والأمثلة على جدوى وشرعية الحوار المشروط كثيرة. فقد شهدت بريطانيا مثلاً في الشهر الماضي عاصفة سياسية حينما اضطرت الحكومة للاعتراف بقيامها، على مدى السنوات الثلاث الماضية، بإجراء اتصالات مع الجيش



المصدر:

الموقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٢ ديسمبر ١٩٩٢

على اتباعه، وثالثاً أن تكون لديه مطالب محددة وواقعية يمكن التفاوض بشأنها وليس مجرد مطالب عامة غير واضحة التفاصيل، مثل المطالبة بتنفيذ مبادئ الدين الاسلامي او بتطبيق الشريعة الاسلامية من دون توضيح التفاصيل المقصودة بذلك.

وهناك اسباب عدة تجعل مثل هذا الحوار المشروط ذا فائدة: فالتعامل مع التيار الاسلامي، بشتى فئاته واتجاهاته الفكرية، على انه كل لا يتجزأ امر غير واقعي. والحوار مع من يمثلون التيار الاسلامي الراض للعنف ولقتل الابرياء والمفكرين ضروري لما لهذا التيار من ثقل حقيقي في المجتمع لا يمكن انكاره بدعوى عدم الحوار مع الارهابيين. كذلك فإن الحوار مع التيار الاسلامي الراض للعنف يعطي بديلاً مشروعاً لحمل السلاح ويشجع نمو الاتجاهات المعتدلة على حساب الجماعات التي تمارس العنف. والقبول بمبدأ الحوار في حد ذاته، وعلى اساس تحقق شروط معينة، من شأنه ان يقرب المعتدلين ويعزلهم عن التيار الاكثر تشدداً في داخل الحركة السياسية الواحدة.

من جهة اخرى فإن الحوار ليس دليلاً على هزيمة السلطة او على استسلامها، وانما ادراك لحدود ما يمكن ان تحققه السياسة الامنية مهما كانت ناجحة. فاقصى ما يمكن ان تحققه هذه السياسة الامنية الاقلال من اعمال العنف التي ترتكب واعتقال من يشاركون فيها وربما من يعدون لها. ولكن هذا النجاح الامني، إن تحقق فعلاً، ليس نهاية المطاف ولا هو كاف على المدى الطويل، وانما يجب ان تواكبه سياسة اقتصادية مناسبة وسياسة اجتماعية تعمل على رفع مستوى المعيشة، كما يجب ان يواكبه حوار قومي يتيح ابداء الرأي ويعطي كل شخص او كل فكر حق الانتماء الى المجتمع. فإعدام عشرات الشباب مهما كانت له اسانيد شرعية وقانونية يجب ان يعتبر اجراء مؤقتاً واستثنائياً، ولا يمكن ان يعتبر في حد ذاته سياسة ناجحة.

يضاف الى ذلك ان مما يعطي اهمية خاصة للحوار المشروط ما هو معروف عن وجود قنوات للاتصال بين الجماعات الاسلامية المسلحة وبين

قوى وانظمة داخل البلاد وخارجها. والامثلة على ذلك كثيرة بدءاً من التحالف مع قوى سياسية داخل البلد واتخاذها واجهة شرعية لممارسة العمل السياسي، مروراً بالمساعدات المالية والغنية التي تحصل عليها الجماعات المسلحة من حكومات ومن افراد خارج البلد، انتهاء حتى بما كان يتردد حتى وقت قريب من قيام الادارات الاميركية المختلفة بالابقاء على قناة اتصال مفتوحة مع التيار الاسلامي المسلح. تحسباً من اي تغييرات جذرية في المنطقة. ورفض الحكومات التفاوض مع التيار الاسلامي من حيث المبدأ يشجع الاعتماد على الاتصالات الخارجية، حتى ممن يرفضون العنف، ويهدد بان يعزل الحكومات نفسها عن فهم التحالفات والتغيرات التي تجري وعن التعامل معها. يبقى اخيراً توضيح ان ما يتردد من ان اي خطوة تشبه التفاوض ستؤدي الى اثاره الفزع في صفوف الاقليات المسيحية والتميارات المعارضة للجماعات الاسلامية ولدى الحلفاء من الدول الاجنبية، وانها ستعطي انطباعاً بتخلي الدولة عن حماية الرأي المعارض للتيار الاسلامي هو رأي غير صحيح. فالاتصالات السرية او غير الرسمية تجري على اي حال بين الحكومات والجماعات الاسلامية. وما يثير الفزع الحقيقي هو التردد والتخبط وادعاء رفض الحوار بينما تجري الاتصالات السرية التي لا ننري عنها شيئاً. واشراك التيار الاسلامي في الحوار القومي، اذا قامت به الدول المعنية بشكل صريح وحازم ووفقاً لشروط جادة، سيؤدي الى تهدئة المخاوف وليس الى اثارها طالما اطمأن الناس الى نوايا السلطة والى حرصها الحقيقي على تخليص المجتمع من العنف من دون التضحية بحقوقهم وحررياتهم. فالمعيار النهائي ليس ما اذا كانت السلطة تتفاوض ام لا، وانما المعيار الحقيقي لحرص السلطة على حقوق الناس وحررياتهم هو مقدار ما تفرط فيه من هذه الحقوق والحرريات سواء تم ذلك على مائدة المفاوضات ام بأشكال اخرى مستترة.

* محام وباحث مصري.

- *جبهة وطنية ديمقراطية ضد الا رهاب والدولة البوليسية
حسين عبد الرازق اليسار #٩٣/٠١/٠١ ١
- *لماذا اصبحت الجبهة الوطنية ضرورة ملحة ؟
مجدى الدقاق المصور #٩٣/٠٣/٢٦ ٥
- *البيان الذى اسعد الامة
الا هرام #٩٣/٠٤/٠٢ ١٣
- *شكرى : تجاهلنا دليل على عدم جديتهم فى مواجهة العنف
الشعب #٩٣/٠٤/٠٢ ١٤
- *وماذا بعد بيان القوى الوطنية لمجابهة المتطرفين ؟
الا هرام #٩٣/٠٤/٠٣ ١٦
- *الجبهة الوطنية لمقاومة الا رهاب
محمد نور فرحات المصور #٩٣/٠٤/٠٣ ١٩
- *لا بد من المواجهة الشاملة ومشاركة الا سلاميين
جمال اسعد الشعب #٩٣/٠٤/٠٦ ٢٣
- *تصاعد الجدل حول الدعوة لتشكيل جبهة وطنية فى مصر لمقاومة الا رهاب
مجدى الدقاق العالم اليوم #٩٣/٠٤/٠٦ ٢٥
- *التطرف يحتل شارع المعارضة
صلاح الدين حافظ الا هرام #٩٣/٠٤/٠٧ ٢٧
- *ماذا بعد بيان الجبهة الوطنية ؟
الا خبار #٩٣/٠٤/١١ ٢٩
- *عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وهل يكفى اصدار البيان ؟
محمود عبد المنعم مراد اكتوبر #٩٣/٠٤/١١ ٣١
- *الجبهة الوطنية لمواجهة الا رهاب
عادل قنديل السياسى #٩٣/٠٥/١٧ ٣٥
- *لماذا تعثر مشروع الجبهة الوطنية ؟
المكرم محمد احمد المصور #٩٣/٠٦/١١ ٣٨
- *الجبهة الوطنية : بين الا ستاذ مكرم محمد احمد والحزب الوطنى
عبدالستار الطويلة الوفد #٩٣/٠٦/١٤ ٤٤
- *قفية الا سلاح الا قتصادى والا سلاح السياسى
مكرم محمد احمد المصور #٩٣/٠٦/١٨ ٤٦
- *الحوار حول الجبهة مازال مستمرا : مع مكرم محمد احمد مرة اخرى
عبدالستار الطويلة الوفد #٩٣/٠٦/٢١ ٥٣
- *دعوة لا تحتل الا انتظار
محمود مراد الا هرام المساشى #٩٣/٠٦/٢٤ ٥٥
- *لماذا تعثر قيام الجبهة الوطنية ؟
المكرم محمد احمد المصور #٩٣/٠٦/٢٥ ٥٧

- *هكذا تكون الجبهة بدون اتحاد سوفيتى او صينى ؟
عبدالستار الطويلة
٦٣ #٩٣/٠٧/١١ الوفد
- *الجبة التى يتحدثون عنها
عبدالستار الطويلة
٦٦ #٩٣/٠٨/٢٢ الوفد
- *الفرق بين الجبهة والعمل المشترك
ابراهيم البحرأوى
٦٨ #٩٣/٠٨/٣١ اليسار
- *نحن غير الجزائر
عبدالستار الطويلة
٧٣ #٩٣/١٢/٢٠ روزاليوسف
- *عن العمل الوطنى .. واولوياته
مرسى عطا الله
٧٦ #٩٣/١٢/٢٢ الا هرام
- *سراب الحوار .. وخيال توسيع دائرة المشاركة الشعبية
محمد المامون الهضيبى
٧٨ #٩٣/١٢/٢٨ الشعب
- *من الوساطة الى الحوار
لهمى هويدى
٨٠ #٩٣/١٢/٢٨ الا هرام

نهاية الفهرس



المصدر : **الأمس**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

يناير ١٩٩٢

موقفنا

جبهة وطنية ديمقراطية ضد الارهاب والدولة البوليسية

حسين عبد الرازق

وقد تنجح السلطة في القضاء - أمنيا - على هذه المرجحة الإرهابية، أو السيطرة عليها. ومن ثم تراجع هذه القضية التي شغلت الرأي العام فترة طويلة، وكانت الحدث الأبرز خلال هذا العام خاصة، بصورة كادت تروق بعض الأحزاب والقوى السياسية، وقطاعات من الرأي العام في خبطة إهمال قضايا الوطن الأساسية، والتي يمكن تلخيصها تحت عناوين عديدة مثل.. العجبة.. الفساد.. الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.. ضرب الصناعة المصرية.. تخريب الزراعة.. تصفية القطاع العام.. البطالة وقصص العمال.. ارتفاع الأسعار.. تدهور مستوى المعيشة.. تراجع الخدمات.. العدوان على الحريات العامة وحقوق

لجحت المجموعات الإرهابية التي أشاعت الذعر في مناطق مختلفة وبين قطاعات عديدة من المواطنين، في تعبئة الرأي العام وقواء السياسية الحية ضدهم بصورة غير مسبقة. فنوعية الجرائم التي امتدت من السرقة إلى الإغتيال والقتل الجماعي، واستهدفت رجال الأمن والأقباط والمخالفين لرأي جماعات معينة من المسلمين، ومن يضعه القدر في طريقهم لسبب أو آخر.. وما كشفت الأحداث من طبيعة هؤلاء الإرهابيين وتدنى مستواهم الثقافي وتخلفهم الفكرى والاجتماعى وانتسابهم إلى فئات هامشية في المجتمع وعجزهم عن فهم الدين - أى دين - رغم لجسوتهم إلى غطاء ديني زائف لتبرير جرائمهم ضد الناس والوطن.. كل هذا أدى إلى عزلهم وتراجع التعاطف - أو اللامبالاة - الذى ميز موقف قطاعات من الرأي العام، اعتبرتهم في السابق مجرد ضحايا لعنف السلطة أو قوى تمجيد ورفض لها، ومسلمين متعصبين.



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

ولكن هذا النجاح - إن تحقق - يجب أن لا ينسبنا حقيقتين أساسيتين.

أسباب «مستمرة» للإرهاب

إن حصار هذه الموجة الإرهابية أو تصفيتها أمنياً ، لا يعنى زوال مسبباتها والقضاء عليها . فقد واجهت مصر موجات إرهابية مستمرة بالدين أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٨١ . وليس هناك ما يمنع من تكرار هذه الموجات ما لم يتم إستئصال العوامل والأسباب التي أدت إلى بروزها وتضاعفها .

وفى دراسة هامة أصدرتها الأمانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الرحدوى فى

١١ يوليو ١٩٩٢ ، محاولة جادة لرصد أسباب موجة العنف الحالية المستمرة بالدين ، حددتها فى ثمانية أسباب هى :

١- الأزمة الفكرية وأزمة الهوية

الى جسدت لجيل ضائع إنفلاس اختيارات مصر السابقة وتعرض هذا الجيل لعملية مسح شامل لتاريخ مصر وطمس الذاكرة التاريخية . وهى جريمة مارسها الحكم وأجهزته بإصرار منذ منتصف السبعينيات

٢- لجوء الحكم إلى تكفير المخالفين فى الرأى خاصة من اليساريين والعلمانيين ، والطايفة بين العلمانية والإلحاد . وخضوع الأحزاب الليبرالية واليسارية للإبتزاز وتراجع موقفها من العلمانية .

٣- أدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتدهور مستويات المعيشة ومشاكل الإسكان والبطالة والفرق الهائلة فى مستويات الدخل والمعيشة والأمن الاستهلاكية والسلوكية التى صاحبت الانفتاح وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى ومسئوليتها بالنسبة لخدمات التعليم والصحة والإسكان ، وشروع الفساد . الى حالة من الإحباط الاجتماعى والاكتئاب الاجتماعى ورفض المجتمع ، أمام استحالة الحياة والعمل أمام الشباب خاصة ، ولم يكن صدفة أن انتشار العنف تركز فى جيل الشباب وفى الأحياء والمناطق العشوائية والفقيرة التى تفتقر

للخدمات وتعانى من تجاهل وإهمال الدولة لها .

٤- يتأكد للجميع فى ظل ترسانة محكمة من القوانين والممارسات أن الدولة البوليسية هى الأساس فى الحكم ، واستحالة تحقيق الديمقراطية وتداول السلطة . فمن سلسلة من القوانين المتنافية للديمقراطية وحقوق الانسان وإبتداع نظام المدعى الاشتراكي وقانون العيب . وحرمان قوى سياسية أساسية من حقها فى تكوين أحزابها وإصدار صحفها ، وحصار الأحزاب القائمة فى القار والجريدة ومنعها من الاتصال الحقيقى بالجمهور ، وسيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية الملوكية إسما لمجلس الشورى ، وقوانين للانتخابات العامة تقنن التزوير وسيطرة أجهزة الحكم المحلى والداخلية على العملية الانتخابية واحتراف التزوير ، والتدخل فى انتخابات النقابات العمالية والمهنية ، إلى تحول الطوارئ من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة ،

وممارسة العقاب الجماعى للمواطنين دون تمييز من خلال حملات الأمن المركزى فى القرى والأحياء ، والتصدى للتحركات السلمية للعمال للمطالبة بالحقوق الاقتصادية ، واعتقال المواطنين دون تمييز (يقدر عدد من تم اعتقالهم خلال ١١ عاما بعشرات الألوف) وشروع التعذيب والاغتيالات عبر وإرهاب الدولة ، واعتمادها القمع .

٥- لجوء الدولة للمزايدة على العبارات الدينية على نفس أرضية الجماعات الاسلامية ، وذلك عبر الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، حيث يساهمون جميعا فى نشر التعصب ومنهج التكفير والإرهاب الفكرى والخرافة ورفض الرأى المخالف ومصادرته .

٦- إزواجية التعليم بين تعليم عام وتعليم دينى والشرح الذى يسببه منهج تدريس الدين الاسلامى والمسيحى فى المدراس . وكذلك منهج التعليم كله القائم على التلقين ومنع التفكير المستقل والنقدى والممارسة الديمقراطية .

٧- ضعف المجتمع المصرى وانهار قبحه فى ظل الأزمة الاقتصادية والفكرية ، ومع تزايد العمالة المصرية فى



المواكيل

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٩٩٢ يناير

الخليج والسعودية ، مما أدى الى تأثره بالفكر المتخلف السائد في هذه البلاد.

٨- دور الاموال النفطية العربية وإيران (والولايات المتحدة الأمريكية) في دعم هذه الجماعات بالمال والسلاح والمشروعات الاقتصادية.

ومالم تبحث مسببات الإرهاب والعنف هذه - وغيرها - من الجذور ، سنواجه اليوم وغدا بموجات عنف وإرهاب جديدة.. تتخذ الدين ستاراً ، أو تتجه إلى أشكال إجرامية أخرى.. كالمصائب المسلحة للسرقة والنهب، أو جرائم الاغتصاب.. أو كلها معاً.

والإرهاب الآخر..

الحقيقة الثانية التي يجب أن ننتبه لها أن هناك إرهاباً آخر، سبق وواكب إرهاب هذه الجماعات، هو إرهاب الدولة البوليسية القائمة.. وبدون القضاء عليه سنواجه بموجات مختلفة من الإرهاب والعنف. وما يثير الأسى والقلق أن حكمان قد عميت بصائرهم، وأصروا ويصرون على مواصلة هذا الإرهاب وتصعيده، ففي ظل المواجهات الأخيرة مع إرهاب هذه الجماعات، ووقوف

الرأي العام بقوة ضد جرائمها أستغل الحكم هذا المناج ليزيد من قبضة الدولة البوليسية وعنفها. وهناك ثلاثة أمثلة صارخة لهذا الإستغلال:

الأول يمثل في كلفة تعامل الحكم مع القضاء المصري. فعقب صدور قرار رئيس الجمهورية في ٧ أكتوبر ١٩٩٢ بإحالة القضيتين رقم ٣٩١ و ٣٩٦ لسنة ١٩٩٢ حصر أمن الدولة العليا الى القضاء العسكري ، طعن الدفاع عن المتهمين على هذا القرار مطالبين بوقف تنفيذه وإلغائه أمام محكمة القضاء الإداري. وأصدت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار «طارق المشري» قرارها «بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية المطعون فيه مع تأيثره على ذلك من آثار... وبإحالة الدعوى الى هيئة مفوضي الدولة لتقدم تقريرها بالرأي القانوني في طلب الإلغاء». وسببت المحكمة قرارها بحديثيات قانونية ناقشت فيها طبيعة قرار رئيس

الجمهورية باعتباره قراراً إدارياً، وقوانين الاحكام العسكرية والطوارئ وأمن الدولة وقانون الارهاب (٩٧ لسنة ١٩٩٢)، وأحكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الادارية العليا، ونوعية نظم التشكيلات القضائية الجنائية إبان إعلان مدد الطوارئ (وعدها سبعة) والفرق بين لفظ «الجرائم» والقضايا في القوانين المصرية، وطبيعة سلطتين في الجمهورية في هذه القوانين والتي تعطيه الحق في إحالة نوعيات من الجرائم إلى القضاء العسكري وليس سلطة إحالة قضايا بعينها «فهو ليس جهة إحالة للدعوى، وليس سلطة اتهام حتى يتصل فعله بقضية محددة أو دعوى معينة، ولكن جهة مفوضة من القانون في شأن من شؤون الاختصاص». وقالت المحكمة في قرارها. «والأمر هنا ليس أمر القرار المطعون فيه في ذاته، ولا أمر قضية بعينها ولا دعوى بخصوصها، بل هو أمر يتعلق بأسس التنظيم القضائي ومنهج الضبط للولاية القضائية التي تقوم سنناً لسجادة القانون. ويقدر ماتناكد هذه المعاني وتقوى على استيعاب التنازل والطوارئ بقدر ماتتوطد أركان الدولة ومعظم الاستقرار في المجتمع».

صادف أن هذا الحكم اصادر من مجلس الدولة جاء بمناسبة قضية تتعلق ببعض المتهمين في قضايا الارهاب المتستر بالدين (العائدون من أفغانستان) والتي حكم فيها بإعدام ثمانية متهمين (سبعة منهم غائبون).

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٣ يناير

جريمة التشكيك في القضاء، والذين صمتوا ولم يتصدوا لهذه الحملة التتريه الجاهلة.

ليود جديدة!

بالعدوان الثاني على حلم الديمقراطية، جاء في شكل تقدم الحكومة فجأة بتعديلات لقانون الأحزاب أقرها مجلس الوزراء يوم الأحد ١٣ ديسمبر ١٩٩٢، لتعرض على اللجنة التشريعية لمجلس الشعب مساء الاثنين، ثم تعرض على مجلس الشعب صباح الأربعاء لتصدر بأغلبية ٧٦ عضوا واعتراض ١٤ من المعارضة (التجمع والناصرين) والمستقلين. وتتناول التعديلات حظر أي نشاط سياسي لأي مجموعة تتقدم بتأسيس حزب إلا بعد موافقة لجنة الأحزاب (الحكومية) وإخضاع أي اتصالات مع أحزاب عربية أو أجنبية لسلطة لجنة الأحزاب (١) التي بادرت بالاجتماع وأصدرت قرارات مانعة تجعلها سلطة فوق الأحزاب وقد وصف نواب الشعب الذين عارضوا هذه التعديلات على قانون الأحزاب سبي السمعة بأنها.. «تجعل الأحزاب تحت قبضة وسيطرة حكومة الحزب الوطني.. والحكومة تقود الشعب إلى رق سياسي.. وتهميش لدور الأحزاب السياسية يفتح الباب على مصراعية للإرهاب والعمل السياسي تحت الأرض.. وعودة للنظام الشمولي ونظام الحزب الواحد...»

* العدوان الثالث، هو ماكشف عنه تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن سلخانات جديدة للتعذيب في معسكرات الأمن المركزي بالصعيد.

إن هذه الممارسات من الحكم تؤكد لنا أن المعركة ضد الإرهاب لم ولن تنتهي، وأن الدعوة التي يجب أن ترتفع الآن- وفي كل مكان- هي الدعوة لتكوين جبهة ديمقراطية معادية للإرهاب.. إرهاب الجماعات المتعسرة بالدين، وإرهاب الدولة، وكل العوامل التي تؤدي إلى العنف والعنف المضاد في المجتمع. جبهة ديمقراطية نواتها تحالف اليسار والقوى البرالية الحقبة، كل الشخصيات الوطنية الديمقراطية.. جبهة تفتح الطريق للتغيير بالديمقراطية وعبر صندوق الانتخاب والتحرك السلمي الاحتجاجي المنظم.

فماذا كان رد فعل الحكم؟

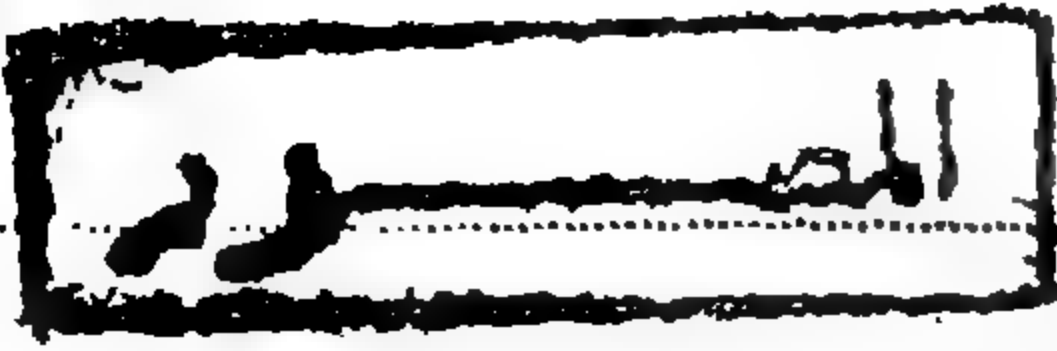
بعد ساعات من صدور حكم محكمة القضاء الإداري بوقف التنفيذ، صدق رئيس الجمهورية على حكم الإعدام وسارعت هيئة قضايا الحكومة بالدخول إلى القضاء المستعجل لوقف تنفيذ الحكم، رغم علمها بعدم اختصاصه وسبق رفض مثل هذا الاستشكال في أحكام محكمة القضاء الإداري، ولكن الهدف تمطيل تنفيذ الحكم وصدق د. يحيى الجمل استاذ القانون عندما وصف هذا التصرف قائلا: «ولا يليق لهيئة قضايا الحكومة وهي هيئة قضائية عريقة أن تسلك سلوكا يتعسف عنه حتى المحامون المبتدئون، فتلجأ إلى إقامة إشكالات في تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الإداري، أمام محكمة جزئية من محاكم القضاء العادي. في تقديري هذا أمر لا يليق». الغريب أن هيئة قضايا الحكومة أقدمت على هذا الفعل الشائن، رغم أنها لجأت إلى المحكمة الإدارية العليا طاعنة على قرار المحكمة، وإلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل فيما اعتبرته منازعة بين محكمتين تختص المحكمة الدستورية وحدها بنظرها. ويتسويجيه حكومي واضح- ومن أعلى المستويات الرسمية- بدأت حملة جاهلة ضد القضاء ككل وضد المستشار طارق البشري، هذا القاضي الفاضل والعالم الذي تمثل أحكامه وأحكام مجلس الدولة في السنوات الأخيرة صفحة مشرقة في تاريخ القضاء المصري تؤكد انحياز السلطة القضائية للدستور والقانون والديمقراطية الحقبة. وشارك في هذه الحملة واحد من رؤساء مجالس إدارات الصحف الذي يعلن للكافة أنه أقرب صحفيي السلطة إلى الرئيس، أباح لنفسه الحق في التشكيك في القاضي وفي السلطة القضائية ومحكمة القضاء الإداري كاشفا عن جهل بالقانون وبالحدود بين السلطات، وللأسف فقد تورط في هذه الحملة الصحفيون رجال قانون وقضاة لم يقرعوا الحكم ولم يحترموا علمهم المقترض، وبعض أعضاء مجلس الشعب. وأدت هذه الحملة إلى تصدى نادى القضاة ودعوة الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة إلى اجتماع طارئ لتناقش هذا العدوان على السلطة القضائية «والذي ينطوي على شبهة محاولة التأثير على محاكم الوطن». وسيدن التاريخ هؤلاء الذين تورطوا في



المصدر: **المصدر**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ مارس ١٩٩٢

لماذا أصبحت الحيمة الوطنية ضرورة ملحة .. لمقاومة الأعداء والتطرف ؟



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ مارس ١٩٩٢

● كانت دعوة « المصور » في عددها الأخير لتشكيل « الجبهة الوطنية » محل ترحيب كل قيادات الأحزاب بعد أن أصبح خطر التطرف والارهاب يهدد الجميع انقلبت قيادات الأحزاب جميعها على أرائها الارهاب وضرورة تشكيل جبهة وطنية لمواجهة سؤال « المصور » الرئيسى هذه المرة كل .. هل يمكن لاجل اتفاق وطنى بين جميع القوى السياسية في مصر للحفاظ على الديمقراطية وتعيمها . وإرساء أسس المجتمع الديمقراطى المدنى والحفاظ على وحدة الوطن ومقومة الارهاب . ليمضن كل هذا اصلاحا اقتصاديا واجتماعيا قطع شوطا لايمكن انكاره ؟ وكانت الاجابة على لسان عدد من قيادات احزاب الوطنى والتجمع والوحد والعمل والاحرار والناصرى . لكن جناح حدائق القبة جاء مفاجاة .. نعم نحن مع قيام الجبهة الوطنية بدون شروط للدخول فيها ولكن وهذا هو الامر انقسم الراى حول موقف حزب العمل .. جناح ابراهيم شكرى ليعرض الاحزاب كالتجمع والوحد اشتراطا تخلى حزب العمل عن مطالبات التى تخلق منخفا .. يهدد الوطن وتشجع الارهاب اما بقية الاحزاب فى مقعدها الوطنى فرحبت بوجود العمل داخل الجبهة مؤكدة ان الحزب أعلن تنديده ورفضه مرارا لهذه الظاهرة . ولكن .. كيف نصنع الجبهة وماهى أسس الاتفاق الوطنى او برتلنج الحد الأدنى لها وهل يمكن ان يصبح هذا الاتفاق مقبمة لحوار يحافظ على الديمقراطية واسلوب التعامل السياسى الذى يسلط السلاح ويتفق على البات الحياة ويعترف بوجود آراء متعددة منغلقة من قاعدة الحفاظ على الوطن والوحدة الوطنية ومبادئه حقوق الانسان ويدعم اسس المجتمع المدنى . هذا هو السؤال وهذه اجابات قيادات الاحزاب فى مصر ●●



المصدر

المصدر :

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٥٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكيف المصري المتحضر ومواصلة
أسهمه التاريخي في المسيرة الانسانية
المساعدة يوما صوب الرخاء والعدالة
والسلام.

الحفاظ على الشرعية والقانون
كمال الشاغل الامين العلم المساعد

الحزب الوطني الديمقراطي وامين التنظيم
يؤكد في بداية اجليته ترحيب حزب
الاجليته بالدعوة للقيام "تجمع وطني"
لمواجهة الارهاب والتطرف.

ويقول لقد أصبحت القضية تمس
الجميع وليس حزبا بعينه وهذا الامر كما
يقول كمال الشاذلي يتطلب اشراك كل
الاتجاهات الحزبية والآراء وجميع
القيادات لوضع التصور الشامل لمقومة
هذا الاتجاه المدمر ويقول موضحا .. ليس
للحزب الوطني اية شروط والمجال مفتوح
امام جميع الاحزاب للدخول في هذه الجبهة

لقد ان الاوان لتجميع كل القوى الوطنية
من اجل حماية الوطن ومنجزاته.

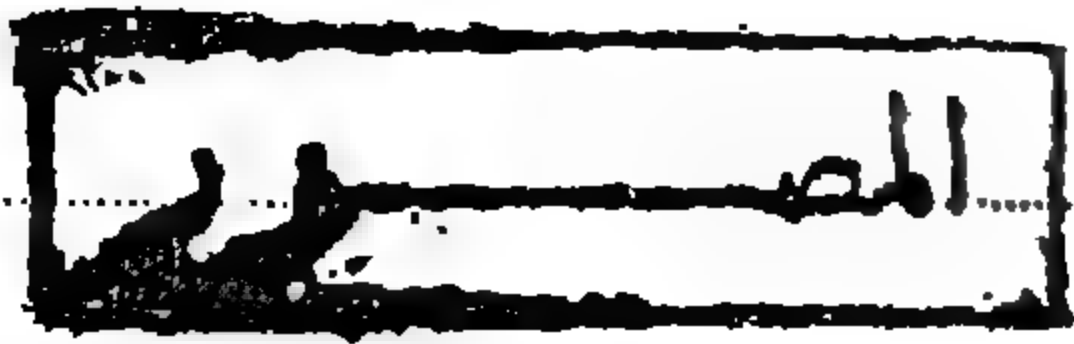
وحول تحفظ بعض الاحزاب على
انضمام حزب العمل (جناح ابراهيم
شكري) للجبهة بسبب تشجيعه للارهاب
اشرك كمال الشاذلي ان دعوة قيام جبهة
وطنية يجب ان تضم الجميع مؤكدا ان
حزب العمل اعلن محاربه الارهاب ووضح
موقفه بوضوح في الحوار الذي دار بين
الاحزاب حول مكافحة التطرف والارهاب .
ونحن - يقول رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب الاجليته - امنا موافك الحزب
العنينة فلماذا نضع شروطا مسبقة -
لدخوله الجبهة ويعتقد كمال الشاذلي ان
احد اساس قيام مثل هذه الجبهة يجب ان
ينطلق نحو هدف اساسي وهو الحفاظ على
الدستور والشرعية والقانون واجبات
ارضية مشتركة ينطلق منها الجميع بمصر
وطنا للجميع وليست لحزب واحد بعينه
ولا يستطيع ان يدعى انه يملكها وحده او
انه يمثل الجميع .

د . ممدوح البلتاجي رئيس الهيئة
العامة للاستعلامات وامين عام
الحزب الوطني بالقاهرة يرى ان نظامنا
السياسي الراهن الذي يشكل امتدادا
شرعيا للتجربة الوطنية والقومية
المتطورة للثورة يوليو ١٩٥٢ يكفل كل
الحريات العامة والتعدد الحزبي مشيرا
الى ان التوافق الوطني يقترن باستمرار
حول المشروع القومي الذي يقوده الرئيس
حسني مبارك : وهو بناء الدولة المصرية
الاخذة بالحزبية السياسية والتقدم
الاقتصادي والعمل الاجتماعي .

ويرى د . البلتاجي ان الحزب الوطني
يمثل على المستوى الشعبي الجبهة
الوطنية على الملته حول الدولة المصرية
المركزية وتشكل احزاب المعارضة
الدستورية تيارات وروايات لتلك الجبهة
الكبيرة . ببعض الاجتهادات المختلفة او
البرامج المتباينة او منابر الراي الآخر
المستقلة لكن دون تناقض جوهري بينها
وبين حزب الاجليته .

ويؤكد د . ممدوح البلتاجي قائلا : ليس
هناك في مواجهة هذه الجبهة الواسعة من
خصوم سوى قوى الارهاب الخارج على
الشرعية الرافض للديمقراطية الذي ينفذ
الحوار ويرفع السلاح ويحاول ضرب
الاستقرار وعرقلة التنمية وتهديد وحدة
الشعب المصري .

ويرى د . البلتاجي ان على الحزب
الوطني الذي عليه - يحكم اجليته - ضبط
ايقاع التعددية السياسية بالارائها
ومواصلة العمل الفكري بحيوية ومشاركة
الجمهور لضياعها الحيوية . مؤكدا انه
عليه - اي حزب الاجليته - الا يدخل في
معارك هامشية مع قوى المعارضة
الدستورية التي هي شريكته في الجبهة
الوطنية الواسعة الملته حول الفكرة
والممارسة الديمقراطية . وانما يرحب
بزيادة نشاطها لتعميق تلك الديمقراطية
وتحقيق اهداف النهضة الشاملة ويختتم
د . البلتاجي رؤيته قائلا ان الوحدة
الوطنية ليست لحسب الضمان المؤكد
للحريات السياسية ولكنها الشروط الذي
لاغنى عنه من اجل وجود واستمرارية



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

رؤية التجمع

ولحزب المعارضة الرئيسي في البرلمان
رؤيته التي يطرحها الأمين العام لحزب
التجمع د. رفعت السعيد قائلا : نحن
نسعى لعمل مشترك مع جميع القوى التي

تستطيع التصدي للأرهاب بالممارسة
الفعلية ومواجهة الأفكار التي يتولد منها
الأرهاب .

ويؤكد الأمين العام لحزب التجمع ان
حزبه ليس لديه شروط للدخول في عمل
مشترك مع أية قوى معادية للأرهاب
ولاتريد افكرا مؤيدة له مشيرا الى ان حزب
التجمع لا يريد تنازلا من احد للدخول في
هذا العمل ولكن الواقع ان هناك حزبا هو
حزب العمل يريد افكار الارهاب ونحن
لنقبل الدخول معه في اي عمل مشترك مالم
يتخل عن سياسة تشجيع الارهاب لوتريده
افكرا يتولد عنها التطرف والارهاب
ويصعب علينا الحوار معه لو الدخول في
جبهة تضمه في هذه الجزئية .

ويقول د. رفعت السعيد من الواضح ان
في مصر الآن تيارا سياسيا متاسلما يتخذ
من الدين ستارا هو ستار ملائم ومفيد جدا
لهذا التيار . ويمكن كشف هذا التيار
بسهولة فهو يبتعد عن المسار الوطني بل

ربما يناقض المسار الوطني وهو ايضا في
الواقع العملي يرفض الديمقراطية
باعتبارها بدعة غريبة بل ويرفض
الانتخابات باعتبار انها تجافي روح
الاسلام . اذ تعطي للأغلبية الحق في
التشريع وهو يرفض تداول السلطة او بدلة
اكثر هو يقبل تداول السلطة لمرة واحدة
كي يصل هو اليها ويعتبر ان وصوله
للسلطة يعني وصول الاسلام للسلطة ومن
ثم فانزله عن السلطة يعني انزال رايات
الاسلام . هذا المنطق يقود اصحابه الى
اتخاذ مواقف مزبوجة فهم يتمسكون
بالديمقراطية بينما هم ضدها في الجوهر .
وهم يتبنون على نفس الديمقراطية بينما
يؤيدون حكما عسكريا جائرا في السودان
وحكم آيات الله في ايران . لمجرد انها
انظمة متاسلمة . وكل ذلك هين ويمكن

مواجهته بسهولة . فمثل هذه الافكار
والمواقف وجدت في مصر منذ وقت طويل
وعرف الشعب كيف يحاصرها واحيائها كيف
يلفظها حتى الارهاب المتاسلم وجد في

مصر على يد الاخوان عندما قتلوا قضاة
ورؤساء وزارات وروعوا الامنين وطفوا
وبغوا ومع ذلك امكن حصارهم بل وامكن
القضاء على قتلهم .

فما هو الجديد اليوم . يتسائل د. رفعت
السعيد ويجيب .. الجديد هو ان هناك
منلخا علما متطرفا غرس عن عمد في
المجتمع المصري ولا يزال يغرس حتى
الآن . والجسد المصري يتعرض وبشكل
منظم لحالة من التطرف الديني في الفكر
والاعلام والتعليم وبعض التصرفات

الحكومية والرسومية ويبدو الامر احيانا ان
ذلك تنافس مع المتطرفين في تطرفهم وفي
راينا ان التطرف هو ليس الدين وان
المزيد من التطرف لا يعني المزيد من
الدين بل يعني الخروج من الاطار الديني
السمح فلماذا يمكن ان يفعل شاب اذا كان
اميرا في الجماعة يقول له كلاما لم يستشف
من ممارسات بعضهم ان هذا الكلام
صحيح . فان شاهد التلفزيون القتنع .
واذا ذهب للمدرسة زاد قناعة . ثم نأتي
لنعالجه اذا اطلق المسدس الذي وضعناه

نحن في يديه .

خصوم الجميع

ويواصل د. رفعت السعيد طرح رؤيته
قائلا : ان القضاء على التطرف والفتنة
والارهاب هذا المثلث الخبيث يتطلب
بالفعل توحدا ليس لان هذا الخط يمس
الجميع لقط .. ولكن لاننا نخطئ لو
تصورنا ان هؤلاء المتطرفين مجرد خصوم
للحكومة او للنظام . بل هم في الحقيقة
خصوم للعلم وللحضرة ولحقوق الانسان
وللمساواة بين المواطنين وخصوم للوحدة
الوطنية .

اي باختصار خصوم للوطن ماضيا
وحاضرا ومستقبلا ومن ثم فانه من الممكن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ مارس ١٩٩٢

هذه القضية هي التجمع والوفد والوطني .
للتجمع باعتبار موقفه المبني من هذه
القضية والوفد باعتبار تراثه التاريخي .
اما الوطني فيحكم انه الحزب الحاكم الذي
عليه الدور الاول والكبير في مراجعة
منهجه وممارسته ازاء قضية التطرف والازاء
الارهاب والوحدة الوطنية .

مصر اعلى من الجميع
ويقول ياسين سراج الدين عضو الهيئة
العليا لحزب الوفد ان موقف حزبه من
الارهاب واضح ووقوف الحزب ضد العنف
والارهاب والتطرف ينطلق من ادراك
خطورة ذلك على مستقبل البلاد . وكان
تصدي الوفد واستنكاره لهذه الظواهر في
حدود امكاناته كحزب سياسي مؤكدا ان
تصريحات ومؤتمرات رئيس الحزب فؤاد
سراج الدين وقياداته واللام مفكره وكتابه
كانت سببا للتصدي للارهاب والتطرف
ويؤكد ياسين سراج الدين ان حزب الوفد
على استعداد للمشاركة والقيام باى عمل
يطلب منه للتصدي للارهاب رغم وجود
خلافات مع الحكومة والحزب الحاكم الا ان
مصر اعلى من الجميع من جميع الاحزاب
بما فيها الوفد نفسه .

ويقول ياسين سراج الدين يجب ان
ننتبه الى ان الاحزاب جميعها استنكرت
الارهاب بشكل او باخر ولكن دعنا نتكلم
بوضوح . هناك احزاب نعلمها جميعا تلك
حول الاستنكار ويفهم من مقالات كتبتها انه
في معرض خلافتها مع الحكومة تستبجح كل
شيء . وارى ان هناك اتفقا عاما على
مواجهة الارهاب وتشكيل الجبهة الوطنية
وفي اعتقادي انه لم يبق الا حزب العمل
واتمنى ان يعيد ابراهيم شكرى وحزبه
حصيلته عندما يوضع امام الواقع
وخطورته ولا بد انه في النهاية سيكتشف
ان مصر اعلى وابقى من الجميع وان ضرب
اقتصادها سيؤدي الى ركوعها واحتياجها
للمساعدات وهذا ما نحاول الخروج منه .
وعموما حزب الوفد ليس له شروط
اطلاقا للاتفاق حول قيام الجبهة الوطنية .
للمصلحة الوطنية لا تتطلب شروطا .
ونحن مع الوفاق الوطني والجبهة الوطنية
لمواجهة التطرف والعنف ولاتنس ان

ان يتوحد كل انصار مصر في مواجهتهم
وليس شرطا ان يتنازل احد عن موقفه لزاء
احد سواء من الناحية السياسية او غيرها
فاى حزب سياسي معرض يمكن ان يكون
معرضا للحكم ولكنه نقيضا في الوقت
نفسه لخصوم اخرين .

ولكننى بكل الصراحة - يقول امين عام
حزب التجمع اقرر انه ليس فقط مطلوبا من
الحكومة والحزب الحاكم مواجهة عنف
المتطرفين مواجهة امنية بل وليس كافيا ان
تواجه الحكومة هذا العنف بالدعوة الى
حل استنكر يضم الجميع بل المطلوب من

• لا شروط على الاحزاب لدخول الجبهة وان الاوان لقيامها

الحكومة ان تغير من تفكيرها ومن
ممارستها ومن اساليب عملها ومن اعلامها
وتعليمها لتتلقى شيئين اساسيين اولهما ..
تنفى ان المزيد من التدين يعنى المزيد من
التطرف والثاني هو نفى ان المزيد من
التدين يعنى انكار حقوق ابناء الوطن من
الديانات الاخرى

هذه مواقف لا تحتاج لتصريحات او
حلفات استنكار بل تتطلب المزيد من
الممارسات العملية من جانب الحكومة .
ونحن في حزب التجمع نعتبر ان قضية
الوحدة الوطنية هي قضية اساسية ونعتبر
ان التدين هو حق اساسي لكل مواطن مهما
اختلفت دياناته ونعتبر ايضا ان التدين
شيء اخر غير التطرف .

ويحذر رفعت السعيد من الوقوع في
خداع تيار الاسلام السياسي قائلا : ان
بعضهم يتصور امكن التعامل مع تيار
التاسلم السياسي او الحوار معه تاسيا
بالتجربة المبررة للحسن بنى مصر في
البرازيل وان المتأسلمين يتخونون من الحوار
والتشاور مع الليبراليين سلما حتى
يصعدوا عليه للسلطة وبعدها يفترون
خصومهم .

ويعتقد . رفعت السعيد ان هناك ثلاثة
احزاب يتعين عليها القيام بدور اساسي في



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

الوحدة الوطنية هي شعار الولد منذ قيامه فنحن حزب ليبرالي ديمقراطي نؤمن بالرأى والرأى الآخر الذي هو البديل الحقيقي عن الرصاص واعتقد ان المهمة الرئيسية للجبهة الوطنية ستكون هي حصول السرملة الرهيبة المتمثل في الارهاب والذي تجاوز حد الخيانة الوطنية ومع وقوفنا ضد الارهاب والتطرف اننا نرى كيف يضيق الحزب الوطني على حزب الولد الخفاق كحزب ديمقراطي والا يسمح لنا بعدد مؤتمري شعبي ويحصرنا في مقارنا في الوقت الذي يسمح فيه لاصحاب التيلر العلفندي المسمى الاسلام السياسي ان يصلي معه مائة الف في الميادين العامة وانا - يقول ياسين سراج الدين - لا اعيب على هؤلاء الصلاة معا ، الصلاة الجماعة ظاهرة جميلة المهم ان يكون باطنها كظاهرها وهو الفضيلة ولكن ان تتحول الى رمز سياسي فاعتقد ان هذا يبعث للتسلل -

اما ما يبعث للحيرة فهو كيف لا تسمح لحزب تلمئن اليه يعمل في النور وعلى سطح الارض وضمن القنوات الشرعية ولا يعرف السلاح الابيض ولا قرن الغزال بعدد ندواته ومؤتمراته وطاره الساحة امام المتطرفين لقيادة الناس في امكن العبادة وجميعهم لا يؤمنون بالتطرف ولكنك تترك المجال لهؤلاء للتأثير عليهم . اننا نرى في حزب الولد ضرورة الاسراع في تشكيل لجنة مشتركة او جبهة وطنية مع الحزب الوطني وبقية الاحزاب للوصول الى اتفاق وطني عام للحفاظ على المكاسب الوطنية والاتفاق حول القضايا الكبرى .

ورقة عمل

ويقول ضياء الدين داود الامين العام للحزب العربي الناصري ان فكرة قيام جبهة وطنية فكرة مقبولة ولكن حتى قبل التنفيذ لابد من وجود نقاط للاتفاق عليها حتى يحدث الاجماع الوطني ويضيف . وهناك مسائل عديدة وكثيرة تحتاج لهذا الاتفاق وليس فقط موضوع الارهاب فلابد من وجود اولويات حول المسائل القومية التي تحتاج لموقف قومي ولا بد من وجوه برنامج او خطة تعرف منها ما هو المطلوب التجمع حوله والاتفاق عليه . وكل الاحزاب

اتفقت على مواجهة الارهاب والتنفيذ به واتفقت على الاسباب وطرق المعالجة واعتقد اننا لابد ان نجتمع لدراسة العلاج من الجنور وليس المطلوب تجميع الاحزاب للقيام بمظاهرة مع الحكومة بل التناول للرأى حول الظاهرة ومواجهتها ونحن نرى في الحزب الناصري يقول ضياء الدين داود ان للظاهرة اسبابها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمواجهة ستنتج بزيادة هذه الاسباب . او فتح الباب لازالتها لانها ستحتاج لوقت طويل وليس لنا شروط للدخول في هذه الجبهة سوى ورقة العمل او الخطة التي يتفق عليها الجميع ونحن مع دخول جميع القوى والاحزاب السياسية فيها وتجاهل اي قوة من القوى يعني انه لا تحالف ولا جبهة فليس هناك احزاب تؤيد الارهاب كما يقول بعضهم ولكن هناك رؤى مختلفة لاسباب الارهاب وطرق علاجه .

نحن مع الجبهة

عادل حسين عضو اللجنة العليا لحزب العمل . "جناح ابراهيم شكرى" يؤكد ان حزيه يدوره يطرح فكرة قيام جبهة وطنية ويقول موضحا لاننا نرى ان المخاطر تهدد مصر من كل جانب . ولكن قد يكون الخلاف بيننا وبين ما طرحه الاستاذ مكرم محمد احمد هو انه يرى ان مواجهة العنف السياسي هو النقطة الوحيدة تقريبا التي ينبغي ان يلتزم حولها الوطنيون . بينما نرى نحن ان مواجهة العنف السياسي ينبغي ان تكون جزءا من السياسات التي تتكامل معه . ومن الناحية العملية نظن انه لا يمكن ان نحاصر العنف السياسي تمهيدا لاستئصاله الا اذا كانت هذه المواجهة مع العنف السياسي مدعمة باوجه الاصلاح الاخرى .

ويضيف عادل حسين : اننا نريد ان تكون الجبهة الوطنية بمثابة تغيير حقيقي لاساليب العمل السياسي التي اتبعت خلال الفترة الماضية وقامت على احتكار الحزب الوطني للقرارات الكبرى . ونرجو ان تكون الجبهة تغييرا لهذا الاسلوب وانحالا لمبدأ

ويؤكد رئيس حزب الاحرار ان حربه ليس لديه شروط للدخول في هذه الجبهة غير وجود حور ديمقراطى على جميع المستويات مؤكدا انه لا يرى وجود احزاب مصرية تشجع الارهاب وحتى تكتمل الجبهة يقول رئيس حزب الاحرار لابد من مشاركة كل الاحزاب والقوى السياسية في البلاد .

ضد الفاشية الجديدة

احمد مجاهد - رئيس حزب العمل الاشتراكي "جناح حدائق القبة" - يؤكد ان حربه يضع يديه في ايدي كل من يعمل على لقرار الديمقراطية ومواجهة الفاشية الجديدة المستترة برداء الدين - ويرى ان

المواجهة التي ستلونها الجبهة الوطنية لابد ان تكون منطلقة من محورين الاول فكرى وهو لبراز فساد الفكر الذى ينهض عليه الارهاب والفاشية ايضا الرؤية المستقبلية للخروج من الازمة الاقتصادية وما يصاحبها من اتساع رقعة العاطلين عن العمل ويقول احمد مجاهد بوضوح هذه الرؤية سوف يطمئن الشباب وسوف يوجهون طاقاتهم الى العمل والابداع . ويوضح احمد مجاهد .. قللا : ويجب ان نفرق ونميز بين الايمان الذى هو علاقة شخصية بين الانسان والله يحكم عليها الله . وبين الوجه الاخر للايمان وهو العمل الصالح الذى هو علاقة اجتماعية بين الانسان والانسان ويحكم عليها الانسان .

ومجال العمل الصالح هو العمل السياسى حيث تتنوع المصالح والرؤى ومن ثم تتعدد الاحزاب .

المشاركة الجادة . ونرجو في هذا الاطار الا يكون الموقف الموحد في مواجهة العنف السياسى هو مجرد بيان يصدر او مؤتمر يقام ولكن المطلوب هو جهد مشترك بعيد اللثة في امكانية المواجهة لجميع المشاكل الاخرى وعلى رأسها الاسلوب الذى يتم به حاليا التصرف في ممتلكات القطاع العلم . وحول تحفظ عدد من الاحزاب على مشاركة حزب العمل في هذه الجبهة يقول عادل حسين عضو الهيئة العليا للحزب ورئيس تحرير جريدة الشعب "اتصور ان بعضهم يقصد من هذه المقولة ان دعوة حزب العمل لتطبيق الشريعة يؤدى في زعمهم الى نشر مناخ يشجع الارهاب والذين يقولون هذا يعترضون على حسب كلامهم على اى بحث حول الحل الاسلامى لمشاكل الامة ويعتبرون ان اى كلام عن الاسلام يعنى بالضرورة انغلاقا وجهلا

وظلاما وهذا يمثل هذا الموقف هو الذى يشجع التوتر بين الاغلبية المسلحة من الامة ويحفز بالتالى على انتشار العنف . اننا - يقول عادل حسين - لا نوافق على التحفظات التى تقال حول مشاركة حزب العمل ونقول ان اقامة جبهة وطنية جادة لا يمكن ان تحدث اذا تم تجاهل بعضهم حزب العمل بوزنه على السلطة السياسية .

توحيد الجهود

مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار يؤكد بدوره ان حربه يؤيد تاييدا كاملا قيام هذه الجبهة ويقول - ان الظروف الامنية والاقتصادية تقتضى توحيد الجهود بين كل الاتجاهات الفكرية على مبدأ يقربه للجميع وهو الامن والاستقرار واستمرار التنمية وبلعها لافنى المعدلات لمواجهة الزيادة السكانية الرهيبة وتشجيع الاستثمار الخاص المصرى والعربى والاجنبى وحل مشكلة البطالة مع زيادة الانتاج ولاشك - يقول مصطفى كامل مراد - في ان علاج مشكلة البطالة يختلف كثيرا من حدة التطرف والارهاب . لان الفكر احد اسباب التطرف الذى يؤدى بدوره الى الارهاب .



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

هذا هو منهجنا الذي نؤكد فيه لن العمل
الصالح كما هو ظاهر يسلم فيه المسلم
وغير المسلم اي كل افراد المجتمع .
وحول مشاركة الاحزاب التي تدعم
الارهاب والتطرف يقول احمد مجاهد .. هذه
الاحزاب تسعى للسلطة .. وهذا في حد
ذاته ليس عيبا .. ولكن الخطورة ان هذه
الاحزاب تحمل توجهات فاشية معادية
للميمقراطية وهي تستخدم الدين شعرا
وسترا لذلك ولذا ما بلغت ذلك ادارت
وجهها لكل القيم الديمقراطية والتجارب
اممنا واضحة سواء كن ذلك في السودان
او في ايران .. ونحن نعتقد ان نقطة ارتكاز
الجبلة تصيح هي الدفاع عن الديمقراطية
وحرية الانسان فالديمقراطية اليوم هي
شورى الامس والدفاع عنها هو دفاع عن
اصل من اصول الحكم في الاسلام ولا يمكن
للمعادين للديمقراطية وحقوق الانسان .

مجدى الدقاق



المصدر :

التاريخ : ٢٠٠٠ / ١٢ / ١٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى الأهرام

البيان الذي أسعد الأمة!

الأمر المؤكد أن شعب مصر استقبل بارتياح بالغ بيان رؤساء الأحزاب وقادة الجامعات والبنوك والنقابات والذي جاء في صورة دعوة لجميع المصريين الى الوقوف صفًا واحدًا لحماية الوطن من الهجمة الارهابية الاثمة التي تعرض لها طوال الشهور الاخيرة.

لقد أدرك هؤلاء الرجال والسيدات من قادة الرأي والفكر والعمل السياسى والشعبى فى مصر أن هذه الاعمال الارهابية الهوجاء لن تهز بنيان مصر الراسخ ولكنها فى نفس الوقت تنال ارواحا بريئة ومصالح وطنية غالية لابد من حمايتها ودفع الشر عنها.

وربما عزز من مصداقية هذا البيان احساس الراى العام بأنه بدأ يلمس جهدا حقيقيا لمواجهة الارهاب من خلال منظور شامل يدرك ان الارهاب مرض سياسى اقتصادى اجتماعى يتطلب مواجهة شاملة وعلى مختلف المستويات.

ولابد ان نسجل لمجلس الشورى باعتباره احدى مؤسساتنا السياسية المتميزة انه كان سباقا الى طرح هذا المفهوم الصحيح للارهاب فى تقريره الذى يناقش الآن باعتباره ظاهرة مجتمعية تفرض على المجتمع كله ان يتحرك لمواجهة بمختلف أسلحته وفى مختلف مجالاته.

لقد جاء تقرير مجلس الشورى صادقا كل الصدق وهو يعلن انه قد تبين من دراسة الارهاب كظاهرة ان الاسباب الاقتصادية هى اهم بواعثه، ولذلك فقد طالب التقرير الحكومة بالا تلقى تبعات اصلاح الاقتصادى كلها على كاهل الفئات الفقيرة فى المجتمع مع ضرورة الاهتمام بتنمية واصلاح البنية الاقتصادية للمناطق العشوائية وعلاج مشكلات البطالة والتضخم واتساع الفارق بين الاجور والاسعار.

اننا بامانة نستطيع ان نقول ان تقرير مجلس الشورى جاء بمثابة دعوة الى ان تكون مواجهة الارهاب من خلال خطة قومية شاملة ومتعددة الجوانب لا تعتمد على المواجهة الامنية فحسب وانما تتخطاها لتضرب فى الجذور وتقضى على التربة الصالحة لنمو هذه النباتات الضارة بالمجتمع والتي تلعب دور الطابور الخامس لقوى اجنبية لا يهمها سوى زعزعة الاستقرار فى مصر.



المصدر : الشعب

٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكرى الأستاذ إبراهيم شكرى

بإيصال شكرى نوابه الست

صرح الأستاذ إبراهيم شكرى: بأن الظروف الحرجة التي تمر بها امتنا تحتاج إلى تضامن جهود كل القوى الوطنية المخلصة لمواجهة هذه الظروف الصعبة. واحساساً منا بخطورة الظروف بدانا نتحرك على أكثر من جبهة، وكان بين جهودنا دعوة كافة الفعاليات السياسية لحضور ندوة حول قضية الإرهاب والعنف السياسى، ولذا قمنا بزيارة لوزير الداخلية يوم الثلاثاء الماضى فى مكتبه لدعوته لمشاركتنا فى تلك الندوة، وكذلك دعوتنا للشخصيات العامة وقادة الأحزاب. وبينما نحن نفعل ذلك فموجئنا بالصحف يوم الاربعاء الماضى تنشر



إبراهيم شكرى

بياناتاً حول هذه القضية موقفاً عليه من بعض التيارات الفكرية والسياسية، ومتجاهلاً كثيرين ممن يمثلون تيارات فكرية أخرى لها وجودها الكبير على الساحة. وبغض النظر عن رأينا فى هذا البيان - والذي تعرض للقضية من وجهة النظر الأمنية فقط - فإنه كان من الواجب أن يعرض علينا هذا البيان وعلى ممثل التيار الإسلامى والتيارات السياسية الأخرى لإبداء الرأى فيه، فهذا الأمر يخص الأمة كلها ولا يخص فئة بعينها، وأغفال شريحة كبيرة يتبع

الفرصة لتعذيب الجهود بما لا يخدم سوى الأعداء. وقال شكرى: إنه سبق لحزب العمل أن طالب بتوحيد الجهود من أجل اصلاح حقيقى للأحوال، بعد أن وصل التشدهور مداه، وحزب العمل يرى أن مسلك الحكومة وحزبها فى حل هذه الأزمة يعكس عدم الجدية فى ضرورة توحيد الجهود.

وقال شكرى: غنى عن البيان أننا كنا سنرفض التوقيع على البيان بصيغته المقدمة كما فعل الحزب الناصرى، فنحن نتفق معه على ضرورة أن يكون التضامن ضد العنف السياسى مدخلاً للإصلاح والتغيير السياسى والدستورى، وليس تكريساً للأوضاع الحالية ومبايعة للحزب الحاكم.

البقية ص ٩



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٢

وحول الندوة المقترحة لمواجهة الارهاب قال شكرى: إنه يجرى الآن الإعداد لندوة مغلقة تشارك فيها كافة التيارات الفكرية والسياسية المتباينة، بهدف استقصاء جذور المشكلة والاتفاق على منهج عمل مشترك لمواجهة القومية تحقيقا للمصلحة العليا للبلاد. وفي السياق ذاته قال شكرى: إننى وجهت الدعوة لكل الأحزاب والنقابات والمهتمين ووزير الداخلية الذى أبدى تفهمه لأهمية هذا الحوار والتوصيات والإجراءات التى قد تسفر عنه، كما وجهنا الدعوة لوزير الحكم المحلى الدكتور محمود الشريف وكذلك الدكتور معدوح بلتاوى عن الوطنى، كما وجهت الدعوة لأحزاب الوفد والتجمع والناصريين والإخوان والأحرار وبعض الشخصيات العامة، وكان من بين المدعوين الأساتذة د. نعمان جمعة، د. محمد عصفور، د. إبراهيم سعد الدين، د. اسماعيل صبرى عبد الله، أحمد الخواجة، د. حلمى نمر، سيف الإسلام البنا، فكرى الجزار، توفيق زغلول، عبد العزيز محمد، د. بدر الدين غازى، د. عصام العريان، د. حسام عيسى، د. محمد بشر، منتصر الزيات، د. أحمد يعقوب، نيازى عبد العزيز.

وعلمت «الشعب» أنه تقرر يوم الثلاثاء ١٢ أبريل كموعداً مبدئياً للندوة.. على أن تبدأ العاشرة صباحاً وحتى الخامسة مساءً.



المصدر : الأمم المتحدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ١٩٩٢

وماذا بعد بيان القوى الوطنية لجابهة المتطرفين؟ عندما حدد زعيم عربى مكامن الخطر فى ظاهرة الارهاب!

ما زالت قضية التطرف والارهاب من قضايا الساعة التى تثير القلق بين شرائح المجتمع العربى والاسلامى .. والغموض الذى يكتنفها والملايسات التى تحيطها دفعت بها الى دائرة استفحل خطرها، وتزايدت شروورها، لا فى مصر وحدها، ولكن فى بؤر أخرى تتفجر على الساحة العربية، مما حولها الى ظاهرة من أخطر ظواهر العصر تستهدف تخريب المجتمع، ولا تقل فى أثارها المدمرة عن قضايا «الادمان» أو «تجارة المخدرات» التى جعلت من شعوب دول الشرق الأوسط هدفا لمؤامرات عصابات التهريب الدولية !

بقلم :

زكريا نيل



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

صدى الصوت الذي يصدر عنها ..
وانه على حد تعبير الداعية
الاسلامى الكبير الدكتور
عبد الصبور مرزوق الامين العام
للمجلس الاعلى للشئون
الاسلامية :

ان هذه المناشدات وحدها التي
تطالعنا لا تكفى .. بل لابد من
التقاء حكماء مصر وعقلائها
ليروا رأيهم فى «تحريك هذه
الاغلبية الصامتة».

ان المشكلة .. عندما نلقيها على
مختلف وجوهها نجد انها
لا تخرج عن كونها «مشكلة
اجتماعية» تسلسل اليها
«الانحراف» من خارج الحدود.
نعم : كل شرائح المجتمع مسئولة
عن هذا الانحراف ومواجهته
بصلاية ووحدة ارادة، وسواء
أخذ هذا الانحراف اسم التطرف
أو اسم الارهاب، فانه لا يخرج عن
كونه انحرافا خلقيا، تكونت
خلالها من لقاح خارجة على
تركيبنا الاجتماعى، وفى غيبة
اهمالنا وتراخيها فى تطويقه من
البداية، وقعت تبعاته على عاتقنا
جميعا .

وماذا بعد نداء هذه القوى
الوطنية من رؤساء احزاب
ونقابات وبنوك وجامعات
وقبائين من مختلف شرائح
المجتمع المصرى ؟

وهذه الحلقات من الحوارات
التي تنعقد من حين الى آخر، على
مختلف الاصعدة الفكرية والدينية
والعلاجية .. اذا لم تتحول
محصلاتنا الى مناهج عمل
جماعى ملزمة لنا جميعا، وتكون
له برامجها ومراحلها والياتها
وخرائطها، ومواقفها، فأننا
سنظل داخل الدائرة المفرغة
نصيح فيها، دون ان نصل الى
استئصال الجرثومة الاجتماعية
التي تكون قد تشرنت وصعب
اجتثاثها !

ان هذه الامة بموروثاتها
العظيمة، وبقيمها الانسانية
وبثقافتها التي ظلت مشاعل
تنوير خلال العديد من القرون،
وبمفكرها الذين يضربون فى
الأرض شرقا وغربا، قادرة .. اذا
عقدت العزم .. على ان تمتص
منايع هذا الانحراف وتجفف
رواقه السامة، وقادرة أيضا على
تحريك الاغلبية الصامتة ورفع
الاقلية المترددة أو المتحفظة لتقوم
بكامل دورها .. الارهاب موجود
فى البشر منذ بدء الخليقة، ومنذ

على كل من يتصدى للدعوة
الاسلامية، ان يوضح للناس
جوهر الاسلام الحقيقى ورسالته
العظيمة، وان يكون ذلك بأسلوب
يليق بسماحة الدين الحنيف
لحماية الاسلام والمسلمين من
استشراء ظاهرة التطرف
والارهاب !

الموضوع الثانى - الذى ركز
عليه عاهل الامارات المتحدة
لعلماء المسلمين هو ما تتمتع به
دولنا من حرية وكرامة قائلا : كنا
فى الماضى نحكم بمستعمرين
ليسوا من بيننا، والامر الذى
يجب ان نحمد الله عليه، اننا
نعيش حياة كريمة فى بلادنا
التي يحكمها ابناءؤها بدلا من
المستعمرين، ومن واجبا جميعا
تجاه هذه النعمة الكبيرة ان
نحافظ عليها حتى لا يخربها
اصحاب التيارات الفكرية
الفاسدة !!

ومن هذه الرؤية النقية لفكر
هذا الزعيم العربى، نرى ان
سموه حدد أوجه الخطر لظاهرة
الارهاب، وان علينا ان نتعاون
جميعا لدفعها، والتي لم يعد
خطرها مهددا لكياننا الاقتصادى
والاجتماعى فحسب، بل انه يهدد
أيضا استقلالنا من خلال عملاء
التطرف الذين تجرفهم التيارات
المنحرفة والافكار المستوردة
والآراء الفاسدة، والتي تؤدى الى
فتح ابواب التدخل الاجنبى فى
شئوننا !

هذه الكلمات الشديدة الوضوح
من جانب زعيم عربى معروف
بصدقته وشجاعته كسمو الشيخ
زايد بن سلطان آل نهيان تعتبر
بمثابة «الخطاب» الموجه الى
علماء الامة ودعاتها والى جميع
مثقفيها ورجال الفكر من ابناءها،
لجابهة هذا الخطر الزاحف على
مجتمعاتنا وشعوبنا !

وواقع الحقيقة فى موضوع
مقال اليوم هو قضية تحركنا فى
صيانة مجتمعنا من الانحرافات
.. لقد ظلنا طويلا ندور حول
انفسنا ونحن نبحث عن حلول،
تكون لديها القدرة على اقتلاع
جذور هذه الظاهرة من
مجتمعاتنا، دون ان تصل أيدينا
الى مكامن الخطر لنستأصل
جذوره .. ومن الأمور التي
تحنننا، اننا سنظل محتسبين
داخل دائرة اللول «الهامشية أو
الكلامية» التي لا تتجاوز
تأثيراتها الى عالياتها حدود

فهل ياترى اصبحنا هدفا
لمؤمرات «الارهاب» التي تفوح
منها رائحة التواطؤ الدولى ؟
قبل ان نتابع مناقشة هذه
القضية الشديدة التعقيد، نشير
هنا الى حقيقة لافتة، وهى ان هذه
الظاهرة اخذت تشغل مساحة
واسعة من اهتمامات وعقول
الاشقاء فى وطننا العربى، لما
يترتب على انتشارها من آثار
مدمرة !!

ولعل من اهم ما صدر من
تحذيرات فى هذا الشأن على
الساحة العربية، هو ما جاء على
لسان عاهل دولة الامارات العربية
المتحدة، امام جمع من علماء
وقضاة العالمين العربى
والاسلامى، فى الأسبوع الأخير
من شهر رمضان المبارك .. فقد
تناول سمو الشيخ زايد بن
سلطان آل نهيان .. هذه المشكلة
البالغة الخطر بسؤالين اثنين هما
■ هل من مصلحة الوطن
وابنائنا ان تهدد مقدراتهم
بالاتجار بالدين وبتبديد ثرواتهم
فى تمويل الارهاب ؟

■ وهل مصر والجزائر
المستهدفتان بهذا الخطر، لم
تكونا دولتين اسلاميتين من قبل،
فى حين ان الاسلام موجود فيهما
وفى دول العالم الاسلامى منذ
فجر الاسلام ؟
لم يكن هذا الزعيم العربى -
وهو معروف بصراحته
وبشجاعته فى قول الحق - يقصد
بطرحه لهذين السؤالين - طلب
الرد عليهما من جانب علماء
المسلمين .. بل ان سموه بطرحه
لهذه الظاهرة التي يتبرأ الاسلام
منها ومن مرتكبيها أراد ان يحث
اهل العلم فى عالمنا العربى
والاسلامى على التصدى لهذه
الظاهرة التي يرفضها الاسلام،
ومهييا بهم ان يتجهوا الى توعية
الشباب وتبصيره بمبادئ الدين
الحق، الذى يرفض الاغتيال وقتل
المسلم لأخيه المسلم

وانه ليستوقف أى مراقب تركيز
سمو رئيس دولة الامارات المتحدة
امام جمع من العلماء والقضاة
من سائر العالمين الاسلامى
والعربى على موضوعين على
جانب كبير من الأهمية :

الموضوع الأول - التحذير من
التدين الفاسد يشكل خطرا على
سمعة الاسلام، وقد يؤدى الى
عصف الكثيرين عن المبادئ
الاسلامية، وعن ثم فانه يتحتم



المصدر : **الموقف**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ أبريل ١٩٩٢

دبت غريزة الحقد والنزوع الى الهيمنة .. وتحت العديد من مسميات الارهاب كانت الصراعات القبلية والاعتقالات السياسية والنقابات من اجل السلطة ومن اجل الهيمنة على البشر .. غير ان هذا الانحراف على هذه الصورة من السلوك الارهابي الزاحف على مختلف حركة الحياة لاطفاء مشاعل الحضارة الانسانية، هو نزعات دخيلة ومتسللة تم تصديرها ، لاستدراج قوى الشباب بشعارات براقة ومبهرة الى سرايب مظلمة من الفوضى والسقوط في محرقة الضياع الاجرامى !!

واذا كانت تنظيمات العنف «الاصولى» تستخدم الرصاصة بدلا من الكلمة، وترفض الديمقراطية الحوار، مدعية ان «الديمقراطية» التى تتيح مشاركة الجميع فى صنع القرارات، ليست هى المؤسسة الشرعية للشورى، فانه والامر كذلك لا تكون هناك قيمة لحرية الكلمة ولا لشجاعة الراى او النقد او المعارضة المتبصرة التى تتعامل مع حقائق الأشياء، بل ان أى منهج من مناهج الاصلاح او التقويم او العلاج لايجدى مع هذه العقول السقيمة حتى ولو كان «تنزيلا من التنزيل».

غير ان هناك فى مجمل الأسلحة السلبية التى تساعد فى اشعال التمرد والردة ضد المجتمع، توجد ظواهر أخرى غير مقبولة تعمل على شحن الشباب بالحقد والكراهية والرفض لكل شئ حتى ولو كان من المسلمات البديهية .. وذلك يجعل من هؤلاء صيدا ثميننا ولقمة سائغة سهلة الهضم أمام لعبة القوى الارهابية، ومن ثم فانها تحولها على المدى القصير وتحت ذلك المناخ المعيشى الضاغط الى ادوات فاعلة فى يدها، تحركها كيفما تشاء بعد ان تحققها بامصال داء التذمر من البطالة والاحتجاج على الفساد ورفع شعار التخلص منه بالعنف والرصاص !

نعم ...

■ مثلا بعض المجالات التى تحولت الى مجالات فضائح، بعد ان خرجت على منهجها السياسى والاجتماعى، وكان يضرب بها المثل كذادة نقد متوقف على مختلف نداءاتها من سياسة ونحن

واجتماع وقصص وتحليلات .. ان قصص الفضائح التى تعريها من حين الى حين أصبحت نافذة اثاره وتجريح وتهيج لمشاعر المجتمع المصرى وعدوان على سمعته وابتذال لكرامته وحتى ولو كان كل حرف فيها صحيحا ! ■ وبعض رجال الدعوة الذين اصبحوا حريا على بعضهم البعض، ويسفهون من اراء رفاقهم، بل ويستعدون البعض عليهم بالتحريض على ان التهم من مواقعهم المؤثرة فى بنائنا الروحى، وذلك لمجرد انهم اجتهدوا فى بحث بعض القضايا التى تشغل جماهير الشعب، ووصلوا فيها الى فتوى مستقاة من اراء كبار الفقهاء والمجتهدين الأوائل !

■ وبعض رجال الدعوة ايضا الذين يتصدون عن ايمان لظاهرة الارهاب، ويدعون الى نبذ التطرف من خلال شاشات التليفزيون وبعض الندوات .. ثم بعد ذلك يطلون على الجمهور من اماكن بارزة فى صحف انشقت على نداء رموز الوحدة الوطنية وتدافع عن الارهابيين وتحمل لواء المعارضة باساليب تهيجية تعافها السلوكيات الاخلاقية، وبلغة اسهل ما فيها اطلاق الاتهام للغير بالخيانة الوطنية !! كيف يمكن ان تستمر هذه الصورة العبيثية ؟ وماذا يحدث من تفاعلات فى عقول المتابعين لاحاديث مثل هؤلاء الدعاة ؟

■ ثم هناك امر آخر مثير وخطير .. الشيخ عمر عبدالرحمن، لماذا نجعل منه بانفسنا شخصية اسطورية ؟ لماذا نبث حوله الاوهام ونُدفع به الى واجهة شهرة لا يستحقها ؟ لو تركنا الحديث عنه بلغة الاثارة عن هذا الرجل لأخذ حجمه الحقيقى، ولما كان هذا الشئ الذى نقوم بتهويل مخاطره .. السنا نحن الذين ندفعه ليتقمص شخصية البطل، وما هو بطل ؟ اتركوا هذا الرجل يعيش أضغاث أحلامه .. دعوه يحلم وبعد قليل سيدلف نفسه الى سرايب النسيان هناك فى الغرب من يرقصون على ايقاع تهديداته !! وفى نفس الوقت يرقصون على أهات الشهداء والضحايا، ويصنعون من محنة المد الارهابى عناصر ضغط وابتزاز .. أحذروهم انهم لا ايمان لهم !!



المصدر : المستشرق

التاريخ : ٢٠٠٤ ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكتاب .. والمخطوطات بمكتبة دار محمد بن عبد الوهاب

بمكتبة دار محمد بن عبد الوهاب



المصدر :

التاريخ : ٢٠٠٢

●● لأن المخاطر التي تحيط بمصر اليوم وتهدد حاضرها ومستقبلها الى امد غير منظور ، لا تفرق بين المصريين بسبب عقائدهم أو انتماءاتهم أو حظهم من الفقر والغنى أو الزهد والطمع أو الفسق والورع فلن مواجهة هذه المخاطر لابد ان تكون مواجهة واحدة لا ينفرد بها فريق دون فريق ، هذا إن شئنا لهذه المواجهة ان تكون ناجحة ناجحة ، تؤتى ثمارها المرجوة منها .
يصدق هذا بطبيعة الحال على مواجهة الارهاب والتطرف ، وهل من قضية تضيق مضجع المصريين وتشغل بالهم اليوم اكثر من هذه القضية ●●

الحديث بدءا من دحر العنوان الثلاثي ، والانتصار في معركة بناء السد العالي ومقاومة هزيمة ٦٧ وإزالة آثارها . هذا الاجماع الوطني الذي يتجلى في المعارك الكبرى ليصنع الانتصارات الكبرى هو المطلوب استحضاره الآن لمواجهة الارهاب الذي يهدد حضارتنا ثم بعد ذلك لنختلف لفي اختلافنا رحمة وفي

المزيد من اختلافنا الطريق نحو التقدم كل التقدم . ومع ذلك فحتى لا تتحول الدعوة الى الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب الى خطبة عصماء يعجب بها المستمعون ثم سرعان ما ينسون كلماتها إثر مغادرتهم المحراب ، لابد ان تترجم هذه الكلمات الى مضمون سلوكي فعلى يتم الاتفاق عليه واقارره والالتزام به وذلك هو الجهد الاكبر . وفي هذا السياق فلن الاجابة على التساؤلات الآتية ، وإدارة الحوار حولها تمثل بداية الطريق نحو الاتفاق على مضمون ومهام هذه الجبهة الوطنية بما

يضمن نجاحها في اداء واجباتها .
اولا : ما هو المطلوب فعلا وتحديدنا من هذه الجبهة الوطنية ان تقوم به ؟ ان الجبهة هي تعاون اطراف متعددة في سبيل القيام بمهام مشتركة تحقيقا لهدف مشترك . اما الهدف فنعلمه وهو القضاء على الارهاب واشاعة قيم الحوار والعقلانية في المناخ السياسي المصري . ولكن : ماهي المهام التي على اطراف الجبهة القيام بها لتحقيق هذا الهدف ؟
هل يطلب من اطراف الجبهة القيام بعمل دعائي بين الجماهير لمواجهة الارهاب والتطرف وما يلق خلفهما من فكر والتوعية

ان هذا الارهاب ، الذي تدوى فرقعاته في ميادين مصر وتحصد رصاصاته ارواح ابناء مصر وضيوفها ، وان كان يستهدف كما نعلم جميعا السلطة السياسية ، لكي يقيمها في مصر دولة للتعصب وقهر الفكر والابداع والحرية ، إلا انه في طريقه نحو هدفه هذا يحرق كل اخضر ومورق وجميل ومزهر في مصر ليحول مجتمع مصر من مجتمع الحضارة الى مجتمع تساق فيه قطعان البشر مدثرة باكفانها ترتعد فرائصها من صليل السيوف التي تنوعد المخالفين في الرأي لكونهم زنادقة ومارقين .

ومن ثرف الفكر ان نتشغل الآن بالبحث عن المسئول عن شيوع الارهاب ، فقد وقعت الواقعة ويات علينا جميعا نحن اهل مصر الحريصين على استقرار قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والقانون فيها ان نقف صفا واحدا لمواجهة ذلك الخطر المحييق المحقق الذي يتهددنا ويتهدد مصرينا .

هذا بالضبط هو ما يعينه الحديث عن الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب باعتبارها مجتمع الفصائل السياسية في مصر حول هدف واحد ووسائل واحدة لتحقيق هذا الهدف متجاوزين - مؤقتا ولحين تحقيق ذلك الهدف - خلافاتهم التي تصوغ رؤاهم المتباينة حول مستقبل الوطن .

وللحقيقة ، فإن تاريخ مصر يؤكد ان الاهداف الوطنية الكبرى كانت تتحقق بصورتها الرائعة المبهرة في ظل اجماع وطني يتحول على ارض الواقع الى جهد مشترك وعمل مشترك وسواعد متراصة تعرف التعاون وتعزف عن القتالحر.. قاوم المصريون الحملة الفرنسية بهذا الاجماع ، ونصروا لمهمة بناء اقتصاد وطني حديث بهذا الاجماع ، وقاوموا الاحتلال البريطاني بهذا الاجماع ، وبه حققوا اعظم انجازاتهم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

المصدر :

التاريخ :

٢٠١٢

بالمخاطر الناتجة عنهما ؟

ان كل هذا هو المطلوب ، فما بلنا
والندوات واللقاءات والمحاضرات
والمناظرات تعقد كل يوم لهذا الغرض ،
ومالنا ووزير اولنا الهام يطوف البلاد
طولا وعرضا للتحدث في ندوات يتصدرها
مريدوه وموظفوه ، وصحافتنا واعلامنا
تكفلا بالتسبيح بلعنة الارهاب واهله
صباح مساء ، بل ان ثمة لجنة قومية فاعلة
على الساحة الاجتماعية المصرية هي
اللجنة المصرية للوحدة الوطنية تضم
عددا من الوجوه البارزة في الفكر والثقافة
والسياسة وتؤدي دورها بكفاءة في
التوعية بالوحدة الوطنية ومناهضة الفتن
الطائفية والتطرف والارهاب والعنف .

ام ان المطلوب هو ان تعكف الاحزاب
السياسية المشكلة للجبهة الوطنية على
الدراسة العلمية للتطرف والارهاب والفتنة
والعنف والتعصب واقتراح الحلول
العملية الناجحة لمواجهتها والقضاء
عليها ؟

ان كل الامر كذلك ، فلا نرى اصلح لهذه
المهمة من مركز علمي عريق في تقليد
البحث العلمي الاجتماعي في مصر مثل
المركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية . وحتى ان نقاس هذا المركز
عن اداء هذه المهمة الجلل فلن البديل ليس
تشكيل جبهة وطنية من اطراف الحركة
السياسية وانما تشكيل مجلس اعلى
لمكافحة الارهاب يضم عددا من الخبراء
والعلماء والمسؤولين القادرين على احتواء

الظاهرة وتبعية اثرها .

ثانيا : لهذا فنحن لا نفهم من الدعوة الى
تشكيل الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب ،
ومن استعداد الحزب الوطني للحكم
للمبادرة الى التعاون مع الاحزاب الاخرى
في سبيل تشكيلها ، الا انها جبهة للحكم
اي ان اطراف الحركة السياسية في مصر
قد اتفقت على ان ما يجمعها الآن اكثر مما
يفرقها ولهذا فقد عقدت العزم على تشكيل
حكومة ائتلافية تشترك فيها جميع الاحزاب
المصرية تهدف اول ما تهدف الى اخراج
البلاد من نفق الارهاب المظلم واشاعة قيم
الحوار والتسامح والمقارنة في الحياة
المصرية .

هل هذا هو ما عنده حقيقة زعماء الاحزاب
السياسية ومنهم الحزب الوطني عند
حديثهم للمصور في الاسبوع الماضي
عن ترحيبهم بالقامة الجبهة الوطنية ؟ لا
يعلم احد على وجه القطع ، وان كنت اعلم
على وجه القطع واليقين انهم ان لم يكونوا
يعنون ذلك فهم لا يعنون شيئا على الاطلاق
اكثر من اطلاق بعض الالفاظ والمعارف
والجعل ذات الجرس السياسي الضخم .
ومع ذلك فدعونا نقولها بصراحة شديدة
حتى ولو كانت مؤلمة ، ان الاحزاب
السياسية المصرية التي اعلن قدامها
ترحيبهم بفكرة اقامة الجبهة الوطنية
لمقاومة الارهاب ، حتى ولو صبح افتراضا
انهم يعنون المشاركة في الحكم ، الا انها
غير قادرة على محاصرة الارهاب واقتلاع
جنوده من المجتمع المصري وذلك لعدة



المجلة

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٢ أبريل ١٩٩٢

اسباب

اولها : انه لطول الحصار الذي فرضه الحزب الوطنى الحكم مسلحا بجهز الدولة والقانون على احزاب المعارضة المصرية فقد تحولت هذه الاحزاب تدريجيا الى كيانات ذابلة غير قادرة على الحركة الفاعلة فى الحياة السياسية المصرية . وانخفضت عنها جملتها واصبحت فى الغالب لا تمثل الا قلائدنا وعددا محدودا من كوادرها بحيث فقدت هذه الاحزاب صفة النيلية عن الامة وهى الصفة الضرورية الاولى لاي ائتلاف جبهوى . انن المطلوب هو اجماع الامة وليس اتفاق وجهتها . وهكذا وصل بنا انفراد الحزب الوطنى بالسلمة الى وضع القفرت فيه حقيقة السياسة المصرية من بلائها واصبح لا يسمع فيها الا نقيق بوم الارهاب الذى لا تهمة كثيرا محظورات الحزب الوطنى وقيوده المفروضة على الحركة السياسية .

ثانيها : اننا نشك كثيرا فى قدرة احزاب تنفرد الى الديمقراطية الحقة فى تشكيلها الداخلى على ادارة العمل الجبهوى بينها بطريقة ديمقراطية . اذ ان فائد الشيء لن يعطيه . ولا نتوقع من الحزب الوطنى الديمقراطية او من احزاب المعارضة ان يكون سلوكها فى الجبهة افضل من سلوكها خارج الجبهة وهو سلوك بشهادة الحق والواقع بعيد عن قيم الديمقراطية

ثالثها : انه من المتفق عليه بين جميع المحللين ان برنامج مواجهة الارهاب لا يجب ان يكون برنامجا امنيا لحسب . بل هو قبل ذلك ومع ذلك برنامج اجتماعى

والاقتصادى وثقافى واعلامى وتعليمى ومن المعروف والمعلن ان الاحزاب المرشحة للائتلاف الجبهوى متبينة الرؤى الى حد التناقض احيانا فى كثير من امور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والتعليم . فكيف سيتوحد هؤلاء الفرقاء على برنامج موحد يتفق مع رؤاهم المتباينة ؟

لا نقول ان هذا امر مستحيل . بل هو امر ممكن ووارد ومجرب عمليا فيما يعرف ببرامج الحد الامنى لمواجهة الازمت والكوارث . ولكن التوصل الى مثل هذا البرنامج يحتاج الى اخلاص حقيقى واثرة حقيقية وقرة على التنزل الايديولوجى والسياسى لمصلحة الوطن اولا واخيرا . وهذا ما لا نجد دليلا عليه حتى الآن فى سلوك الحزب الوطنى او الاحزاب التى اصطلح على تسميتها باحزاب المعارضة .

هذه هى بعض النقاط والتساؤلات التى قصدت اثرتها بمناسبة الحديث الدائر عن الجبهة الوطنية لمواجهة الارهاب . فربما انها يجب ان تكون جبهة حكم لا جبهة نظر ونصيحة . وحتى نصل الى جبهة للحكم قادرة على مواجهة الارهاب فنون ذلك صعب لابد من تخطيطها وتضحيات لابد من بذلها وهى كلها صعب وتضحيات وتحديات نحن قادرون جميعا على التعامل معها والمضى فى طريق العمل المشترك فليس من طريق اخر لمواجهة الخطر المحيط بمصر .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ - أبريل ١٩٩٢

على هامش الجبهة المقترحة

لابد من المواجهة الشاملة ومشاركة الإسلاميين



بقلم:
جمال
أسعد

لا شك أن الارهاب والعمليات الارهابية التي تحدث في مصر هذه الايام تمثل خطورة غير مسبوقة في تاريخ مصر، حيث إن الارهاب يهدد أمن واستقرار واقتصاد مصر بما يجعل النظام والسلطة في مهب الريح خاصة إذا لم تبدأ مصر كلها - وليس الحزب الحاكم وحده - بمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وهنا لا أقصد إطلاقاً بالمواجهة المواجهة الأمنية بين الجماعات والشرطة، حيث إن هذه المواجهة بمفردها يمكن أن تكون سبباً مباشراً للتصعيد. ولكن أقصد هنا المواجهة الشاملة تلك المواجهة التي تعمل وتبدأ فوراً في اقتلاع جذور الفساد الأخلاقي والفساد السياسي. وأيضا مواجهة القضايا والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أن تكون هذه المواجهة لتلك المشاكل المتردية ليست على حساب الفقراء والكادحين من أبناء هذا الشعب، بل يتحمل تبعاتها القادرون الذين جنوا ثرواتهم الطائفة نتيجة لتحمل الفقراء هذه التبعات، مع العلم بأن هذه المشاكل - لا شك - هي السبب الرئيسي لهذا التردى الذي نعيشه وتعيشه مصر الآن، ومن ثم فهو سبب أيضا يشجع على مثل هذه العمليات الارهابية في الوقت الذي وصل فيه حال المواطن إلى قمة السلبية، فأصبح شعار «وأننا مالي» هو السائد والمستقر، وأصبح الانتماء قيمة غالية بعيدة المنال في ظل هذه الأوضاع التي حولت المواطن المصري إلى شيء بلا قيمة، وانقذته إنسانيته، وانقذته انتماءه، فما هي دوافع هذا الانتماء؟ وهل يمكن أن نطلب من أحد أي انتماء بعد شعار رئيس الوزراء العجيب والخالد: «واحد بيبوس واحدة تحت السلم أنا مالي يا حكرمة»؟

فإذا كانت الحكومة شعارها وأنا مالي فماذا نتظر من هذا الشعب الجائع إلا أن يقول أيضا وأنا مالي؟ وانطلاقاً من هذا المعنى وتصدياً للارهاب، طرح على الساحة الآن ما يسمى بالجبهة الوطنية في مواجهة الارهاب وأعلن الجميع وقوفه ضد الارهاب، وأعلن أن هذا الارهاب يسوء إلى الإسلام، وكان مقال الأخ محمد عبد القدوس في حوار مع أحد الارهابيين توضيحاً أضيف له توضيح جماعة الاخوان المنشور في «الشعب» يوم الجمعة الماضي. وأعلن رئيس حزب العمل والأخ عادل حسين عن موقف حزب العمل من الارهاب، ومع هذا قرأنا عن تجمع أو جبهة أو شيء من هذا القبيل وخرج علينا هذا التجمع ببيان موقع عليه من ممثلي بعض الاحزاب دون غيرها وبعض الشخصيات العامة، وفي مجمل الموقعين اتضح أن هذا التجمع لا يضم تيارات مصر السياسية أو شخصياتها العامة جميعها، وبالتحديد أقصد صراحة تجاهل حزب العمل والرموز الإسلامية العام

وأيضا الاخوان المسلمين، وأنا هنا أنطلق من مصريتي وحبتي لمصر وإحساسى وإدراكى بفداحة الخطر المحدق بنا جميعاً، فلذلك رأيت أن هذا التجمع ليس هو الشكل المطلوب ولا بالامكانيات المطلوبة لمواجهة ذلك الخطر وذلك لعدة أسباب: ● أولاً: إن هذا التشكيل الذي أغفل التيار الإسلامى المعتدل الممثل في حزب العمل والاخوان المسلمين وأي تيار آخر يرغب في الانضمام لمثل هذا التجمع جعل المرء يشعر بل يتأكد أن هذه الجبهة هي جبهة تيار سياسى يطلق على نفسه أنه تيار ديمقراطى في مواجهة التيار الإسلامى، وهنا باتى تعليق: من الذى قال لك هذا؟ أقول حكمت هذا الحكم لاغفال هذه الجبهة تمثيل تيارات إسلامية أعلنت عن رأيها في قضية الارهاب، أى أنه لا تناقض في هذه المواجهة المرحلية ضد الارهاب بين الجبهة المعتدلة وهذه التيارات الإسلامية. إذن نتجاهل هذه التيارات يجعلنا نشعر بهذا الشعور وهذا معناه الاصرار على أن تنشأ مواجهة بين التيار الإسلامى في جانب، وبين باقى القوى في جانب آخر. وفي هذه الحالة نصبح مصريين على أن يكون هذا التيار بفصائله المعتدلة والمتطرفة في سلة واحدة. وهذا ليس في صالح مواجهة الارهاب ولا في صالح مصر.

● ثانياً: ما الجديد في هذا التجمع؟ خاصة أنهم كاحزاب وكأشخاص معروفة ميولهم السياسية، وتوجهاتهم الحزبية والسياسية وكان يجب أن يكون هناك جديد بمشاركة التيار الإسلامى المعتدل.

● ثالثاً: حتى ولو تصور البعض أنه يحاسب البشر على



المصدر :

التاريخ : ١ - أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضماثرهم ويصر على أن العمل يساعد الارهاب وأن الاخوان كان لديهم التنظيم الخاص بالاعتقالات وهم الآن يعلنون انهم ضد الارهاب، فهل من المنطقي أن أحكم هذا الحكم الجائر قبل أن أدخل معهم في محك عمل، فكان من الأولى أن يضم هذا التجمع العمل والاخوان ويتم الحكم والقياس بالمواقف العملية، وفي هذه الحالة نكون قد كسبنا من ناحيتين: الأولى، لو صدقت النوايا وتمت مشاركة التيار الإسلامي المعتدل في مواجهة الارهاب فهذا مكسب كبير جدا، حيث إن هذا سيعطي مصداقية لهذا التجمع خاصة لدى المتعاطفين مع تيار الارهاب، والتعاطف له مبرراته وأسبابه التي لا تخفى على أحد. أما من الناحية الثانية لو أن مشاركة التيار الإسلامي المعتدل أقصحت عن عدم حسن نواياه في مواجهة الارهاب بهذا نكون قد كشفناه للشعب وهذا مكسب في إطار تلك المواجهة.

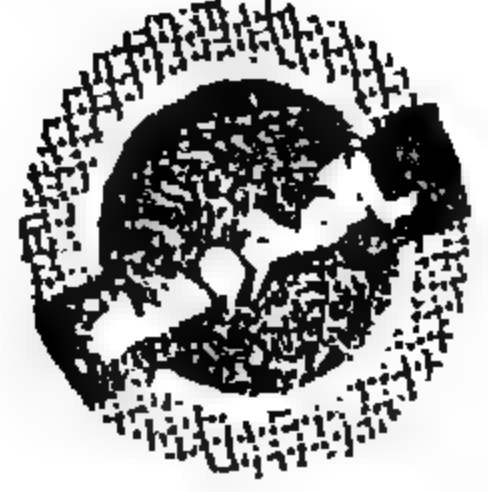
● **وأيضا:** ظللنا فترة في انتظار تلك الجبهة التي ستضم مصر كلها مشاركة في تلك المواجهة ولكن للأسف تمخض الجبل فولد فأرا، حيث صدر هذا البيان الذي للأسف فصل بين ظاهرة الارهاب وبين مجمل سياسات الحكومة الفاسدة التي هي سبب رئيسي لتلك الظاهرة، وكنا نأمل أن يصدر البيان مطلقا الظاهرة مرتبطة بحال الوطن المتردى، وأضعة حلولا جذرية وشاملة للمواجهة فلن تكون مواجهة للارهاب بدون مواجهة شاملة للفساد والتردي.

● **ثالثا:** لقد سئمنا نضال الصالونات الذي يحسن من خلاله أسيادنا المثقفون وتلك النخبة إن إصدارهم لبيان يعنى أن الدنيا ستقوم ولن تقعد، لا يا سادة الأمر أخطر من ذلك فالارهاب بالنظرة الموضوعية والشاملة لن يعالجه مثل هذا البيان ولن يصلح مع القنابل نضال الصالونات. فما هو الفرق بين هذا في ضوء التصعيد الجديد وبين منهج وزير الأوقاف الذي ملكنا به قبل التصعيد؟ فلقد فعلتم ما فعلت ما يسمى باللجنة القومية للوحدة الوطنية والتي اكتفت باحتفال اتحفنا فيه فضيلة المفتي وقدااسة البابا بخطبتين في الوحدة الوطنية.

● **رابعا:** على تلك الجبهة أن تضم جميع التيارات المصرية بما فيها التيار الإسلامي المعتدل وأن تشخص المشكلة تشخيصا وتوصيفا موضوعيا شموليا وأن تنزل للجماهير ولا تكتفى بمثل هذه البيانات الصالونية، بل تلتحم بالجماهير وتعرف مشاكلها وقضاياها وتعمل على حل هذه المشاكل وتلك القضايا، بهذا وحده يمكن أن تكتسب به مصداقية لدى الشعب وعلى رأسه شباب مصر. تلك المصداقية التي تولد بعض الانتماء الذي يجعلنا قادرين على مواجهة الارهاب.

● **خامسا:** هل بهذا الطرح يرتضى الحزب الوطني الحاكم التربع على العرش والجائثم على صدورنا أن يشترك في مثل هذه الجبهة؟ أم ستتقلب النظرة الحزبية الضيقة له ولاخرين مازالوا يستثمرون مصائب مصر لصالح بعض المكاسب الحزبية الضيقة ولتصليبة بعض الحسابات القديمة.

بهذا الطرح وبهذا المنهج يمكن أن تكون هناك جبهة تكسب مصداقية الشعب ويمكن أن تواجه به الارهاب، ومعه يمكن أن نواجه مشاكلنا وقضايانا التي أصبحتنا غير قادرين على تحمل تبعاتها لأنه قد فاض الكيل منا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ - أبريل ١٩٩٢

تصاعد الجدل حول الدعوة لتشكيل جبهة وطنية في مصر لمقاومة الإرهاب

□ كتب - مجدى الدفاق

وتبين ان هناك
تيارين أحدهما يدعو
لعمل مشترك يضم
الجميع والثانى يرى
استبعاد أى قوى لا
تتخذ موقفا واضحا من
قضية الارهاب
والتطرف.

وفي الوقت الذى شن
فيه الكاتب المعروف
فهمى هويدى هجوما
على الدعوة لهذه الجبهة
وتساءل حول حقيقة
أهدافها مدافعا عما أطلق
عليه المد الاسلامى..
تعجب الكثيرون من نشر
مقالة هويدى فى إحدى

الصحف المصرية الكبرى التى لا تخلو يوميا من
نداء لشخصية بارزة تدعو المصريين للتصدى
للارهاب.

ولاحظ المراقبون اقتصار هجوم هويدى على
حزب التجمع وأمينه العام د. رفعت السعيد وهو
الأمر الذى تكرر فى مقال الكاتب عادل حسين فى
جريدة «الشعب» الناطقة باسم حزب العمل.
وكان أبرز تعليق على دعوة الجبهة هو مقال
الدكتور محمد نور الدين فرحات أحد أبرز دعاة
حقوق الانسان فى مصر، والذى تساءل فى مقال
نشر له بمجلة «المصور» حول حقيقة الدعوة
لقيام الجبهة، وهل هناك امكانية لمشاركة أحزاب
المعارضة مع الحزب الحاكم فى السلطة وإصدار
القرار أم ان الأمر لن يتعدى مجرد عقد مؤتمر
عام لكافة الأحزاب للتنديد بالارهاب.

ولعل مقال الكاتب المعروف محمود السعدنى
الذى يكتب أسبوعيا فى مجلة «المصور» كان أكثر
وضوحا عندما شن السعدنى هجوما ساخرا
على الحزب الحاكم وتساءل ما الذى يضير
الحزب الوطنى فى أن يترك عددا من المناصب
لقيادات من أحزاب أخرى ملتزمة بالشرعية

فى تطور جديد يعكس حالة القلق التى تسود
الأوساط السياسية والحزبية فى مصر وجه ما
يقرب من ٦٥ رئيسا للأحزاب والجامعات
والنقابات والبنوك والفنانين وعدد آخر من
الشخصيات العامة نداء قوميا لكل المصريين
«للقوف صفا واحدا ضد الهجمة الارهابية
الآتية التى تستر بستار زائف يدعى الانتساب
للدين».

النداء القومى جاء عقب التصعيد الارهابى
الذى مارسته جماعات العنف والتطرف فى البلاد،
وعقب دعوة مكرم محمد أحمد رئيس تحرير
مجلة «المصور» الوثيقة الصلة بمؤسسة الرئاسة
فى مصر لتشكيل جبهة وطنية تضم كافة القوى
الديمقراطية والوطنية لمواجهة «الخطر الذى
يهدد كل المصريين بعد أن تحولت الظاهرة الى
خطر حقيقى يهدد مسيرة البلاد، ولم تعد قضية
الحكم أو الحزب الحاكم» على حد تعبير رئيس
تحرير مجلة المصور القاهرية.

دعوة «المصور» أثارت ردود فعل واسعة
داخل الأوساط السياسية والحزبية فى مصر،
ففى الوقت الذى أجمع فيه كافة قادة الأحزاب
المصرية على ضرورة قيام «عمل مشترك» بين
الأحزاب لمواجهة التطرف والارهاب واجتمعت
الأحزاب «الوطنى والتجمع والوفد والاحرار
والناصرى والعمل بجناحيه» على أهمية ذلك..
ظهر خلاف واضح بين تلك الأحزاب حول موقف
حزب العمل - الذى يرأسه المهندس إبراهيم
شكرى والمعروف «بجناح السيدة زينب» فقد أكد
كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب
الوطنى الحاكم فى مصر على أهمية اشتراك جناح
شكرى فى أى عمل مشترك واتفق معه فى ذلك كل
من الحزب الناصرى والاحرار فى حين اشترط
حزبا التجمع والوفد وحزب العمل «جناح حدائق
القبّة» الذى يقوده أحمد مجاهد إعلان إبراهيم
شكرى «تخليه عن مساندة الارهاب والكف عن
خلق المناخ الذى يساعد التطرف».



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢ - أبريل ١٩٩٢

والقانون وتستطيع دعم جهود الحكم في تصديده
لعناصر التطرف والارهاب.

ويبدو في النهاية ان هناك حالة يقظة قد لحقت
بالشارع السياسي في مصر، وهو الامر الذي
«أصاب» جماعة «الاخوان المسلمين» التي
أصدرت بياناً أكدت فيه رفضها للعنف
والارهاب والاعتداء على الأبرياء، وهو تطور
ملحوظ في موقف الجماعة التي التزمت الصمت
خلال السنوات السابقة أو أصدرت بيانات أدانت
فيها العنف لكنها كانت تلتف حول هذه الادانة في
نهاية بياناتها.

ومهما يكن من امر فإن الدعوة لمواجهة
الارهاب في شكل عمل مشترك يضم كافة القوى
السياسية في البلاد والتي خرجت من إحدى
المجالات القومية المصرية، جاءت بحجم المخاطر
التي يتعرض لها الجميع وخصوصاً مع الاعلان
عن وجود مخططات خارجية تهدف الى زعزعة
الامن والاستقرار في مصر.. فهل ينجح
المصريون في تشكيل هذه الجبهة أم ان الجدل
سيستمر حولها دون التقدم خطوة واحدة في
اتجاه تشكيلها؟



المصدر : **الأمير**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ - أبريل ١٩٩٢

التطرف يحتل شارع المعارضة!

مع تصاعد تيار التطرف واندلاع حرب الإرهاب - باسم الإسلام وهو منه براء - واهتزاز المجتمع بكل فئاته ومؤسساته، استسهل البعض الادعاء علناً، بأن التيار الإسلامي - بمعتدليه ومتطرفيه - قد احتل شارع المعارضة السياسية في مصر، بل في معظم البلاد العربية، فأصبح هو المعارض الوحيد، الذي له صوت وحس وجه، بصرف النظر عن مدى الإيجابية أو السلبية في هذا الجهد، ونعتقد أن في هذا الادعاء كثيراً من المبالغة بل التهويل، فمما لا شك فيه بداية أن التيار السياسي الإسلامي، هو الآن حقيقة واقعة، نراها واضحة في الواقع المعاش، وعدم الاعتراف به لا يعني أنه منفي غير قائم أو موجود.. وبالمقابل فإن أمام هذا التيار المعتدل الكثير من الجهد، لاثبات موقفه المعلن والصريح والنهائي تجاه قضيتين حيويتين: القضية الأولى هي المشاركة بفاعلية وعلمية في محاربة التطرف والإرهاب الذي يتخطى بعباءة إسلامية، والقضية الثانية هي الإيمان بالديمقراطية، كآلية من آليات التطور والتقدم السلمي الهادئ، ومن ثم التخلي نهائياً عن مقولات سابقة وردت، ومازالت ترد في أديبات هذا التيار، مدعية أن الديمقراطية بدعة تغريبية علمانية وافدة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

صلاح الدين حافظ

ولعلنا نلاحظ - من موقع مستقل - أن التيار السياسي الإسلامي - الذي يبحث لنفسه عن مكان في ساحة العمل السياسي، في ظل شرعية مباشرة - أو عبر أحزاب أخرى بصورة غير مباشرة، قد تأخر كثيراً في إعلان موقفه الصريح من هاتين القضيتين، الأمر الذي أقلق الجميع، وأثار الشك في نفوس البعض، تجاه الخوايا الحقيقية، والارتباطات الخفية بين التيار الإسلامي المعتدل، وبين جماعات التطرف في هذا المجال نرصد علامتين مهمتين، تقول الأولى أن المتحدثين باسم التيار السياسي الإسلامي المعتدل - نكرر المعتدل - لا يزالون يرفعون راية التكفير الديني والسياسي في وجه الديمقراطية والديمقراطيين، حين يصرون على أن الديمقراطية بدعة تغريبية مستوردة، لاتصلح للمجتمعات الإسلامية، وأن الديمقراطيين «علمانيون» خاصة وأن كلمة العلمانية صارت في أديبات هذا التيار، عنواناً للتكفير والاحقاد.. ونحسب أن هذا كله قول مغلوطة فنحن ممن يؤمنون بإمكانية تعايش وتساكن الديمقراطية مع الإسلام، فلماذا التناقض وفي الإسلام مبدأ الشورى، وهو مبدأ ديمقراطي أصيل وعميق، وفي الديمقراطية قدر من قيم العدالة والتسامح والتكافؤ، مثل القيم التي نادى بها الإسلام منذ البداية؟

واللغز الذي نلاحظه، أن هذا التيار، فقد وقع إمران مهمان خلال الأسبوع الأخير، يلغتان النظر ويستحقان التعليق، الأمر الأول هو الدعوة المتصاعدة إلى تكوين جبهة قومية ضد التطرف والإرهاب.. أما الأمر الثاني فهو إصدار عدد من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ورجال الفكر لنداء قومي، يدعو للوقوف صفاً واحداً ضد الإرهاب والتطرف، ولذلك فكلاً الأمرين يلتقي حول هدف واحد، وربما يعبر عن اتجاه واحد، فالخطر والتهديد واحد ضد الجميع لا يستثنى أحداً، خاصة أولئك المراهنين على أن عمليات الإرهاب الراهنة، ستهدد الدولة والمجتمع، ومن ثم تمهد لهم الطريق للقفز إلى السلطة من فوق رؤوس الجميع!! ورغم إيماننا بالجبهة القومية، فقد كنا بتواضع شديد - أحد الذين طالبوا بها وكتبوا عن ضرورتها في هذا المكان، منذ فترة طويلة، ورغم أننا نرى أن النداء القومي المشار إليه قد جاء في وقته الإيجابي، إلا أننا نتوقف أيضاً أمام مجموعة من الملاحظات هي:

(١) لقد وقع على البيان خمسة أحزاب سياسية فقط من بين ١٢ حزباً، هي: الحزب الوطني الحاكم والوفد والاحرار والتجمع ومصر، بينما قاطعت ثمانية أحزاب، أبرزها الحزب الناصري، وحزب العمل، ووقعت عليه عشر نقابات مهنية من بين ٢٢ نقابة.. والذي يهمنا في هذا المجال غياب حزب العمل بالذات المتحالف مع الإخوان المسلمين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأمرام

التاريخ :

٢ - أبريل ١٩٩٢

الذين يعملون من خلاله. ولعل للمقاطعين اسبابا وجيهة للمقاطعة، لكن مثل هذا الهدف الوطني الذي هو تعبئة الشعب ضد الارهاب والتطرف كان يحتاج الى عدم التذرع بحجج أخرى. وليس في هذا الكلام تصريحاً للحزب الحاكم بإطلاق اليد، احتكاراً واستمراراً في الانفراد بالسلطة، فنحن ضد ذلك، بقدر ما أننا ضد التطرف والارهاب، فكلاهما (احتكار السلطة، والارهاب)، وجهان لعملة واحدة، وان اختلفت الاسباب والوسائل.. وعلى الحزب الحاكم ان يتعظ بكل مايجري، فيطلق الديمقراطية على اصولها. خاصة مبدأ تداول السلطة. بدلاً من ترك الأمور تتدهور الى شمولية جديدة، او ارهابية متجددة.

(٢) انه ليس بالنداءات فقط، ولا بدعوات الجبهة القومية وحدها، ينصلح الحال ويسقط الارهاب على الفور صريعاً.. فالأمر.. ولاشك.. يحتاج الى خطة عمل قومية وتحرك شعبي شامل، واصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي، لمقاومة التطرف واقتلاع الارهاب من جذوره، وإلا أصبح الحال مجرد محاولة لإبراء الذمة قبل أن تغرق السفينة في بحر الظلمات.. ولأننا تحدثنا من قبل طويلاً، حول ضرورات الاصلاح التي تكفل إطلاق حرية العمل السياسي الديمقراطي بكل قواعده وشروطه، وتكفل العدالة الاجتماعية للأغلبية الساحقة من الفقراء.. التي تلحخ التطرف.. فإن أمامنا الآن مهمة أن نحض الحكومة والأحزاب المؤيدة والمعارضة، على العمل معاً، لصياغة مجرد اتفاق مرحلي على الأقل، للوحدة الوطنية، فيه ترتيب واضح للأولويات، يعطي لمقاومة الارهاب بشكل جماعي أولوية أولى، لكنه لايسقط في النهاية مطالب الأحزاب والمستقلين والنقابيين، بضرورة إحداث توازن في العملية السياسية العامة، يعطي لمن هو غير حكومي، حق التطلع الى السلطة والعمل الشرعي للوصول اليها بطريقة ديمقراطية سليمة.

ولذلك نرى أن ترجمة النداء القومي، والدعوة لجبهة وطنية، في مواجهة الارهاب، تعني.. أول ما تعني.. أنها ليست دعوة علمانية، هدفها مجرد مواجهة التيار الإسلامي بكل فئاته.. كما سارع فاستنتج أخى الأستاذ فهمي هويدي في مقاله بالأمرام يوم ٩٢/٣/٩٠.. بل أنها تعني جبهة من كل الأطراف التي تؤمن بأن حال مصر، لم يعد يمكن السكوت على تربيته بينما الارهاب.. للأسف باسم الاسلام.. يسرى فيها كما تسرى النار في الهشيم، وتعني أن علينا جميعاً التحرك بسرعة وفاعلية، وتعني أن على التيار الإسلامي.. المؤمن بالديمقراطية حقاً.. أن يلتحق بهذا الجهد القومي نون ترد أو تذرع من ناحيته، ودون تشكك أو اتهام من الآخرين.. وتعني في النهاية، ان وقوفنا ضد الارهاب والتطرف بشكل جماعي، لايجب أن يفهم على أنه تنازل من جانب كل الديمقراطيين، عن مطالب أساسية، لاتحتفل التسوية هي الاتفاق على المشاركة بتكافؤ في ثلاث قضايا رئيسية هي:

- ● إعادة تحديد هوية مصر وصورة مستقبلها وسط محيطها العربي والإسلامي، في مواجهة عالم بعيد تشكيل موازينه وقواه.
 - ● الاتفاق على أن الديمقراطية الحققة وسيلتنا للاصلاح السياسي والاقتصادي الاجتماعي، الذي يحقق الحرية والعدل الاجتماعي للجميع، دون احتكار، في مواجهة الميول الديكتاتورية والممارسات الشمولية، والتطرف والفساد المتزايد.
 - ● إقرار الجميع بأن حقوق الإنسان، خاصة حرية العقيدة والعمل والتنظيم وحرية الرأي والتعبير، هي حقوق أساسية مصانة بحكم الدستور والقانون، في مواجهة استسهال انتهاك حقوق الإنسان في كل الصور.
- هذا أو الطوفان، فدعونا نستبق الطوفان إن..
 ■ خير الكلام: يقول ابن حزم الأندلسي:
 (سرفت في اللوم فأتكذ
 فعبدى رد لو أنشاء طويل



الأخبار

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٢

خواطر سياسية : ماذا بعد بيان الحفصة

الوطنية ؟



بقلم
سعد
كامل

ضعيفة ، وإن الأحزاب كلها مترهلة . ولائحة من عمل أي شيء ، وهم مصابون باليليس والاكتئاب ، وأنه يحسن الاستسلام لهذه الهجمة ... هؤلاء المتكلمون وأن كان مكانهم في الخندق المعادي للارهاب إلا أنهم يستسهلون الموقف المعارض للحكومة ... مهما كانت العواقب .

ولن نفس خندق الارهاب يقف بعض مثقفي اليسار الماركسي المحافظ ، لأنهم يرون أن التناقض الرئيسي ليس بينهم وبين التيار الارهابي ، بل بينهم وبين النظام الحاكم الذي ينبغي إسقاطه بسبب ما يزعمونه من التبعية للإمبريالية والصهيونية .

ويتخذ مثل هذا الموقف الحزب الناصري اليميني المحافظ . هؤلاء يؤيدون العنف والارهاب .

xxx

هذا هو التشخيص لحالة الارهاب التي نعانى منها . فالحركة الارهابية

منابع الارهاب ، ويضخ من نشاطه وفعاليته ، ويفقد الارضية التي يقف عليها .

اولا - العمل الجماهيري

يجب تشخيص الحالة بدقة لنعرف كيف نعالجها . ليس الارهابيون فقط هم الذين يطلقون الرصاص ، ويلتقون بالعصابات النافسة ، ويقاومون أجهزة الامن . ان المخطط اكبر من هذا لأن هناك بناء متكامل وعقلا مدبرا وراء كل ما يجري .

١ - البعض من الارهابيين يعمل بشكل سرى وهو يعلن عن نفسه بالتفجيرات المختلفة .

٢ - البعض الآخر يعمل بشكل نصف سرى ، وهو الذي يجند الشباب عن طريق تقديم الخدمات بمختلف أشكالها ، ويغذى منابع الارهاب وهم منتشرون في المساجد وغيرها يستغلون اليأس والسخط في نفوس الشباب .

٣ - القسم الثالث يعمل بوضوح في الأجهزة العلنية الاعلامية وغير الاعلامية ، ولها المؤسسات النقابية المهنية بالذات - وفي مجال الفنون تقدم بعض الخدمات ، ويمارس هذا القسم العلني من التيار الارهابي ، ضغوطا معنوية في صفوف الطلبة والطالبات وعلى المدرسات .

يقف في هذا الخندق ، « أعضاء حزب ولكن » من المثقفين الذين استسلموا من زمن بعيد ورفضوا الراية البيضاء ، لأنهم يرون أن الحكومة

وأخيرا صدر النداء القوي ضد الارهاب . وأهم ما جاء فيه .

« يا أبناء مصر لنقف صفا واحدا ، ضد الارهاب ودعائه والحرضين عليه من الخارج . ولننتظم جميعا على اختلاف ادياننا واتجاهاتنا السياسية في عمل مشترك يوحدنا جميعا ، ضد الارهاب والارهابيين لنقف صفا واحدا . يا أبناء مصر ياكل رجالها ونسائها وأطفالها لحماية الديمقراطية ومحاربة الارهاب والتخلف . »

وقد وقع على هذا النداء ٦٥ من رؤساء الاحزاب ، والنقابات المهنية والجامعات والفنانين والبنوك .

أخيرا صدر البيان الذي دعونا اليه منذ امد طويل على صفحات الاخبار . طال انتظارنا له . المهم انه صدر .

الجزء الاول من البيان ، يستنكر ويشجب لارهاب ودعائه . وهذا لا يكفي لأنه يحتاج الى تضامن من القاعدة الشعبية لهذه الهيئات باجتماعات تعقد لهذا الغرض .

أما الجزء الثاني من البيان ، وهو الأهم ، فيدعو إلى اجراءات عملية فهو يقول :

« لنقف صفا واحدا ... ولننتظم في عمل مشترك يوحدنا جميعا . »

هذا الجانب من البيان ، سي طرح سؤالا من المواطنين ... كيف نقف صفا واحدا ؟

وكيف ننتظم في عمل مشترك ؟ والاجابة ليست يسيرة ولكنها ليست عسيرة ، لمن يريد فعلا أن يجفف



الأخبار

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ أبريل ١٩٩٢

هذه هي الترجمة « للنداء القومي » الذي صدر أخيراً . وهو لا يعني بحال أن تتوقف الإجراءات الأمنية لحظة واحدة في مقاومة الإرهاب بل تستدعي توثيق الصلة بين دور الشرطة ، ودور المثقفين . ويجب في هذه المناسبة أن نحصى دور الشرطة العظيم التي تقف حتى الآن - وحيدة في المعركة .. يجب أن يحدث تلاحم بين المثقفين ، والشعب والشرطة والجيش في جبهة واحدة . لأننا جميعاً في سفينة واحدة والخطر يشمل الجميع إذا استمرت عمليات الإرهاب ، بل الخوف أن تتسع باتصالها بمراكز الجريمة العالمية المنظمة ذات القدرات العلمية الفائقة ليس الخوف من التهويل ... إنما الخوف من تهوين الخطر وتريد شعاع نحن بلد الأمن والأمان والاستقرار . هل نحن جادون ؟ لقد أعذر من انذر .

أن الأحزاب كلها يجب أن تبدأ في هذه المرحلة الجديدة من القاعدة المربضة وأن تعمل بين الجماهير وأن تبدأ تنظيمها من الأحياء والقرى ، ثم يرتفع إلى المدن ، وأن تشكل لجان بها وأخيراً وليس أولاً تعلن اللجنة العليا لمكافحة الإرهاب على مستوى الجمهورية ، والا فسيكون مصر هذا « النداء القومي » وهذه الجبهة الوطنية مصر ، لجنة الوحدة

الوطنية ، التي انقضت غير ما سوف عليها . إذا لم يحدث هذا فلن يكون البيان أثره في اكتشاف الحلول في المرحلة الجديدة التي تتطلب منا أسلوباً جديداً للعمل .

ثانياً : حكومة طوارئ :

إذا كنا في مرحلة جديدة ، فهذا يستدعي أن تشارك الأحزاب الأخرى وبعض الشخصيات العامة بممثلين في السلطة العليا أي الوزارة .. أن الوزارة الحالية كان لها دور في عملية التغيير والإصلاح الاقتصادي ، وكانت هذه مرحلة تتطلب وزراء يقلب عليهم الطابع الفني (التكنوقراط) ولكننا تجاوزنا هذه المرحلة ودخلنا في مرحلة جديدة يقلب عليها الطابع السياسي والرؤية السياسية الشاملة مما يستدعي تغييراً في التشكيل الوزاري بحيث يقلب عليه هذا الطابع .. ولا يعني هذا التغيير كل الوزارة ولا يعني الطعن في كفاءة واحد ، إنما يعني تطعيم التشكيل الوزاري بشخصيات سياسية عامة ومن الأحزاب بحيث تتحمل الوزارة المسؤولية السياسية كاملة عن هذه المرحلة الجديدة . ولهذا اسميناها « حكومة طوارئ » لأنها لن تعمل بالطريقة التقليدية ، وستنظر برؤية سياسية شاملة لكل المشاكل ، وليس بالقطاعي ، ولن تكون مشكلة في وزارة هي مشكلة هذه الوزارة وحدها وإنما هي مشكلة النظام كله ويمكن لهذه الحكومة أن توجه كل قدراتها إلى مكافأة الخطر والضعف ، وأن تعيد كل إمكانياتها إلى نقاط الخلل .. سنتسعين حكومة الطوارئ هذه بلجان الجبهة الوطنية في كل موقع لكشف الفساد والتسيب والاستهتار . وما أقوله بالنسبة للحكومة . يشمل المحافظين ووجوب اختيار شخصيات لها رؤية سياسية .

بشفافية العلني ، والسري ونصف السري ، تعمل بانسجام كامل وتنسيق دقيق في الداخل والخارج ... وليس ما يحدث في النقابات المهنية إلا تعبيراً طغياً لما يحدث سرا . والهدف النهائي هو زعزعة الثقة والاستقرار لتهرب رؤوس الأموال ويحدث انهيار اقتصادي وسيؤدي للدولة .

أن هذا التشخيص بشكله الكامل يفرض على أصحاب « النداء القومي » . إذا كانوا جادين فعلاً في محاربة الإرهاب أن ينزلوا إلى الجماهير ، وأن يناقشوا التيار الإرهابي المستقر بالدين علناً وسراً ... الإرهاب في شقه العلني . يقدم الخدمات بالمستوصفات لعلاج المواطنين ، ويطلع المحاضرات للطلبة ، وينظم دروساً خصوصية ، ويرتب أو توبيسات لنقلهم إلى مقار أعمالهم بأجور رمزية ، ويساعد العاطلين على إيجاد عمل ولو مؤقتاً لهم ، أنه يحثك بالناس ويعرف مشاكلهم ، ويحاول جاهداً أن يحلها فإذا لم يتمكن فسيستدرك من عدم قدرته ، ويلقى اللوم على الحكومة وفساد أجهزتها ولن المقابل أن الحكومة في نظر الناس ، هي المستشفيات العاجزة القذرة التي لا تقدم علاجاً ، ودور التعليم التي لا تقدم التعليم الكافي ، الحكومة ، هي الخدمات المتعثرة بالبيروقراطية . ولهذا فإن أول ترجمة « للنداء القومي » أن يتواجد أعداء الإرهاب في الأحياء ، والقرى والمدن مع الناس وأن يجروا حواراً متصلاً معهم .. كيف يمكن أن نزيل مشاكلهم ونخفف منها ؟ كيف نستطيع أن نراقب المؤسسات الحكومية ونقف ضد البيروقراطية ؟ وأن تقوم بدورها في خدمة الفضل للجماهير حتى لا يلاقوا الهوان والعذاب .

أن الحلول ليست سهلة كلها فبعض المشاكل كالبطالة تحتاج إلى زمن طويل ، ولكن هل نعرف هؤلاء العاطلين ؟ هل يشعرون بأن هناك من يسعى للتخفيف عنهم ؟ ويفكر في مشاكلهم ؟

للاسف الشديد أن الأحزاب التي ولعت البيان في مقدمتها الحزب الوطني حزب الأغلبية لاتعمل بالسياسة . أن السياسة الآن ليست اجتماعات ومظاهرات ، أن العمل السياسي أساساً هو العمل وسط الجماهير وخدمتها في كافة القطاعات .



المصدر: **أكتوبر**

١٢ أبريل ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن الجبهة الوطنية

الديموقراطية وهل يكفي

إصدار البيان ؟

ما انتهينا إليه من أن القافلة بدأت تسير . إن هذا النداء الذي صدر حاملا لتوقعات هذا العدد الكبير من قيادات الشعب ورؤساء الأحزاب والنقابات والجامعات إنما يجيء متأخرا بعض الوقت ، وعلى أية حال فقد جاء ، ومما يجدر الإشارة إليه أنه يجسد الوحدة الوطنية التي لا تحتاج إلى دليل ، ولكنها على أية حال مطلوبة في

ظل هذا التهديد الخطير لتلك الوحدة ، إضافة إلى تهديد الأمن والاستقرار ، والنداء يدرك هذه الأخطار المحدقة بالوطن ، ويطلب إلى جميع المواطنين رجالا ونساء كبارا وصغارا الوقوف صفا واحدا لحماية الوطن وتراثه وصيانة وحدة أبنائه ، ومواجهة كل دعاوى التطرف والإرهاب التي تحاول تدمير الوطن والعبث بوحدة وأمنه ، وتروع المواطنين بالأعمال الإرهابية الهوجاء التي تصيب المواطنين الأمنيين الأبرياء والمصالح الوطنية الغالية ، وتتستر بستار زائف يزعم الانتساب إلى الدين ، ولهذا فالنداء يدعو كل المصريين إلى الوقوف متكاتفين صفا واحدا يصون الوطن ويحميه ويرفض الإرهاب ويدينه ويوقف هذه الموجه الهمجية المعادية للشرائع السماوية ، صفا واحدا يحمي الديموقراطية ويحارب الإرهاب والتخلف ، وإذا كان لنا من تعليق بعد الشاء على هذه

الهجمة الإرهابية التي دامت أكثر من بضعة شهور ، وكنت قبل سفرى قد كتبت مقالا طويلا نشرته صحيفة الوفد يوم الخميس الأول من هذا الشهر عنوانه « وبدأت القافلة تتحرك » قلت في مقدمته إننا أبدا لن نكف عن الحديث في هذه القضية ، قضية الجبهة الوطنية ، ولن ينعنا عن الحديث أى مبرر سياسى أو قانونى أو أخلاقى ، حتى الملل الذى أتوقعه وأتسلح أمام خطره مقدما بالإرادة القوية للاستمرار في الحديث ، مضافا إليها هذا الذى نلاحظه من اهتمام متزايد بها وتأيد متعاظم لها من كل الأطراف ، وبمجرد عودتى بحثت عن النداء الذى صدر موقعا من الأغلبية الساحقة لرؤساء الأحزاب الشرعية الموجودة على الساحة ورؤساء النقابات المهنية الكبرى التى تضم المعلمين والمهندسين والمحامين والأطباء والصحفيين والتجارىين والزراعيين والعلميين والاجتماعيين والتطبيين ، مضافا إليهم رؤساء ونواب رؤساء عدد كبير من الجامعات وأساتذتها الكبار ، كما انضم إليهم ثلاثة من أهل الفن ولا أعرف لماذا غابت بقية الأسماء الكبار ، ثم أربع سيدات فضليات من مختلف المهن والتخصصات ، وهكذا كان هذا التصرف الحضارى أمرا يثلج الصدر ، ويؤكد صدق

شخصيات وحوادث



محمود عبد النعم مراد

على غير العادة منذ سنوات طويلة ، كنت في رحلة قصيرة خارج البلاد ، ولم يتيسر لى حيث كنت ، أن أطلع على صحفنا المصرية التى صدرت في فترة الغياب ، وعندما عدت منذ بضعة أيام علمت بأمر النداء الذى وجهته القيادات الشعبية المصرية للوقوف صفا واحدا ضد

النداء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٥٢ ١٩٥٢

تكوينها نظام عملها وأسلوب تحريكها ،
ومجب أن تكون مهمتها محددة وأهدافها

واضحة وليست قنطرة نحو الوصول إلى
الحكم والاشتراك في الوزارة ، ودعا إلى
تشكيل لجنة تحضير مصفرة تقوم باعداد
الخطوات اللازمة لإعلان قيام الجبهة .
وفي اليوم التالي - وهو يوم الاثنين
الماضي - كتب الزميل الفاضل الاستاذ
عبد الستار الطويلة مقالا آخر عن نفس
الموضوع ، أشار فيه الى أن من الملاحظات
الجديرة بلفت للنظر والاهتمام أن الحزب
الوطني الديمقراطي قد استجاب لأول مرة
إلى نداء قيام جبهة وطنية لمواجهة
الإرهاب ، وذلك عند تبنيه للنداء الذي
أشرنا إليه والذي وقعته الدكتور يوسف
وإلى الأمين العام للحزب ونائب رئيس
الوزراء ، ومعه الاستاذ كمال الشاذلي
الأمين العام المساعد للحزب وزعيم
الأغلبية في مجلس الشعب ، وهو ما يعبر
عن تأييد الحزب للجبهة الوطنية وتأييد
الحكومة لها أيضا .

ثم أشار الطويلة إلى الدور البارز
والطليعي لحزب الوفد وجريدته واهتمامها
بتوجيه الدعوة لقيام جبهة وطنية
ديموقراطية ، وانتهى الى أن كل شيء في
المستقبل يتوقف في حقيقة الأمر على سلوك
الحزب الوطني الديمقراطي ، فهو الحزب
الكبير الحاكم ذو الأغلبية البرلمانية
والوجود المنتشر في كل أنحاء البلاد (ولو
كان هذا الوجود بغير فاعلية ملموسة)
وهو القادر على تحقيق الامال وإزالة
العقبات من الطريق ، والحق أن ذلك
الظن صادق وطبيعي ، وما لم يكن الحزب
الحاكم مخلصا في إيمانه بجذوى قيام الجبهة
الوطنية ، فلن يكون لها وجود فعلي
حقيقي ، وسوف تنحصر مظاهر هذه الجبهة
في توجيه نداءات لا تسمن ولا تغني من
جوع .

وقد اختلفت الآراء أيضا في الموضوعات
التي تهتم بها الجبهة والقضايا التي تبحثها

وعلى أية حال فالفكرة لم تعد غريبة على
الناس ، ولا على المهتمين بالسياسة من
مختلف التيارات والتوجهات الشرعية
وغير الشرعية أيضا ، ولم تعد حلما ولا وهما
ولكنها حقيقة ماثلة أمام الأذهان ،
لا يتقصها سوى النزول من رحم الأم ، أي
أنها أصبحت كالجنيين المشرف على النزول
إلى معترك الحياة مخلوقا سويا .

وفي صباح الأحد الماضي طالعت صحيفة
الوفد الصادرة في ذلك اليوم فوجدت بها
مقالا لزميلنا الاستاذ لمعى المطيعي عنوانه
« الجبهة حائرة .. والحوار مستمر » قال
فيه إنه في اعقاب المناقشات الواسعة التي
اجراها مجلس الشورى حول مواجهة
الإرهاب ، والبيان الذي أدلى به اللواء
محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ،
وطالب فيه الاخوان المسلمين بتحديد
موقفهم صراحة من الإرهاب وتوابعه ،
حدث أن أعلن الاخوان المسلمون موقفهم
المحدد الصريح من الإرهاب وإدانتهم
واستنكار الاعتداء على السائحين وقتل
المواطنين الابرياء ، كما صدر البيان الذي
أشرنا اليه والذي وقعته معظم رؤساء
الاحزاب وعدد من رجال المال والاعمال
ورؤساء الجامعات واساتذتها وبعض أهل
الفن ، ودعوا فيه إلى وحده الصف لمواجهة
احداث الإرهاب التي انتشرت وتفاقمت ،
وانفتحت بعد ذلك أبواب المناقشات
واسعة حول موضوعين أو سؤالين ، هما :

هل يدخل الاخوان المسلمون الجبهة ؟ وهل
يدخل حزب العمل أو جناحه الذي يرأسه
المهندس ابراهيم شكرى ويكتب باسمه
الاستاذ عادل حسين في جريدة الشعب ؟
وعند طرحه للسؤالين شرح وجهات النظر
المختلفة في هذا الشأن ، ثم أضاف إليها
أسئلة أخرى كثيرة عن الشكل التنظيمي
للجبهة ، وهل تقتصر على الاحزاب
الشرعية المسموح بقيامها قانونا أو تشتمل
على التيارات السياسية التي لا تشكل
احزابا شرعية تعبر عنها كالاخوان المسلمين
والشيوعيين ، وانتهى في خاتمة مقاله إلى
أن الجبهة هي التي يحق لها أن تضع بعد

الخطوة المباركة غير المسبوقة من قبل فان
التعليق يتناول ما وراء اصدار هذا البيان
أو هذا النداء من خطوات عملية لا بد
منها ، لكي تستمر الدفعة الأولى ولتليها
دفعات في طريق التوحيد والمواجهة العملية
الابجائية المنشودة ، والبيان خلو من ذلك
لهو يكتفى بالدعوة الى الوقوف صفا
واحدا في مواجهة الإرهاب ودعائه
والمحرضين عليه من الخارج ، وإن كان قد
دعا إلى الانتظام في عمل مشترك يوحدنا
جميعا فإنه لم يبين هذا العمل المشترك
وبحده وشرح طريقة إبرازه إلى حيز
الوجود وآليات قيامه مجددا ومبلورا في
تنظيم يشرف على تعبئة الأمة كلها لتحقيق
هذه الأهداف ، ولعل من الإنصاف أن
نقول إن بعض الزملاء من الكتاب
السياسيين لم يغف عنهم ذلك ، وكتبوا
يقولون إن الموضوع يستحق المتابعة
وبحث الامور التنظيمية وابقاء الشعلة
موقدة والمضى في طريق الجبهة إلى آخره ،
ولعل أيضا من الانصاف وشهادة الحق أن
حزبي الوفد والتجمع بالذات والصحيفتين
اللتين يصدرهما هذان الحزبان هما اللذان
يتحسمان لفكرة الجبهة الوطنية
الديموقراطية ، ويؤيدان قيامها تأييدا
صادقا مخلصا ، أما الحزب الوطني
الديمقراطي فلم يظهر دليلا على وقوفه هذا
الموقف ، وربما يكون محرجا لأن رفضه
للجبهة لا يستطاع تبريره بسهولة ،
وبخاصة أن الواقع يقول إن هذه الجبهة في
صالح الحزب الحاكم وحكومته المنسوبة
إليه ، فهي تؤيده وتسند في مكافحته
للإرهاب وتصديه لجرائم الارهابيين وشق
صفوف الوحدة الوطنية والسلام

الاجتماعي ، ورفض فكرة الجبهة من جانب
الحزب الحاكم قد يفسر بأنه يصر على
الانفراد بالحكم مهما تكن النتائج
والمخاطر ، وأنه لا يريد بأية صورة النزول
على مبدأ تداول السلطة ، كظهر هام من
مظاهر الديمقراطية ، بل لا يريد المشاركة
فيها ، ولو كانت هذه المشاركة تفيد
وتزيد وتساند وجوده .



وهذا ما يردده المستول الأول عن الأمن في البلاد وهو وزير الداخلية ، حيث قال في آخر بيان له أمام مجلس الشورى تعليقا على التقرير المطروح عليه لمناقشته عن الإرهاب وطرق مواجهته في جلسته المنعقدة يوم ٣٠ مارس الماضى ما يلى : ان الارهاب ليس مشكلة أمنية ولكنه قضية سياسية وشعبية ودينية وتربوية وإعلامية وجاهلية تتطلب تضافر كل الجهود لمواجهتها .. تريد خططا عاجلة وأجلة تطرحها كافة المؤسسات السياسية والتنفيذية والشعبية وتلتزم بتنفيذها ، لأن المبادرات الذاتية والتحركات الفردية لم تعد كافية أو قادرة على مواجهة الخطر . ثم يتابع الدكتور حلمى مراد مقاله بقوله « ومن هنا فقد كان غريبا ومثيرا للدهشة أن تخرج الصحف اليومية الصادرة في اليوم التالى ، والمنشور بها البيان ، متضمنة بيانا إلى كل المصريين ، موجها من الموقعين عليه للوقوف صفا واحد ضد الإرهاب والإرهابيين ، وكأنهم يعلنون أن من بين صفوف الأمة من يؤيدونهم ويدعمونهم للانتظام في عمل مشترك يحقق وحدتهم في هذا الشأن ، دون أن يشيروا من قريب أو من بعيد إلى الأسباب المولدة لهذه الظاهرة ، أو الخطط الكفيلة بالقضاء عليها من النواحي المتعددة التى أشار إليها وزير الداخلية في بيانه ، والتى سبق أن أجمع عليها كل من عبروا عن آرائهم في هذا الشأن بالمقالات المرقومة التى تجاوزت المائة على صفحة الرأى بجريدة الأهرام » . على أن الدكتور حلمى مراد الذى حمل في مقاله على النداء الموقع عليه من قادة معظم الأحزاب والتقايات المهنية ورؤساء الجامعات وغيرهم ، عاد فقال إنه « بمراجعة أسماء الموقعين على هذا البيان الذى يزعمون أنه يوحد أبناء الأمة في صف واحد على اختلاف اتجاهاتهم وأديانهم ضد الإرهاب والإرهابيين ، نجد أنه لا يوجد من بينهم أحد من علماء الأزهر سوى رئيس جامعة الأزهر ونائبه بحكم منصبيهما أو أى مفكر أو اقتصادى أو

العشوائية في القاهرة ، واستمرار البطالة ، والعجز عن تشغيل الخريجين ، وانسحاب الدولة ، وعجزها عن كفاية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، والسكنية طبعا ، ولا ننسى المواصلات ، ثم تفشى الرشوة والتسبب والفساد ، كل هذا من الأسباب بعيدة المدى لتصاعد هذا العنف الخطير .

والأخطر أنهم اكتشفوا أن العجز وحده ليس سببا لكن الفساد أيضا ، وخاصة إذا اتخذ الفساد شكلا استفزازيا ، حين يختلط استخدام الجنس بسوء استخدام السلطة ، مما يصيب في النهاية هيئة السلطة وحرمة الوظيفة العامة .

إذن فالأسباب كثيرة وعديدة ولم تعد خافية . ولا تعجى معها دعاية سهلة شاعت بيننا . فكلما ظهرت مشكلة ، سارعنا بالقول بأننا لسنا في الهم وحدنا .. إلى آخر ما قال .

وهكذا يتضح حاليا ، أن مناقشة الإرهاب ، سواء في مشروع إقامة جبهة وطنية ديمقراطية . أو في كتابات خارج النطاق المباشر لتأسيس الجبهة ، لا يمكن أن تتجاهل الجو السياسى والاقتصادى العام ، بل لا بد أن أقول الجو الثقافى والادارى والاخلاقى العام أيضا . فالارهاب نتيجة لعدة عوامل مجتمعة ومتشابكة ومتداخلة وبعضها يؤثر في بعض . والتصدى له لا يمكن أن يكون مجرد إجراءات أمنية تقوم بها وزارة الداخلية بوسائلها الأمنية الخالصة .

وفى هذا المعنى كتب الدكتور محمد حلمى مراد في صحيفة الشعب الصادرة صباح الثلاثاء الماضى يقول « يكاد يكون هناك اجماع على أن مواجهة الارهاب وتخليص البلاد من مخاطره لا يمكن تحقيقه ببيانات الشجب والاستنكار ، ذاتية كانت أو جماعية أو بالإجراءات الأمنية وحدها .

والأهداف التى تحققها . وأغلب الظن أن الحكومة وحزبها أو الحزب . وحكومته يتصوران أن الجبهة إذا قامت فعلا مقصورة على مواجهة قضية واحدة هى الإرهاب والتطرف وأحداث العنف التى تكرر حدوثها في الشهور الأخيرة ، دون تطرق إلى موضوعات سياسية أو اقتصادية أخرى ، حتى لو كانت ذات صلة ولو غير مباشرة بظاهرة العنف والإرهاب التى تهدد أمن الوطن واستقراره ، بينما يرى آخرون أن الجبهة ينبغي أن تشارك في الاتفاق على سياسة عامة بشأن الأزمة الاقتصادية ، وتحديد الموقف من قضية خاصة معينة من بين هذه القضايا الاقتصادية ، وهى مسألة القطاع العام ومصدره وطريقة بيع وحداته . ويرى فريق ثالث أن موضوع الفساد يجب أن يكون من الموضوعات الهامة التى تتصدى لدراستها الجبهة الوطنية وتعمل على مواجهتها بالوسائل المتاحة .

ومن العسير فعلا تنحية الموضوعات السياسية والاقتصادية الأخرى جانبا عند بحث موضوع الارهاب وضرورة التصدى له كجبهة وطنية متحدة تشارك فيها الأحزاب والتقايات المختلفة . وفى هذا المعنى كتب زميلنا الاستاذ كامل زهيرى في صحيفة الجمهورية يوم الاثنين الماضى عموده اليومى الذى قال فيه : فجأة هبطت الحكمة على الحكومة . وأخيرا اكتشف حكاء الحكومة أن الحكومة غائبة وأحزاب المعارضة مغيبة ، وأن الأرض تكاد تنسحب من تحت أقدام الحكومة والمعارضة معا ، في مواجهة عنف ضال عشوائى أو غير منظم يهدد الاستقرار ، وفجأة اعترفوا بأن الأسباب أعقد وأعمق مما يقال . وأن الأسباب أيضا سياسية واجتماعية ، وقالوا أخيرا إن الصعيد الملفى ، والمحافظات المنفية والاحياء



أكتوبر

المصدر :

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسي أو كاتب من أصحاب التوجهات الإسلامية ممن عرف عنهم الاعتدال والتسامح ورفض التطرف والشطط . ثم يتساءل بعد ذلك « ماهو السبب في عدم عرض هذا البيان على حزب العمل للتوقيع عليه ؟ وإن كان الحزب مع استنكاره للإرهاب وعدم الموافقة عليه ، فإنه كان سيطلب بأن يكون شاملا للجميع ، إذ لوحظ أن هناك أحزابا شرعية قائمة فعلا ، لم تدع للتوقيع على هذا البيان . كما كان ينبغي دعوة بعض الممثلين

للإخوان المسلمين بصفتهم من الشخصيات العامة كالموقعين على البيان تحت هذه التسمية وليس باعتبارهم ممثلين للجمعية الإخوان المسلمين التي لا تعترف الحكومة بوجودها قانونيا » .

ثم يقول « كما كان ينبغي أن يطالب هذا البيان بوضع خطة شاملة لمعالجة أسباب تفجر الإرهاب واشتعاله والبواغ والملاهيئات التي أدت إلى اتساع نطاقه وتصعيده » .

وفي نفس العدد من صحيفة الشعب مقال آخر للأستاذ جمال أسعد عبد الملاك ، عنوانه « على هامش الجبهة المقترحة - لاهد من المواجهة الشاملة ومشاركة الاسلاميين » .

قال فيه كلاما قريبا مما قاله الدكتور حلمي مراد ، واعترض فيه على إغفال التيار الاسلامي المعتدل الممثل في حزب العمل والاخوان المسلمين وأي تيار آخر يرغب في الانضمام لمثل هذا التجمع . وطالب بأن تضم الجبهة جميع التيارات السياسية المصرية ، وأن تشخص المشكلة تشخيصا وتوصيفا موضوعيا شموليا ، وأن تنزل للجماهير ولا تكتفى بمثل هذه البيانات بل تلتنم بالجماهير وتعترف مشاكلها وقضاياها وتعمل على حلها .

ومهما يكن اختلاف الرأي في هذه الأمور من حيث القوى التي يمكن أن تشارك في الجبهة ومن حيث الموضوعات التي تتعرض لها ، ووسائل وآليات عملها وإطارها التنظيمي ، وغير ذلك مما تتعدد فيه

الآراء ، فإن المكسب الذي لا ينكره أحد ، هو أن الجبهة أصبحت موضع نقاش واسع جماهيري تشترك فيه كل الأحزاب والتيارات السياسية ، وأصبح الأمل في أن تكون الجبهة الوطنية الديمقراطية حقيقة واقعة لا مجرد أمل يراود النفوس أو مجرد دعوة يقبلها البعض ويرفضها البعض الآخر ، أو نداء فردي تتجاهله الصحف كما يتجاهله الكثيرون من المهتمين بالقضايا العامة . لقد خطت الجبهة خطوات هامة على أرض الواقع . وأصبح الحديث عنها شيئا مألوفا في سائر الصحف والمجلات القومية والحزبية . وأبدى فيها كثيرون من قادة الرأي العام آراءهم ووجهات نظرهم . ولست نعتقد بحال من الأحوال أن الدعوة لإقامة جبهة وطنية ديمقراطية هي مجرد أذان في مائدة ، أو مجرد كلام في الهواء غير قابل للتحقيق ، أو مستحق للأخذ مأخذ الجد ، وهذا مما يثير الأمل في النفوس في أن موجة الاستهتار بالقضايا العامة ، أو الانصراف عن العمل الجماهيري الجاد ، أو التوقع وقصر التفكير والانشغال على المسائل الخاصة الفردية ، هذه الموجة قاربت على الانتهاء ليحل محلها عمل جماهيري وطني عام يستهدف قضايا عامة ، لا مجرد مصالح فردية . وهذا انجاز عظيم يستحق المتابعة



المصدر: السياسة

للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٧ مايو ١٩٩٢

الجبهة الوطنية

لمواجهة الإرهاب

هل تتجاوز شرطة إصدار البيانات

تحقيق:

عادل قنديل
أحمد عبد الحكم

الظاهرة الغريبة - الإرهاب - إلى المخططات الخارجية فقط باعتبارها الشناعة التي تعلق عليها مسئولية تنامي الأعمال الإرهابية .. إذ أن هناك سببين جوهريين يشكلان المناخ الخصب لنحو الإرهاب والتطرف .. وهما: التعليم والعمل .. بوصفهما أضلع حلقين في المجتمع المصري في الوقت الحالي ..

بالتأسيسات التعليمية انهارت بالكامل نتيجة لتطبيق أساليب تربوية خاطئة .. وانعدام القدرة وضعف وتخلل المناهج الدراسية ..

كما أدى عدم توافر فرص العمل إلى سفر ملايين العمالة المصرية إلى الخارج لتبلى أسر هؤلاء المسافرين بلارب أو عائل .. الأمر الذي أدى إلى انهيار السلوكيات والأخلاقيات .. وتضاؤل العاملين معاً في خلق البيئة المناسية التي يترعرع فيها الإرهاب والتطرف .. ويؤكد المهندس محمد عبد العال خليف إلى أن المواجهة المباشرة والعملية لهذه الظاهرة لابد وأن يكون من خلال مشروع تومي تنبته الدولة ويقوم على أسس متكاملين ..

في أكثر من مناسبة أكد الرئيس مبارك على ضرورة وقوف مصر كلها وقفة رجل واحد تدفع الإرهاب وتوصد الأبواب أمام جرائمه .. إذا كانت قضية الإرهاب تنصدر أخطر قضايا الوطن والمواطن في هذه المرحلة لما لها من تأثير مباشر على أمنه الداخلي، وتطورة الاقتصاد، وإنطلاقة الديمقراطية، وسلامه الاجتماعي .. فإن تشكيل جبهة وطنية موحدة بات ضرورة حتمية للتصدي لهذه القضية بموضوعية وبشكل علمي يتجاوز ذلك الغبار الكثيف الذي تثيره الأحداث عند وقوعها وذلك وصولاً للأهداف المرجوة من خلال تحليل الأسباب والابعاد، ووضع برنامج عملي مشترك للتحرك والاقتحام والمواجهة ولكن: كيف تنجح الجبهة الوطنية لمواجهة الإرهاب في تحقيق أهدافها أو بمعنى آخر كيف يتحول نشاط هذه الجبهة إلى واقع ملموس في الشارع المصري وليس مجرد إصدار بيانات الشجب والادانة والاستنكار؟

الجبهة أمر مطلوب

في البداية يؤكد النائب محمد عبد العال خليف وكيل لجنة الصناعة بمجلس الشعب أنه يلوم في الوقت الحالي بالإعداد لعدم مؤتمر علم .. يحضره ممثلون من كافة التخصصات العلمية .. ومندوبون من كل الأحزاب والقوى والتيارات السياسية .. وذلك بهدف بحث الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الإرهاب .. واقتراح الحلول التنفيذية اللازمة لمواجهة .. بيد أنه يجري حالياً إعداد ورقة عمل شاملة تتضمن الشخصيات التي ستدعى لحضور المؤتمر والأسئلة التي سيتم طرحها ومكان عقد المؤتمر وسبل تمويله ..

وأشار إلى أن تشكيل جبهة وطنية من كافة الأحزاب والقوى والتيارات

السياسية لمواجهة ظاهرة الإرهاب .. أمر مطلوب وبالغ الأهمية .. غير، أن مهمة هذه الجبهة تهيئة المناخ وتعبئة الرأي العام ضد الإرهاب والإرهابيين .. وتضييق الخناق حولهم من خلال بيانات الشجب والادانة .. وإبراز المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يفرزها الإرهاب .. إلا أنه لا يجب أن تحمل هذه الجبهة أكثر مما تتحمل .. وليس من اختصاصها أو في مقدورها اتخاذ الخطوات التنفيذية لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة ..

وأشار إلى أنه لا يجب أن ترجع تلك



المصدر : [السياسة]

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٥٣

الاول وهو اصلاح حال العملية التعليمية من كافة جوانبها .. وليس بالاقتصاد على حذف بعض الموارد والنصوص فقط .. لهذا حل قاصر وخاطيء ..

والثاني وهو إيجاد فرص العمل المناسبة من خلال المشروعات الصغيرة والتي لا تكلف الدولة شيئاً سوى تبني هذه المشروعات وتشجيعها وخلق البيئة المناسبة والصالحة لنموها والتوسع فيها .

خطوات لابد منها

واوضح الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والامن القومي بمجلس

الشورى إلى ان تشكيل جبهة وطنية ليس هو آخر ما يمكن عمله لمواجهة ظاهرة الارهاب .. بل إن هناك خطوات أخرى ضرورية .. تستوجب الأوضاع الحالية اتخاذها فوراً .. ولا مقدمتها وضع خطة عامة للدولة تعبر عنها كل جهة بخطة فرعية بمجالات عملها .. والأساليب المتاحة لها .. ولا ظل هذا التصور فإنه يصبح لكل مؤسسة أو هيئة أو وزارة أو قوة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية في مصر في تلك المواجهة العامة الشاملة ..

وبالطبع فإن مسئولية بعض الجهات والقوى تكون أكثر من غيرها بحكم احتكاكها اليومي والمباشر بتلك المشكلة .. كوزارات الداخلية والأوقاف والأعلام والتعليم .. لكن مسئولية الجهات الأخرى ليست أقل أهمية .. كجهاز الشباب ووزارة العمل والإسكان .. ولا هذا الاطر .. كما يقول د . شهاب - فلا بد من تطوير الحياة السياسية المصرية بصورة تضمن زيادة فعالية الأحزاب السياسية وقدرتها على العمل في الشارع السياسي اجتذاب الشباب لصفوفها والعمل على استيعاب كافة الفئات في اطار الشرعية الدستورية والسياسية ..

كما ان الامر يقتضى ضرورة الالتفات بين الأحزاب والقوى السياسية على صيغ واضحة حول حدود الديمقراطية وحرية الرأي .. حتى لا يتم الرأي إلى طعن في امن واستقرار المجتمع وتمسكه .. وحتى لا يتم استغلال الديمقراطية للنيل من المصالح العليا للشعب .

مسئولية الجميع

ويؤكد المهندس محمد طاهر عبد الهادي عضو لجنة الصناعة والامانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي ان مواجهة ظاهرة الارهاب يقتضى - وعلى الفور - اتخاذ خطوات تنفيذية في مقدمتها قيام جبهة ائتلاف وطني لكل القوى السياسية المخلصة .. من أجل عملية انقلا وطني يرتفع فيه الجميع فوق العنصرية والحزبية .. لتغيير المواقف من خلال الديمقراطية ولغة الحوار .. وان يتم ذلك كله من خلال الشرعية واحترام القانون .. فالأخطار الخارجية التي تحيط بمصر تستوجب اتخاذ قرار تشكيل الجبهة فوراً .. والحقيقة ان بعض القوى الخارجية ذات المواقف السياسية الثابت والتقليدي نجاء مصر تحلوا ان تشغلنا عن عملية التنمية ببعض امور داخلية جرى الاعداد والترتيب لها مسبقاً .. بحيث ننكسر على

وجوهنا في الداخل ونفقد موقعنا الدولي المتميز باعتبار مصر من دول القمة في المنطقة .

برنامج للتوعية

ويرى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان نجاح الجبهة الوطنية في مواجهة ظاهرة الارهاب يتوقف على مجموعة من العوامل منها اتفاق الأحزاب والقوى الوطنية بمختلف اتجاهاتها على وضع برنامج عمل يحدد الاهداف واسلوب المواجهة سواء بالتوعية أو تصحيح المفاهيم الدينية عن طريق المدارس والجوامع ، والكنائس ، ووسائل الإعلام ، والتعليم في الجامعات علاوة على دراسة خطة سريعة تشارك فيها مختلف الخبرات الوطنية للإسراع

بحل مشكلة الإسكان وإعادة بناء الأحياء العشوائية ، وكذلك تشغيل أكبر عدد من الشباب سواء عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية أو تشغيلهم في الشركات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية ، وتنفيذ بعض المشروعات العامة التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة مثل رصف الطرق وحفر الترع والمصارف وغير ذلك من المشروعات التي تحل مشكلة البطالة وتحرك النشاط الاقتصادي خاصة واننا

نواجه نوعاً من الركود الاقتصادي الذي تركناه على ما هو عليه لتتحول إلى ركود اقتصادي ..

وعلى صعيد آخر لابد من البت في مواقف شركات قطاع الأعمال العام سواء من ناحية الخصخصة أو إصلاح هيكلها التمويلية ، وتعيين أعضاء مجالس إدارات الشركات القابضة والشركات التابعة لأن حالة التوابع التي تعيشها هذه الشركات أثرت بالسلب على مسيرة الإنتاج بها .

ويرى الدكتور حلمي مراد الأمين العام لحزب العمل أن بيانات الشجب والاستنكار لعلاج ظاهرة الارهاب من كافة جوانبها لا تكفي .. وان نجاح الجبهة الوطنية في تحقيق الاهداف المرجوة يقتضى الاتفاق أولاً بين اطراف هذه الجبهة على الوسائل والأساليب للقضاء على الاسباب والدوافع الحقيقية المؤدية للعنف والارهاب .. وفي اعتقادي (والكلام هنا للدكتور حلمي مراد) ان الضرورة تقتضى تغيير المناخ المواتي لنمو بذور الارهاب في مجتمعنا وذلك من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الديمقراطي جنباً إلى جنب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي .. ويتضمن اطلاق حرية تكوين الأحزاب ، واطلاق الحريات العامة ، وحرية اصدار الصحف ،



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠١ : ١٩٩٢

وحرية الاجتماعات العامة ، وتشكيل
وزارة محايدة غير حزبية تكون مهمتها
تنقية الأجواء ، ووضع الاسس
السليمة لضمان نزاهة الانتخابات ..
وتشكيل جمعية تأسيسية لوضع
دستور جديد يعالج عيوب وماخذ
الدستور الحالي فضلا عن معالجة
الاسباب الاقتصادية والاجتماعية
المغذية للنشاط الارهابي معثلة في
ارتفاع الاسعار ، وغيب الخدمات
الاساسية في المناطق العشوائية ،
والانفاق الحكومي غير المتوازن ..
ويضيف الدكتور حلمي بان نجاح
الجبهة الوطنية في مواجهة الارهاب
يتطلب بذل المزيد من الجهود من خلال
الالتحام بالجماعات ومعالجة همومها
ومشاكلها .. وعقد الكثير من اللقاءات
والمؤتمرات الشعبية والسياسية في
مختلف المحافظات إلا أن الحكومة
مطالبة في نفس الوقت للقيام
بمسئولياتها لرفع المعاناة عن
المواطنين ، وعلاج الاسباب التي تمنعهم
من امكانيات واعتمادات مالية تمكنها
من ذلك .. وفيما يتعلق بحزب العمل
فنحن مستعدون للمشاركة في هذه
الجبهة الوطنية والتصدي لأي قضية
في حدود الامكانيات المتاحة لدينا ، واود
أن أشير هنا إلى أن حزب العمل لم
يتراجع عن مواجهة الارهاب ، ولم
يكتف باصدار بيانات الشجب والادانة

شخصيات مقبولة شعبيا

اما ياسين سراج الدين عضو الهيئة
العليا لحزب الوفد الجديد فيؤكد أن
حزب الوفد الجديد لم يتلق حتى الآن
سواء بصفة رسمية او غير رسمية أي
دعوة للمشاركة فيما يسمى بالجبهة
الوطنية لمواجهة الارهاب وفي نفس
الوقت يؤكد على أن الفكرة لاتزال مجرد
طرح من بعض الصحف والشخصيات
السياسية لحث القوى الوطنية على
مباشرة مسئولياتها القومية .. وعلى أية
حال فإن هذا الاقتراح جيد ..



المصدر : المصور

التاريخ : يوليو ١٩٩٣

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

لماذا

تعتبر مشروعا

الجهالة الوطنية؟!!

الخيانة لمصر ، وأن يكون ذبلا والعوبة في يد ملالي طهران الذين لم يتورعوا أخيرا عن الاعتراف بدورهم في تشجيع جماعات الإرهاب في مصر .

وقف حزب الوفد من القضيتين موقفا صحيحا ، عندما أدان بوضوح وقوة ، جماعات الإرهاب وأعمالها ، وعندما ساند موقف مصر الصحيح من قضية حلايب وأخذ على عاتقه مهمة كشف الوجه القبيح لنظام الحكم السوداني .

لم يحاول حزب الوفد أن يخلق الأعذار كي يبرر أفعال الإرهاب كما يفعل آخرون ، ولكنه أخذ الموقف الصحيح داعيا إلى بذل كل الجهود كي تصبح مقاومة الإرهاب عملا شعبيا

□ لا أحد يستطيع أن يجحد الموقف الوطني الصحيح لحزب الوفد من قضيتين أساسيتين تتعلق بهما مصالح الوطن العليا ، قضية الإرهاب الذي تمكن - مع بالغ الأسف - من تقويض ازدهار السياحة المصرية ولم يزل يمارس جرائمه النكراء ، يتهدد حياة الأبرياء ويشيع القلق والذعر في الشوارع المصرية ، ثم قضية نظام الحكم الراهن في السودان ، الذي يصر على تصعيد الأزمة مع مصر إلى حافة الصدام رغم تأكيدات مصر اليومية بأنها لن تستجيب لاستفزازات نظام عزل نفسه عن جماهير الشعب السوداني وعزل نفسه عن أمته العربية ، وارتضى أن يلعب دور



المصدر : **المصري**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

بقلم :

مكرم محمد أحمد

إمكان قيام هذا الامل ، النضج المتزايد الذي تبدى فى ممارسة بعض الأحزاب السياسية التي أدركت ان الازمة ليست ازمة الحزب الحاكم او ازمة الحكم بقدر ما هي ازمة الوطن مع جماعات تستهدف من مجتمها الشرسة ، إنهاء أى من صور الحكم الديمقراطي القائم على التعدد الحزبى لصالح حكم شمولى مستبد يتخفى زورا تحت رداء الدين !

لم يكن المطلوب جبهة تبصم او توافق على كل مايقوله الحزب الحاكم ، ولم يكن المطلوب جبهة مهمتها ان تصدر بيانات التأييد او الإدانة ، كان المطلوب بالفعل ، جبهة وطنية لاتنغلق على ذاتها ، يربطها وفاق قومى تتحدد فيه أولويات العمل الوطنى على نحو يكفل لمصر مواجهة صحيحة مع قضية الإرهاب باعتبارها خطرا يهدد مستقبل الوطن ومستقبل ديمقراطيته .

كان المطلوب مشاركة فعلية فى تحمل المسؤولية وفق الأولويات الصحيحة التي تفرضها ظروف الوطن ، ولم يكن هناك ما يمنع هذه المشاركة الفعلية ، لأن عضوية الحزب الحاكم لم تكن أبدا قيدا صارما او شرطا لازما لكل من يتولى مسؤولية العمل التنفيذى فى مصر ... ، وتلك ميزة يمكن ان تساعد على توسيع

تتضافر من أجله جهود الدولة والأحزاب والمواطنين ، لأنه ليس بإجراءات الأمن وحدها يمكن اقتلاع جذور الإرهاب .

وفى قضية حلايب وقف الحزب بوضوح إلى جوار ضرورة احترام حدود مصر الدولية ، واعتبر حلايب قضية تراب وطنى لاتحتمل اللبس او انصاف المواقف ... ، ولم يكن أى من الموقفين غريبا على تراث حزب يدخل ضمن المكونات الأساسية لفكره السياسى ، ضرورة احترام الشرعية والقانون ، والعمل داخل اطر المؤسسات السياسية للدولة ، مهما يكن حجم الخلاف السياسى مع الحكم .

لقد أثار الموقف المسئول الذى انتهجه حزب الوفد حماس كثيرين إلى ضرورة التفكير العلنى فى إقامة جبهة وطنية ، تضم كل القوى السياسية التي ترفض الإرهاب وتنتصر للديمقراطية واحترام الشرعية والقانون .

كان الامل أن تنهض فى مصر جبهة وطنية تدافع عن وحدة الوطن إزاء محاولات يائسة استهدفت تمزيق عراه ، بإذكاء الفتنة الطائفية بين صفوفه ، وتحمى أمنه واستقراره إزاء جماعات الإرهاب التي استهدفت خراب مصر ، وقطع أرزاق مئات الألوف من أبنائها ، وكان مما يشجع على



المصدر :

١١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

دائرة الاختيار، كما تتيج الفرصة للاستعانة بالكفاءات المهنية والسياسية بصرف النظر عن انتمائها الحزبي .

ومع ان قضية الإرهاب كانت الباعث الاول الذي انطلقت منه اصوات عديدين يطالبون بقيام الجبهة الوطنية دفاعا عن امن مصر واستقرارها ، إلا ان قيام هذه الجبهة كان من شأنه ان يخلق الية جديدة للتعاون والمشاركة ، توسع من رقعة الاتفاق الوطنى وتضيف إلى الاولويات الراهنة اولويات جديدة وتكسب العمل الوطنى مناخا جديدا يشجع على المزيد من الثقة والقبول المتزايد بالمشاركة المسئولة .

□ □ □

مع الاسف ، دخل الحوار الذى دار بين الحزب الوطنى وبعض احزاب المعارضة ، حول ضرورات هذه الجبهة ، مسالك ومناهات جانبية ، خلطت بعض الاحزاب بين ضرورات الجبهة وضرورات الائتلاف الحاكم ، وتصور حزب الوفد ان الحكم يواجه مأزقا سوف يدفعه إلى تغيير اولوياته ، وقبول شروط واولويات اخرى قد لا يكون التوقيت مناسباً لها الامر الذى اسفر عن تقويض مشروع الجبهة .

لقد ارتكب حزب الوفد خطأ سياسيا بالغاً عندما حاول فرض اولوياته على الحوار الذى كان يدور فى كواليس مجلس الشعب حول إمكان تشكيل الجبهة الوطنية ، اشترط الوفد لقيام الجبهة تغيير الدستور وتخلي

الرئيس عن رئاسة الحزب الوطنى ، وإعطاء الاولوية للإصلاح السياسى على الإصلاح الاقتصادى .

.. باختصار اشترط الوفد ان يستبدل الحزب الوطنى ببرنامجه السياسى برنامج حزب الوفد وان يستعير رؤيته ، وان يعطى الاولوية كاملة للإصلاح السياسى - كما يراه حزب الوفد - لان الإصلاح السياسى كما يعتقد الوفد ، هو اساس الإصلاح الاقتصادى .

والحق ان الحزب الوطنى لم يرفض مطالب حزب الوفد ، ولكنه اعتبرها مطالب صحيحة ، فى غير اوانها الصحيح ، فما من شك فى ان الدستور الراهن يستوجب التغيير ، لان فى الدستور الراهن مواد واحكاما لم تعد تصدق على الواقع المصرى ، وقد انتقل من نظام الحكم الشمولى إلى التعددية الحزبية ومن الاقتصاد الموجه إلى نظام ليبرالى يعطى الاولوية للمشروع الخاص ويحترم قوانين السوق .

لم ينكر الحزب الوطنى الضرورات الملحة التى تدعو إلى تغيير الدستور ، لكنه رأى ان الامر يستوجب الإرجاء حتى انتهاء مرحلة الإصلاح الاقتصادى ، ٩٥ ، لان الدستور الجديد ينبغى ان يسبقه اتفاق وطنى واسع على الاسس التى يمكن ان تحكم مسيرة العمل الوطنى . كان للحزب الوطنى منطقته وكان منطق الحزب الوطنى ، إنه إن كانت



المصدر :

التاريخ : ١١ - يونيو ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

القوى السياسية في مصر لم تستطع حتى الآن أن تصل إلى اتفاق ووافق وطني حول عديد من القضايا الأساسية فإن فكرة إنشاء دستور جديد يمكن أن تسهم في مزيد من التشتت والتمزق والخلاف ، في وطن اشد ما يحتاج إليه الآن وحدة صفوفه وقواه ، لعبور مرحلة الإصلاح الاقتصادي بكل مصاعبها ومواجهة مخاطر الإرهاب .

كان السؤال الملح الذي يطرحه الحزب الوطني ، كيف يمكن أن نصوص لمصر دستورا جديدا ، إن كنا لم نزل مختلفين حول قضايا أساسية مثل قضايا تمثيل العمال والفلاحين في المجالس النيابية والشعبية ومجانية التعليم ، وإمكان قيام أحزاب سياسية على أسس دينية ، وحدود الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني حماية للسلام الاجتماعي .

وبرغم النقاش الواسع الذي دار في مصر حول عدد من هذه القضايا الأساسية فإن هذا النقاش لم يتبلور بعد في اتفاق واضح تسانده أغلبية المجموع الوطني ، لم يزل هناك خلاف وتعارض ورؤى متصادمة ومصالح متباينة ومخاوف وهواجس مثارة قد تؤدي إلى تمزيق وحدة الصف الوطني .

● لم يزل هناك من يرون أن تمثيل

العمال والفلاحين في المجالس الشعبية والنيابية جريمة نكراء في حق الديمقراطية ، لأنها جاءت إلى مقاعد البرلمان بشخص كل مهمتهم أن يصفقوا أو يوافقوا ! ، على حين يرى آخرون أن العمال والفلاحين أصبحوا قوة سياسية ، قد يؤدي تجاهلها إلى توتر حاد في المجتمع .

● لم يزل هناك أيضا من يرون ، أن مجانية التعليم بصيغتها الراهنة في الدستور تشكل كارثة ضخمة ، لأنها جاءت على حساب مستوى التعليم ، ولأن التلاميذ تكدسوا في المدارس دون إمكانات توائم بين الكم والكيف بحيث يصبح التعليم استثمارا حقيقيا يضيف إلى قدرة الوطن ، وليس مجرد شهادات مدرسية بغير مضمون حقيقي ، بل لعل هناك من يرون أن مجانية التعليم بصورتها الراهنة كانت السبب في نقص العمالتين الزراعية والحرفية وارتفاع تكاليفهما لأن الجميع دون تمييز استطاعوا أن يذهبوا بأولادهم إلى المدارس !

● لم يزل هناك أيضا من يرون ، أنه لا بد من تغيير الدستور بحيث تصبح الشريعة هي المصدر الوحيد للقانون دون اعتبار لضرورات المجتمع وظروفه ، وبرغم أن كل القوانين المصرية أو معظمها ، لا يتعارض مع الشريعة ، إلا أنهم يستهدفون من هذا التعديل تقويض النظام المصرفي الراهن ، لأن البعض



المصدر :

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الأغلبية ويكفل في الوقت نفسه
لمسيرة العمل الوطني، في جانبها
التشريعي والتنفيذي، الاستقرار
والتوازن.

بل لعل النتيجة الوحيدة التي يمكن أن
تتحقق من وراء هذه الخطوة، هي مزيد من
التشردم في صفوف القوى السياسية،
الأمر الذي يؤدي إلى غياب الاستقرار عن
ساحة تزدهم بأحزاب عديدة لكن معظمها
بغير جذور حقيقية في عمق التربة
المصرية.

وبصراحة شديدة، فإن ترك الرئيس
مبارك للحزب الوطني في الظروف الراهنة،
سوف يحيل كل القوى السياسية وأولها
الحزب الوطني إلى أحزاب صغيرة
فتناحرة، يصعب وفاقها أو ائتلافها على
نحو يضمن الاستقرار السياسي لمصر.
وبصراحة أكثر، فإن اندثار الحزب

الوطني وتفككه إلى أحزاب صغيرة،
وهي النتيجة التي يمكن أن تتحقق
بغيب الرئيس مبارك عن رئاسة
الحزب، لا يضمن للوفد أن يكون
بديلا، بل لعله يفسح الطريق لقوى
أخرى تخاصم الديمقراطية والتعدد
الحزبي.

وبالطبع فإن مثل هذه القضية لا
ينبغي أن تؤثر على قضايا أخرى
تتعلق بضرورات الحيدة والعدالة
والقزام ضوابط صارمة واضحة،
تضمن حرية الصوت الانتخابي.

يعتبره نوعا من الربا، رغم عدم
وجود بديل حقيقي يصلح لتسيير
اقتصاد وطني، لا يستطيع أن ينفلق
على نفسه لأنه يرتبط باقتصاديات
العالم الخارجي.

تلك فقط مجرد أمثلة لقضايا أساسية
عديدة لم تزل موضع النقاش والخلاف دون
أن يتبلور حولها قدر من الإجماع الوطني.
وما من شك في أن كلا من هذه القضايا

الخلافية الضخمة يحتاج إلى اتفاق وطني
واضح حتى يجيء الدستور الجديد موافقا
لروح المجموع الوطني وليس مجرد
انعكاس لآراء مجموعات سياسية تطفو على
سطح المجتمع بغير جذور حقيقية في عمق
الشارع المصري.

من هنا كانت وجهة نظر الحزب الوطني،
الذي اعتبر مطلب تعديل الدستور الراهن أو
إنشاء دستور جديد مطلبا صحيحا، لكنه
يجيء في غير أوانه الصحيح، لأن الوطن
لا يحتمل في الظروف الراهنة خلافات
ضخمة حول قضايا أساسية تفقد مفهوما
واضحا محددا يعزز روح الوفاق الوطني
بين قوى المجتمع وفئاته

□ □ □

وبالمنطق نفسه كان يمكن اعتبار
مطلب الوفد بأن يترك الرئيس مبارك
رئاسة الحزب الوطني مطلبا
صحيحا، لكنه يجيء أيضا في غير
أوانه الصحيح، لأن حقائق الواقع
المصري في صورته الراهنة تؤكد،
أن ترك الرئيس مبارك للحزب الوطني
سوف يحرم مصر من حزب وسط يمثل



المصدر

المصدر :

١١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

□ □ □

لقد لفظ مشروع الجبهة الوطنية انتفاسه
أو يكاد على صخرة الخلاف القديم بين
الحزب الوطنى وحزب الوفد حول أيهما
يسبق الآخر، الإصلاح السياسى أم
الإصلاح الاقتصادى ؟!، وبقدر ما كان
الوفد متشبثا بضرورة أن يسبق الإصلاح
السياسى الإصلاح الاقتصادى، انطلاقا
من هذا الشعار « ليس بالخبز وحده »
تشبث الحزب الوطنى بالمقولة الأخرى التى
تؤكد على أهمية أن تكتمل مرحلة الإصلاح
الاقتصادى قبل أية إصلاحات سياسية
جديدة، حتى لا يحدث فى مصر ما حدث
فى الاتحاد السوفييتى، عندما تحول
الإصلاح السياسى إلى فوضى شاملة،
ضيعت الحاضر والمستقبل، واطاحت بهذا
الكيان الضخم، الذى كان يمثل القوة
الثانية الأعظم فى عالمنا.

ويصبح السؤال :

ما هى على وجه التحديد، مبررات
الحزب الوطنى فى ضرورة أن يسبق
الإصلاح الاقتصادى الإصلاح السياسى،
وهل هناك مخرج من هذا الخلاف يتيح
توافق الخطوط بين مطالب الإصلاح
الاقتصادى ومطالب الإصلاح السياسى،
وما علاقة ذلك كله بالتغيير المنشود أو
التغيير المتوقع ؟!

لم يزل للحديث بقية .

مكرم محمد أحمد



المصدر : **الوطن**

للنشر والتدريس في المدارس والجامعات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

الجبهة الوطنية : بين الأستاذ مكرم محمد أحمد والحزب الوطني ؟!

في الأسابيع الأخيرة لولت مجلة المصور قضية الجبهة الوطنية لمواجهة الإرهاب اهتماما كبيرا.. وكتب زميلنا الأستاذ مكرم محمد أحمد في هذا الموضوع داعيا إلى الجبهة في وضوح وحسم تفوق فيه على كل أقرانه من رؤساء التحرير في الصحف والمجلات القومية. حتى لم يكن القول إنه هو والدكتور ممنوح البلتاجي الشخصيتين البارزتين في الحزب الوطني اللذين اتخذتا موقفا إيجابيا صريحا مع الدعوة إلى الجبهة الوطنية. ولذلك كان مهما متابعة ما يكتبه الزميل مكرم ومناقشته باعتبار أن هذه المناقشة في حد ذاتها استمرار للنضال من أجل إقامة هذه الجبهة بعد أن تكشف الآن بوضوح أنه من العبث تصور أن أجهزة الأمن وحدها قادرة على القضاء على الإرهاب والارهابيين. ويلفت النظر لولا أن الحزب الوطني، أو بالأحرى قيادته، لم تأت صامتا عن الرد أو إبراز وجهة نظرها بوضوح في موضوع الجبهة الوطنية هذا.. فالمعروف أن لذلك الحزب جريدة أسبوعية تنطق بلسان (مايو).. ويرأس تحريرها شخصية بارزة من كتاب النظام (الأستاذ سمير رجب) ومع ذلك فإنه لم تنشر تلك الجريدة كلمة واحدة عن موضوع الجبهة الوطنية هذا.. سواء بالخبر أو الشر.. بل ولم تعلق ولو تعليقا على تصريحات السيد رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطني حول موضوع الجبهة هذا عندما وجهت إليه حديثا صريحا مباشرا بشأنها.. في اجتماعه الضيق بالاعلاميين ورغم أنني نشرت ذلك في جريدة الوفد معتبرا تصريحاته ضوفا أخضر لإقامة الجبهة.

كذلك لم يتحدث أحد زعماء الحزب الوطني عن الموضوع حتى اليوم سوى تصريحات السيد د. يوسف والي أمين الحزب الذي أبدى استخفافا بالفكرة وبفكرة التحالف مع الأحزاب الأخرى أصلا وذلك على صفحات مجلة المصور نفسها. وهذا الصمت أو التجاهل يعكس التردد والخلاف داخل الحزب الحاكم حول هذه القضية.. وهذا يمثل ظاهرة صحية.. وأمر طبيعي أن تقاتل مجموعات أعداء النشاط السياسي في الحزب وغيره من الأحزاب ضد أي خطوة تؤدي إلى بعث تلك النشاط على مسرح السياسة المصرية وهي تكسب وتهلب وتحتفظ بجميع امتيازاتها بل تزيد.. في إطار السلبية العامة المفروضة على الشعب المصري كله.. ومن هنا نحن نقدر تماما قيمة وجهد الأستاذ مكرم محمد أحمد وكل زملائه داخل الحزب الوطني الذين يعبرون في صراحة عن قلقهم تجاه مصلحة الشعب المصري المباشرة في المرحلة التاريخية الراهنة..

ولكن نخشى أن نقول أن مقال الأستاذ مكرم يكشف عن أنه وزملاءه الواعون الكرام قد اعتورهم اليأس ونال منهم الإحباط.. فأخذوا يوجهون السلاح في الاتجاه غير الصحيح.. إذ فاجأنا الأستاذ مكرم في عدد المصور الأخير بالقول أن مشروع الجبهة الوطنية قد لفظ بنفسه لو كاد علي صخرة الخلاف القديم بين الحزب الوطني والوفد. ووجه اللوم إلى حزب الوفد أنه المسئول عن هذه النتيجة السيئة.. لماذا؟ لأن الوفد طالب بتغيير الدستور كما طالب بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني.

ومن لهم هذا أن نسجل أن الأستاذ مكرم قد أقر بصحة للطلبيين اللذين طلبهما حزب الوفد ولكنه قال إن الوقت غير مناسب. كما أنه من لهم أن نسجل أن الأستاذ مكرم قال بكل أمانة أنه إذا حدث وتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني لتشرثم الحزب وتمزق وانتهى وبذلك تحرم مصر من حزب وسط يمثل الأغلبية.

أولا إن أغلبية الحزب الوطني لا تمثل الوسط.. بل اليمين للتخلف باعتبار تلك الأغلبية من الرأسمالية الطفيلية الفاسدة في الأرض والمعادية للديمقراطية!!

ثانيا أن هذا اعتراف علي صريح من كاتب أمين وشريف أن ذلك الحزب ليس حزبا يمثل الأغلبية.. بل هو سينتشر بمجرد ترك رئيس الجمهورية رئاسته.. أي أن التأييد الشعبي للنظام القائم.. هو في الحقيقة تأييد لرئيس الجمهورية حسني مبارك وليس لأي لقادة الحزب الوطني كما هو الحال في كل بلاد العالم الديمقراطية. ويشكر للأستاذ مكرم محمد أحمد شجاعته واحترامه لشرف الكلمة أن يعترف بهذا الاعتراف الصريح علانية..



المصدر : **الوفد**

للنشر والتخذهات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

ناتى بعد ذلك الجوهر للقال وهو تحميل حزب الوفد مسئولية وفاة مشروع الجبهة الوطنية تقريبا.. وليس مع لنا الاستلا مكرم ان يقول له انه لضعف بل لانعدام ممارسة الحزب الوطني للششاط السياسي.. وتعوده على الشمولية ووحدة واجتماعية واحتكار الوجود فانه لا يعرف ان موضوع اجتذاب الاحزاب الاخرى للجبهة معه خصوصا بعد ان اكدت بناره سنوات طويلة عملية صعبة ومعقدة وتحتاج الى جهد كبير.. لا ليس الامر سهلا.. وليست إقامة الجبهة تحتاج فقط الى ان يقول ممثلو حزب من الاحزاب لاحزاب اخرى تعالوا نعملوا.. فيقول الآخرون لنا شروط.. فتنتهي النقابلة ويسدل الستار!

إنك تقول ان الوفد له حق في مطلبه.. ولكن الطرف غير مناسب.. حسنا هذا يستدعي البحث عن نقاط التقاء في منتصف الطريق.. ان الجبهة تعني تنازلات متبادلة.. وقد ضربنا مثلا مرة بحكامة أسلوب اختيار رئيس الجمهورية.. فالقترحا على الحزب الوطني على صفحات هذه الجريدة ان يفتح باب تقدم من يريد لمجلس الشعب ان يرشحه رئيسا ليتقدم به برنامج ويلقى خطبا امام مجلس الشعب.. ويعقد اجتماعات ليكسب مساندة الشعب للضغط على مجلس الشعب لاختياره.. ولنا ان ذلك نوع من الشكل الديمقراطي لعملية الاستفتاء.. ولم يرد احد علينا.. وهناك اقتراحات عديدة.. في مجال مواجهة الطلاب المختلفة للاحزاب وهي تقدم رؤيتها لكيفية مواجهة الازهاب.. اما معلنه الاستلا مكرم من ان المشروع لفظ انتفاسه فهذا امر من قبيل التلكيك كما يقول العامة..

ان الاستلا مكرم اعترف بان الوفد اتخذ مواقف معنزة في قضية الازهاب وهذا ليس بغريب على الوفد، فهو في الحقيقة تكثيف وتجميع لكل تاريخ مصر الديمقراطية والليبرالي.. ولا بد ان توضع هذه الحقيقة في الحسبان ومفاوضة الحزب الوطني العربي من اي ثراء ديمقراطي بل الذي يحمل على كتفيه القالا من الشمولية والديكتاتورية.. ويتباحثون معه.. ومع غيره من الاحزاب.. من أجل جمع شمل الشعب في جبهة واحدة ضد التطرف والازهاب.

ولا بد للحزب الوطني ان يبذل جهدا لكسب ثقة سائر الاحزاب.. وان ينزل من عليائه سياسته هو التي جلبت مصيبة الازهاب والتطرف الى مصر باعتراف كل قائله عندما يحملون السانك اليوم مسئولية فتح الابواب للمتطرفين والازهابيين على مصراعيه لضرب خصومه السياسيين.

تواضعوا إذن واشعروا ببعض المسئولية.. وتنازلوا.. وخنوا واعطوا.. فقد بلغ السيل الزبي.. وسيفرقنا الطوفان جميعا.. ولا عاصم لاحد من المصير الأسود الذي ينتظر شعب مصر كله!!

عبد الستار الطويلة



المصدر : المصور

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا تعثر قيام الجبهة الوطنية ؟



قضية الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي

بقلم : مكرم محمد أحمد



المصدر:

التاريخ: ٨ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتدقيق والخطو الصحيح ، حتى لا يقع النكوص والارتداد ونجد انفسنا في مواجهة المجهول !

.. ومن ثم يصبح تجاوزا لطبيعة المرحلة الانتقالية بكل مشاكلها وشروطها ، أن نطلب ، ونحن لم نزل في مرحلة التحول ، اكتمال خطوات الإصلاح السياسى ، كما يصبح نوعا من التعسف ، أن نحاكم الوضع الراهن وكأننا قد انجزنا ليبرالية الاقتصاد فى غيبة كاملة لوجهها الآخر المتمثل فى الليبرالية السياسية !

إننا لم ننجز بعد هذا التحول الليبرالى الكامل فى ميدان الاقتصاد ، حتى تكتمل للمجتمع كل سمات الليبرالية السياسية لاننا لم نزل على الطريق ، نقابل صعوبات عديدة متنوعة ، اكثرها مفاجيء لا دخل لإرادتنا فيه ، وبعضها لا يخلو من تامر قوى خارجية لا تريد لمصر أن تنهض من كبوتها ، فضلا عن المصاعب التى تتعرض لها فئات عديدة من المجتمع بسبب اعباء الإصلاح واثاره الجانبية .

ربما يكون خطونا وثيدا اكثر مما ينبغى ، وربما يكون حذرا باكثر مما يتوقع البعض ، لكننا نعتبر مرحلة شائكة تقتضى توافق الخطو بين مسيرة الإصلاح السياسى ومسيرة الإصلاح الاقتصادى واحسب أننا قد حققنا بعض النجاح فى ذلك .

● ثمة إجماع مصرى الآن على ضرورة الأخذ بنهج اقتصادى جديد يحترم قوانين السوق ويعطى الفرصة كاملة للمشروع الخاص... أى أن السياسات الاقتصادية الجديدة تلقى

□ كان الوفد هو الذى ألح على ضرورة أن تكون الاولوية كاملة لخطوات الإصلاح السياسى ، لكن دعوة الوفد تجد الآن قبولا واسعا فى اوساط مثقفين عديدين ينتمون إلى كل التيارات . منطق هؤلاء ، أنه إذا كانت الدولة تتبنى الآن نهجا اقتصاديا مختلفا يقوم على إعادة الاعتبار لقوانين السوق والاعتراف بالدور الحيوى للمشروع الخاص ، فإن عليها أن تدرك ، أن ليبرالية الاقتصاد لا يمكن أن تنهض بغير ليبرالية سياسية ، لأن ليبرالية الاقتصاد وليبرالية السياسة وجهان لنظام واحد يستحيل أن تأخذ بأحدهما كى تغفل الآخر ! ومن ثم فإن الإصلاح الاقتصادى ينبغى أن يقترن بإصلاح سياسى واسع يسقط كل القيود أمام قيام الأحزاب ، وينهى التحفظات التى تعوق حرية إصدار الصحف ، ويعجل بانشاء دستور جديد يعكس فلسفة الحكم الراهن .

تلك مقولة قد لا يستطيع احد ان يشكك فى صحتها ، لكن وجه الخطا فى تصور هؤلاء ، انهم يتصورون أن المجتمع يمكن ان ينتقل من النظام الشمولى الى النظام الليبرالى على نحو ما ينتقل الإنسان إلى مسكن جديد ! ، او غير ثيابا قديمة ! ، واحسب ان الأمر اكثر تعقيدا من ذلك ، لأن هناك أمرا واقعا يفرض نفسه ، ولأن هناك قوى عديدة تعوق التغيير تصارعها قوى أخرى تتعجل خطواته ، ولأننا فى النهاية إزاء نظام جديد يخرج من رحم نظام قديم فى مخاض صعب ، لا يتم بين يوم وليلة ، ولكنه يتم عبر مرحلة انتقالية شائكة ، تقتضى الاحتراز



المصدر

المصدر :

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبول المجتمع وموافقته رغم ميراث
فكرى سابق !

● وثمة سياسات مالية ونقدية
مستقرة اثمرت اثارا ايجابية ، تجسدت
فى هذه الثقة المتزايدة التى دفعت
العديد من المصريين الى المشاركة
والإسهام الجدى ، بعد طول عزوف
وإحجام .

● وثمة إنجازات جوهرية واضحة
فى قضية الإصلاح السياسى لا مجال
للتقليل من أهميتها ، لأننا نعيش بالفعل
مجتمعا جديدا يقوم على التعدد
الحزبى ، شكلا وموضوعا ، يحترم الراى
والراى الآخر ، ويفسح المجال لحرية
التعبير والصحف .

واحسب أن الطريق كن مفتوحا لانتلاحة
كبيرة تختصر مصاعب الإصلاح الاقتصادى
وتختزل ضوابط الإصلاح السياسى ، لولا
هجمة الإرهاب الشرسة التى قوضت واحدا
من أهم مصادر الدخل القومى ، وجعلت
الكثيرين يأخذون موقف الترقب والانتظار .

□ □ □

ولنتأمل ماذا حدث فى الاتحاد السوفيتى ،
لأن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى درس لا
ينبغى لأحد أن يتناساه أو يخطئه فهمه .
لقد كان جورباتشوف راغبا فى إصلاح
حقيقى يمكن الاتحاد السوفيتى من تجاوز
أزمته الخائقة ، كان يريد الإصلاح السياسى
والإصلاح الاقتصادى ، دفعة واحدة . وكان
يظن أنه سوف يكون قادرا على أن يضبط
عجلة الإصلاح بما يضمن تطوير مؤسسات
الحكم السوفيتى على نحو يصون وحدة
الاتحاد السوفيتى ويحفظ دور الحزب القائد !

ويجدد شباب الدولة وحيويتها !
كانت المتاجر خالية ، وكانت طوابير
المواطنين لاتجد شيئا يساعدها على شتاء
قارس عز فيه الطعام والوقود بعد أن أصاب
الاضطراب والفوضى مؤسسات الإنتاج
والتوزيع السوفيتية .

لم يفتن جورباتشوف إلى خطورة الوضع ،
كان يعتقد أن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة فى
الاتحاد السوفيتى سوف تجد حلا لامحالة فى
ظل البروسترويكا التى اطلقت العنان للحرية
السياسية ، لأنه ليس بالخبز وحده يحيا
الإنسان ، ولأن الإنسان السوفيتى ربما يجد
فى استعادة حريته ما يمكنه من الصبر على
جوعه !

■ أخفق جورباتشوف فى أن يوازن
بين مطالب الإصلاح الاقتصادى ومطالب
الإصلاح السياسى وإذا بالجمهير التى
خرجت تفتخر لحريتها التى عادت مع
البروسترويكا تخرج بعد أشهر قليلة إلى
الميدان الأحمر ، تلعن جورباتشوف

لأنها لم تجد فى البروسترويكا العزاء
الذى يعوضها عن غياب الطعام ، لأنه إن
كان صحيحا أن ليس بالخبز وحده يحيا
الإنسان فالصحيح أيضا أن من لا يملك
قوته لا يملك غده أو حريته أو قراره .
لم يستطع جورباتشوف أن يضبط
عجلة الإصلاح فى اتجاهها الصحيح
بين تيارين متعارضين يتنازعان الساحة
السوفيتية ، أعداء الإصلاح الذين
يودون الإبقاء على الأمر الواقع ،
ويتصورون أن أى تغيير هو نكوص
وارتداد وخيانة لمبادئ رفعوها إلى حد
القداسة ، كى يتخفى فى ظلها امتيازاتهم
الحزبية وفسادهم الطبقي ، يقابلهم



المصدر :

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الطلاب بقسوة بالغة رغم تهديدات الغرب بالامتناع عن توريد التكنولوجيا المتقدمة وإنهاء حق الصين في وضع أفضل في التجارة الدولية .

أخفق نهج جورباتشوف الذي أدى إلى زوال الاتحاد السوفييتي ، ونجح نهج

هيسلوبنج الذي مكن الصين من قفزة هائلة في مجال الإصلاح الاقتصادي تشير دلالاتها إلى أن الصين يمكن أن تكون مع بداية القرن الحادي والعشرين عملاقا اقتصاديا ضخما يناهس الولايات المتحدة واليابان وألمانيا .

وبرغم تباين الظروف والملابسات ، فإن ما حدث في الاتحاد السوفييتي يؤكد أن ثمة شروطا وضرورات يفرضهما الواقع ، لا يمكن القفز عليهما أو تجاهلها عندما يخوض المجتمع مرحلة انتقال وتحول ضخم وإلا كانت النتيجة قفزة في المجهول أو في الظلام ، لا يستطيع أحد أن يضبط وجهتها ومسارها . وأظن أنه رغم ظروف الاختلاف والتباين ، فإننا نستطيع أن نلمح بعض التشابه ، ففي الاتحاد السوفييتي كما هي الحال في مصر ، كان هناك دعاة الأمر الواقع الذين لا يريدون التغيير حماية لأوضاعهم ومصالحهم ، وكان هناك على الجانب الآخر من يريدون التعجل والإسراع ، دون حساب حقيقي لمخاطر خطو غير محسوب ، لا يقيم وزنا لاعتبارات الواقع ومشاكله .

إننا نستطيع أن نأخذ من قضية الإصلاح الاقتصادي في مصر أكثر من عظة ومعنى . في قضية القطاع العام ، كان هناك من يرون أن الاقتراب من قضية القطاع العام هو

جماعات أخرى تحض على العجلة والإسراع ونسف كل المؤسسات القائمة ، لأن التغيير ينبغي أن يتم دفعة واحدة ، ولأن الإصلاح بشقيه السياسي والاقتصادي ينبغي أن يكون جرعة واحدة !

■ كان خطأ جورباتشوف الآخر ، أنه

كان يرى بوصلة التغيير في مراة الغرب وصحافته بأكثر مما يراها في الواقع السوفييتي ، .. وكان الغرب على استعداد لأن يسبغ على جورباتشوف هالات المجد واضواء الشهرة ويصنع منه «رجل العام» و«بطل القرن» و«صورة الغلاف» ، لكنه لم يكن أبداً على استعداد لأن يساعد على إخراج الاتحاد السوفييتي من أزمتة الخانقة . بل لعل هذا الاهتمام الاعلامي الواسع كان يستهدف ضمن أشياء عديدة ، إغراء جورباتشوف على قبول مبدأ الإصلاح «جرعة واحدة» على أمل أن يساعد الغرب ، لكن الغرب لم يساعد ، ومضت الأمور إلى فوضى عارمة عجز جورباتشوف عن ضبط مسارها ، وتفكك الاتحاد السوفييتي ، واندثر مع نهاية القرن العشرين القطب الثاني الأعظم في عالمنا .

□ □ □

ما حدث في الصين كان شيئاً مختلفاً ، كان الصينيون أكثر احترازا من جورباتشوف ، رغم أنهم كانوا قد بدأوا الإصلاح الاقتصادي في فترة مبكرة عن الاتحاد السوفييتي ، رفض الصينيون ضغوط الغرب وأصرروا على ضرورة أن تسبق خطوات الإصلاح الاقتصادي الإصلاح السياسي ، وعندما وقعت أحداث الميدان السماوي قمع الصينيون اضطرابات



المصدر :

المصدر :

١٨ يونيو ١٩٨٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقترب من قدس الاقداس ، رغم خسائره الضخمة التي لم يعد في وسع الاقتصاد المصري أن يتحمل أعباءها ، وكان هناك على الجانب الآخر ، من يرون الحل الأمثل ، في إغلاق القطاع العام بالضربة والمفتاح ، دون أن يسألوا أنفسهم ، ماهو البديل ؟ وهل تستطيع الرأسمالية الوطنية والاستثمارات القادمة من الخارج أن تسد الفراغ ؟ وماهى النتائج المتوقعة عندما يتم تسريح مئات الألوف من العمال ؟

كان الحوار بين هذين التيارين أشبه بحوار الطرشان ، لأن كلا منهما يخاصم واقعا يفرض ضروراته على صاحب القرار .

إننا نجابه الموقف نفسه الآن ، ونحن نتحدث عن ضرورة الإسراع فى خطوات الإصلاح السياسى ، متجاهلين بعض الضرورات التى يفرضها الواقع المصرى .

ولنسأل أنفسنا ؟

- هل يمكن أن يكون إلغاء قانون الطوارئ مطلباً صحيحاً ضمن مطالب الإصلاح السياسى ، بينما جماعات الإرهاب تعصف بأمن الوطن ، تنشر القتل والذعر بين الناس ، أم أن الامر مجرد شعارات ومزايدات تتجاهل ضرورات واقع نعيشه كل يوم .

لقد كان يمكن إلغاء قانون الطوارئ ، بل وإلغاء كل القوانين الاستثنائية أو المسماة كذلك ، لو أننا قبلنا بقانون للإرهاب ، لا تخرج أحكامه ونصوصه عن قانون الإرهاب البريطانى ، يساعد الأمن على مهمته الصعبة ، لكننا تشببنا بالرفض ، وقدمنا ألف حجة وألف دليل على أن الحل الديموقراطى الصحيح هو اللجوء الى القاضى الطبيعى ، رغم اعترافنا المعلن ببطء التقاضى فى

مصر ، إلى حد يهدد رسالة العدالة والقصاص .

ولنسأل أنفسنا سؤالاً آخر :

هل يمكن أن يكون ضمن المطالب العاجلة للإصلاح السياسى ، إسقاط كل الضوابط على قيام الأحزاب ، قبل أن نفصل فى هذه القضية الخطيرة المتعلقة بإمكان قيام الأحزاب فى مصر على أسس دينية ، أم أننا نندفع وراء شعارات ومطالب لا ندرك أبعادها ونتائجها ؟

نستطيع أن ننتقد لجنة الأحزاب ، لأنها ضيقت أكثر مما ينبغي ، لكن ما من شك فى أن اللجوء إلى القضاء صرح هذا القصور ليصبح فى مصر الآن مايزيد على ١٤ حزباً ، تضم كل التيارات وكل القوى الشيوعيين والناصريين والوفديين والليبراليين والقوميين ودعاة الاقتصاد الموجه ، وانصار الاقتصاد الحر ، إضافة الى أحزاب عائلية وأسرية ، بعضها ينشد المجد وبعضها ينشد الارتزاق ، فضلاً عن أحزاب أخرى بغير هوية تزجر صحفها ومقارها لمن يدفع من جماعات الإسلام السياسى .

إننى أعلم أن هناك تياراً متزايداً يدعو - ولو من باب التجريب - إلى الاعتراف بحق جماعات الإسلام

السياسى فى تشكيل أحزاب سياسية ، بما فى ذلك تلك الجماعات التى تحض على العنف . حجة هذا التيار ، إن العمل العلنى فى إطارى الشرعية والقانون سوف ينهى كل مبررات العمل السرى الذى يرتبط بالعنف والتامر ، بل لعل هناك من يتوقع أن تكون نتيجة ذلك عشرات من الأحزاب والفرق ، جميعها



التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يرفع رايات الإسلام ، تتصانم برامجها وافكارها بل ويكفر بعضها بعضا .
.. ولكن هل يكون ذلك حلا صحيحا ، يحفظ وحدة الوطن ، واستقراره ، ويكفل المنافسة المشروعة والمتكافئة بين احزاب مدنية ، لا يدعى اصحابها العصمة ، واحزاب دينية تكفر كل من يخالفها الرأي او النهج ؟

□ □ □

لست من انصار الامر الواقع ، ولست من هؤلاء الذين يرون ان كل شيء على مايرام وان الخيرة فيما هو قائم ، بل ولعل واجب الصراحة يقتضى منا ان نقول ، دون موارد ، ان التغيير مطلب ملح وعاجل ، وان ثمة رغبة جارفة في غد جديد ، يصعب تجاهلها وإهدارها ، لأنه إن كان صحيحا ان ثمة مخاطر في ان تسبق خطوات الإصلاح السياسى خطوات الإصلاح الاقتصادى ، فإن ثمة مخاطر اخرى في ان تتأخر خطوات الإصلاح السياسى عن مسيرة الإصلاح الاقتصادى .

وإذا كان النهج السوفييتى قد أثبت خطاه ، فإن النهج الصينى الذى يرجىء الإصلاح السياسى إلى تمام اكتمال الإصلاح الاقتصادى قد لا يكون هو الحل الصحيح ، لأنه لاشيء يحول دون توتر مفاجيء يهدد استقرار المجتمع ، مثلما حدث فى الميدان السماوى ، ولأن البشر - كل البشر - يتوقون الى إشباع متكامل تتوازن فيه حاجات النفس وحاجات الجسد ، الحرية والخبز اللذان يمثلان مطلبين متكاملين لا يغنى أحدهما عن الآخر .

التغيير مطلب ملح وعاجل ، لكن مشكلة التغيير فى مصر ، ان كل جماعة تنتظر اليه من منظورها الخاص دون اعتبار لظروف الواقع

العملى التى قد يكون من الصعب تجاهلها ، ودون اعتبار لأهداف هذا التغيير ومراميه . وعندما نسمع ضمن مانسمع ، ان المطلوب تغيير شامل فى السياسات وفى الأشخاص ، فإننا نتساءل : مامعنى هذا التغيير المنشود فى السياسات ، إن كنا نتفهم الدواعى التى قد تتطلب تغيير الأشخاص ؟

اية سياسات تلك التى نريد تغييرها ؟ هل هى سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تفتح الأبواب لكل من يريد ان يسهم او يشارك وتحترم قوانين السوق ، وتشجع كل يد منتجة وتعطى للمنافسة الشريفة دورها الصحيح فى ضبط مسار حركة الاقتصاد فى المجتمع ؟ ام هى سياسات الإصلاح السياسى التى تؤكد على الالتزام بنظام للحكم يقوم على التعدد الحزبى ، يحترم الراى والراى الآخر ، يفسح للأحزاب فرصا متكافئة متساوية فى الوصول الى الجماهير .

قد يكون من حقنا ان نطلب تغييرا شاملا فى الأداء ، لأن بعضا من هذه السياسات الصحيحة يتعثر او يتدثر بسبب سوء الأداء ، اما ان نطلب تغييرا شاملا فى السياسات فهذا هو الامر الذى يتعذر فهمه ، لأن معنى تغيير السياسات الراهنة ، ان ندور حول انفسنا فى حلقة مفرغة ، ما إن نستقر على شيء حتى نلفظه !



المصدر:

المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٨ يونيو ١٩٩٢

نعم لابد من تغيير شامل في الأداء ،
يعزز قدرة المجتمع على إنجاز أهدافه
الصحيحة ، ويضمن وحدته وتكاتفه على
مسيرة الإصلاح ، ولو أننا سألنا أي
مواطن مصري ماذا يريد من قضية
التغيير ، لكان رده الفوري ، العمل
الجاد ، والقوة الصادقة ، وطهارة الذمة
واليد ، أي أنه يريد أداء جديدا يرقى إلى
مستوى الأهداف المنشودة .
كيف يتحقق هذا الأداء ؟
وما هي علاقته بقضية الإصلاح
السياسي ..
لم نزل للجديث بقية ..

مكرم محمد أحمد



المصدر : **الواسط**

للتنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

الحوار حول الجبهة مازال مستمرا: مع مكرم محمد أحمد مرة أخرى..

بمستمرار عمليات الإرهاب الجبونية كل يوم فإن قضية الجبهة الوطنية ستظل القضية الأولى لانقاذ الوطن.. وفي العدد الأخير وأصل رئيس تحرير المصور مناقشتها.. وهو بالنسبة رئيس التحرير الوحيد لصحيفة قومية الذي يناقش تلك القضية.. مما يجعلنا نكرر الدهشة مرة أخرى من عزوف رؤساء التحرير القوميين الآخرين عن مناقشتها.. رغم أن الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام يكتب بشكل متواصل مقالات ممتازة عن خطر التطرف والإرهاب وما زالت صحيفة الحزب الوطني «مايو» تتجاهل الحديث عن الجبهة الوطنية - بكلمة واحدة - علي أي حال.. إننا نجد في مقال الأستاذ مكرم محمد الأخير - اعتراضا بحقائق معينة للفت على السطح السياسي في البلاد.

فهو يقرر أن دعوة الوفد بضرورة أن تكون الأولوية كاملة لخطوات الإصلاح السياسي لم تعد قاصرة علي الوفد بل تجد الآن قبولاً واسعاً في أوساط مثقفين عديدين ينتمون إلى كل التيارات.. والأستاذ مكرم ونحن نعلم أن أي قيادة سياسية تقع في خطأ جسيم لذا تجاهلت مثل تلك الحقيقة.. حقيقة تلك القبول الواسع لأولوية خطوات الإصلاح السياسي.

وهو يقرر أن لجنة الأحزاب التي شكلتها القوانين التي وضعها الحزب الحاكم ضيق علي التصريح بالأحزاب أكثر مما ينبغي ولولا القضاء لاستمر ذلك التضيق.

إنه إذا كانت هناك مخاطر في أن تسبق خطوات الإصلاح السياسي خطوات الإصلاح السياسي فإن ثمة مخاطر أخرى في أن تتأخر خطوات الإصلاح السياسي عن مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

أن التغيير مطلب ملح وعاجل وإن ثمة رغبة جارفة في غد جديد يصعب تجاهلها وإهمالها.

أن التغيير الذي يريده أي مواطن مصري هو العمل الجاد والقوة الصانقة وطهارة الذمة واليد.. وترجمة ذلك إبراز قيمة العمل بدلا من التهليب والتهيب.. وأن يضرب كل مسئول وكل جهاز سلطة مثلا أمام الجماهير للتفاني والتجرد.. ثم محاربة الفساد حربا لا هوادة فيها..

ومرة أخرى نقدر كثيرا جدا للأستاذ مكرم محمد أحمد أمانته وصراحته إحساسا منه بمسئوليته عن الوطن وشرف القلم الذي يحمله.. بل نحن نتفق معه في بعض الحجج التي أوردها في مقاله الأخير.

.. مثلا أن أعمال الإرهاب وهجماتها الشرسة قد أعاققت تطورنا نحو الديمقراطية.

.. كذلك أن سياسة جورباتشوف في الاتحاد السوفييتي كانت خاطئة تماما وإلا ما حدث ما حدث بهذا الشكل الدمر للدولة بكاملها..

.. أن هناك عددا كبيرا من الأحزاب تضم معظم الاتجاهات السياسية في البلاد بل نحن نقول كل الاتجاهات بما فيها الاتجاه الديني مثلا في حزب العمل.. ولكن وجهة الخلاف الأساسية بيننا وبين الأستاذ مكرم محمد أحمد تبقى.. ويبدو أنها ستبقى لفترة طويلة.

فكل ما أثير حتي الآن هو من طبيعة الأشياء أي وجود خلافات في نظرة ورأي الحزب الحاكم وحزب الوفد الحزب المعارض الأساسي في أي جبهة وطنية ديمقراطية حقيقية في مصر ضد الإرهاب.

وهذا الخلاف يقتضي إقامة حوار واسع ومكثف بين ممثلين للحزب الوطني وحزب الوفد وسائر الأحزاب التي تعلن استعدادها لدخول جبهة



هذه مهمتها الأساسية مواجهة التطرف والارهاب. ويكون هدف هذا الحوار الوصول لتحقيق تلك الجبهة.. ولذلك يجب ان يكون حوارا جادا وتابعا من ذبلة حقيقية والراك حقيقي بخطورة الاوضاع واحتياجها الي جمع شمل الامة فعلا.. ونحن نسل الاستاذ مكرم محمد احمد اين تدور المناقشات والحوارات بين الحزب الحاكم والحزب المعارض وعلي رأسها الوفد للقلب علي العقبات في طريق اقامة الجبهة.

لقد ظلمنا تحاور اسرائيل سبع سنوات علي كيلومتر من الارض «طابا».. ويواصل العرب جميعا التفاوض مع اسرائيل منذ ربع قرن ولم يحققوا شيئا يذكر حتي الآن ومع ذلك مازالوا يتفاوضون.. فلماذا الفتور في استمرار التفاوض من أجل الحل الوحيد للقضاء علي الارهاب وتحقيق الاستقرار للوطن..

ولماذا لا يقدم الحزب الوطني أي تنازلات لالحزب المعارضة مانامت قد اعترفت ان مطالبها صحيحة ولكن الوقت غير مناسب لتطبيقها. ولنضرب امثلة بسيطة جدا اذا ما طبقها الحزب الوطني ستكون نتيلا علي جديته.. ان تعديل الدستور مرفوض حاليا من الحزب الوطني.. وبالتالي اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية ستظل كما هي.

لماذا لا يمارس الحزب الوطني بعض الشكل الديمقراطي كما اقترحنا من قبل كأن يفتح الباب لن يريد القناع مجلس الشعب باختياره مرشحا لرئاسة الجمهورية وتعد اجتماعات لهذا للرشح.. ويخطب في مجلس الشعب كي يختاره؟

ان احزاب المعارضة للمرشحة لدخول الحزب كلها تؤيد انتخاب حسني مبارك رئيسا.. لماذا لا تحترمون انتم الشكل الديمقراطي علي الاقل.. لتحريك نشاط سياسي في البلاد..

اذا كان النظام متمسكا باستمرار الاحكام العرفية لاسباب يراها وجيهة من وجهة نظره لماذا لا يقدم للحزب تنازلات ديمقراطية يمكنها من التحرك السياسي وسط الجماهير.. فتعد للوتمرات الشعبية.. وتنظم مسيرات تحت حماية الشرطة.. ويظهر قائلها في التلفزيون والاذاعة؟

ولماذا لا يستشيرها النظام عند القرارات والقوانين المهمة؟

اننا لا نري أي بادرة علي الاطلاق من جانب الحزب الحاكم للتفاهم والتلاقي - بل بالعكس نجد اغلاقا غليظا أو وحشيا في جهة أي تفاهم كان.

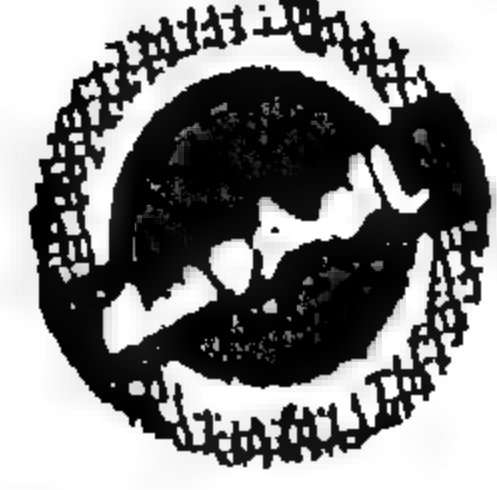
يستنكر سكرتير عام الحزب فكرة الحكومة الائتلافية.. مع انها الوصفة الملائمة تماما لظروف مصر الحالية.. للحيلولة دون استشرار تيار التطرف والاسلام السياسي.

انه من الممكن الاتفق الاحزاب المعارضة والحزب الحاكم علي الخلافات الاساسية لاسلوب تطوير مصر.. ولكن من الممكن بعد الاتفاق علي الهدف الاول للجبهة وهو محاربة التطرف والارهاب.. الاتفاق علي مسائل صغيرة ولكنها مهمة في مجال النشاط الديمقراطي في البلاد.. وكذلك علي بعض الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تقلل من المعاناة والعورات الاجتماعية الحالية.. لينعكس اثر ذلك علي تحجيف منابع الارهاب..

الأمر لا يحتاج إلي مناهات عن روسيا والصين ونيام نيام.. نحن هنا في مصر.. هل الحزب الوطني يري ضرورة التعاون مع الاحزاب المعارضة استشعارا منه لخطر التطرف والارهاب أم لا؟.. هذا هو السؤال الجوهرى.. الذي يجب ان يجيب عليه كل مسئول في هذا البلد حكوميا كان او معارضا فعلي تلك الاجابة ستترتب اشياء كثيرة أهمها.. اما انقاذ مصر.. أو خرابها!!

فالارهابيون لا يسكتون.. ولن يسكتوا!!

عبد الستار الطويلة



دعوة لا تحتل الانتظار



يكتبها
اليوم :

محمود مراد

كل - الثغرات.
وفيما نتصور فإن هذه خطة عاجلة
يتحتم الاسراع فيها لتكون في صيغتها
النهائية بعد ثلاثة اسابيع على الأكثر
فنحن في محنة حقيقية ينبغي ان نتحرك
في مواجهتها بكل الحزم والعزم.
وعلى سبيل المثال.. هل يمكن ان نترك
للشرطة كل المهمة فنلقى عليها بكل
العبء؟

ان تجارب الحرب التي خضناها ،
وبالذات حرب الاستنزاف ٦٨ - ١٩٧٠
[وهي حرب مستقلة] كسينا فيها تجربة
الدفاع المدني، وكيف كانت تشكل
مجموعات من الشباب كانت تساعد في
حراسة المنشآت الحيوية والمرافق
وغيرها..

فلماذا لا نكرر هذه التجربة، فنجد في
كل موقع مجموعة منتقاة من الشباب
الفاهم الواعي لمساعدة الشرطة في
حراسته ومراقبة التحركات حوله..؟

وعلى سبيل المثال.. هل يقتصر دور
المجلس الاعلى للشباب والرياضة على كرة
القدم فقط وبعض اللعيبات الاخرى ذرا
العيون وعدد من المحاضرات لمجره
التسجيل التاريخي ا ام انه يمكن ان يكون
له دور تثقيفي سياسي، فيكون وعاء لكل
الشباب ينضج فيه ثقافيا وسياسيا
فيتصدى للانحراف ايا كان نوعه..

وعلى سبيل المثال.. ما هي الصيغة
الاعلامية الواجبة.. سواء كانت مرئية او
مسموعة او مقروءة؟

وعلى سبيل المثال.. ما هي عدد الاندية
الموجودة في مصر - التي تستوعب طاقة
الشباب - ولماذا يمنع القانون انشاء اندية
خاصة.. ولماذا لا يفتح باب الاستثمار -

بمقردها وبمعزل عن غيرها..
وهكذا مثلا نحن نرى جهودا مشكورة
للاوقاف، واخرى للشباب والرياضة،
وثالثة للاعلام، وهكذا.. لكنها كلها
منقوصة تفتقد لشيء ما..

وفي تصورنا ، فإنه ان يلتقى قادة
الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية
وبعض المفكرين والمثقفين والكتاب -
ليسوا بالضرورة من اصحاب الاسماء
محترفة الاجتماعات - لمناقشات حرة
موضوعية في جلسات عمل مغلقة لوضع
استراتيجية عمل يتم طرحها - في مرحلة
ثالثة - على اجتماع موسع لدراستها من
كل الجوانب ثم عرضها على مؤسسة
الرئاسة لمناقشتها واقرارها ليبدأ تنفيذها
على الفور في تناسق وتناغم بحيث
تتكامل الادوار وتسد معظم - ان لم يكن

اعتقد انه من المهم جدا الان ان تجتمع
الاحزاب المعارضة وعددها على ما أتذكر
١٢ او ١٣ حزبا سياسيا، لكي تعلن بشرف
حل نفسها وفشلها جماهيريا . ومع ذلك
اعتقادي بان هذه خطوة شريفة سيسجلها
التاريخ لهذه الاحزاب الا ان هذا ضرب من
الاحلام او تخريفة من تخاريف الحر
والانفلونزا التي تغلق دماغى الان وانا
اكتب هذه الاسبوعيات!

اما السبب، الذى دفع تخريفي الى هذا
القول فهو هذه الموجة الارهابية التي
تشهدها مصر المحروسة الان بينما يكتفى
ابناؤها البررة بالاستنكار.. وتكتفى
احزابها المصونة ببيانات الشجب شديدة
اللهاجة

والحمد لله ان الخبرة السائدة الان
اخذت تصف ما يحدث بأنه ارهاب وتنعت
الجماعات الفاعلة بأنها تنظيمات
ارهابية.. واظن اننا كنا من اوائل الذين
قالوا بذلك، على اى حال.. ليس ذلك هو
المهم.. انما المهم في رأيي هو ان نتعامل
بجدية شديدة مع سؤال يقول:

● وماذا بعد؟

● ما الذى ينبغي عمله.. وما هو دور
الجماهير؟

ان السؤال يطرح قضية بالغة الاهمية.
فهى قضية الوطن باسره، ومن هنا فإن
الحل لا ينبغي ان يتم التفكير فيه فرديا
بمعنى ان نقرر كل جهة ، وزارة كانت او
مؤسسة او خلافة.. خطة معينة ثم تنفذها



المقنن - لانشاء اندية؟.. فمثلا ان مناطق عديدة في العاصمة نفسها - فضلا عن الالف القرى - تخلو من الاندية ، في حين ان بعض الاندية يطلب مبالغ تصل الى عشرين الف جنيه رسم تاسيس لمن يطلب الاشتراك ، وهناك من قبلوا وتضمن قوائم الانتظار الالف مؤلفة ، فاذا اعطت الدولة مساحة ارض جرداء فانه يمكن لالف اسرة فقط ان تدفع كل منها خمسة الالف جنيه لتكون الحصيلة خمسة ملايين جنيه وهو مبلغ يصلح لتاسيس ناد يجرى استكمال على مراحل..

- وعلى سبيل المثال.. كم جهة تتعامل في الاعلام الخارجي؟
اننا نعلم ان الهيئة العامة للاستعلامات هي صاحبة الاختصاص الاصيل ممثلة للدولة .. وهي تقوم بجهد مشكور وواضح..

ولكن السياحة ايضا لها ٢٦ مكتبا خارج مصر.. ولها ارتباطاتها وصلاتها.. والتعليم له ايضا مستشاروه الثقافيون. وجهات اخرى عديدة.. فضلا - بالطبع - عن سفارات مصر وقنصلياتها.. فهل هناك صلة عضوية مستمرة بين كل هذه الجهات؟

نظريا.. سيقولون: نعم..
وعمليا.. لا تجد اى تنسيقا
اننا في حاجة ملحة ، الى استراتيجية واضحة ومخططة لمواجهة الارهاب، داخليا وخارجيا وعلى كل مستوى.. حتى يعلم كل فرد دوره وحتى تتكامل المشاركة.. ليس فقط بهدف القضاء على الارهاب.. وانما - وهو الاهم - لكي نكشف ونفضح مراكزه خارج مصر.. سواء القريبة منا او البعيدة عنا !



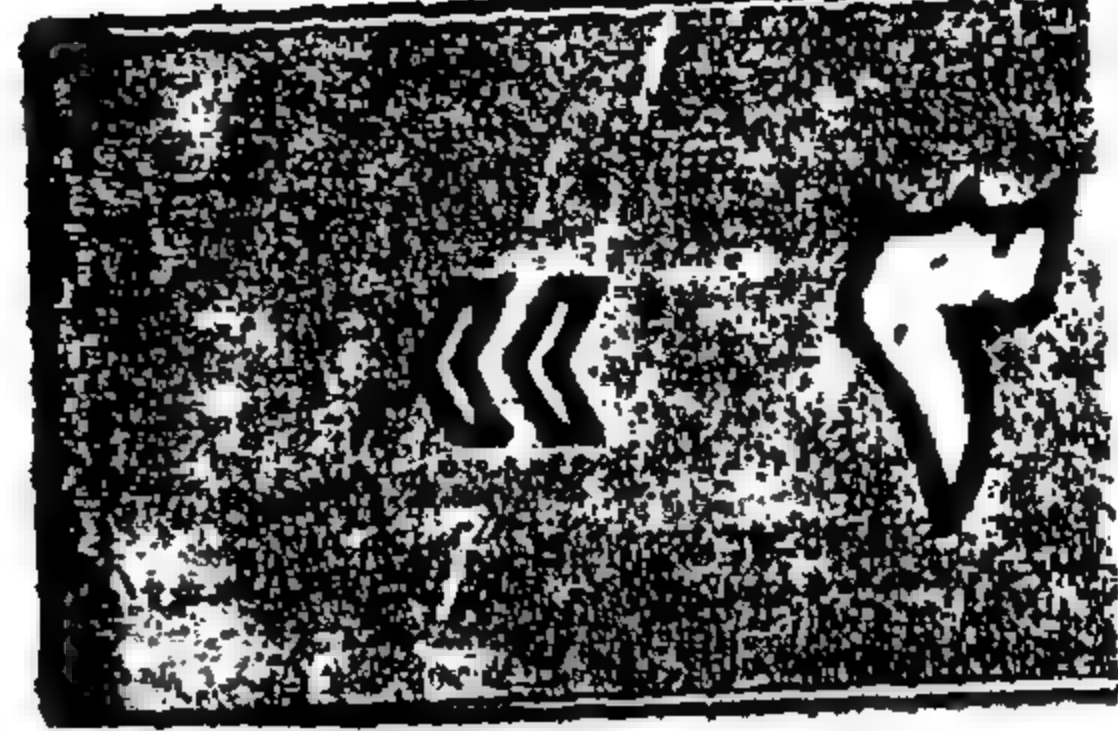
المصدر: **الصحف**

المصدر:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٥ يونيو ١٩٩٢

لماذا تكثر قيام الجبهة الوطنية؟!

الأمن



الوطني

والاصلاح

السياسي



المصدر : **المصور**

المصدر :

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم :

مكرم محمد أحمد

□ وكان سؤالى الثانى، هل يمكن ان نطلق حق قيام الاحزاب دون اية ضوابط، قبل ان نفصل فى هذه القضية المهمة التى تتعلق بإمكان قيام احزاب سياسية على اسس دينية؟

□ وكان سؤالى الثالث، هل يمكن ان يكون ضمن مطالب الإصلاح السياسى، إلغاء قانون الطوارئ مع تنامي ظاهرة الإرهاب التى أصبحت تهدد أمن كل مصرى؟

□ وكان سؤالى الرابع، من المستفيد الآن من تفتيت قوائم الحزبية إلى كتف وشظايا صغيرة لن تستطيع الصمود أمام تيار وحيد، يتصور أنه القادر وحده على ملء فراغ الساحة السياسية؟

□ وكان سؤالى الأخير، ماذا يقصد هؤلاء الذين يطالبون بتغيير شامل فى السياسات، هل يريدون منا أن نلغز هذه السياسات الجديدة التى تؤكد على تحرير الاقتصاد والاعتراف بقوانين السوق والأخذ بالتنوع الحزبية، لصالح حكم شمولى جديد يتخفى تحت شعارات عامة تقول «الإسلام هو الحل»؟

كان قصدى، ولم يزل، أن نسعى إلى إجابات واضحة لهذه الأسئلة المشاكلك، لأنه دون إجابات واضحة لهذه الأسئلة تلقى قبول المجموع الوطنى، سوف يظل الخلاف قائماً

□ لا أعرف، لماذا قرر بعضهم، رداً على مقالات المصور، أننى أتكلم باسم الحزب الوطنى، ولماذا افترض آخرون، أننى أستهدف تقويض مشروع الجبهة الوطنية لصالح هيمنة الحزب الحاكم؟ ولماذا تجاهل الجميع أسئلة مهمة تواجه مسيرة الإصلاح الشامل بشقيها الاقتصادى والسياسى؟

لماذا ينكر علينا زملاء أفاضل، أن يكون لنا صوت مستقل فى عصر لا يفرض على أحد أن يدفع ثمننا لشجاعة الرأى والكلمة؟ لماذا ينكرون علينا أن يكون لنا رأى يعكس ما يعمل فى ضمائرنا بصرف النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع الحزب الحاكم، إن كان الكثيرون يجترئون القول إلى حد الاختلاق دون خوف من حساب أو ضمير!

لقد كتبت ما كتبت، لا لأننى أريد أن أعلق أسباب الفشل على حزب الوفد أو أبرىء ساحة الحزب الوطنى، ولكننى كتبت لأننى أحس أن هناك أسئلة عضالا تواجه مسيرة الإصلاح الشامل، يضعب تجاوزها أو تجاهلها أو القفز عليها.

كان هدفى أن أضع الأسئلة واضحة صريحة، لعل بعضنا يخلص الاجتهاد بحثاً عن حل صحيح يتجاوز خلافتنا ومنافساتنا الحزبية الصغيرة... لم اخترع هذه الأسئلة ولم أخلق أسباب وجودها، لأن الأسئلة قائمة وموجودة فى واقعنا اليومى، ولن يفيد المستقبل المصرى أن نحاول إنكارها أو تغييبها أو أن ندير الرأس بعيداً كي لا نراها شاخصة أمامنا، تبحث عن حل صحيح يعكس وفاقنا الوطنى!

□ كان سؤالى الأول، هل يمكن أن يكون لمصر دستور جديد، دون أن يسبق هذا الدستور اتفاق وطنى واسع على عدد من القضايا المهمة التى لم تزل موضع خلاف أساسى بين عديد من قوائم السياسية والحزبية؟



المصدر

المصدر :

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واضحاً في أي من هذه الأسئلة المثارة، لكنهم - مع الأسف - تجاهلوا لب الموضوع وجوهر القضية ليركزوا نقاشهم حول النوايا الغامضة والدوافع الخفية التي أملت كتابة هذه المقالات بينما الجميع يتحدث عن ضرورات الإصلاح السياسي الشامل.

نعم نحتاج إلى الإصلاح السياسي الشامل بمثل حاجتنا إلى الإصلاح الاقتصادي الشامل، لكن هذا الإصلاح السياسي يتطلب ظروفًا وشروطًا مواتمة، واتفقًا وطنياً على أبعاد هذا الإصلاح

ومراميه وحساباً دقيقاً لموازن القوى على ساحة سياسية يمكن أن تقفز عليها قوى شمولية تندثر بالديمقراطية اليوم كي تغتالها غداً.

إن احداً لم يطلب إرجاء الإصلاح السياسي حتى تمام الانتهاء من الإصلاح الاقتصادي كما علق سائراً أحد الزملاء الأفاضل، لكننا نطالب بالخطو المتلازم بين المسيرتين مع الحساب الدقيق لآثارهما المتوقعة على قضية الأمن الوطني.

ولست اعتقد أن في وسع أحد أن يتجاهل الأخطار المحدقة بمصر الآن من جراء هذا الإرهاب المجنون الذي جعل حياة كل مصري معلقة بمصادفة المكان أو الزمان، حتى تسلط الرعب والفرع على نفوس الجميع... إننا حيل مخطط شرير يستهدف في هذه المرحلة إشاعة الذعر والفوضى بين الناس بعد أن استهدف في مرحلة سابقة تقويض السياحة وقد أصبحت واحداً من أهم مصادر الدخل القومي..

حول طبيعة المرحلة القادمة من الإصلاح السياسي، وسوف يظل لكل فريق أجهاده الوطني دون وجود فرصة صحيحة تجمع كل هذه الاجتهادات في تيار واحد يدعم مسيرة الديمقراطية والاستقرار إزاء جماعات الإرهاب التي تستهدف تقويض الديمقراطية والأمن.

مع الأسف، لقيت الكلمات سوء الفهم بأكثر مما لقيت من رحابة الصدر.

تصور بعضهم أنني أضع العراقيل أمام قيام الجبهة وأن المقالات ليست أكثر من «كرسي في الكلوب»، حتى تنفض السيرة وتسود الظلمة ويعشعش اليأس ويندثر الأمل في قيام الجبهة الوطنية، وتصور آخرون، أن المقصود بطرح هذه الأسئلة الآن، التسويق وكسب الوقت لصالح هيمنة الحزب الوطني، وفي سياق هذا الفهم المغلوط كان هناك من يمسك بتلابيب الكلمات، لأنه «ضبطني متلبساً، بالاعتراف بأخطاء الحزب الوطني الذي يمكن أن يندثر شظايا صغيرة إن غادره الرئيس إلى موقع محايد، أو بأخطاء لجنة الأحزاب التي ضيقت أكثر مما ينبغي حتى أصبح الحكم الحقيقي للقضاء وليس لهذه اللجنة.

وربما يكون صحيحاً، أن بعضاً من هذه الأسئلة المثارة يعكس الآثار المتبقية من نظام شمولي لم يزل يلقي بظلاله على طبيعة المرحلة الانتقالية الراهنة، لكن الصحيح أيضاً أن معظم الأسئلة المثارة تتعلق بتحديات حقيقية تواجه مستقبل الديمقراطية في مصر، وتتطلب الحذر والحساب الدقيق وحسن التقدير.

□ □ □

لقد كنت أرجو من الزملاء الأفاضل الذين ناقشوا هذه المقالات أن يقولوا لنا الرأي



المصدر : **المصري**

٢٥ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

برنامج واضح محدد للإصلاح السياسي ،
وعندما أخطأ الشاذلي بن جديد ، عن عمد أو
عن غفلة وأسقط قيد الدستور الذي كان يحظر
قيام الأحزاب على أسس دينية ، دخلت
الجزائر في غمار فوضى شاملة لم تزل تبده
طاقاتها حتى اليوم .

من هنا يجيء إصرارنا على ضرورة أن
يسبق الإصلاح السياسي الشامل اتفاق وطني
على أبعاد هذا الإصلاح وأهدافه وحساب
دقيق لموازن القوى على ساحة سياسية
تتربص بها قوى شمولية تتدثر بالديموقراطية
اليوم كي تتمكن من اغتيالها غدا .
ولعله يكون مفيدا أن يفعل الرئيس

مبارك في فترة ولايته الثالثة الشيء نفسه
الذي فعله في فترة ولايته الأولى ، عندما
دعا إلى مؤتمر اقتصادي قومي ضم كل
الاتجاهات وكل التيارات ، كي يتم توصيف
أبعاد المشكلة الاقتصادية بدقة ووضوح .
في هذا المؤتمر ، تأكد على نحو قاطع ، أن
الاقتصاد الوطني لا يمكن أن ينهض على نحو
صحيح في غياب دور واضح للمشروع الخاص
والمبادرة الفردية ، كما تأكد على نحو لا يدع
المجال لأي شك ، أن إهدار قوانين السوق
يؤدي مهما يكن التخطيط المركزي محكما
وصارما إلى الاحتكار وغياب المنافسة
والجودة ، وظهور السوق السوداء ، كذلك
وضح في هذا المؤتمر لكل الأطراف الوضع
المأزق الذي آل إليه القطاع العام .

وأحسب أننا في حاجة إلى مؤتمر وطني
مماثل ، يدعو إليه الرئيس مبارك خلال فترة
ولايته الثالثة ، وتحضره كل القوى
الديموقراطية والحزبية من أجل الاتفاق على
الخطوط العريضة لبرنامج واضح شامل لأبعاد

ومن ثم فإن كل خطوة نخطوها
على طريق الإصلاح السياسي أو
الاقتصادي ، ينبغي أن يكون حسابها
الصحيح وفقا لأثارها المتوقعة على
قضية الأمن الوطني ، التي ينبغي أن
تسبق الآن كل القضايا ، واطن أن أول
متطلبات الأمن الوطني ، أن نجنب
مصر الآن كل ما يمكن أن يوسع الفجوة
بين قواها السياسية وفئاتها الوطنية ،
أو يؤدي إلى خلخلة تماسكها الوطني
في مواجهة مخططات الإرهاب .

علينا أن نسأل أنفسنا ما هي الآثار المتوقعة
على تماسك الموقف الوطني ، إن نحن أدركنا
اليوم ظهورنا لحقوق العمال والفلاحين في
نصف مقاعد المجالس الشعبية ، كما تطالب

بعض القوى السياسية . ويطالب بعض
المتقنين ، وبالمثل فإن علينا أن نسأل أنفسنا
ماذا يمكن أن يحدث إن رضخنا لمطالب
صندوق النقد الدولي في ضرورة الإسراع
بخصخصة شركات القطاع العام دون أن تكون
لدينا برامج واضحة لتحويل العمالة الفائضة
وتدريبها واستيعابها في أعمال جديدة .

نعم قد يكون صحيحا أن مشاكل
الديموقراطية يمكن أن تجد حلها
الصحيح في المزيد من الديمقراطية ،
لكن مثل هذا القول يصبح نوعا من
الشعر لا السياسة في غياب اتفاق وطني
على أبعاد الإصلاح السياسي وأهدافه ،
وفي غياب الحساب الدقيق لموازن
القوى على الساحة السياسية .

□ □ □

ولنتدبر جيدا ماذا حدث في الجزائر ؟
كان حزب جبهة التحرير ينوء بكل المشاكل
التي يمكن أن توجد في حزب تقادم وجوده في
الحكم دون منافس حقيقي ، ولم يكن هناك
اتفاق وطني بين قوى الديمقراطية على



المصدر : **روز**

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

قبل اعتذار الآخر وارتضى الاثنان حذف الشتائم والوقائع من مضابط الجلسات دون ان يعرف أحد ما هو الصحيح وما هو الخطأ في تلك الاتهامات المدوية التي يتناولها الطرفان تحت قبة البرلمان .

إننى أعرف على وجه التحديد ان الروايات الكثيرة التي تدور في بعض من اندية القاهرة حول اشتراك اثنين من ابناء كبار المسئولين في مناقصة للتليفونات الدولية رواية وهمية من الاصل والاساس ، لأن المصادفة وحدها جعلتني احضر تحقيقا على اعلى المستويات في صحة هذه الشائعة ، إننى أعرف على وجه التحديد ، ايضا ان اول دوافع وزير السيلحة فؤاد سلطان للتخلص من المتعاقدين القدامى في منطقة سهل حشيش إصراره على الا يحدث لهذه المنطقة التي هي اجمل مناطق مصر قاطبة ما حدث للساحل الشمالى ، الذى توزعت اراضيه على النقابات والجمعيات وتحول إلى قرى ضخمة يسكنها المصريون لشهر او اثنين كل عام ، بينما كان يمكن ان يصبح وقفا على مشروعات سياحية يأتى اليها السياح الاجانب وتدر عائدا ضخما على الاقتصاد الوطنى ، إننى أعرف ذلك .

لكننى أسأل ، ماذا يفعل المواطن العادى الذى قد لا تكون لديه فرصة التدقيق او معرفة الحقائق ، فى الاغلب سوف يصدق كل شائعة !

□ □ □

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإصلاح السياسى ، يضع فى اعتباره تلك الأسئلة الصعبة التي لم تزل تبحث عن حل صحيح يعكس وفاقنا الوطنى .

انا لا أعرف ، ماذا يكون وقع مثل هذا الاقتراح على الحزب الوطنى ، الذى ينبغى ان يتفكر هو الآخر فيما حدث لجبهة التحرير الجزائرية عندما استمرت البقاء فى الحكم دون منافس حقيقى ، ترهل الحزب الحاكم وأصابه الفساد ، وأصبح معزولا عن مشاعر الجماهير ، وتحول إلى شلل وجماعات معها الوحيد ان تصون مصالحها الخاصة ... لا أعرف ماذا يكون وقع مثل هذا الاقتراح على الحزب الوطنى ، لكننى أشم فى المناخ رائحة مؤامرة تستهدف تصوير مصر وكأنها قد أصبحت مرتعا لفساد لا أول له ولا آخر ، كى يلقي الحزب الوطنى المصير نفسه الذى لقيته جبهة التحرير الجزائرية ويلصق فى اذهان الناس شيوع فساد الإدارة والحكم .

ثمة قصص وحكايات يتم ترويجه فى كل مجلس وناد عن الفساد الذى يضرب أطنابه

فى نزوب الحزب والدولة ، بعض هذه القصص من صنع الخيال ، وبعضها الآخر يقوم على مبالغات وتضخيم لوقائع حدثت بالفعل ولم يكن لأحد غير الدولة فضل ضبطها وتقديمها لسلطات التحقيق ، لكن الانكى والأكثر خطورة من ذلك ان تنتقل القصص والحكايات بمبالغاتها وحقائقها لتصبح جزءا من حرب الكلمات بين الحكومة والمعارضة فى مجلس الشعب .

ومع الأسف ، فإنه فى كثير من الأحيان تنتهى حرب الكلمات بين الحكومة والمعارضة والشارع والناس فى بلبلة وحيرة من كل ما يجرى ، لأن كلا من الحكومة والمعارضة قد



لا أستطيع أن أزعج أننا نعيش مجتمع
الاطهار البررة فمثل هذا المجتمع غير قائم
وغير موجود ، لأن الإنسان بطبيعته يرتكب
الخير ويرتكب الشر ، ولأن الفساد موجود في
كل المجتمعات ، ولعله في مصر أقل كثيرا مما
نراه في بقاع عديدة ، لأن أحدا في مصر لا
يتستر على الانحراف أو يسكت عليه ولأن
واحدا من أولويات الحكم مطاردة الفساد
وتعقبه بسلطة القانون والقضاء وليس بسلطة
القرار الإداري الذي يمكن أن يأخذ الناس
بالشبهات .

ومع ذلك يظل جزء من مسئولية
الدولة ، أن يرتفع أداء كل مسئول كبير
الى مستوى يرقى فوق الصفائح
والشبهات ، وأن تكون هناك حدود
فاصلة واضحة تحول دون شبهة تسرب
الفساد الى مستويات من المسؤولين
ينبغي أن تكون منزهة عن القصد
والغرض ، وأن تكون هناك معايير
متشددة تأخذ في اعتبارها السيرة
الشخصية والمسلك الخلقي ، لأنه ليس
صحيحا ، إمكان الفصل بين ما هو
شخصي وما هو عام ، إن تعلق الأمر
بشخص الحكم أو الوزارة .

إن الجانب الأكبر من السلبيات التي يعاني
منها المجتمع المصري لا يعود في اعتياري
الى خطأ السياسات أو خطأ الأهداف ، بقدر
ما يعود الى سوء الأداء الذي يتحتم مواجهته
على كل المستويات ، بالتربية الصحيحة
والتعليم العصري والقوة الحسنة ، والتشدد
في معايير العقاب والثواب والاختيار الصحيح
لشخص قادرة منزهة عن القصد والغرض .

مكرم محمد أحمد



المصدر : الوقائع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 يوليو 1992

الاتحاد الصحفيون والمعلمون اتحاداً سوفيتي أميني ؟



المصدر : **الوحد**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

هكذا بدون أي غرق في مناقشات طويلة ومستفيضة ومشتتة الاتجاهات يمكن أن نقيم الجبهة الوطنية الديمقراطية ضد الإرهاب. فهي بساطة شديدة بعد حادث انفجار الخازندارة وسقوط شهداء ضحيته، تحرك النائب النشيط الأستاذ أحمد طه، وجمع عددا من العناصر النشيطة المتحمسة لفكرة التعاون والتلاحم الشعبي ضد التطرف والإرهاب فوجد رد فعل حماسي لتنظيم عمل مشترك بين الحزب الوطني وسائر أحزاب المعارضة للمعارضة للتطرف والإرهاب. وبالفعل جاء الأستاذان عبدالعزيز مصطفى وأحمد يحيى ممثلين عن الحزب الوطني وهما لهما تاريخ مشهود في تنظيم العمل المشترك الجماهيري لإعادة فتح مقهى وادي النيل مع عناصر أخرى مستقلة وحزبية.

وجاء ممثلون عن حزب التجمع وعشرات من العناصر المستقلة الواعية... وبدأت عملية التنظيم المؤتمر شعبي كبير بعد صلاة الغائب على الشهداء وتم تحسيق هذا مع سلطات الأمن... ولم تحدث صعوبة من أي نوع... بل اتخذت هذه السلطات الإجراءات اللازمة لحماية الاجتماع الكبير... ونصب عدد من منظمي الاحتفال من أنفسهم حراسا ضد أي اندساس أو تسلل من عناصر مخربة.

وبالفعل انعقد المؤتمر وارتفعت فيه هتافات الجماهير الغاضبة... وتبادل الخطباء منبر الخطابة... وكان الاجتماع في الهواء الطلق... ولم يحدث شيء وما كان لاحد أن يستطيع عمل شيء لأن الجماهير ورجال الأمن معا كانوا يحمون كل شيء جري.

وارتفعت الهتافات عن الوحدة الوطنية بالتفصيل وضد الإرهاب ولم يرتفع هتاف واحد عدائى ضد الحكومة كما يخشى دائما بعض زعماء الحزب الوطني لأن وعي الجماهير موجود... وتعرف هدفها من عقد مثل تلك المؤتمرات وإقامة الجبهة ذاتها... وهو مكافحة التطرف والإرهاب. وهو هدف بسيط ومحدد ولا يجب أن يخيف أحدا... ولا علاقة له بما يجري في الاتحاد السوفيتي والصين ووضع التغيير السياسي أو الاقتصادي في مقدمة جدول الأعمال أم لا.

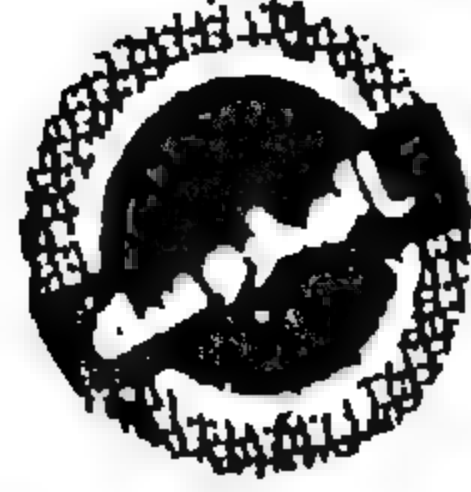
إن زميلنا الكاتب الوطني السياسي الخضر الأستاذ محمود عبدالمنعم مراد عندما نادى منذ فترة طويلة بإقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية لم يكن يعني أكثر من هذا الذي حدث في شبرا... وفي ميدان التحرير عند افتتاح مقهى وادي النيل مع تطوير مثل هذه الأعمال.

فبدلا من أن ينفض اجتماع شبرا بعد المؤتمر الصاخب... تبقى اللجنة التي نظمتها وهي تمثل جميع الأحزاب والشخصيات العامة... وتبدأ تشرف على المسائل المتعلقة بالنشاط الإرهابي في تلاحم تام مع أجهزة الأمن: الشفق للفروشة وسكانها... التفتيش في السوارع وبجوار المرافق العامة لحصار أي أجسام أو حقائب لا صاحب لها في أماكن تزحم بالآلاف وببيسات والميكروبسات وعربات النقل... وإقامة ندوات لتوعية الناس بالتطرف والإرهاب وضرورة تدعيم الوحدة الوطنية وفي الصيف المدارس في الحي مفتوحة... وكشف أي محاولة للاكراه الديني كهؤلاء المدرسين أو النظائر الذين يرغبون الفتيات الصغيرات على التحجب وما أشبه.

ثم إن هذه اللجنة للجبهة يكون من مهامها مناقشة إمكانيات إصلاح الأحوال في الحي عن طريق القنوات الشرعية والحلول الثنائية أيضا مثل إقامة مشاريع تشغيل الشباب دائما أو في الصيف... مع اختراع مجالات للنشاط واستنفاد الطاقة. سواء كان نشاطا فنيا أو أدبيا أو رياضيا.

والتعاون لتطوير الخدمات في الحي مثل المستشفيات وذلك لربط الجماهير بالانتماء للوطن... إذ يلعب الإرهابيون على تلك المسألة... مسالة تخلف الخدمات وانتشار الفساد في أدينتها.

ولو أن رجال الحي الأغنياء رأوا نشاطا جادا ووطنيا نظيفا في الحي من جانب لجنة الجبهة الوطنية فلاشك أن أغلبهم سيتطوع للتعاون معها



بالدعم للناس وللعدوي.. فرجال الأعمال يريدون الاستقرار كي يستمر نشاطهم وما يصرفهم عن المساهمة المادية هو ما يلحظونه في كثير من المشاريع الخيرية من تسرب وضياح للمال دون ان يعلم احد عنه شيئا. ان تشكيل مثل تلك اللجان للجبهة في كل مكان... سيخلق حالة من الوعي والنشاط السياسي لدى الجماهير.. وسيحث المثقفين ورجال السياسة على التحرك وبحث القضايا التي تعوق التعاون في أقصى مدى في مجال مكافحة التطرف والارهاب.. بدلا من التفكير السياسي الزعج الموجود حاليا.. إضافة إلى الانصراف والامبالاة عن النشاط السياسي من جانب الجماهير.. بينما نجد على الجانب الآخر ان جبهة التطرف والارهاب يتزايد نشاطها في جرة شديدة... وتجد انصارا شجعانا ينافسون عنها ويبررون عمليات القتل التي تقوم بها بنصوص وتفسير دينية جهارا نهارا وفي ساحات المحاكم.

وخارج مصر ينظمون صفوفهم ويمدون نشاطهم.. حتي ليعسكروا في قلب الولايات المتحدة نفسها التي يبدو انها لا تكتفي حتي الآن بل تعمل على تغذية التطرف والارهاب في عالمنا العربي بهذه الضربات الارهابية العنيفة التي توجهها للعراق ولا يكون لها من نتيجة سوى نمو الاتجاهات المتطرفة والارهابية التي نكتوي نحن بها ونهدد بتدمير مكتسباتنا الديمقراطية المحبوبة بينما الولايات المتحدة لا يهتمها الا هي بفضل قوتها الهائلة يملكها الفرور الي حد الايمان بقدرتها على التعامل بل تطويع اي اتجاهات دينية ولو متطرفة للعمل معها.

وربما شجعها على ذلك محاولات رافسنجاني المستمينة للتصالح مع الادارة الامريكية ودعوة الشيخ عمر عبدالرحمن في مؤتمرات صحفية تلك الادارة للتعاون معه للاطاحة بنظام الحكم في مصر. ان التعاون بين احزاب مصر المعادية للتطرف مسألة ممكنة وسهلة بدليل ما حدث في شبرا أخيرا ومن قبل في مقهي وادي النيل وكل القضايا الخلافية الرئيسية بين الاحزاب سيحل بعضها من خلال العمل المشترك من اجل الهدف المحدد المشترك والبسيط: نحن جميعا ضد التطرف والارهاب.

هذا العمل المشترك سيحقق جوا من الثقة المتبادلة بعد اخطاء الحزب الوطني الرهيبة ضد احزاب مصر كلها.. وابسطها الخطأ الجسيم بتجاهلها والتضييق على حركتها ونشاطها.

وقد قال لي صفوت الشريف وزير الاعلام انه امر شخصيا باذاعة مؤتمر شبرا الجبهوي في التلفزيون في جميع نشرات الاخبار.. وقد اقترحت عليه ان تزيد فترة الاذاعة من ثلاث او اربع دقائق الي عشرة وخمسة عشرة مع استخدام عناصر سياسية من الاحزاب والهيئات المختلفة للحديث والتعليق عليها وعلى احداث التطرف والارهاب.

هل لنا ان نتوقع ان يكون مؤتمر الجبهة الوطنية في شبرا خطوة على نفس الطريق.. واستجابة لواقعة الرئيس مبارك في اجتماعه المحدود بالكتاب والصحفيين في مؤتمر الاعلام باقامة الجبهة الوطنية ونسأل صفوت الشريف وزير الاعلام ألم يأت الوقت كي نعقد اللجنة الوطنية من الكتاب والمثقفين التي دعا الرئيس مبارك لانعقادها لتبحث القضية من جميع جوانبها.

أظن ان الوقت مناسب جدا.. واقترح على الوزير ان يكلف الاستاذ محمود عبدالمنعم مراد اول من دعا للجبهة الوطنية والاستاذ مكرم محمد احمد اكثر رؤساء تحرير الصحف القومية استجابة لتلك الدعوة.. نقول ندعوه لتكليفهما بالبدء في هذه العملية.. واول الفيت قطر وقد حدث القطر في شبرا وميدان التحرير!!

عبدالمستار الطويلة



المصدر : العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

الجبهة التي يتحدثون عنها

بديل، لأنها تسعى إلى التخفي خوفاً من عصا السلطة ويطش الشعب. ولذلك فإن الأرجح أن يقفز إلى دست الحكم تلك الفئات التي تبنت ما يعرف بالاسلام السياسي، وفق قاعدة «واحد يعكر والثاني يصطاد»! ولو حدث ذلك فسوف نشهد صراعاً دموياً على الطريقة الأفغانية، تغذية الخزائن الأجنبية التي تمول الحركات المستترة بالدين، والتي يأمل كل منها في أن يقوم في مصر نظام ديني وفق هواها، لتتحول مصر إلى ساحة لتصفية صراعات بين أنظمة نحن منها براء، يجمع بينها شيء تتفق فيه مع بعض سدة السلطة، هو ضرب المشروع القومي العربي والاجهاز على الأمة العربية. والمشكلة الأساسية أن دعاوى الاسلام السياسي اوجدت أرضاً خصبة نبثت فيها تلك التنظيمات. ومن البديهي أنه لا يحكم الفكر السياسي لأصحاب تلك الدعاوى، وهو المسئول عن ادخال العنف والاغتيال في مجال العمل السياسي منذ نصف قرن مضى، ولا يحكم تربصهم فرصة نجاح مساعي تلك التنظيمات، يحق لهم أن يتواجدوا داخل أي تشكيل جبهوي يحارب ما يتمنون نجاحه! بل أن الصحيح هو أن يتركوا العبث بالدين باسم السياسة، فالدين أسمى من أن تحنكره جماعة لتجعل منه

لا يختلف اثنان على أن أحداث العنف التي اجتاحت مصر مؤخراً، والتي روعت المواطنين وأودت بحياة الكثيرين، مخلفة وراءها ثكلى وإيتاماً، وأسراً تنتظر عودة عائلتيها دون طائل، والتي عرضت مصادر الرزق لضربات قاصمة متتالية... هي جرائم بشعة لابد أن ينال مرتكبوها القصاص العادل، إلا إذا كان أحدهم من تلك الفئة الضالة التي اختارت أن تنأصب المجتمع العداء.

ويحار المرء في تصور الهدف النهائي الذي تسعى تلك الفئة إلى بلوغه. فالمؤكد أن ما نجحت في تحقيقه حتى الآن هو إجماع الشعب على رفض منهجها الذي أضرب به ضرراً بالغاً. ولعل هذا الإجماع هو الذي زين للبعض أن يدعو إلى تجميع القوى السياسية المختلفة في جبهة تتصدى لها. وهي دعوة لا ينبغي البتة في شأنها إلا في ضوء تحليل شامل للظاهرة، أسبابها ودواعي استمرارها ونتائجها.

ولنبداً بالامر الأخير وهو النتائج. ولنفرض جدلاً ومن قبيل «التفتيش عن المستفيد» أن تلك الجماعات نجحت في تحقيق هدفها الرئيسي، وهو تغيير نظام الحكم بالقوة، من الواضح أن تلك الجماعات لا تملك الشعبية التي تمكنها من إقامة نظام

بقلم د. محمد محمود الإمام

طريقاً للقفز إلى مقاعد الحكم، منحرفة به عن مقصده السامي وهو بناء المجتمع على أساس سليم، ومحولة إياه إلى أداة لهدمه. فإذا انتقلنا إلى ملاحظات الظاهرة وجدنا أن أساليب تصدى السلطة لها قد ألفت وقوداً على النار، إذ حولت الامر في بعض الأحيان إلى قضايا ثار، في مناطق نجحت ثورة يوليو في استئصال شأفة الثار منها. وفي محاولة سحب «السجادة» من تحت أقدام المستترين وراء الدين، دخلت السلطة



المصدر : ...

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

وحكم على ملايين الستة والخمسين
بعجزهم عن أن يخرج من بينهم من يتصدى
لحفنة يحيطها الضلال من بين يديها ومن
خلفها.
والدعوة الى تشكيل جبهة في احدي
حالتين. الاولى: ان تكون هناك قضية قومية
تهدد سلامة الوطن، تقتضى اتخاذ اجراءات
يلزم اتفاق المجتمع بمختلف فئاته عليها.
وتلجأ الدول الى هذا الاسلوب في حالة
الحرب مثلا. اما الثانية فهي عندما تظهر
قضايا سياسية معينة يخشى من ان يؤدي
الانفراد بمعالجتها الى حدوث انشقاق يهدد
وحدة الشعب. فاذا كان الحزب الحاكم
مسئولا بسياساته الخرقاء عن تروى
الاضاع، ويصر على المضي فيها تحت
اسم الاصلاح، مضيفا الى بطالة الشباب
وتشريد الالباء وكساد الاسواق، ليشبهى
بثبات سعر الدولار بانخفاض سعر بنى
الانسان، واذا كان قد فقد اهليته كما
اسلفنا، فهل يقصد بالجبهة تمرير
السياسات العرجاء التي يصر عليها؟ ان
القضية ليست قضية جبهة، بل هي اصلاح
امور السياسة والاقتصاد والمجتمع، وهو ما
يتطلب ان يدفع الشعب بممثليه الحقيقيين
الى تولى الامور.

في مزاد التدين بصورة فجأة عجزت عن ان
تقنع حتى البسطاء والسذج، فأكدت عكس
ما استهدفته. ثم عادت فنشرت دارسات
قيمة لكتاب اجلاء وروجت لها تحت شعار
«المواجهة» فبدأ وكان تلك المؤلفات تأتي في
مواجهة شعار «التدين» الذي تدعيه تلك
الفئات المضللة، وحاشاها ان تكون كذلك.
ولكنه افلاس الحزب الحاكم الذي ضل
الطريق الى خدمة الشعب وقضايا القومية.
وهكذا يفقد هذا الحزب اهليته لان يكون
ايجابيا في الجبهة التي يدعوا اليها.
يبقى امر الاسباب التي جعلت الفئة
المعرضة على الضلال تنجح في اجتذاب
العديد من الشباب. وهنا نجد الشعب يقف
صفا واحدا في وجه النظام العاجز، وما
دفع به اقتصاد البلاد الى خراب، وما قاد
اليه المجتمع من تفسخ وانحلال وقد يبدي
الشعب تفهما لاسباب انحراف بعض
الشباب وسهولة غوايتهم بالدعاوى المزيفة،
ثم تسخيرهم كآلات تدمير. ولكن ما يحيره
انه عاجز عن احداث التغيير الذي يرضى
عنه بالسبل الديمقراطية التي سدت امامه.
بل ان السفه وصل بالبعض ان روج لإعادة
مبارك الى كرسي الرئاسة باانه الوحيد
القادر على التعامل مع الظاهرة التي تنامت
في ولايته السابقتين، وهو تصغير الشعب



للنشر والخذ مات الصحافة والمعله مات التاريخ : **نوفمبر ١٩٩٢**

عن الإرهاب والديمقراطية

الفرق بين الجبهة والعمل المشترك

إبراهيم بدر

الاقتصادية فسمحت بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إنقاذاً لها من أزماتها العاتية. وفي أحيان أخرى بتوسيع الليبرالية الاقتصادية وتقليص التدخل في الحياة الاقتصادية وتقليص المكتسبات الاجتماعية للكادحين إلى أقصى الحدود، والجور والتراجع عن الليبرالية السياسية نسبياً. وفي أحيان أخرى قامت البرجوازية بالإلغاء الكلي لليبرالية السياسية ووجهت أعتى الضربات للكادحين مثل نموذج الفاشية ولم يحدث أن أثر ذلك على طبيعة الرأسمالية كنظام يقوم قانونه الأساسي على «توليد واستغلال» وتوزيع القيسة الزائدة» باستغلال عمال وشعوب البلدان الرأسمالية. وبلدان وشعوب قارات أخرى بأسرها.

ويظل الفرق شاسعاً بين الديمقراطية بمعناها العلمي وبين الليبرالية في إطارها الاقتصادي أو السياسي. وإن كنا لا نرفض الليبرالية السياسية باعتبارها تراثاً ومكاسب حققها النضال الشعبي، والعمل على تطويرها وتوسيعها على طريق الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية.

نظرة على الأوضاع في مصر

تمر مصر الآن بمنعطف حاد نتيجة لخضوع الحكم لمطالب المؤسسات المالية الامبريالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، التي تقضي ببيع القطاع العام، وكس ما تبقى من العلاقات الانتاجية لمرحلة الستينات، والغاء كافة المكتسبات الاجتماعية للكادحين. أي باختصار تطبيق ليبرالية اقتصادية مطلقة. عدل عنها أصحابها في القرب طراعية لتصبها في اشتداد

الاقتصادية فإن هذه العملية لم تكن تكتمل وتزدى وظيقتها الاجتماعية سوى بالمساواة بين المواطنين على اختلاف دياناتهم، وتذليل معوقات التطور في مواجهة المؤسسات والقوى الكابحة له، أي إرساء «العلمانية».

وإذا كانت البرجوازية قد استهدفت من الليبرالية تهيئة التورتات الاجتماعية والسياسية، فإن الطبقات الكادحة ناضلت لتوسيع حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب تناسب القوى الطبقية والسياسية في كل مرحلة.

لقد ناورت البرجوازية والتفت على أزماتها، أحياناً بقدر من تقليص الليبرالية

بداية فإنه ينبغي التفرقة بين الليبرالية والديمقراطية، إذ شاع استخدام اللفظين وكأنهما يعنيان شيئاً واحداً، بل لقد شاع للأسف أن الديمقراطية هي سمة من سمات الرأسمالية. وهو ما أراه مجانياً للحقيقة. فشعارات الحرية والإخاء والمساواة التي تم طرحها في الثورة البرجوازية الكلاسيكية (الثورة الفرنسية) سرعان ما تهددت بعد أن تربعت البرجوازية على دست الحكم. واقتصرت الديمقراطية على مجرد الحرية الاقتصادية (الليبرالية الاقتصادية)، وحرية الطبقة البرجوازية السائدة دون غيرها من الطبقات الشعبية. لكن الصراع الطبقي ونضالات الطبقة العاملة والطبقات الكادحة، ونشوء أحزاب تعبر عنها، كل ذلك فرض إنتاج «ليبرالية سياسية» تحصل بمقتضاها الطبقات المهضومة على قدر من الحريات السياسية التي لا تنال من حرية البرجوازية الحاكمة ولا من حقوقها في التملك ولا من نظامها الاجتماعي.

إن الليبرالية السياسية ونتائجها من حصول التنظييم والقرول والفكر والابداع والاحزاب والتظاهر السلمي وباقي الحقوق الاخرى في مجتمعات البرجوازية، إنما تعبر عن درجة معينة من درجات التوازن الطبقي الاجتماعي السياسي عند مستوى معين من التطور الاجتماعي. وهي بهذا المعنى تختلف عن الديمقراطية التي تعني «حكم الشعب»، أي سيطرة منتجي الثروات المادية والروحية على المقدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية إلخ في المجتمع.

وإذا كان التطور الاجتماعي قد فرض الليبرالية السياسية بالتوازي مع الليبرالية



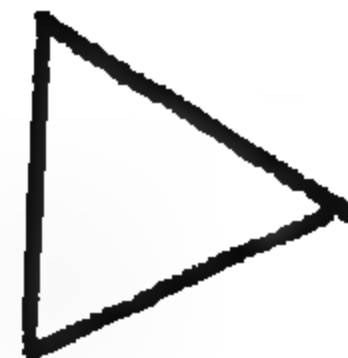
المصدر :



الطبعة ١٩٩٣

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات



لا يمكن
اختزال الجبهة
في موضوع
مكافحة الارهاب
ويستحيل
اقامة جبهة
وطنية ديمقراطية
مع الحكم

* *

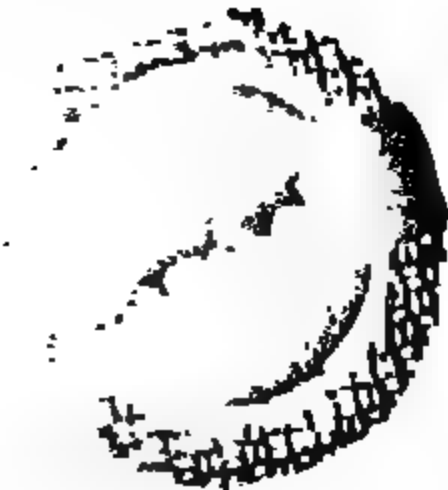
الثاني: هو البرجوازية الليبرالية ومنبرها الرئيسى هو حزب الوفد، إلى جانب بعض الكيانات الجديدة (جمعية النداء الجديد)، ويمتد هذا التيار إلى أوساط المثقفين والمهنيين، ولكن هذه التيار الذى يوافق على الليبرالية الاقتصادية المطلقة يرى أن تصحبها ليبرالية سياسية واسعة، ولكنه تيار لا يزال يعاني من الضعف إلى جانب عدم جذريته في المطالبة بليبرالية سياسية مطلقة وتذليله إزاء قضية العلمانية التى كان يحتضنها تاريخيا .

والثالث هو التيار السياسى الارهابى المستتر بالدين، بكل غلاميته ورجعيته وتمصبه وارهابه الفكرى والجسدى، وقد استطاع هذا التيار عبر مرحلة تحالف مع السادات أن يشارك الحكم في الهيمنة على أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والقروية، وأن يثبت اقدامه في العديد من مؤسسات الدولة التى تمكن من اختراقها .

وفي المقابل فإن التيار الوطنى الديمقراطى التقدمى لا يزال رغم اتساعه - غير قادر على ممارسة وحدة العمل الكفيلة بايقان أو تحجيم الازمة المجتمعية الشاملة التى تمسك بخناق الوطن . ولا يزال البعض من كوادره يتوهمون أن الانتقاسامية

الازمة الاقتصادية الاجتماعية، في نفس الوقت الذى لا يزال الحكم في مصر يصم أذانه عن السماح بإطلاق الليبرالية السياسية بالتوازي مع الليبرالية الاقتصادية المطلقة. ولا يزال الحكم بقوانين الطوارئ ساريا، ولا تزال ترسانة القوانين سيئة السمعة تتضخم بالمجديد منها، ولا زال مستمرا حرمان أحزاب سياسية من حق الوجود العلنى، كما لا يزال حق الاضراب والتظاهر السلمى مجرما، وكذا الامر بالنسبة للكثير من الحقوق التى نصت عليها القوانين والاتفاقيات الدولية، فأى مصير ينتظرنا في ظل هيمنة البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة على مقدرات الوطن.

وبالتسا، نظرة على هذه البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة فإنه يمكن اكتشاف تيارات ثلاثة: الاولى، هو البرجوازية المحافظة المتريعة على دست الحكم، والتى تهيمن على مؤسسات الدولة. وترى أنه ليس بالامكان أبدع مما كان، وتندفع بحماس غريب باتجاه الليبرالية الاقتصادية المطلقة، وتنفيذ السياسات المدمرة، مع الاحتفاظ بهامش محدود من الليبرالية السياسية. وتحالف بعض أجهزة السلطة وأقسام منها مع التيار السياسى الارهابى المستتر بالدين .



للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٩٩٣

القوى الوطنية الديمقراطية.
فالتها ما تنادى به بعض عناصر
ومجموعات من القوى الوطنية

الديمقراطية للتحالف مع التيار
السياسي الارهابي المستعز بالدين.
أو على الأقل مع الفصيل الاكثر
مراوغته هو الاخوان المسلمون.
ويتجاهل أصحاب هذه الدعوة عدة أمور
جوهرية، تتمثل في الطبيعة الطبقية لهذا
التيار كتمثيل عن أشد أقسام البرجوازية
الكبيرة والطبقية التابعة تخلفا ورجعية. كما
يتجاهلون عدم ادانته للارهاب الجسدي جنريا
وقيادته للارهاب الفكري الواسع في المجتمع.
كما أن هذا التيار هو جزء من تسيج الازمة
ومشارك في صنعها منذ البداية، وينسى
أصحاب هذه الدعوة التجربة المرة لتحالف
القوى التقدمية في إيران مع هذا التيار وما
أسفر عنه، لقد سقط نظام الشاه وهذا ايجابي
، ولكن التيار الظلامي خطف ثمرة كفاح
الشعب الإيراني وطلاتمه لسنتين طويلة،
وانفرد بحكم بالحديد والنار ليقوم غوة جا لأشد
نظم الحكم عداء للمحضارات البشرية
ومعطياتها، وأكثر نظم الحكم ممارسة للارهاب
بنوعية داخل إيران وخارجها . كما نسي
الداعون للتحالف مع الارهابيين أن معيار
الاستنارة هو الموقف من الدولة الدينية، ومن
المجتمع المدني العلماني. وأعتقد أن لفصيل
الاخوان المسلمين لا يقدم أية
تنازلات إزاء اقامة الدولة الدينية،
ويرفض بحسم المجتمع المدني
والعلمانية. وبالتالي فإنهم بالضرورة خارج
أي عمل جبهوي أو عمل مشترك أو حوار من
أي مستوى.

جبهة انقاذ وطني، واصطفاك
سياسي جديد

سيطرت منذ فترة على الكثيرين من
يتناولون موضوع الجبهة منطق «إما .. وإما»
أي إما أن تكون الجبهة مع الحكم أو مع التيار
الارهابي . ومن يرفض هذا فلا بد أن يكون
بالضرورة مع ذلك. وهذا ليس منطقا مرفوضا
فحسب، بل هو منطق خاطئ وضار في نفس
الوقت.

ولقد ساعد على زيادة هذه البلبلة،
مزايدة الحكم على الارهابيين بالفكر المتطرف
واحتضان الكثيرين من أعلامه، ومن الجبهة

والتخريب، والاعمال الفردية والانعزالية،
والاغراق في الذاتية، وترديد الجمل الرنانة
لإراحة الضمير. يتوهمون أن ذلك يمكن أن
يسفر عن أي تقدم .

وفي خضم هذا الوضع المعقد، وهذه
الازمة المجتمعية الشاملة التي توجهها تصاعد
الارهاب الفكري والجسدي بشكل لم يسبق له
مثيل . تتصاعد النداءات من مختلف
المنطلقات داعية إلى الجبهة. فأى جبهة تلك
التي ينبغي أن تقوم ولأى هدف تقوم ؟

من الجبهة

يتخذ موضوع الجبهة مسارات عديدة الان

أولها يختزل الجبهة في موضوع
«مكافحة الارهاب».

مع غض الطرف عن مجمل سياسات الحكم
التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه . ومن هذه
الزاوية فإن كل القوى الرافضة للارهاب يراود
لها أن تتحول إلى سبيل للحاكم، توقع
له على بياض وغير مسموح لها حتى
بمقاومة الارهاب بعمل جماهيري مستقل
ومباشر، في نفس الوقت الذي يستمر فيه
النظام في السماح بممارسة الارهاب الفكري
على نطاق واسع ، سواء عبر أجهزة الاعلام
الملوكة للدولة أو في مؤسساتها العلمية
الهامة وغيرها. بل واستدعاء الارهاب-
الفكري في مواجهة معارضة سياساته (مثل
القوى الدينية التي استعصدها
بمخالفة القانون السابق للعلاقة بين
المالك والمستأجر في الاراضي
الزراعية للشريحة) وهذا النوع من
الجبهة مرفوض في ظل هذا المناخ وعلى القوى
التي تكاليف الارهاب عن قناعة حقيقية أن
تمارس كفاحها المشترك خارج اطار المقاسات
والضوابط والقيود التي يضعها الحكم .

ثانيها هو الفريق الذي يرى
توسيع الجبهة ضد الارهاب للالتقاء
مع كافة سياسات الحكم الاقتصادية
والاجتماعية، واقامة جبهة وطنية
ديمقراطية معه. رغم علم هذا الفريق بأن
مجمل سياسات الحكم مرفوضة. وفي هذا
الصدد فأنا نحذر مما تنطوي عليه هذه الدعوة
من تضليل للجماهير. فهذا المطلب غير قابل
عمليا للتحقق، وهو مطلب مرفوض من كل



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

المقابلة مزايده التيار الارهابى على الحكم فى
قضايا الديمقراطية والقضايا الاجتماعية. وكلا
الطرفين لا يمتلكان أية مصداقية.

اننا بحاجة الى اصطفاك سياسى جديد،
يكون قادرا على انقاذ الوطن، وليس تثبيت
ما هو قائم، أو الاتيان بقرى الظلام والارهاب
والتخلف لتدمير الوطن .

يلعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية
المتسارعة الناجمة من سياسات الحكم، وبفعل
صعود الارهاب الفكرى والجسدى الذى يعبر
عن ذروة الازمة المجتمعية الشاملة، فإبان ثمة
تباينات قد بدأت فى الظهور داخل مختلف
التيارات السياسية المدنية. وتضع هذه
التباينات بلذرة امكان اصطفاك سياسى وطنى
عريض يضم كافة القوى الليبرالية والوطنية
والديمقراطية والتقدمية والشخصيات المستقلة
من هذه الاتجاهات .

وفى رأى أنه من الاهمية بمكان العمل
على بناء هذا الاصطفاك السياسى الجديد،
الذى ينبغي أن يكون واسعا وقادرا على
استيعاب كل القوى المذكورة. ولا يستبعد
منه سوى قوى الارهاب والظلامية،
والقوى التى تسمى الى تثبيت
الارواح الراهنة .

إن هذا الاصطفاك السياسى الواسع فى
اطار جبهة انقاذ وطنى يتطلب نجاحه فى القيام
والفعالية الخطرات الاولى التالية :
- ابقاء العمل بكل السياسات القائمة
خاصة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.

- اطلاق الليبرالية السياسية الكاملة.
والسماح لكل القوى والجماعات بإقامة أعضائها
وأصدار صحفها (باستثناء التى تقوم على
اساس دينى يمزق المجتمع) . والقضاء كافة

* *

هناك فرق

بين

الليبرالية والديمقراطية

التاريخ :

نفس ١٩٩٢

* *

الاخوان

يتمسكون

بالدولة الدينية

ويرفضون

المجتد المدنى

القوانين المقيدة للحريات، والسماح لروا بحق
الاضراب والتظاهر السلمى .. إلى آخر
المطالب التى تناضل من أجلها المعارضة منذ
زمن طويل .

- اجراء تغيير جذرى فى السياسات
الاعلامية والتعليم . للقضاء على الارهاب
الفكرى، وكسر احتكار الحكم والسياسات
الارهابى لاجهزة الاعلام. كمقدمة لتغيير
المناخ السائد الان.

ويتطلب الامر مرحلة انتقالية يتم فيها
اعداد مشروع دستور جديد لجمهورية برلمانية
ويتم ديمقراطيا تحديد الخيارات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية التى ترضيها
الجماهير.

وبذلك يمكن وضع الأسس لبناء مؤسسات
دولة ديمقراطية عصرية، ومجتمع مدنى
علمانى قائم على مؤسسات حرة. تزدهر وتنمو
فيه القوى السياسية بقدر تمثيلها عن
المصالح الحقيقية للجماهير، ويتساوى فيه
المواطنون أمام القانون، وتكفل فيه الحرية
الدينية وحرية الرأى والعقيدة والفكر،
وتتطلق فيه حرية الابداع، وقبل كل ذلك
تتحقق فيه سلمية الصراع الطبقي والسياسى
، والوصول الى الخيارات الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية وتحقيق التقدم
الاجتماعى سلميا وعبر الارادة الحرة للجماهير

إن الذين يريدون تثبيت الاوضاع
القائمة بحجة واهية وهى الحق من
الفوضى شأنهم شأن من يصبون الماء
فى طاحونة الارهاب سواء بالدعوة
للتحالف أو حتى الحوار معه .



ان الظروف المعسرة التي يمر بها الوطن،
وتربص قوى الارهاب لقطف الثمرة تتطلب
تعاملا مفعما بروح المسئولية مع قضايا الوطن
الكبرى .
وفي النهاية فبانه نظرا لصعوبة تكوين
هذه الجبهة والوقت الذي يستغرقه بناؤها فاننا
لا نمانع من قسركم « العمل
المشترك » ضد الارهاب مع أية قوة
سياسية تقبل ذلك كمرحلة انتقالية .
بهذا أننا نؤكد ان العمل المشترك
يختلف عن الجبهة التي لا غنى عنها
لاتخاذ الوطن .

ان مصر لم تعد تحتل استمرار الحكم،
بالاسلوب القائم ولا يمكنها أن تحتل الحكم
بأساليب المصير الوسطى .

روز اليوسف

المصدر:



٤٠ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد الستار الطويلة في حوار مع مسئول:

قلت لمحدثي : لقد اختزلتم شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية ضد الإرهاب وخطر الفاشية الدينية إلى حوار وطني .. حوار وطني ينتهي إلى ماذا لا أدري ؟ قال وهو يبتسم :

ولذلك تبدو الأمور في الجزائر على أن أجهزة الأمن وحدها هي التي تقاوم الإرهاب .. للأحزاب تحجم عن المساندة .. والجماهير بعيدة عن المعركة لأنها تنظر في شك للجيش .. بالإضافة إلى أن جبهة الإنقاذ الإسلامية هي الوحيدة التي كان لها نفوذ جماهيري يذكر وتنظيم جيد ، في الوقت الذي اهلست فيه كل الأحزاب وعلى رأسها الحزب الحاكم الوحيد جبهة التحرير الجزائرية .

وهناك فرق : ففي مصر الوضع مختلف تماما .. إنه لم تكن هناك جماعة إسلامية إرهابية مؤيدة من قطاعات من الجماهير .. وليس لدينا انقلاب عسكري طردها من السلطة أو حاول منعها من الاستيلاء عليها .

ولو طورنا سلبية الجماهير تجاهها إلى مواقف عملية لمحاربتها .. لا يمكن حصر وخنق الجماعات الإرهابية جنبا إلى جنب الوسائل الأمنية .. وأداة هذا الخنق هي الجبهة الوطنية الديمقراطية خصوصا أن لدينا أحزابا معادية للإرهاب والفاشية الدينية تاريخيا مثل حزب الوفد وحزب التجمع بالذات ..

واستطردت أقول : إن وجه الشبه بيننا وبين الجزائر هو أن الإرهابيين المصريين بدأوا يستخدمون نفس تكتيك الإرهابيين هناك .. وهو تكتيك حرب الاستنزاف .. فهم يضربون في كل مواقع عناصر عادية من الشرطة . عملية تصفية جسدية مستمرة لإثارة الرعب في أجهزة الأمن .. وتحطيم هيبة الدولة .. وإثارة القلق في نفوس الجماهير إذ يحدث القتل من جانبيهم علنا في الأسواق وفي الشوارع وفي وضع النهار .. وعندما يثور القلق لدى الجماهير يضعف الاستقرار ويصاب الاستثمار بضربات قاصمة .. وقد نجح الإرهابيون فعلا في توجيه ضربة قوية للاقتصاد والتنمية بضرب السياحة التي انخفضت إلى ٤٠ و ٥٠٪ مما سبب لنا خسائر فادحة . والحكومة تتصور أنه مادامت العمليات الإرهابية تجري في الأرياف بعيداً عن العاصمة .. فإن ذلك يعني أن الإرهابيين قد أصابهم الضعف والوهن وهذا غير صحيح .. بدليل وجود آلاف في المعتقلات والسجون ومع ذلك كل يوم يظهر العشرات بل المئات من أولئك الإرهابيين .

أنا لا اتفق معك ومع غيرك . ممن ينددون بتلك الجبهة مثل الاستاذ محمود عبد المنعم مراد باعتبارها العصا السحرية لمواجهة الإرهاب . ومازلت عند رأيي الذي ذكرته لك منذ عام تقريباً .. إن الإجراءات البوليسية هي أنجع سلاح في مواجهة هؤلاء المجرمين الذين لا يحتاجون إلى قوى شعبية ولا إلى حركة شعبية للقبض عليهم وحصر نشاطهم ..

ومحدثي هذا قطب كبير من القطب الحزب الوطني .. اختلف معي دائما حول تلك القضية .. وأنا اسجل ذلك الحوار تقريبا حرفياً لأهميته باعتباره أنه يمثل فكراً سياسياً في الحزب الحاكم . واضاف قائلاً :

ألا ترى ماذا يحدث في الجزائر .. الدولة هي التي تقاوم الإرهابيين . وتدير حرباً ضدهم رغم سقوط ضحايا من الشرطة والجيش .. ولا توجد جماهير تواجه الإرهاب أو تقبض على الإرهابيين .. إنما لا يفل الحديد إلا الحديد .. السلاح والنار .. والسيارة المصفحة ضد المدافع والبندقية والرشاش .. وهي حرب محكوم فيها بالقضاء نهائياً على الإرهابيين .

سألته : من أين وصلت إلى هذا الاستنتاج ؟ ..

.. لأن المعركة غير متكافئة .. فلكوة الجيش والشرطة في الجزائر أقوى مئات المرات من قوة الإرهابيين من حيث القوات .. والعدة والسلاح . ولذلك مثل أي حرب المنتصر دائماً هو الأقوى عسكرياً ..

قلت له : ولو سلمنا جدلاً بوجهة نظرك .. فإن الوضع في مصر غير الوضع في الجزائر تماماً .. تسائل : كيف .. هناك إرهاب وهنا إرهاب .. وهناك شرطة وهنا شرطة !

قلت : لا .. في الجزائر حدث انقلاب عسكري .. الجيش انقلب على حزب أو جبهة (الإنقاذ الإسلامي) التي كانت قد استغلت سلاح الأقلية النشطة والأغلبية الصامتة .. فهازت في الجولة الأولى للانتخاب .. وبقية الأحزاب في الجزائر خشيت تأييد الانقلاب العسكري حتى لا تنتهم بأنها تؤيد الديكتاتورية العسكرية ، فقد تشرب هي من نفس الكاس في المستقبل إذا ما اشتد ساعد أي حزب من الأحزاب لا ترضى عنه القوات المسلحة ..



ثم في حادث محاولة اغتيال رئيس الوزراء
د. عاطف صدقي يتكشف ان الإرهابيين القوياء
ويستطيعون ممارسة النشاط في قلب العاصمة
و ضد كبار المسئولين .. وفي وضع النهار أيضاً ..
سألني قطب الحزب الوطني .. وقد بدا لي انه
مصر على موقفه ..
● وما دور الحركة الجماهيرية في هذا .. اي
كيف ستضرب الإرهاب ؟
— اننا نقول إنها ستساعد على ضرب
الإرهاب وليس القضاء عليه .. فلا بد من الدور
الأساسي للشرطة .. ولكننا نقول إن إشعال
حماس الجماهير بشكل منظم عن طريق لجان
الجبهة الوطنية .. سيسقط من أيديهم حجة
المتاجرة الأولى لديهم وهي معاناة الجماهير ..
إذا اشتركت في الحرب ضدهم .. هو إعلان من
تلك الجماهير أننا ولو كنا ننتقد سلبيات
الحكومة .. إلا أننا معها ضدكم لأنكم عدو
الشعب الأول وعدو المستقبل والحرية بل عدو
الخير نفسه !
إن عيون الجماهير ستراقب كل نشاط
إرهابي .. وستحصر الشبهات في كل حي ..
وتتعاون مع أجهزة الأمن تعاوناً لا حد له عن
طوعية واختيار ..
وسكت لحظة وقلت :
— فقط مطلوب من الدولة أن تنصح الشرطة
أن تعامل الجماهير أفضل مما تعاملها الآن ..
وتحقق شعار الشرطة في خدمة الشعب . فالأمور
قد تدهورت في كثير من مراكز وأقسام البوليس
لدرجة أن بعض الضباط يرفضون أو يتهربون
من تحرير المحاضر التي يريد الناس تحريرها
عن مشاكلهم .. أو يتحيزون من أجل مصلحة
لطرف في نزاع ضد طرف آخر . وهكذا ..
أخيراً هن قطب الحزب الوطني رأسه ..
وقال .. بعد لحظات :
— ما رأيك .. في أن ندعوك لندوة عندنا في
الحزب نناقش فيها تلك الأفكار ..
قلت له :
إنني أرحب بذلك .. مع أن هذه الأفكار منشورة
كل يوم .. وصمت لحظة وقلت :
— لكنني أقول لك : إن أصحاب النالوث في
الحزب .. سيرفضون فكرة هذه الندوة .. وتلك
الندوة ..
سكت .. وهو يبتسم .. ثم نهض وهو يقول :
حمداً لله على سلامتك على أي حال !! ■



من العمل الوطني

..... وأولوياته!

وسط هذا التدافع السريع في سلسلة جرائم الإرهاب التي شهدتها مصر في الأسابيع الأخيرة يحق لنا أن نتساءل... هل يمكن أن يكون هناك مجال لأية أولوية في ساحة العمل الوطني يمكن أن تسبق أولوية الدعم المطلوب سياسيا وأمنيا وماديا وجماهيريا لتعزيز هدف القضاء على هذا الإرهاب الأسود قضاء مبرما وجذريا، يحسه الناس في كل ربوع مصر.

ثم لنا أن نتساءل أيضا.. هل يمكن أن يكون هناك ما يشغل رموز العمل السياسي والعمل العام وأصحاب الرأي عدا هذا الأمر الذي ينبغي أن تتراجع أمام خطورته أية مشاغل أو مصالح أو طموحات أو صراعات!

ومعنى ذلك أن المواجهة الأمنية وحدها لا تكفي لتحقيق هدف الاستقرار رغم أنها تمثل دور رأس الحربة في هذه المهمة الصعبة!

وإذا اتفقنا على أن التوجهات الاجتماعية الراهنة تمثل استمرارا لسياسة ثورة يوليو في ترسيخ العدل الاجتماعي وتوسيع قاعدة المستفيدين من رعاية الدولة فإن الذي يتبقى هو تحقيق الالتفاف الشعبي حول ثوابت وركائز الحكم ليكون سندا أساسيا لعناصر المواجهة الأمنية التي تتفق جميعا على أنها تبذل كل ما في طاقتها من جهد وروح تصل إلى حد الاستشهاد!

ولست أقصد بتعبير الالتفاف الشعبي مشاعر الرأي العام في الشارع المصري

مرسى عطا الله

لأن هذه المشاعر - وبكل الصدق والأمانة - تقف مع الدولة وأجهزتها الأمنية بكل الوضوح، ولكنني أقصد الالتفاف الشعبي بمعناه التنظيمي الهيكلي الذي تجسده مواقف الأحزاب والنقابات وأراء وكتابات المفكرين والكتاب.

ولربما قيل - والقول يبدو معقولا - بشكل عام... وهل هناك من الأحزاب أو النقابات أو الكتاب أو المفكرين، قد طلب إليه أن يسهم بدور في هذه المواجهة وأبدى ترددا أو تقاعسا؟

واسارع بالرد وأقول... إن القضية الآن أكبر من انتظار طلب بالمشاركة في المواجهة، بل إنها أكبر من مجرد المشاركة ذاتها!

وليس معنى ذلك أنني استشعر إحساسا بالفزع والهلع وأريد أن أنشر الإحساس به على نطاق واسع، ولكنني استشعر مسئولية الدعوة إلى ضرورة التفريق ما بين التهوين بالخطر أو التهويل فيه، فكلاهما لا يجوز وأخطرهما أن يتحول التهوين إلى ثقة مبالغ فيها.


إن أجهزة الأمن - وهذه - شهادة لها - نجحت أيضا في الأونة الأخيرة في توجيه ضربات قوية وساحقة لمعاقل ورؤوس وأدوات الإرهاب، ولكن الثابت أيضا أنه مازال أمامنا مشوار طويل قبل أن نقول بأننا قد اقتربنا من منطقة الأمان التي تجبئ لنا أن نعطي أولوية من أولويات العمل الوطني في المرحلة القادمة لكي تسبق هدف سحق الإرهاب.

ولكي أكون أكثر وضوحا أقول أن استمرار قدرة الإرهابيين على الاطلاع برؤوسهم - ولو على فترات متباعدة وفي شكل أشباح يائسة - يمثل تحديا وتهديدا لكل أولويات عملنا الوطني.

بوضوح أكثر أقول أنه لا ديمقراطية ولا حوار وطني، ولا تنمية ولا سياحة ولا استثمار في غيبة من توفير استقرار أمني ونفسي يستمد قوته وقدرته على إثبات مصداقيته للشعب في الداخل وللمستثمرين والسائحين في الخارج من إحساس عام بخلو الوطن من هذه الظاهرة الكريهة!

إن استقرار أي وطن هو ركيزه الأساسية للبقاء والتطور والتقدم!

واستقرار الوطن هو نتاج سياسة أمنية رشيدة وتوجهات اجتماعية سليمة والتفاف شعبي حول ثوابت وركائز الحكم.

المصدر: 



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢

لعلنى أقول ان الذى اعنييه هو اننا
بحاجة إلى تجنب كل طاقاتنا - بشكل
مباشر أو غير مباشر - في خدمة هدف
المواجهة مع الإرهاب من أجل تحقيق
الاستقرار المنشود.

لعلنى أقول صراحة ان المطلوب الآن هو
وحدة حقيقية في الصف والموقف تؤكد
أصرار الجميع على أن يحتل هدف
تصفية الإرهاب الأولوية المطلقة في
برنامج العمل الوطنى.

ان الأحزاب مطالبة بأن تتحرك تحركا
حقيقيا في الشارع المصرى من أجل عزل
هذه العناصر الإرهابية وتعرية موقفها.

ثم ان النقابات المهنية والعمالية
مطلوبة بتحركات مماثلة لاستهدف فقط
مجرد التوعية والتنبيه، وإنما تصل إلى
غاية الاجتثاث الفعلى لبعض مظاهر
الاختراق في صفوفها من جانب بعض من
يغازلون هذه الاتجاهات المتطرفة التى
تمثل البذرة الأولى لنمو الإرهاب.

أما أصحاب الكلمة ودعاة الفكر
وفرسان الرأي، فمتى يسقط عن بعضهم
أى خوف أو تردد إزاء خطر لا يهدد شيئا
قدر ما يهدد مستقبل حرية الكلمة.

وإذا لم نفعلها جميعا - وبصدق وعن
اقتناع - فإننا لانستحق شرف المواطنة
لوطن يواجه ملامح الخطر أمام عيوننا،
ثم تشغلنا عنه معارك وصراعات لاجدوى
من ورائها!

هذا هو ما افهمه عن العمل الوطنى
وأولوياته... وأى شيء غير ذلك في هذه
المرحلة عبث لا يجوز واستخفاف لا يليق!

لماذا التراجع... (البيان الرئيسي للثورة) المشاركة السياسية



بقلم
المستشار:
محمد
المأمون
الهمضي

أو الممارسة مؤهلة نظرياً وسياسياً للمشاركة في الحوار الوطني. وهكذا وضع هذا التصريح للرجل السياسي المسئول النقاط فوق الحروق، وحدد أمرين: الأول: أن الحوار السياسي وارد ومقرر، وأن جميع القوى السياسية مدعوة للمشاركة في هذا الحوار.

وانتظر الناس بفارغ الصبر صدور دعوة السيد رئيس الجمهورية أو من يعهد إليه بإدارة الحوار مع باقي الأحزاب. ولكن كانت أول الصدمات تصريح منسوب للسيد وزير الإعلام بأن المقصود من الحوار بحث أوضاع مصر وما تكون عليه مصر عام ٢٠٠٠!! ولما تكرر الاعتراض على هذا التصريح قيل إن التصريح لحقه تحريف ولكن كان الواضح في التصحيح أن أصل التصريح صحيح.

أيقظنا صباح يوم السبت الماضي ٢٥ ديسمبر تصريح للسيد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب عدد الأهرام متصدراً في صفحته الأولى بخط ضخّم - حتى لا يفوت على قارئه - ببدء كل الآمال، وقضى على كل الآمانى وأعلمنا أننا عشنا أياماً في أوهام وأن ما كان البعض يعتقد من حوار يجري لإصلاح الحال هو سراب لا أصل له ولا ظل له من الحقيقة. وفي عبارة مختصرة - نوجز ما قرره الدكتور رئيس مجلس الشعب، وما أكد أنه توجيهات السيد رئيس الجمهورية أنه لن يجري حوار حول الدستور ولا بشأن القوانين المعمول بها كما أن الحوار لن يجري إلا عبر ما أسماه بالقنوات الشرعية، وأن الموضوعات التي يجب أن يدور حولها الحوار هي ترسيخ الاستقرار والتصدي للإرهاب والبطالة والتنمية الاقتصادية.

وبعبارة أخرى فقد تقرر الإصرار على استبعاد القوى السياسية غير الممثلة في الأحزاب رغم ما تطالعنا به الأيام دوماً من تأكيد مساندة الجماهير الغفيرة لها.

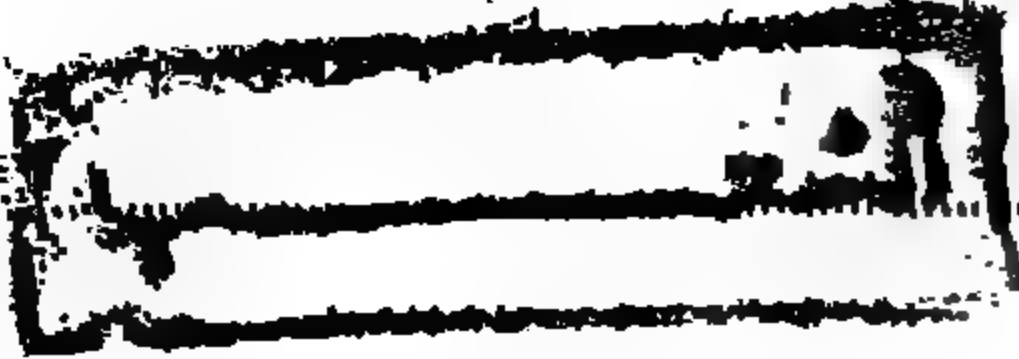
كما تقرر ألا يجري الحوار حول القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسي.. فلاحوار حول قانون مباشرة الحقوق السياسية أو قانون الأحزاب أو قانون الصحافة. وبعبارة أخرى أنه لا أمل ولا بارقة أمل أن تجري أية انتخابات صحيحة نزيهة تعبر عن إرادة الشعب وآماله ومصالحه.

وهكذا مرة أخرى ولعلها ليست الأخيرة تسد أمام جماهير الشعب جميع طرق مباشرته حقوقه سلمياً، وتغلق

رغم تكرار الصدمات وتوالي النكبات وما ران على القلوب من يأس وفقدان لأي بارقة أمل في إصلاح سلمى ينتشل البلاد من الوعدة السحيقة التي تعيشها الغالبية الساحقة من أبناء البلد، يكابدون المشقة البالغة في محاولات الحصول على لقمة العيش الضرورية.. بينما الفساد المستشري يعلن عن نفسه بينذخه وإسرافه بين قلة استحوزت على المال والجاه وتكثرت في الأرض بغير الحق.. وإذ معارك الأسلحة النارية والمتفجرات ما يظن أنها هدأت حتى تفور وتتدفق الدماء وتزهق العشرات من الأنفس وتعيش الأسر بكاء الحزن، ووجوم الترمل وحسرة الأيتام.. رغم كل ذلك أصر عدد من رؤساء الأحزاب والقوى السياسية على أن يأخذوا دعوة السيد رئيس الجمهورية للحوار القومي مأخذ الجد والاهتمام خاصة وأنها تضمنت، وربما لأول مرة أنها موجهة ليس فقط إلى الأحزاب المرخص بها، بل وأيضاً القوى السياسية الموجودة على الساحة، كما تضمنت وعداً بتوسيع دائرة الديمقراطية، وزيادة حجم المشاركة الشعبية في صنع القرارات المتعلقة بمصير الأمة والسياسات التي تنتهجها الدولة.

واجتمع جل أحزاب المعارضة وممثل القوى السياسية وتدارسوا الأمر، ووجهوا للسيد رئيس الجمهورية بياناً تضمن أنهم يرحبون من حيث المبدأ بالحوار ويحرصون على توفير كافة الأسباب لضمان جدية وفعاليته، وأنهم يرون أن هذا الحوار يعتبر في الأساس حواراً سياسياً يدور - في المرحلة الأولى على الأقل - بين الأحزاب والقوى السياسية، ودون مصادرة حق المفكرين والمبدعين وهيئاتهم، وأن المؤتمرات المقترحة لبحث قضايا البطالة والتنمية الاجتماعية والاستقرار الأمنى والمشكلة السكانية.. الخ لا يمكن أن تسبق الحوار حول القضايا السياسية، ولهذا اقترح رؤساء أحزاب المعارضة وممثلو القوى السياسية البدء بالإصلاح السياسي، وفي المقدمة منه إعادة النظر في قانون مباشرة الحقوق السياسية، بحيث يشمل الضمانات الضرورية لتحقيق انتخابات واستفتاءات حرة ونزيهة، وكذا إعادة النظر في القوانين التي تعترض طريق المجتمع الديمقراطي ومؤسساته مثل قوانين الجمعيات والأحزاب والصحافة، وأوضح رؤساء أحزاب المعارضة وممثلو القوى السياسية أن الإصلاح يترتب عليه، وبالضرورة تراجع ظاهرة الإرهاب والعنف والعنف المضاد، وأن تحقيق تقدم في هذا المجال يؤدي أيضاً إلى انتقال الحوار إلى قضايا أخرى لا بد وأن يحصل الخلاف حولها مثل: سياسة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإجراءات الضرورية لرفع عبء الأزمة عن كامل محدودى الدخل.

وزاد هامش الأمل حين قرأ الناس مقال الأستاذ إبراهيم نافع في أهرام الجمعة الماضي، حيث ذكر أن الحوار ينبغي ألا تستثنى منه أي فئات الشعب، وأنه يجب أن يشمل الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة. ثم صدر عدد جريدة روز اليوسف (٥-٦ ديسمبر ١٩٩٢) متضمناً حديثاً للأستاذ الدكتور أسامة الباز مدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية. وفيه يقرر أن التوجه الذي تتبناه القيادة الرسمية هو أن لا يجري الحوار تحت هيمنة الدولة، وأن الرئيس مصر على أن تتاح له أوسع مناخات الديمقراطية وفتح الأبواب على مصراعها أمام كافة القوى السياسية للمشاركة والإسهام بالرأى. وحين سأل سيادته: أي الجماعات الإسلامية مدعوة للحوار؟ أجاب: أي جماعة إسلامية تقر الدستور وتلتزم القانون ولا تستخدم العنف ولا تنادى باستخدامه لحل الخلافات سواء في الفكر



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

كلمة أخيرة قد تبدوا غير متعلقة بموضوع هذا المقال، ولكن في تقديرى أنها من صميمه، وهي بحق مجموعة من خيرة رجال مصر وأشجعهم وأوفهم كرامة وأكثرهم اعتزازاً بمصريتهم وهم يبذلون الدماء والعرق في سبيل مساندة هذا الشعب المغلوب على أمره وهم: الأستاذ المجاهد الكبير إبراهيم شكري - رئيس حزب العمل - والرجل الشجاع الذي لا يعرف في الحق هوانة، وقائب رئيس حزب العمل الأستاذ الكبير الدكتور حلمي مراد، والأخ المناضل الجريء الكاتب الصحفي الأستاذ عادل حسين - الأمين العام للحزب - ومعهم المهندس طالب زارع والصحفي شعبان عبد الرحمن، تحال هذه الزمرة إلى المحاكمة لأنهم كشفوا الفساد ودافعوا عن حق الشعب رغم اعتراضهم على إجراءات التحقيق وتقريرهم أنه شابها قصور وتحيز دون أن تحقق أوجه دفاعهم الحق العادل الواجب، فكيف يجوز أن تجتمع المتناقضات إلا في هذا العصر الذي هانت فيه مقادير كرام الرجال؟

لعل أسرفت ورسمت صورة قاتمة ولكنها في ظني هي الواقع الأليم والذي أيا كانت شدته فإنه لا يثني عن واجبات التزامنا بها، يسألنا الله تعالى عنها. ومن قديم قال القائل: «اشتد أزمه تنفرجى قد تاذن ليل بالبلج»، ويقول الحق وهو اصدق القائلين: «يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون». كما قال عن وجل: «وأخرى تعبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين».

صدق الله العظيم.

الباب بالضبط والمفتاح في وجه كل داع للحرية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وهكذا أعلن رئيس مجلس الشعب استمرار مسلسل الانتخابات المزورة والمجالس النيابية المصطنعة التي لا أهم لها إلا رفع الأيدي ضراعة لأوليائها بالموافقة سلفاً على كل ما يطلب منها.

وتتم الموافقة فيها على العضلات من القوانين المتعلقة بالنقابات وحالة الطوارئ والعقوبات والضرائب والعمل والإسكان في سويغات أو بالكثير في بضعة أيام.

والمرء يسأل: ما الداعي لتلك الحوارات؟ أم تلك المؤتمرات وهل هي مجرد إشغال للناس ومحاولة لجذب انتباههم وصرفهم عما يقاسونه من ضنك ويطعمون فيه من حقوق؟ وما الداعي لمؤتمر يضم نحو مائتي شخص تختارهم الحكومة ذاتها وحسب مزاجها؟ وأين هي المجالس القومية المتخصصة؟ وأين أبحاثها وتقاريرها التي أصدرتها خلال أكثر من خمس عشرة سنة؟ وما هو عمل مجلس الشورى وما قيمة أبحاثه وأين دراسات بقية المراكز القومية والجامعات؟

ثم من هو ممثل الشعب وصاحب القرارات؟ أم هؤلاء المائتان الذين ستختارهم السلطة أم المجلس الذي ينتخبه الشعب؟ وما هو عمل مجلس الشعب الحالي؟

لقد طلع الكيل ولم يعد في القوس منزح من هذا العبث بأمور الدولة ومقدرات الشعب. ولكن نقول: كيف يرجى صلاح أو إصلاح ممن يفرض القوانين ثم يدوس عليها بأقدامه؟

كيف يرجى أن تقرر حرية وديمقراطية ممن يزودون الانتخابات، فإذا عجزوا عن تزويرها سخروا من يطبخ بها؟ وما أمر انتخابات نقابات المحامين الفرعية، وانتخابات النقابة العامة للمهندسين ببيعت. ألم يعمدوا إلى تعطيلها إلى أجل غير مسمى بعد أن تأكدوا أن الحفرة التي حفروها بقانونهم المشبوه رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ قد وقعوا فيها وأصابهم الخزي وانكشفت سوءتهم وتعرت حقيقتهم أمام العاملين؟ فلم ينل حزبهم - الذي يزعمون أنه حزب الأغلبية وأن له أكثر من ثلثي مقاعد مجلس الشعب - لم ينل هذا الحزب حتى خمسة في المائة من نتائج الانتخابات التي أمكن إجراؤها.

لقد كشف شعب مصر عن معدنه الأصيل وشهامته العظيمة وأنه هو الأحق بوطنه وأنه لا يصرفه عنه صارف، وأنه ما من فرصة تسنح له إلا انتهزها للدفاع عن كرامته وحرية وحقه.. لقد فرضوا نصاب حضور لصحة العملية الانتخابية، وهم في ظنهم أنه إذا كانت انتخابات مجلس الشعب لا تجاوز نسبة حضور المشاركين فيها ١٥٪ أو عشرين في المائة وفي الكثير تقل إلى ١٠٪، فإن نسبة الخمسين في المائة لن تتحقق وبالتالي سيكونون اللجان الحكومية التي تستقر على مقدرات هذه النقابات لأجل غير مسمى، ولكن الشعب هب يدافع عن حريته ومصالحته، فإذا نسبة الخمسين تكتمل بل تزيد... وإذا النتائج تترى بفوز كبير للإخوان المسلمين ولرشيح التيار الإسلامي...

وارتفعت أعلام الحق خافقة في نادي هيئة التدريس بجامعة أسيوط وبائنتي عشرة نقابة من نقابات المحامين الفرعية.



المصدر : **الأهرام**

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الوساطة إلى الحوار !

فهمي هويدي

ان يبدأ العام في مصر بمسعى للوساطة، وينتهي بالدعوة إلى الحوار، فذلك معناه ان ثمة كلاما لم يقل بعد وأن الحاجة مازالت قائمة لغض الاشتباك الاهلي، وصولا إلى حد من الوفاق يرسى دعائم السلام والاستقرار في الداخل.

معناه كذلك ان اليقين قد استقر في نهاية المطاف على ان مواجهة مختلف التحيزات الراهنة لن تتحقق بشكل جاد الا بمشاركة فاعلة من جانب مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية.

ذاتها. وعندما سئل رئيس الوزراء جون ميجور في الموضوع كانت اجابته ان الحكومة المسئولة لا يمكن ان تضع اية فرصة لتحقيق السلام منها كانت بعيدة. وقد تلقينا رسالة تطرح أفكارا للحوار، وكان لابد ان نرد، حيث ليس هناك من سبب يدعونا إلى وقف الحوار والامتناع عن الرد، الامر الذي نعتبره موقفا غير عقلاني وغير مبرر. مع ذلك، فاننا في العالم العربي نواجه باصوات ينتمى بعضها إلى النخبة المثقفة للأسف، تحاهد لأغلاق باب الحوار وحصاره. ونحن علينا ان نترافع كل حين دفاعا عن اهمية الحوار وضرورته، وتبياناً لوائده ومناقبه.

اهم من هذا وذلك، فان تعالي وتواتر الاصوات الداعية إلى الحوار يعنى ان مختلف الهياكل القائمة، التي يفترض انها بمثابة منابر للحوار وقنوات له، عجزت عن ان تستوعب طاقة الحوار في المجتمع.

وهي مفارقة جديرة حقا بالدراسة، ان يكون في مصر ١٣ حزبا سياسيا، وصحافة للمعارضة، ومجلسان نيابيان احدهما للشعب والثاني للشورى. ثم تكون هناك نقابات منتخبة، ومجالس عليا وامانات، ومع ذلك كله، يكتشف المجتمع فجاة انه يواجه أزمة حوارا

هو امر لا تفسير له سوى اننا صرفنا جهننا في اقامة الهياكل الديمقراطية، ولم نول اهتماما موازيا ولا كافيا لتشغيل تلك الهياكل وتوظيفها في خدمة المجتمع. حتى بدا للبعض ان الهيكل هدف وليس وسيلة، وهو انطباع اهن بشدة مؤخرا، حين انرك الجميع انه ليس بالهياكل وحدها تقوم الديمقراطية، وانما هي مجرد اليات ووسائل، اذا لم يتم تشغيلها لكي تنتج حالة ديمقراطية فاعلة، فوجوبها كعدمه.

نحاول اولاً نحاور؟ سؤال تجاوزته التاريخ، لكننا ضيعنا وقتا ثميناً في «اكتشاف» اجابته. حيث ظل بعضنا يجادل فيه ويتناور، ويجعله محلاً للاجتهاد والتسويق، ويمارس فيه قنراً متفاوتا من التنطع، من شأنه ان يقطع الطريق على الحوار، او ان يخرج مفعلا على القد والهوى. في حين لم يعد عقلاء الدنيا يفوتون فرصة يرجي منها حوار الا واقتنصوها، ولم يعوخوا يجدون قناة للحوار الا وتشبثوا بها، فعملوا على دعمها واغنائها ومقاربة مقاصدها بكل السبل. قبل اسابيع معبودة تبين ان الحكومة البريطانية تجري منذ ثلاث سنوات اتصالات مع الجيش الجمهوري الايرلندي المحظون، والمسئول عن الكثير من الأعمال الارهابية التي وقعت خلال السنوات الماضية، سواء في بلفاست او في لندن.

درس من الجزائر

نتحاور مع من؟ سؤال ساذج آخر، لا يغادر خانة البديهيات. فانت اذا القيت على اي مخلوق سوى في الكرة الأرضية، فسيقول لك ان الحوار ضروري مع كل من يقبل به كمبدأ و يرتضى قواعده وشروطه، واولها رفض العنف او الاستعداد لذلك. لكن هذه الاجابة البسيطة لا تقنع البعض في العالم العربي، من هواة التلويح بالمخاضير والمخاوف، وراغبى الاقصاء لتصفية الحسابات والانفراد بالساحة كلما امكن.

في الجزائر حدث شيء من ذلك القبيل، جدير بالدراسة والتأمل. فبعد ان تعطلت السياسة واصبحت البلاد على مشارف الفوضى، انرك الجميع ان الحوار هو الحل. وتشكلت بالفعل لجنة الحوار الوطني، التي كلفت بالاتصال بمختلف القوى السياسية الفاعلة في البلاد، وتنظيم لقاء مشترك فيما بينها تحت اسم «ندوة الحوار» للاتفاق على كيفية انقاذ السفينة من الغرق. والمعروف لدى كافة ان اهم القوى السياسية في الجزائر ثلاث، اولها جبهة الانقاذ (الاسلامية)، وثانيتها جبهة التحرير الوطني (التي حكمت البلاد طيلة العقود الماضية)، اما القوة الثالثة فهي جبهة القوى الاشتراكية (التي تمثل اقلية البربر). على الاقل، فذلك هو الترتيب الذي اسفرت عنه اول انتخابات نيابية حرة شهدها البلاد في نهاية عام ٩١. وهي الانتخابات التي اوقف استكمالها بعدما لاح الفوز المحقق لجبهة الانقاذ، الامر الذي احدث ربود افعال سلبية مختلفة، انتهت بحظر نشاط جبهة الانقاذ.



المصدر: **الأمر**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩١

تعيش قيادتها تحت التهديد بالفاشية والعسكريتاريا، وهي للعقدة التي ستحاول تجمعات العلمانيين، وكل المتحالفين معها، التلويح بها في وجه الجيش، بمجرد أن تخلو لها الساحة. الأمر الذي سيضطر الجيش إلى أن يترك لها مقاليد الأمور خروجا من المازق. ولا يملك الشعب سوى التسليم لها بذلك في غياب تنظيمات سياسية تقود حركته، والشرق الأوسط (٩٣/١٢/١٣)

لاحدوى من التجاهل

في منتصف شهر ديسمبر الخالي أدلى رئيس الوزراء السيد رضا مالك بحديث إلى التلفزيون الجزائري قال فيه أن الحوار السياسي لن يكون إلا مع الأحزاب التشريعية الخاضعة للقانون. ولهم أنه يعني بذلك مباشرة الإصرار على رفض مشاركة جبهة الانتقاذ، ومن ثم إفشال مهمة لجنة الحوار الوطني، التي استقر يقينها على أن نجاح مهمتها مرهون بقهرتها على أنحال الانقائين في الحوار. أحدث الكلام ردود الفعل سريعة كان بينها دعوة المجلس الأعلى للأمن إلى اجتماع عاجل، قال تقرير الشرق الأوسط أن اللواء خالد نزار وجه انشاء انتقادات حادة جدا إلى رئيس الوزراء واعتبر أنه تحدث في أمور لا تعنيه. ثم تباينت الأحداث بعد ذلك، فقرأنا تصريحاً للجنرال محمد توالي، وهو مستشار وزير الدفاع وأحد الشخصيات البارزة في لجنة الحوار الوطني، قال فيه أن جبهة الانتقاذ المنحلة ستدعى إلى الحوار. ونقل عن مصدر دبلوماسي فرنسي قوله أن الاتحاد الأوروبي وافق على تقديم الدعم الكامل لإجراء حوار وطني في الجزائر، تشارك فيه جبهة الانتقاذ. ونشرت «الحياة» اللندنية أن لجنة الحوار أعدت ورقة حلت فيها أرضية الحوار مع الانقائين، قالت فيها أنه «لاحدوى من تجاهل التيار الإسلامي أو محاولة حصره كلها بالارهاب، لأن لذلك التيار دورا أساسيا في المسار الانتخابي» (٩٣/١٢/١٩) لا تتوافر لدينا تفاصيل عن الشروط والضوابط التي وضعت لإجراء الحوار، فضلا عن أنه من السابق لأوانه أن نتحدث عن نتائجه، لكن القدر الذي ذكرناه يكفي في تبين الصورة التي نريد تقريبها إلى الأذهان. سواء في شقها المتعلق باهداف ومناورات دعاة ديمقراطية الاستثناء والاقصاء، أو في دلالة التي تفرغ الحوار من محتواه وجذواه إذا تجاهل التيار الإسلامي، الذي يمثل حضورا معتبرا في الساحة السياسية، كحد أدنى لحسب أنه ليس موضع خلاف.

الآثرون أن العناصر الأساسية في المشهد الحاصل في الجزائر تتكرر في مصر، مع اختلاف في التفاصيل؟

بوضوح أكثر نقول أن موقف بعض النخب العلمانية في مصر من مشاركة التيار الإسلامي في الحوار يكاد يكون متطابقا مع موقف نظرائهم في الجزائر. وهو تطابق ليس في الهدف فحسب، وإنما في الأسلوب أيضا، حيث الحرص مشترك على وضع كل الإسلاميين في سلة واحدة، وبمخهم

حين بدأت لجنة الحوار مهمتها اكتشفت أنها أراء معسكرين داخل السلطة والجيش والمثقفين، أحدهما يرفض إشراك جبهة الانتقاذ في الحوار الوطني، وهو يضم خليطا مما يسميه السياسي والكاتب الجزائري الدكتور محيي الدين عميمور فريق «اللائكيين» العلمانيين، والفرانكويستيين، وهم الذين حققوا فشلا تريبا في الانتخابات الماضية، ومعهم نخبة من كبار الضباط المحسوبين على فرنسا. أما المعسكر الثاني فيضم الحزبين الكبيرين الآخرين، وخمسة أحزاب أخرى صغيرة، وقيادة لجنة الحوار الوطني. وهؤلاء من رأيهم أن الحوار لن يكون له جدوى إذا استلخني جبهة الانتقاذ، أهم قوة سياسية في المجتمع الجزائري. الطرفان رافضين إشراك جبهة الانتقاذ من المثقفين والسياسيين كانوا يطلقون على أنفسهم في البداية وصف «الديمقراطيين» الأمر الذي كان مثيرا لتندر الشارع الجزائري لأن هؤلاء «الديمقراطيين» لم يكن يجمع بينهم سوى أمرين، أولهما أنهم سقطوا في الانتخابات الديمقراطية التي جرت، وثانيهما أنهم يرفضون الاعتراف بنتيجتها التي أسفر عنها التصويت الحرا.

أراء المفارقة المثيرة، وبعبارة أخرى، أن ذلك الفريق منهم أصبحوا لواقدي المصادقية أمام الجماهير، فأنهم تخلوا عن وصف «الديمقراطيين» وأصبحوا يطلقون على أنفسهم اسم «الجمهوريين» ولكي يحسنوا صورة مشروعهم، فقد ادعوا أن هدفهم هو الدفاع عن المجتمع المدني.

لم تنجز لجنة الحوار شيئا ذا قيمة طيلة العام الذي انقضى، حيث ظلت تدور في حلقة مفرغة، وتصطدم بمعضلة اقضاء الانقائين عن الحوار. ولأن العمى السياسي هو الذي يفرض نفسه في تلك الأجواء، فقد تصور للطرف المعارض أنه يمكن أن يتم حوار ويكتب له النجاح في غياب أهم قوة سياسية في الجزائر، وكانت النتيجة أنه كلما طال أمد تأجيل حل المشكلة، ازدادت الأوضاع تريبا، وظهرت فصائل من المجهول تستثمر الأجواء المخيمة. وتمارس المزيد من أعمال العنف، ولأن دعاة اقضاء جبهة الانتقاذ هم المسيطرون على معظم الأجهزة الإعلامية، المكتوبة والمسموعة والمرئية، فإن تلك الأجهزة اتبعت استراتيجيات مأكرة، شرحها الدكتور عميمور في دراسة هامة نشرت له عن محنة الجزائر قائلا أنها اعتمدت السيناريو التالي: استثمرت الأطراف العلمانية المسيطرة على الإعلام الأوضاع المأساوية التي تمر بها البلاد لكي تتخلص من كل الفعاليات السياسية الموجودة على الساحة، عبر تقييمها وكأنها مسئولة عن الارهاب أو متواطئة معه.

وفي الوقت ذاته فإنها ما برحت تضغط لكي ينتزع الجيش السلطة بشكل مباشر، فيوقف عملية الحوار الوطني، وقد يلجأ إلى حظر الأحزاب، وهكذا لا يبقى على الساحة سوى تلك المجموعات التي تدعى الدفاع عن «المجتمع المدني» بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية ساقطة الذكر. ومن ثم تتحول البلاد كلها إلى ما يشبه طائرة مخطوفة،



المصدر : **الأهرام**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢٨ ديسمبر ١٩٩٢**

جميعا بالتطرف والإرهاب، بحجة أن هناك فريقا يمارس الإرهاب فعلا، أما الآخرون - المعتدلون - فإنهم «يضمرون» تلك النية الشريرة

التعميم لمصلحة من ؟

في أكثر من مقام ومناسبة قلت إن إسقاط الحاحز المفترض بين الاعتدال والتطرف في الساحة الإسلامية، كان لحدى العلامات المميزة للصراع الفكري والسياسي الذي شهدته مصر في عام ٩٣. وسواء تم ذلك باتفاق أو بغير اتفاق، فالشاهد أن كذا لأفقا للنظر من كتابات وتعليقات الخصوم السياسيين ظلت تلح طيلة العام على تلك الدعوة، التي تقول صراحة أنه ليس بين الإسلاميين متطرف ومعتدل، ولكنهم جميعا متطرفون إضافة إلى ذلك، فقد وجدنا مجلة رصينة تابعة لوزارة الثقافة في مصر خصصت افتتاحياتها لأشهر عدة لهدم رموز الاعتدال في التيار الإسلامي، واتهامهم بأنهم يرتدون «القنعة» تخفي حقيقة التطرف فيهم.

وقرأنا لأحد «الأكاديميين» في مستهل كتاب له قوله إن الاختلاف بين الاعتدال والتطرف في الساحة الإسلامية هو في الدرجة وليس في النوع، حيث كلهم متطرفون بدرجات متفاوتة. وقوله في مؤلف آخر أن الإسلام ليس فيه اعتدال، من ثم فإن المشكلة تصبح في تعاليم الدين ذاته .. وهو غلو لا يراد به إقصاء التيار الإسلامي فقط، ولكن اتهام الدين ذاته، والتحريض على إقصائه بدوره!

الامر لا يخلو من تدليس وتغليب، ناهيك عن الاجترار، مما يفقد التقييم موضوعيته، ويدل على مدى تنهؤ مستوى الصراع الفكري إلى الحد الذي لا يتردد عنده طرف في اغتيال «الآخر» عبر تلبيسه تهمة الإرهاب وملاحقته بها لإقصائه، فيما يدعى ذلك التطرف أنه يدعو إلى احترام الآخر وحماية حقه في الاختلاف و... و... الخ.

بعد ذلك التلبيس انتهاكا آخر لأحدى بديهيات الاجتماع الإنساني، فبينما يسلم أهل العقل بأن الاعتدال والتطرف صفتان ملازمتان لكل فصيل فكري أو سياسي، فإن إعلام الخصوم يصير على اقتناع الخلق بأن التطرف سمة مقصورة على جنس الإسلاميين دون غيرهم من البشر، وفي بلد أو اثنين دون غيرهما من بلاد المعمورة، وأن الاعتدال - إن وجد - فهو مجرد قناع يخفي الحقيقة المروعة

أيا كان الأمر، فنرجو ألا يطول بنا الوقت لكي نترك الخلاصة التي وصلت إليها لجنة الحوار في الجزائر، حين قررت بعد سنتين من التردد بلغت خلالها البلاد ثمنا باهظا، أنه: «لا جدوى من تجاهل التيار الإسلامي أو محاولة حصره كلها بالإرهاب».

ولكيلا يلتبس الأمر على أحد في هذه النقطة، فإنني ألقت النظر إلى أمور ثلاثة هي:

● أننا عندما نتحدث عن ضرورة اشتراك التيار الإسلامي في الحوار الوطني، لأنخصه بهذه الدعوة دون غيره من الفصائل التي درج «التقرير الاستراتيجي العربي» على وصفها بالقوى «المحجوبة عن الشرعية»، حيث تعتبر أن كافة القوى السياسية، أيا كان اتجاهها، شريكة في الوطن، ومن ثم فلها حق الاسهام فيما يتعلق بحاضره ومستقبله، ناهيك عن أن مصطلح القوى المحجوبة عن الشرعية يعد بحد ذاته فكرة معيبة في بنیان أي تجربة ديمقراطية. حيث لا يتصور في أي مفهوم ديمقراطي حقيقي أن تنشأ قوة سياسية لها مشروعها للتغيير السلمي، ثم تظل مثبوتة وملفوفة من الشرعية.

● إن تركيزنا على التيار الإسلامي في هذا الخطاب له أسباب عدة، في مقدمتها أنه صاحب الوزن الأكبر بين القوى المحجوبة عن الشرعية، ثم أنه الأوفر حظا في حصة التجريح الذي يستهدف إقصاءه عن الحوار فضلا عن أن اشتراكه في الحوار يوفر له المصدقية والجبهة، ثم أنه قد يساعد على نجاحه في نهاية المطاف. وأخيرا فإنني لا أخفي انتماء فكريا إلى ذلك التيار، ينصب على المشروع والموقف ولا يتجاوز حدودهما.

● أنني حين أتحدث عن التيار الإسلامي، فليست أخص طرفا بذاته، كما قد يخطر على بال البعض، من هوة التأويل والاصطباذ، وما يهمني في الأمر هو تقرير المبدأ، بغض النظر عن الطرف المستفيد منه. ولعلني أضيف هنا أنه إذا استغابت أي جماعة من الدعوة إلى المشاركة في الحوار، فإن ذلك لا يعني بطبيعة الحال أنها الأفضل، وإنما يعني على التحقيق أنها الأفضل.

بقي السؤال الأخير: نتحاور في ماذا؟ لأننا نعانى ظلما للحوار، نلاحظ أن الكتابات التي تناولت الموضوع في الصحافة المصرية لم تترك شيئا من هموم الوطن إلا وأرجته على جدول أعمال الحوار المنشودة الأمر الذي يوحي بأننا نبدأ الحوار من الصفر، بعدما «اكتشفناه» مؤخرا

ولست من دعاة فتح كل الملفات دفعة واحدة، وإذا جاز لي أن أرشح ثلاثة موضوعات للحوار فإنني أرتبها على النحو التالي: الديمقراطية أولا، والديمقراطية ثانيا، والديمقراطية ثالثا

Biblioteca Alexandrina



0305035